





عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن

شرح عزى غاية الامانى



~~مستخرج~~

مستخرج
١٢٧٦

شرح على الفروع
مستخرج من
مستخرج م

بابها الخوف فينا افنا وانما عنا بقبال الفناء كفاءهم بجاه الخوف
انا انت الضارب انتانا الجواب اما انت الضارب مبتدا
فاعتبر بها اما ما عندنا انت بعد الضارب فاعلم وانا المخبر عنه باعتنا
ثم انت الضارب انتانا خبر عن انت ما فيه انتا وبالجملة عنه خبر
وهي من انت انتانا قولها الولد في معنى المثل يقال لها
ليان من غلا ومعه كذا امثلة ما في سورة او موصولة او موصوفة هذا
اصلا ثم استعمل في التفسير وتجد حذف في الاصل والاعتماد على هذه النسخة
من كتاب التناوي حقيقة انت ثناء الحكم المتقدم ليحكم عينا ووجه ان يحكم من
جنس السور وفيما بعده ثلثة اوجه الترفع على كونه خبر مبتدا محذوف وبالجملة
صل ما اوصفته والنصب على التناوي والجزء الاضافه وكلمة ما على الاخير بس زائدة
ونذكر في الاوجه الثلثة قول امرئ اى كونه مضافا اليه قول امرئ القيس
ولا يجا يوم بدارة جلجل من ذيب من عينه

اللفظ الكثرة المستعمل في هذا
لا يخفى الباع وجوه لا ووجهها
والثقل في هذا المعنى هو ان حقيقه التناوي
اما جرد الاخراج عن الحكم المتقدم لاما في هذا المعنى
الاول كلام في جوابه عن عدم جواز عدمه من كل التناوي
عند كونه في التناوي في قوله تعالى ولا تفرق بين الامم
فان كان في المعنى وليس في قوله تعالى ولا تفرق بين الامم
فكان موقعا في التناوي في قوله تعالى ولا تفرق بين الامم
وهو الاطلاق
اصد جوده في الجملة
في حيث العمل او في حيث قليل
فقد جاز



هذا ما نقله من خط المولى الفاضل العالم
شراح المصنف في شرح الشرح في شرح
سبيل شواهد بعد الله تعالى بقول الامام

الحمد لله الذي صرف نحوي عن كل غيب وشاهد

الحمد لله الذي صرف نحوي عن كل غيب وشاهد
على كلته العليا والسفلى والمنه والفعالة المعربة بوجوده لا بسبب وكلامه
المبني على الصدق لا بوساطة ادواته الامر النافذة في الماضي والحاضر والمآل ومنه
لا يتعارض بكنهه والصلوة والسلام على سيدنا محمد النبي العبد الاصيل وعلى
اصحابه الممدوحين في التنزيل فقد وقف على هذا الكتاب الرفيع الشا
البدیع في المعاني والنبأ فوجدته جامعا لغير اصول فقه وقواعد حاويا للتكث
مسائل وفوائد محتويا على حقايق هي لتأرا المقدمات منطوية على ادق قابو
نتائج افكار المتأخرين ما تلاه غاية الاطباء ونهاية الاجاز لا يخفى على محافل
البحر ودلائل الاعجاز فلقد روي بما روي غيلسا واشي غيلسا بمحيط البحر المعاني
الى الطعن بيل رزق الله مؤلفه في الدنيا ثناء جميلة وفي الآخرة ثوابا جزيلا
انه في الهداية والتوفيق والهداية الى سواء الطريق وهو حبيب ونعم الوكيل والاحول
ولا فاقة الا بالله العلي العظيم قال ذلك وكتبه فخر عبيد الفاضل جوده ابو بكر بن
الحميل الشنولي لعمدة الله تعالى بقول الامام وعلمه ولذنبه ولوالديه واحسن اليهم

الحمد لله الذي صرف نحوي عن كل غيب وشاهد

الحمد لله الذي صرف نحوي عن كل غيب وشاهد
الوصول الى مكان قصد صحيحا وفعل مجربا للمام شواهد نقصه وتقصيره
وشكر الله على مزيد انعامه الذي ليس له مثال وافعاله الظاهر المستمرة فلا يعثر
ادغام ولا ابدال ولشهادته لا اله الا الله وهذه الاشراك الذميمة ذميمة الان
تكون منزلة وجعلت صفته عز ان تكون مشبهة بشهادة عبده لغيره مقرو
بالهداية مفروقا من جملة الناقضات بتغيير القولية ولله ان يسدنا من هذا
عبده ورسوله الذي لم يزل من مبتدأ خلقه عفو ظاهرا وعوامل خفض الحق و
التبديل المشرق على كل قبيل بافضل التفضيل وعلى الله المنصور على كماله الممدوح
مواسم الجان من الله تعالى بالفتح اما بعد فقد شرف خاطري وفرط نظري
بهذا التأليف الشريف والشرح الفائق اللطيف المشتمل على هذا الفن على
دقايقه والموفق لطالب البصيرة والموضح بغرر فوائده معالي تلك
القواعد والموضح بدور فرائده محال تلك الفوائد فشكر الله تعالى
مؤلفه بقلم تجريره ومرصع بجواهر تجريره فهذه الامام الهمام العالم العليم
القيام مدير مناطق النواطق القديمة على اعيان كل السنة الكامل وميراث

هذا ما نقله من خط المولى الفاضل العالم
شراح المصنف في شرح الشرح في شرح
سبيل شواهد بعد الله تعالى بقول الامام

أفلاك المطالع الأنسبة بانوار البها والجمال • لآلئها واخبرجار العلوم
تنعج من ارقام اقلامه • وازاهر انواع الفتون تنفتح في رياض الفهم بنفحات
كلامه • ولا زال هذا الدهر الاخير يحس بوجوده ويجعل الافاضل من طلابه • وفوق
حتى يدوم شعار هذه العلوم الدينية • وتعلو كلمة الحق باظهار المالك
الاسلامية • والمأمول من الطاهر نفقة الفقير بدعواته فالرب كريم • وبعبارة رفا
رحيم • وكتبه منسوب الشيخ الطبرلاوي الشافعي غفر الله له ولذرية ولوالديه
واحسن اليهم والله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي منحه من شاء من اهل العرفان ملكة تصريف الافضية الاكوان
وليع ظلال الاله • عامر اخار حتى شكره ان كل انسان والصلوة والسلام
على العجيب شرح تصريف شريعته تاخرو من تقدمه • وافر بعظيم فضل كل معاند
وكلد حتى رجع الحق وانزل الى الصدق صلى الله عليه وسلم وبعد فقد وفقت
على هذا الكتاب فرائض ما يشيخ من بهجة الالباب وكررت النظر في الطائيف
فرايد فوائده فدخل على السرون كل باب • وصل الى غاية ليس وراءها غاية
وسبق الى نهاية بالهائم نهاية ابدى افهام المعجزة ظاهرة الانوار وارانام من حيث
الشريفة بكل الفوائد ساطعة سطوع سلطان السبل في اربعه اشهر من تخفيفا
مام ينسج له من اموال • ولا ماله في الصدر ان يسبح الدهر له بمشاكله فلور بجمال اهل

هذا ما نقله من خط العالم الفاضل الكامل شراح
الجامع الصغير والقاموس هوذا الشيخ عند التوفيق
الناور بعد الله بفتح الاسانف

اهل العربة ابن مالك لا فتوح على فرجة الاستغناء في هذه المسالك او ببحار بردي
الاظم الا فم لقا للرب امام العصر تقدم اوصحاب المراح لا قصر من قولوا اهل الياف
ولسراج او مطلع شمس المعاني محقق الدنيا التفتان ان السلم للامامة وترك
في تصنيف التمرين كلامه • وكيف لا ومؤلفه هو مقتضى ابحار هذه العلوم ومالك
ان من منطوقها والمفهوم • وقد تجراء هذا العبد الحقير القائم عاقدم القصور
والتقصير على ترفيع طوعا ولا امر مختصة • وامتنان الاشارة بمبدعه وفتح زيادة
زينة الفرج شافح • واستان معشائنا فاننا نريد كدح فصلا خلف هذا السابق
ولنا وجنا بالاقرار بالفجر ناطق كنتم يمكنه عصية لروم هذا العلامة لانه
مما لنم ووجوب امتثال الامر معدود من سلوك الادب فيما واجب الوجود
وبما في فضل الجود على كل موجود • اطل بقائه مؤلف يحيى موات هذه العلوم
ويجني من رياض جناتها بديع المنطوق والمفهوم • ولجعل نصا في الشريعة
لمساج العلوم منارا • واقم بطول حياته لدين الاسلام شعارا وابرز سواد
مداده للمطالعين بخوما وانوارا • واجعل اللهم نفع تاليفه علما في الافاق
ساترا في جميع الاقطار على الاطلاق • قال ذلك بغيره وكتبه بقية فقر الوري
خويدم الفقراء محمد المدعو عبد الرؤوف ابن تاج العارفين ابن زين العابدين
المنذوي الشافعي غفر الله له ونوبه وترعيوبه وللجدة وحده وصية الله على
من لا يني بعده لا اله الا الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى. اما بعد فهذا تأليف اليف
 وتصنيف لطيف لا يفرق بين وضع بدع لا يبارى عبقرية مؤلفه وحسن
 ملحواه وعشر دقائق فوائده على جامع بفضيلة فضله وحكم له بحلالة
 رتبة جلي والحاصل شعر وعنا نقد وواصفية حسنة يغنى الزمان وفيه ما لم يوصف
 قال فلك وكتبه الفقير الى الله تعالى عبد الباقى بن طولون القاهري عم القاهري
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذى من بحسن التصريف ونيل المقصود على ما اختاره للذة في مراتب
 الكمال والصعود والصلوة والسلام على صاحب المقام المحمود والحوض المورود
 وعلى الله المنصور على كماله علم المدح واصحاب الجوارى من الله تعالى بالفتح والتقابل
 الكمال والافعال وتداول تحريف المستقبل والحال اما بعد فقد سرت ناظرى
 وانشرح خاطرى بالوقوف على هذا التأليف اليف والتصنيف اللطيف
 واعدت نظري في مرة بعد مرة فافتحت كل ذرة دونه وهو عديم النظر في باب
 كيف لا وفدا في غير نفيس البحث ولبابة وينفرد على اغصان سطر الموزون بحمام
 الصحة والساد وبني لا في برج درج المصون ررارى الهداية والمشارفة
 على كل منصف كان من اهل السلافة والجرح والامان يكتب على انشا العيون بما العيون اللهم
 اجعل نفعه علماء الافاق سائر في جميع الافضاء الاطلافة قال ذلك الشاكر

وكتبه بالبنات اضعف عبادى البارى احمد بن روح الانشائى القاهري
 عن عنهما بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذى من بالان الالهية مختلفة لتفسير مصادر الافعال المتخالفات وتوفيق
 وشرح بيد قدرته صدره بنظره وجوه تصريفه وفتح ابواب الوصول
 لمكانه قصده صحيحا وفول مجرى الممان شوائب نقصه وتضعيفه حمدا
 لا ينقطع عدده ولا ينصرف مدده على مجلات نعم الكافية وموجباته
 الشافية وشراف الصلوات ولطائف التسلية على امفتاح كل معصوم
 ومصباح كل يتجو سيدنا محمد المنصور على نور ع الايات البينات المضمون
 الى علو مرتبة شرايف المعراج والمقامات المفتوح عليه ابواب الهداية والديانة
 المكسور بظهور دين ظهور الكفرة والعصاة وعلى المنصور علم كالمهم
 على المدح وعلى اصحاب الجوارى من الله تعالى بالفتح ما تحركت الحروف وانقلت او
 سقطت الحركات وانسلت اما بعد فيقول العبد الضعيف الذليل حسي
 بن ابراهيم بن خمر بن خليل وفقه الله الملك الجليل المراضية وجعل حاله في
 المستقبل خيرا من ماضيه لما رايت المختصر الذى صنفته امام الهام الفاضل
 القمام زبدة الفضلاء قدوة الكلام عز الملة والدين زير السلام وبفوق
 الامانة في الصبر والمسلمين ابو الفضل عبد الوهاب بن ابراهيم الزيجي
 الله بنفوز الامانة في التصريف مشتملا جامعا للفوائد المشهورة حاويا

تصحيحه في نسخة

القمام در باب من
 بزرگ

لغرائده المعبرة **بعبارة** متعجبة **فاثقة** والفاظ **موتقة** رائقة **فصا** كشفا
 فيها **صباح** بل **كافق** بظلمته **الصباح** **سالك** جمع **كيش** **الصحاح** **وجم** غير
 من **الطلاب** ان **اكتب** عليه **شرحا** ينطوي على **زيادة** افكار **المتقدمين** ومحتويا
 على **عدة** انظار **المتأخرين** مع **زوايا** فوائدها **تقسم** **لهم** النظر **الصاب** و
 فلا **يد** من **فرائد** نظرها **اي** الفكر **الثاقب** فقلت **له** **مشغول** بما هو **اهم**
 وما **الفائدة** فيه **تم** والعمر **قل** من **القليل** ونور **الجيل** **الرجل** ولما **اردت**
رسولهم وعدم **اجابة** قولهم **ناداني** **سري** **الم** **سرا** **هم** **ايتا** **السالون**
والى **العلم** **والعلم** **محتاجون** **الم** **يحدث** **يك** **يتم** **افا** **اك** **الم** **يحدث** **ضالعة**
سنة **الحق** **فهداك** **فاما** **الدين** **فلا** **تغير** **بالاعراض** **واما** **السال** **الصدق**
فلا **تغير** **بالاعراض** **واما** **بغير** **يك** **فحدث** **شكرا** **وما** **عطيت** **فاظن** **ه** **فقل**
ذكر **واما** **العلم** **فلا** **يكتم** **عهدك** **وورث** **بعدي** **وسر** **عنه** **بشر** **الم** **العوائق**
واموج **هو** **ها** **وتلاطم** **العلائق** **وافواج** **غموها** **وبمقاساة** **الاخران** **و**
معاداة **الزما** **فما** **يجد** **الله** **كثر** **ام** **وفونا** **فوا** **جواهر** **الوائد** **ومجر** **امشحو** **بنا** **نفائس**
العرايد **فان** **يشا** **الله** **يجعل** **افئدة** **من** **الكنز** **هو** **البير** **وبرزقهم** **من** **ثمرة** **خا** **ضعين**
اغناهم **لبير** **وان** **بشاي** **يختم** **على** **قلوبهم** **وابصارهم** **غشوة** **فهي** **كل** **الجار** **واشو**
قسوة **فلا** **يكادون** **يفقهون** **حديثا** **وان** **تكون** **عليهم** **اية** **ومديتا** **فان** **الله**
الملك **الغفار** **يفعل** **ما** **يشاء** **ويختار** **وسمي** **غاية** **الامانة** **في** **شرح** **تصريف** **الزخا**

ومحتوي على جملة وقدر

الزنجية **والمرجوق** **الامول** **من** **الطاق** **العلم** **العظام** **والمنوق** **والسوك**
من **اعطاء** **الفضلا** **الفهم** **اذا** **وقفوا** **على** **العشرة** **والخلل** **وعلى** **الهفوة** **والذلا**
ان **يصلحوا** **ما** **يروز** **من** **الخطا** **والخطل** **وان** **يخضروا** **قلوبهم** **من** **الجواد**
قد **يكبوا** **وان** **الصام** **قد** **ينبوا** **والنار** **قد** **تخبوا** **وان** **الاشيا** **تعمل** **الشيئا**
والحال **ان** **ذلك** **كلام** **من** **حزب** **الدهر** **يا** **لبوس** **والباسا** **موجودة** **سلافة**
الغموم **ساكا** **وما** **اصداق** **ابن** **عبد** **الكريم** **الرومي** **حيث** **قال** **ولا** **المريدي**
بالهموم **فضيلة** **ولا** **الشمس** **تدور** **واذ** **يحول** **غمام** **والا** **الله** **انضج** **في** **الان** **ينفع**
بالمخلصين **الذين** **هم** **للحق** **طالبون** **وعز** **طريق** **العناد** **ناكبون** **وغرضهم** **تتصل**
الحق **المبين** **لا** **تصور** **بالبطل** **بصورة** **اليقين** **وان** **يشيع** **في** **بصلح** **الدعا**
وبشكر **والماعا** **ينت في** **هذا** **التا** **ليف** **الكدة** **والعنا** **وليس** **فاته** **من**
الناس **التا** **الجمل** **في** **العجل** **فحيي** **ارجو** **من** **الثواب** **الجليل** **في** **الاجل** **وما**
توفى **الا** **بالله** **عليه** **توكلت** **واليليب** **اعلم** **ان** **المؤلف** **الفاضل** **والصل** **الكامل**
تعمده **الله** **بغفرانه** **ولكن** **بجنته** **جنان** **قد** **كنت** **بسم** **الله** **الرحمن** **الرحيم**
ابتداء **اقتداء** **بمدر** **كتاب** **رب** **العالمين** **وعلم** **بقول** **مركو** **الامير**
اول **ما** **كتب** **القلم** **بسم** **الله** **الرحمن** **الرحيم** **فاذا** **اكتبتم** **كتابا** **فاكتبوا** **ها** **اول**
وهي **مفتاح** **كل** **كتاب** **انزل** **وملح** **قول** **الشاعر** **بيت** **لان** **كانت** **الاجسا**
من **اتباعت** **وشطبت** **الايام** **من** **منزل** **القرب** **فانت** **بقلي** **النما** **كنت**

باب العاقبة

العلم الخالصة منه

[illegible]

نفدي به الكفاية
 تاهي هذا الكفاية
 مقلوبه في القلق على عمله
 ستم الله خبرها وقوله في
 وادى على الاختصاص
 ونفاد ان تقول وقد قال الله
 وقدم الغفل والجواب
 اوله نزلت فكان الامر
 صاحب الكتاب لمؤلفه

وهو العلو والمزقة والثارة السور
تسم العلامة والكنى فلهذا

في الصورة الانشائية حيث لا يعرفها الا اهل ولهذا نكرت في الوضع وقد ورد
في الحديث ان الله خلق آدم على صورته فالذات تجوز بالصفات والصفات بالافعال
والافعال بالاكوان والاثار قال الفاضل الفراني في شرح التوضيح قيل معنى قوله
بسم الله يعني بدأت بعون الله تعالى ونوفيقه وبركاته فان قلت كيف اضيف
الله الى الله وهو الاسم لان الاسم والسمي واحد عند اهل السنة والجماعة قلت قيل
الاسم هنا بمعنى التسمية هي المتلفظ به فيكون تقديره بذكر الله ابتداء في
وقيل انه زائدة كما في قول القائل داعي ناديه بسم الله اي بالما فيكون تقديره

ح يا الله ابتداء انتهى وانما قال بسم الله ولم يقل بالله لان التثنية والتعزية
بذكر الله او للفرق بين والسمي والاسم عند اصحابنا ^{فان بين التثنية والتعزية والاسم والسمي}
الاسم بغير الهمزة حذف تاء ايمانها لكثرة استعماله ونسبته وانما هو على

السكون مبتدأ به الهمزة الوصل لانه ما بهم ان يتدوا بالمتحرك ويقفوا
على الكسرة ويشهد له تصريفه على اسماء واسماء وسمي وسميت ومجي وسمي
كهداية في قوله الشا والله اعلم ما كنهه بياك اشرك الله بربنا كما والقلب
بعيد غير مطرد في استقامة التسمية لانه رفعه للسمي وسمي وسميت وسمي
عند الكوفيين واصل رسم حذف الواو وضمت عنها الهمزة الوصل
ليقل اعلاله ووجه الهمزة لم تعهد داخل على ما حذف صدره في
كلامهم اعلم انه اتفاق الاسم على كماله ^{لانه لا يسمي الا بالاسم} لطيفة لذوي الحقائق

التقدير بربنا

الحقايق وذلك ان السائر يربو الى الله على ما مراده فاما ومريد قائم فاما المريد
القائم فكل اسم يقع به لزم الوصف بظاهرا وباطنا فيكون الاسم في حقه واسما
لانهم مقام فيكون ذلك ما خوذ من وسمي بسم وان كان واو فيرتفع درجة
المراد فان الهمزة ترقية فهو ساكن لا تتغير في مشاهدة التثنية مع الهمزة
فيسمي عن السلوك بالاسم فيكون الاسم في حقه تمولوا خوذ من اسماء بسموا اذا
عدا كذا في شرح الهمزة الحسن للامام البوني قال الفاضل البيضاوي ومن الغاية سم
وسم قال بسم الله الذي في كل سورة لسمه وقال بعض الافاضل في عشر لفظهم بثبت
الهمزة وسم كما ثبتت السين فيهما والعشر سما بفتح السين والمد والله قال
مولانا صدر الدين القبالي في تفسير الفلحة اعلم ان الهمزة في كل ما مشتق ^{بالتثنية} بالاسم
لا لفظ الله فانه مختلفة فيها فاعند الخليل وحده وتابعوه عند اكثر الاصناف
والفقهاء انها علم لذات واجبة الوجود وليس بمشتق لانه لو كان مشتقا كان
قلا يكون قولنا لا اله الا الله مفيدا للتوحيد فيلزم ان لا يدخل الكاف في الاسم
بقوله لا اله الا الله كما لا يدخل في الاسلام باتفاق اهل الحل والعقد بقوله
لا اله الا الله الرحمن وهو خلاف الاتفاق ولانه مدد في القرآن هل تعلم له سميا
فان هذا الاستفهام لانكار اي لا يطلق الاسم على احد غيره وليس المراد في الاسم ههنا
الاسم الصفة والالزم الكذب فيكون المراد بسم العلم وليس ذلك اللفظة
التي لا يعرف جميع اسماء توبه وهو لا يعرف بسم الله مثلا يقال الرحمن الرحيم

الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن الله ذو الجلال والإكرام
 بوصف ولا يوصف به وإنما قولنا في الصراط العزيز الخبير الذي له ملك السموات
 وما في الأرض على تقدير قرآن تجوز لهم الله فلا تارة عطف بيا لالتصافه مثل قوله
 مرتب بالعلم الفضل الكامل زيد ولأنه لا بد له من العلم بحجى عليه صفاته ولا يصح له كما
 يطلق عليه كونه ولا أن مقتضى الترتيب العقلي أن يذكر أولاً الذات ثم بحجى عليه
 الصفات مثل زيد الفقيه الأصولي الخوى وعند بعضهم اللفظة الله وصف
 مشتق ليس يعلم لكنه لما غلبت عليه بحيث لا يستعمل في غيره فصار كالعلم مثل
 الشرا والصق اجزى مجزاه في اجزاء الوصف على امتناع الوصف به وعدمه
 تطرق احتمال الشبهة فيه واحتج هذا البعض على ما دعه بوجوه الأول قوله
 تع وهو الله في السموات فان قوله في السموات متعلق بقوله الله فلم يكن صفة
 لما في لفظ الجارية والثاني انه وضع العلم باناء ذاته في تعلقه وحيل به علم
 حقيقة تع لم يتصور ذلك والثالث ان العلم قائم مقام الاشارة والاشارة
 في حقيقة متسعة فالعلم في حقيقة متسعة والرابع ان العلم انما يوصف اليه يتميز به
 شخصه شخص آخر يشهد في الحقيقة ولما كان هذا في حق الله تع متسعا
 كان العلم في حقيقة محال لا في حق من معنى الاشتقاق هو كونه احد اللفظين
 مشاركاله في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة
 في بيان الاشتقاق واجبة الاول بان قولنا الله كما علمنا المتصرف بصفاته

مستوفى كتمك

تطرق سؤلك فإني كنت
 متفقا ولقد كنت
 اولي

بصفاته الكمال فكان فيه معنى هذه الصفات فتعلق الجارية بهذا الاعتبار وعرفنا
 بان لا تنزع وقوع تعلقه بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية
 عما قد مر ما يظهر منها بالفيض الالهي وانما الممتنع تعلقه بكنه حقيقة وذاته
 لازم في وضع العلم على انه تمامية ذلك اذ لم يكن الواضع مطلقا او واضح هذا
 لاسم هو الحق تع اذا كان الواضع مطلقا او واضح هذا لاسم هو الحق فعل
 غيره بالارها او الوحي فلا وع الثالث انه لا حاجة في العلم الا كون المستشار اليه
 بالحزن لا فقيما مقام الاشارة ليس بهذا الاعتبار وع الرابع منع قوله
 ان العلم انما يوصف اليه من آه مستند بان هذا ليس في العلم وع الخامس
 بان وجود صحيح اعتبار الشيء ليس من اعتبار ذلك الشيء تأمل فيتم ان القائلين
 بان لفظ الله اسم مشتق لاختلافه في اشتقاقه فقال بعضهم انه مشتق من الالهة
 بمعنى عبادة قال في الصحيح الاله بالفتح الالهة اي بعبادة لانه هو المعبود
 على الاطلاق وكل من سواه يعبد بغير اشتقاق بقوله تع وان من شيء الا يسجد بحمد
 ولكن لا تفقهون يسبحهم وقوله وان كل من في السموات والارض الا الى الرحمن
 سجدوا وقال بعضهم من الهة فلان اي لمكنت اليه لان الارواح تسجد للمعرفة
 والقلوب تطمئن بذكره الا بذكر الله تطمئن القلوب وقال بعضهم من اولي
 اذا تخير فيه ويحفظ عقلا لا العقول تخير في معرفته لان كل ما يتخيل الا ان
 ويتصوره فهو بخلافه فعلى هذا اذا كان اصلا ولاه فقلت الواو هي كاشتقاق

وقيل ان الالهة
 في قوله تعالى
 انما يوصف اليه
 من آه مستند
 بان هذا ليس
 في العلم وع
 الخامس بان
 وجود صحيح
 اعتبار الشيء
 ليس من اعتبار
 ذلك الشيء
 تأمل فيتم ان
 القائلين بان
 لفظ الله اسم
 مشتق لاختلافه
 في اشتقاقه
 فقال بعضهم
 انه مشتق من
 الالهة بمعنى
 عبادة قال في
 الصحيح الاله
 بالفتح الالهة
 اي بعبادة لانه
 هو المعبود على
 الاطلاق وكل من
 سواه يعبد بغير
 اشتقاق بقوله
 تع وان من شيء
 الا يسجد بحمد
 ولكن لا تفقهون
 يسبحهم وقوله
 وان كل من في
 السموات والارض
 الا الى الرحمن
 سجدوا وقال
 بعضهم من الهة
 فلان اي لمكنت
 اليه لان الارواح
 تسجد للمعرفة
 والقلوب تطمئن
 بذكره الا بذكر
 الله تطمئن
 القلوب وقال
 بعضهم من اولي
 اذا تخير فيه
 ويحفظ عقلا لا
 العقول تخير في
 معرفته لان كل
 ما يتخيل الا ان
 ويتصوره فهو
 بخلافه فعلى
 هذا اذا كان
 اصلا ولاه فقلت
 الواو هي كاشتقاق

الكمال
 الصفات
 الصانع
 الوهاب

مرزوق الفاجر لاجل فجوره والرحيم بمعنى المعازة في الآخرة مختص بالمؤمنين
ولذا قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا والآخرة كذا في معالم التنزيل وقال
في الكشاف والرحمن المبالغة ما ليس في الرحيم ولذلك قالوا رحمن الدنيا والآخرة
ورحيم الدنيا فاما ذكر الكشاف في عموم الرحمن باعتبار عدم اختصاص
بأحد الدارين في الدنيا والآخرة وخصوص الرحيم باعتبار اختصاصه بالدنيا
بمختلف ما ذكر في معالم التنزيل فان عموم الرحمن فيه يكون باعتبار عدم اختصاصه
ببعض المخلوقين وهم المؤمنون خاصة وهو الصفا الغالبة كالذبران
والعيوق والصعق يستعمل في غير الشعر وجل كما ان الله في الامم الغالبة ولما
قولنا حقيقة في لينة الكتاب رحمن الامة وقولنا شعرهم وانت غيث الوري
لاننا رحمتا في باب تغشهم في كفرهم ذكره العلامة في الكفا والفاضل الفنا
في فتح العلام ومولانا صدر الدين القبايلي في تفسيرها الفاتحة ومولانا دده
في حاشيته شرح التفقاز والفاضل القزويني في التوضيح فاشيخ الاسلام عز الدين
عبد السلام ان النسخ عن اطلاق رحمة على غير الله تعالى بعد ظهور الامم بخلاف
الذي فانه يتجرأ على اطلاقه ولا بعد ما عرفت هذا فقد ظهر لك ما في ما قاله مولانا
خسرو في الدرر والعرايا المبالغة من رحم كالعضباء من غضب العيون من علم
والرحمن المبلغ من الرحيم لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ومختص به تعالى
لان الله في الصفا الغالبة لانه يقتضي جواز استعماله في غيره تعالى بحسب الوضع وليس كذلك

في قوله رحمن الدنيا والآخرة
بمعنى المعازة في الآخرة

في قوله رحمن الدنيا والآخرة
بمعنى المعازة في الآخرة

في قوله رحمن الدنيا والآخرة

كذلك بل لان معناه النعم الحقيقية البالغ في الرحمة غايته والقيس بالرحيم
في قبيل التتميم فانه لما دل على جلال النعم واصوله بان ذكر الرحيم ليسنا اول ما خرج
منها انتهى وما في ما قاله ابن جماعة في درج المعالي ان اختصاصه به اذا كان
معقبا بالالف واللام دون غيره ولما ما قاله محمد انصارى في بعض اهل
الاضلال المتعمق في الكفر والضلال في الله لولد فاحترق لوقته فكلام المعتقد
به ما وجدناه في المختصرات ولا في المطول الا وقد دل الله تعالى هل تعلم كسما قال
ابن خالويه اي هل تعلم في السهل في الجبل والبحر والمشرق والمغرب احدا لله
الله غير الله فانه قال الكرماني نقلنا عن عبد الرحمن بن ابي عمير وهذا انكرته
العرب على ما جاء في القرآن من قوله عز وجل وان اقبل لهم بالحمد والرحمن قالوا
وما الرحمن قال هو بالسراية لرحمن بطاء المعجزة من فوق والصحيح انه عرب
لوضوح الاتفاق والسمع خلافا للمرازي قال ابن القسري انما انكرته العرب
للاجهلهم بمعنى اللفظ بل جهلهم بوصف فانهم كانوا يعرفون اللفظ قبل ذلك
القرآن ثم اعلم ان الرحمن يكتب بالالف وانما حذف في السبيلة لكثرة الاعمالي
ودخول الام التعريف فحذفهم الالف في كل موطن خطأ كما صح في الجهرى في
درة الفواص في اوهام الخواص حيث قال وكذلك تكتبون الرحمن بحذف
الالف في كل موطن وانما حذف الالف عند دخول الام التعريف فاما اذا تقرر عنها
كقولك يا رحمن الدنيا والآخرة فتثبت الالف فيه الحمد لله افصح بعد التتميم

في قوله رحمن الدنيا والآخرة
بمعنى المعازة في الآخرة

في قوله رحمن الدنيا والآخرة
بمعنى المعازة في الآخرة

بالحمد اقتداء بالقرآن المجيد وامثال السنة واقتفاء الائمة قال
سنان الفاضل الانصاري في شرح ملتقى البحر فان قلت الامثال الجديثي
الابتداء يحصل بحرف ذكر البسملة والحمد لكيف ما كان ولا دخل في تقدير
احد منهما في غير قلت الغلط عطف كل واحدة العدل المذكورة على الآخر مقدم
على الحكم كانه قيل في افتتاح الكتاب على الوجه المذبور يوجد مجموع العدل المذكورة
بمخلاف افتتاح بتقديم الحمد على التسمية لانه وان وجد فيه الامثال بالحديثين
المذكورين لكن لا يوجد في الافتتاح كتاب الله المجيد ولا يوجد الافتتاح بالائمة
ايضا فان قلت لا يمكن الامثال الجديثي الابتداء لانه الابتداء بالحمد لا يكون
الا في آية واحدة غير متجز فكيف يمكن الامثال بالحديثين في ابتداء امر في حال
قلت وروى هذا الاعتراض مني على اثنين احدهما ان يجعل البسملة في
الحج والصلوة لقوله عليه السلام لم يبدأوا وتابنهما ان يرا بالابتداء المحقق
غير المتجزى اما اذا جعل البسملة والحمد في المستقر فالامر بغير ابتداء الكتاب
كما في ذلك على شيئا السفر وجعل كاستعانة والظروف لغوا كما في كتب سابق
او حمل الابتداء في الحديثين على الابتداء بالعرف الممتد او حمل في احدهما على
العرف الممتد في الاخر على الاطلاق او حمل في احدهما على الحقيقة وفي الاخر على
الاضا في فلا يرد الاعتراض بعدم امكان الامثال بالحديثين فان قلت
الابتداء باستعانة بهم انه لا يكون الا في زمانا التلخيص بالحمد ولا يخفى انه

انه لا يمكن اجتماعهما في زمان واحد فيمكنكم الامثال على تقدير البسملة كاستعانة
وكذا الابتداء بالبسملة البسملة لا يكون الا بذكر البسملة وما وجه ذلك بآية المقتضى
بحيث لا يقع في غير ذلك من غير استلزام البسملة انه لا يمكن ملكية المقصود بهما في زمان
واحد فيمكنكم الامثال الجديثي الابتداء على تقدير كون البسملة ملكية قلت
هذا الاعتراض لما يرد ان كان متعلقا بالابتداء بنفس البسملة والحمد واما ان كان
متعلقا بالابتداء هو المقصود وهو امر ذو بال كما هو مقتضى كون البسملة متعلقا
فلا يرد اذا لا ينصير المدافعة والتنازع بين الامور المتعارفة مثلا فان ارادنا
ان يتبداه بشيئ من ان السبعين بالفتح ثم يتبداه بالمقصود في آية واحدة
بعد حصول ذلك الاشياء وان كان في زمانة كثيرة فهذا على تقدير ان يكون
البسملة عانة واما ان كان البسملة ملكية يمكن الامثال ايضا بان يجعل احدا
جزءا من المقصود والاخر خارجا عنه فيكون ان الابتداء ان التبيين يكون
ان لا ابتداء انما ملكيا بالبسملة والحمد بان يكون هذا الآن اخر البسملة
واول الحمد فلهذا على تقدير كون الحمد جزءا من المقصود وكون البسملة خارجا
عنه واما اذا كان بالعكس بان يكون البسملة جزءا من المقصود والحمد خارجا عنه
يكون وقت الابتداء ملكيا لآخر الحمد وملكيا لاول الحمد لكن الاول هو
الاول كما لا يخفى على المتدبر ثم هذا الاعتراض على تقدير كون البسملة ملكية
مخفية على اثنين احدهما ان يكون المراد من الملكية ملكية الابتداء بالحمد

المبتدئ في الشبهة في انه يمكن ان يلابس الفاعل المبتدئ كل في السمة والمجدة اولاً ثم
 يستبدل المقصود وثانيهما ان يكون الملتبسة بمعنى الصاحبة والمقارنة بمعنى الاتصال
 اذ لو كانت بمعنى الاتصال يمكن العمل بالحدِيثين معكوا حمل الملتبسة على مملية ^{الابتداء}
 او على مملية الفاعل المبتدئ في هذا المعنى يكون وقت وقوع الابتداء وقت ذكر
 الحمد لله بل وقت ذكر الهمنة منه فيصرف عن ذلك الابتداء الواقع في ذلك الا انه
 بل الحمد لله وهو طوبى باسمه بمعنى انه اذ كرت قبيل الحمد لله بل فضل بينهما وانما ذكر
 هما على وجه الصاحبة والمقارنة فيصرف عن ذلك فليسا مل قال الفاضل مولانا عاقص
 المنادي بعد الله بفوز الامانة في كليلة شرح العقائد يمكن العمل بالحدِيثين بان يكون
 احدهما بالجنس والاخر بالنسب او بالكتابة او يكونان بالجنس الجواز احضار ^{الشيشين}
 معاقول في كلام النحوي على المتامل المنصف المجتنب عن التعسف ولما جابه المولى
 الشيشين بنحصر ما جلد عن تقاض الحدِيثين بانه انما سور عن النبي عم احد الحدِيثين
 والاخر عن شد الراوي فكلام كل من عدم الاطلاع على الاحاديث الشريفة للروية
 عن سيد الكوثبين رسول الثقليين قال النبي عليه السلام كل امرئ بالايدي فيه ^{بمحمد}
 لله فهو اجزم اخرجه بوراود وابس ما جسد في سنينها والنسب في عمل اليوم
 والليلة وروى في طريقه ولفظ كلامه في بالايدي فيه محمد لله فهو اقطع
 اخرجه ابن مخنف وابو عوانة في صحيحهما والدارقطني والبيهقي في سنينهما في
 طريق اخر بافظ كل امرئ بالايدي في بذكر الله فهو ابتر وقال اقطع ^{احد} اخرجه

جمہوری مولانا عزیز محمد

فهرست کتب التفسیر بنظم عیاض حماد

احمد بن حنبل هكذا في التردد وفي طريق اخر البقرة بلفظ كل امرئ في بال
لا يبداء بسم الله الرحمن الرحيم اقطع اوردها الخليفة في جامع ويري بالحد
فقط ويكمل كلامه بلامر ودمهما مع قلبهما من الرواية الادب المحافظ عبد القاهر
الرعاوي في اربعين من حديث ابراهيم بن وهيب عن ابن عباس كل امرئ في بال
لم يبداء بسم الله جامع علي اذكرها المعبري في كسر المعاني حسن هذا الحديث
ابو عمرو وابو الصلاح والنووي في فتاواهم ويري سماع ابن شهاب الزهري و
متصلا عن غيره وبحكم لا تصحح الاصح في الاقوال لانها زيارته شقة فقبلت
اعلم ان البداء المذكور في التقديم قاله المغرب بداء بالشئ اذا قدمه فعنه
الحديثين في كل امرئ في بال لم يقدم عليه بسم الله فهو ابتداء وكل امرئ في بال لم
عليه الحمد فهو اقطع واجزم فلا وجه لتوهم المتعارفين بينهما اذ في الظاهر
الاكتفاء في تقديم الشئ لا في شئ على امر واحد فلا حاجة الى ما تكفوا به
في دفع التعارض من اعلم الله وجهها اخر وهو انه يحتمل ان يقدم في حديث الحمد
قيد ويقال لم يبداء بعد بسم الله بالحمد لله فهو اجزم كما تقدم على احد الوجوه
في قول عليه السلام مثل امنه مثل المطر لا يبدى اول جزاء اخره هذا القيد اعني
بعد القرون الثلاثة التي ذكرها النبي عليه السلام في قوله خير القرون قرني
النبي يلونهم ثم الذين يلونهم ثم ينشأ الكذب ويشترط ذلك الوجه الوجه
الاخر الذي ذكره الامام النووي في حقه وهو انه لا شك ان القرون الثلاثة هي المفضلون

24.

على سائر القرون بل انزلنا المراد نفهم في الشريعة والمطربين لانهم
في الاول ثم يربيه عنك لتوايه على كونه في الاخر فلا يبدى نفعه في الاول احدى ام
في الاخر كذلك هذه الامة اقام الدين منهم الاولون ومنه قواعده الاخرين
واما الوجه الثالث فهو ان القرون الثلاثة خير من كثير في قرير العمد بالني عليه السلام
ولزوم كبرية العدل والصدق واجتناب المعصية ونحو ذلك علم ان الاربعة عليه
السلام ثم يغشوا الكذب واما باعتبار كثرة الثواب ونيل الدرجات في الاخرة فلا
يدري ان الاول غير لكثرة طاعته وقلة معصيته ام الاخر لا يمان بالغيب وقت
هذا اختلف لما يجمع عليه اهل السنة ان ابا بكر افضل من جميع الامة وان العشرة المبشرة
مفضلون على سائر الامة وان اصحاب بدر واصحاب بيعة الرضوان مفضلون
على سائر الناس وان الكوفة مطاعة للصالح واجبة ان اصادم سائر الناس
لوانفقوا مثل امد ذهابا ما بلغ مقاصدهم ولا نصيفه فاذا كانوا في ثواب
الانفاق ومفضلين كانوا في ثواب سائر الطاعات كذلك لان افضل طاعات
النوافل الانفاق ولتبرج الاما فيه قلنا في كثير من الامور يبدأ في المجد
لدمع انه لا يتم وبالعكس يتم والمراد من الحديث قلنا المراد من لا يكون معتبرا في
في الشرع الا يرى ان الامر الذي ابتداء فيه غير المجد لا غير معتبرا وان كان تاما
حاشا ثم المجد لا الوصف الجميل على جبرته التعظيم والتسجيل او يتعلق بالنسبة
اولا المراد بالجميل الاحسان لانه صفة للفعل وهو الاحسان كما ذكره المحقق

فيه رد على الامام الشريفة منه

المطلوب في الكتب الفقهية منسكها

المحقق التفتازاني في كنية الكفا ليرد منع على المقدم على والمدح نعم
الاحسان وغيره يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها وقيد
المدح ايضا مخصوص بالاحسان ومثل اللؤلؤ مصنوع وقيل المدح على الاحسان
وغيره كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختيارا بخلاف المدح على فانه
اعم او رد عليه انه يستلزم ان لا يكون ثناء الله تعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة
وغيره حمدا مع انه قطعنا وذلك لان الاحسان ماصدر بالاحسان وتلك
الصفات ليست بالاحسان والالكالات عارضة ضرورة انما كان سبوقا بالفضل و
الاحسان كان عارضا ما تقر في علم الكلام واجيب ان المراد بالاختيار ههنا
اعم من ان يكون حقيقة او بمنزلة الاختيار والصفات المذكورة بمنزلة الاعمال
الاختيارية لاستقلال ذاتيتها وعدم احتياجها في الامور خارج كما هو شأن
بعض الاعمال الاختيارية وفيه ان بعض الصفات التي لا استقلال فيها بالاحتياج
الصفة اخرى الا ان يقال المراد من الخارج الخارج في الذات والصفات وبها ان يجب ان
بان للاختيار كما يجب بمعنى ماصد بالاختيار بمعنى بمعنى ماصد من المختار
او المراد من الاختيار ههنا المعنى الاعم المشترك بين القادر والسوحي وهو
ان يشاء ففعل وان لم يشأ لم يفعل وكذا ان صفاته تعالى عند الاشياء صادرة عن
الفاعل المختار الذي هو ذاته تعالى وان لم يصدر عنه بالاختيار وايضا صادرة
بالاختيار بالمعنى الاعم واجاب المخطا ايضا بان الامة عدم كون الصفات المذكورة

ان اصطلاحا عبارة عن الفاظ مخصوصة لا طائفة بتعارفها
فيما بينهم وانما هي اصطلاحا لانهم يصلحوا اعلم ويوافقون
وهو جمع اصطلاح بين الفعل والماضي مع ان المصدر لا يثنى
والجمع يرفع على الفعل والكثير لا يرفع الا بالانواع المختلفة

صادرة بالاختيار بالمعنى الاخص ايضا لجواز ان يكون سبق الاختيار اليه بقا
ذاتيا كسبق الوجود على الوجود كسبق ان ما يباحته يلزم حدوثها وفيه انهم
قالوا بان اثر الفاعل المختار حاد فقلنا بالاختلاف انا اعترض على اللمدى بان يجوز
ان يكون سبق الاختيار عليه ذاتيا لان ما يباحته يلزم الحدوث والشكر فاعلم
عن تعظيم المنعم بسبب الانعام وان كان ذكر بالشا واعتقاد او محبة بل الجنان
او عملا وخدمة بالان كان مورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه بعم النعمة
وغيرها ومورد الشكر بعم اللسان وغيره ومتعلقه بكون النعمة وهذه
باعتبار المتعلق اعم واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومنه ما تحقق
تصادفهما في الشا باللسان في مقابلة الاحسان وفارقهما في صدق الحمد فقط
على الوصف العليم والشا عموما وصدق الشكر فقط على الشا بالجنان في مقابلة الاحسان
كذا في شرح التلخيص ونقيض الحمد الممدوح الممدوح ونقيض الشكر الكفران قال
الامام في تفسير سورة الانعام في بيان الفرق بين الحمد والمدح والشكر ان المدح اعم
من الحمد والمدح اعم من الشكر اما ان المدح اعم من الحمد فلان المدح يحصل للعاقل
ولغيره الا يرى اشكايا يحسن مدح الرجل على انواع فضائله فكذلك قد يمدح اللؤلؤ
بحسن شكله ولفاقه بخلافه واما الحمد فلا يحصل الا للفاعل المختار على ما بصور
منه في الانعام والاشا فثبت ان المدح اعم من الحمد ولما بينا ان الحمد اعم من الشكر فلان
الحمد عبارة عن تعظيم الفاعل لاجل ما صدر عنه من الانعام سواء كان ذلك الانعام

واصل اليك والغير لعل الشكر فيه عبارة عن تعظيم لاجل انعام وصل
اليك وحصل عندك فثبت بما ذكرنا ان المدح اعم من الحمد والممدوح في الشكر
ثم قال اذا عرفت هذا فنقول انما لم يقل المدح لله لاننا بينا ان المدح كما يحصل
للفاعل المختار فقد يحصل لغيره واما الحمد فانه لا يحصل الا للفاعل المختار
فكان قول الحمد لله تصريح بان المؤثرة في وجود انعام فاعل مختار لا واجب
كما يقال في العكس وكذا ان هذه الفائدة هي قيمة في الدين وانما لم يقل
الشكر لله لاننا بينا ان الشكر عبارة عن تعظيم المنعم بسبب انما صدر عنه و
وصل اليك وهذا يشعر بان العبد انما ذكر تعظيمه بسبب ما وصل اليه من النعمة
فيكون المطلق الاصل وصلو النعمة اليه وهذه درجة حقيقة واما اذا
قال الحمد فهذا يدل على ان العبد حمد لاجل كونه مستحقا للحمد الخاص بانه
تبع وصل النعمة اليه فيكون الاخلال لكل واستغراق القلب في مشاهدته
حلال لله اتم وانقطاعه عما سوى الله اقوى واشبه بالله اعلم وانما قال الحمد لله
ولم يقل الحمد لله لوجود احدها ان لو قال الحمد لله افاد كون الفاعل
حامدا فقط اما لو قال الحمد لله افاد كونه تعجبيا او ابدا بحمد القديم
سواء حمدوا ولم يحمدا او ثانيا نهائيا قولنا الحمد لله معنى الحمد حقيقة ملكه
لسبب كثرة اياته وانواع آياته على العباد ولم يدل الحمد لله على كونه مستحقا
للحمد ذاته ومن المعلوم ان الاقوال والاشا والثناء لو قال الحمد لله

لكان قد حده لكن لا حمد يليق به اما اذا قال الحمد لله فكانه قال من انجزه احمد
لكنه محمود بجميع حمد الحامدين ورابعها ان الحمد عبارة عن سفة القلب
وهو اعتقاد كون المحمود منعا معظما مستحقا للتعظيم والاجلال فاذا لم يلفظ
بالثناء بقوله الحمد لله مع انه كان قلبه فلاء عن معنى التعظيم اللايق بجلاله
نوع كان كاذبا لانه انجزه بنفسه حامدا مع انه ليس كذلك وضامسها انه تعالى
اوحى الى داود عليه السلام بامرته فقال داود يا رب كيف احمده وحمدي
بك لا يحصل الا بان توفيقه بمحمدك وذلك التوفيق نعمة رائدة وانها تنجز
الحمد ايضا وذلك بخبر الاما لانها به له فاحي الله تعالى الى داود عليه السلام
لما عرفت عجزك عن حمدي فقد حمدتني اذا عرفت هذا فنقول لو قال العبد
الحمد لله كان داعيا بكونه تايها بجمده فيسبحه عليه السوال اما لو قال الحمد لله
فليس من ادعاء العبدات بل الحمد واسمها انه لو قال الحمد لله كان
ذاكر احمد نفسه لم يذكر حمد غيره اما اذا قال الحمد لله فقد دخل في حمد
وحمد غيره في قول العالم الى اخره بل ما لانها به له لانه عالم الاخرة والبقا
غير تنهاه فكان هذا القلي اكل وافضل به من الوجوه المذكورة كذا
حقو الفضل عند الدين القبال في تفسير الفاتحة اذا عرفت هذا التفصيل
فقد ظهر لك ما فيما قال التفات اذا في شرح الوافية عند قول صاحب الوافية
احمد الله فان قيل الصيغة التي نطوق بها الشكر والافتح به اللهم هو في

في تباينهم انما الحمد لله فلم خالفوا وغير الترتيب وجعل الجملة فعلية
قلنا الوجه وهو بالجملة الفعلية اصل في كونه حامدا لله تعالى في قول الحمد لله فانه
لخبار بان الحمد ثابت مستحق لله تعالى لا يلزم منه كون المجز كون حامدا لا نقلا
رب العالمين قال العلامة في الكتاب الرب الملك ومنه قول صفوان الابي
سفيان لا يربني رجل من قريش حبسني ان يربني رجل من موافق تقول رب رب
فهو رب كما تقولتم عديتم فهو تيم ويمحوزا يكون وصفا بالمصدر للبالغة كما
وصف بالعدل اشترى قال الدواني الرب الملك المصلح الدائم والقائم وعلا في النقا
صفة مشبهة اما على الاخيرين فقط واما على الاولين فلما قرئ وقيل رب وصف بالمصدر
للمبالغة كما وصف بالعدل وعلا القوليس الاضافة حقيقة اما على الثاني فظاهر
واما على الاول فلانها اضافة الصفة المشبهة الغير معمول بها لا يقال ما اضيف
اليه معمول به في المعنى فيكون الاضافة لفظية لا انما تقول الصفة المشبهة لا
يعمل النصب ايد ولم يطلقوا الرب معرفا على العبد الامع التقييد بالاضافة كقولهم
رب الدار ورب الناقة وكقولهم تع ارجع اليك وقوله انه رب احسن مشاوي
وقال مولانا صدر الدين في تفسير الفاتحة العالم مشتق من العلم لكنه لذوى العلم
من الملائكة والنفوس وكل جنس يعلم به الصانع سواء كان من ذوى العلم ولا كما
الطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم به يقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا
عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم النبات وعالم الحيوانا وليس للمجموع مألوف الله

بحيث لا يكون له افراد بل اجزا فيمنع جميعه له افراد كثيرة لا تعدد للتعدد كما قال
الذوق وما يعلم جنود ربك انه هود وقال وهب ثمانية عشر الفا عالم وقال ابو عبيد
الحديث اربعون الفا وقال مقاتل بن حيان ثمانون الفا وقال الضحاك ثلثمائة
وستون الفا ثلث مائة عرافة لا يعرفون خالفهم وستون الفا يلبس الشيا
ويعرفون خالفهم وقال مقاتل بن حيان ثمانون الفا يلبس الشيا
جلد كل جلد الف ورقة والحق ان اصناف المخلوق وانواعها واصنافها خارجة
عن عباد العادين وحصرهم من فان الله يخلق ما يشاء يعلم الارواح الى عالم
الاجسام عوالم مختلفة في الدنيا والشفرة والملك والمكوت في كل منها انواعا
مختلفة في المخلوق بعضها ارمية وبعضها جنتها وفي كل نوع منها اصنافا
متفرقة فاه في جنس الملائكة مثل انواع الايكاريج في شجر الكراميتين والروبيان
والسفرة والبرية والموكلين على كل من السحابة والمصر والرعد والبرق والرياح و
البر والبحر واهل البيل والنهار والجحش وخلق الذكر والارحام والفل المفاطر
في باطن الارض ودفع الشياطين منه وحفظ الاطفال والسقاة في القبور والبيان
والعذاب والموت والحياة ومن جملة اصناف الملائكة الملائكة الذين عروا الارض و
الجبال في ابدانهم وخنزيرة الجنة ورضوانها وخدامها وخنزيرة النار والزبانية
ماكنة النار والمسوكطين على طبق جهنم والموكلين على عذابها والملائكة الذين يسمون
بالروح فانهم في الكثرة بحيث يكونون في صف في الملائكة في صف اخر ومنهم

من لا يعلم آياته فاذا كان في نوع واحد من انواع المخلوق وهو نوع الملائكة فما
ظنك بين المخلوق من الانس والجن وسائر الاجسام البرية والبحرية والشيئا^{طيس}
والابالة والمردة والفيلة والنسك واهل الجبال بما وجابلسا واجوج ومنا
جوج والاجناس المختلفة في الافلاك والكواكب والعناصر والنباتات والجمادات
والمعادن وسائر الاجسام الكثيفة واللطيفة والمفردة والمركبة والنور والظلمة
من الجواهر والاعراض مما لا يحيط به غير علم الغيوب وابو هريرة اظن في ذكر
العلمين ثم قال ومنهم من امة جزء في بلاد الهند منهم طوخ ركنهم مثل ركن
الكلمة وما لوخ فهم انس اعينهم على صدورهم ومكروخ وهم انس افانهم كافان
الفيل وما لوخ فهم انس لا يطاوعهم ارجاءهم يسمون دولابا ومصير كلهم
الى النار قال الضحاك راي في القرين اتمنين بينهما طول الارض كلها امة عند من
الشمس يقال لهم الملك وامة عند مطلعها يقال لهم كسك وامة بينهما عرض
الارض امة الايمن يقال لهم اهل ايل وامة في الجبل يقال لهم اهل ايل قال وهب
اسمهم اهل ايل واهل ايل واهل ايل واهل ايل واهل ايل واهل ايل واهل ايل واهل ايل
وما جوج قال العلامة في الكتاب فان قلت لم جمع بالواو قلت يشمل كل جنس
سما فاه قلت فهو لم يفرقة في الجمع بالواو والنون صفا العقلا او ما
في حكمها من الاعلام قد ساء ذلك لغير الوصفية فيه وفي الله لا اعلم في العلم
وقع في بعض النسخ بعد العلمين والعاقبة للثقلين اي العاقبة المحمودة

للذين يتقون عقاب الله بآدمه وأمره واجتناب معاصيه وقال فتادة الجنة
 للمتقين واصل الكلمة من الوقاية وهي الحفظ التوقيف والتحفظ والالتقاء
 الاحتفاظ أي الاحتراز ثم التقوى في الأصل ورفع فالأصل الإيثار وهو
 اتقاء الكفر والفرع هو الاتقاء في الذنوب بعد تمام الإيمان فيها الأول يحصل
 النجاة من العذاب المؤبد والثاني النجاة من العذاب المؤقت ولا عدوان
 إلا على الظالمين أي ولا يسبب إلا على الظالمين ويدل عليه قوله تعالى في قوله
 موسى لشعيب عليه السلام إنما الاجلاس قفت فلا عدوان علي أي فلا يسبب
 علي قال اهل المعاد العدوان الظلم فيكون تسمية جزئ الظالمين ظلماء على سبيل
 المشاكلة والمقابلة كما في قوله تعالى وجزأ شئتم مثلها موضعها فإن قيل ما النسبة
 في ذكر قوله والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين على وجه التسمية
 الظالمين ليس لتقديسه على الصلوة على الرسول فحسب وهو قرآن ذكر
 الرسول يذكر الله تعالى في الخطبة قلت النسبة أنه على قوله تعالى والعاقبة للمتقين
 ولا عدوان إلا على الظالمين بشارة بالثبوت المحمود للمتقين وأنه لا مؤاخاة
 عليهم فيكون ذكره تحذير صاعق بالانتقال بكل سببه بسبب التقوى والثناء
 على الله تعالى من جهة بسبب التقوى فكان هذا في قوة قول الحمد لله جعل العاقبة
 للمتقين ولا يؤخذ إلا على الظالمين فيكون ذكره بين السبب في قوله الحمد لله
 على نواله والحمد لله على ما نعم والحمد لله على عظمته وجلاله والثناء ذلك فكان

بسم الله الرحمن الرحيم

واقعا فخره فلا يكون ذكره خلا لا قرآن ذكر الرسول يذكر الشك في تلك
 الصور والصلوة والسلام اعلم بهما طيب الصلوة والسلام ملكا لله سبحانه دار
 السلام الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن الناس والجن الدعاء من الملائكة الملتفات
 قال الفاضل الغفار المراد بسلام الله والملائكة والمؤمنين أو
 سلامة من الألفاوسم الجنة دار السلام لهذا وتسمى الله السلام التبريد فمن قصر على
 الوجه الثاني فقد قصر واختار المرجوح وظهر لك ما فيها من العجالة والدوان
 من أن السلام الدعاء بالسلامة لصاحبها فإت الدنيا ومن عذاب الآخرة لكنه
 وضعه الشارح موضع النجاة والبشرى بالسلام كما ذكره الامام التوحيدي فيكون
 معنى السلام اخص من معنى الصلوة فلفظ الصلوة أعم لا يكون منقولا من
 احد معاني المذكورة في الآخر وحقيقة في احدهما جازا في الآخر ومشتراك بينهما
 مشترك اللفظيا او معنويا او مجازا في معنى واحد عام يشمل الجميع على طريق عموم
 المجاز كسبيل في الاول لا يشترط في المنقول ان يترك المعنى الاول وهو هنا ليس
 كذلك ولا يسبيل في الثاني ايضا لانه يلزم الجميع بين الحقيقة والمجاز في قوله تعالى
 ان الله ملائكة يصلون على النبي وهو غير جازم عند الجمهور في الاصوليين
 ولا يسبيل في الثالث ايضا لانه لا يقع ان يراد بالمشاركة في العمل واحد كل
 واحد من معنييه وعينه في قوله تعالى فجمع معني المشترك في قوله تعالى يصلون
 على النبي فصح ان يراد بالمشاركة اكثر من معنى واحد كما نقل عن الشافعي قلنا لما

فأخبره الفاضل الغفار ما في

فيه ادع عليه منكم
 فيه ادع الدواعي منكم

لما اشترك لفظ الانبياء والاية لا يجلب اقتداء المؤمنين بالله ولا كونه
 في الصلوة على النبي عليه السلام فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع لانه لو
 قيل انه الذي يرحم النبي والملائكة يستغفرون لمائة من الذين امنوا ادعوا له
 لكان هذا الكلام في غاية الركابة لا نال مجازا الاقتداء بما هو بالخير يرضى عما
 عن المتقدم به فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلوة سواء كان معنى حقيقيا
 او معنى مجازيا اما الحقيقة وهو المستعمل بالاشتراك المعنوي كالدين في المراد الله
 اعلم انه تعالى يدعوا فانه بايصال الخبر لا النبي عليه السلام ثم من لوازم هذا الدعا
 الرحمة فالذي قال ان الصلوة من الله رحمة فقد اراد هذا المعنى لان الصلوة
 وضعت للرحمة واما المجازي وهو المستعمل بعموم المجاز في ارادة الخير ونحوها
 مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس
 به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع وبيانهم اختلفا المعنى باعتبار
 اختلاف المسند اليه شعريانه عناء واحد لكنه مختلف بحسب الموصوف لا بآلة
 معناه مختلف وضعها وهذا جواب تفرد مصدر الشريعة واعتبرت عليه
 التفناز لان تلك الركابة انما تلزم اذا لم يكن بينها امر مشترك هو المقصود
 بالانجاء للقطع بانه لا ركابة في قولنا ان الساطق قد اطلق زيد والامر
 كدخل عليه فاحذمه وعظموه ايها الرعبا بافكذا الامور انما الله
 يرحم النبي ويوصل اليه الخير مما يليق بعظمته وكسبائه والملائكة بعظمته

كإرادة النسبة والشفقة

نه بما في محرم فانوا ايها المؤمنون بما يليق بجلالك من الدعا والشأن عليه انتهى
 كلامه فكانه فهم من قوله فلا بد من اتحاد معنى الصلوة الحقيقة فاعترض عليه
 بما اعترضوا واستخبر ان مراده ليس ذلك بقريته قوله فعلم انه لا بد من اتحاد
 معنى الصلوة سواء كان معناه حقيقيا او مجازيا حيث عطف قوله او معنى مجازيا
 على قوله معنى حقيقيا فتأمل يظهر لك زيادة تحقيق معنى معناه فان هذا
 محض فضل من الله وهذا كالمعنى اللغوية واما بين هذه المعاني
 وبين المعنى الاصطلاحي اعني الاركان الخمسة فقد تفضل النقل عما بين
 في موضعه اعلم ان الصلوة بوزن الفعل قلبت الواو الفتح كما وانفتح
 ما قبلها وكتبته الف على صورة الواو على لغة من يميل الى الف والواو وكذلك
 الحيوة والزكوة والربوادة من صحت الكسافية والحق يقال مثل ذلك يكتب
 بالواو اقتداء بنقلته وفي غيره بالالف قال التفناز انه في بحث الليف المرفوع
 في شعره عن هذا الكتاب تحقيق المقام وتوضيح المرام ما قاله مولانا دة في
 البحث المذكور انه قال صحت الغاية وانما كتبت بالواو وكذا تعار بالاحصل
 كهدى وسري بالياء وما قاله صاحب الكفا والقاض كتب الواو على لفظ
 المفخم كيشي اذ لم يقرأ به احد فكيف يوضع الرسم بانفاق الضم على
 لا وجود له وتغليظ وشرا ليس لامالة الالف نحو منجج الواو بل لان
 الصائم الحروف المستعيلة فغلق اللام لتقارب الصاد كافيه في ظلموا

في رد على القائل التفناز في نسخة

في رد على جاز العلاء في نسخة البضاوي في نسخة

وطال وكذا اما قالوا الضعفاء بالواو قبل الهمزة على اللفظ في فتح الالف
 قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علموا به السرايل بسكتها لما ذكر
 بل سكت فيها ما في نظائرها لما قال ابو عمر والدان صاحب التبر في المقنع
 وهو كتاب في علم الكرم من انه على مراد الايصال والتسهيل يعني ان قيا^ن يخففها
 في الوصل لتسهيل الوقف بالروم كالواو ونسبت عليه ثم قال وجه كتاب الالف
 بعدها ما قال ابو عمر ولا نظرت الواو شربت والجميع في قالوا فالحقت
 بها وفي نظرت التخميم بفتح التاء وهو التثنية وهو التثنية وعما يقال
 الامالة وعلى امالة الالف نحو فخرج الواو وهو المراد هنا وانما خفي على الف^{نيل}
 الامد في الكرم في الربا مقصور من ربا يربو اذا زاد فيكتب بالالف و
 اجاز الكوفيون كتبه بالباء بسبب الكثرة في اقله وقد يكتب في المصحف بالواو
 وقال الفرادنا كما كتبه بالواو لان اهل الجاهل تعلموا الخط من اهل الحيرة و
 لغتهم الربوا فعلمهم صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتابة الثلثة وزيد
 الالف بعد الواو وشبهها بالواو والجميع ذكره في الكتاب في سورة البقرة في قوله تعالى
 الذين ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال
 المضارعة المفردة مرفوعة كانت او منصوبة في كل القراءة من نحو يتلوا ويتلوا
 ويتلوا ويدعوا وليتلوا والتموا القراء او يعفوا الذي ثم اعلم ان كتابة المصحف
 مشتملة بخط واحد على الاحرف السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس والى

غيره وعلى غير منسك
 في اقل الامد منسك

والما يوافق بل يتاقي بالقبول لانه سنة ولجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت
 رضي امين رسول الله عليه السلام وكاتب وحيد علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره و
 ما خالفه انما خالف الحكم بملفة ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمة المخالفة
 وهكذا نقل عن كثير من السلف فيما يقصد به البقاء كما لصح ف وامام الا^{قصة}
 الاتفرج كالواح الصبيان وما يجري مجرى ما يجوز ان يكتب على قانون الخط و
 وقد اتفقت في خط المصحف شيئا خارجا عن العبادات التي ينبغي عليها علم الخط
 والهيأة قال ابن درست في كتاب الكشاف خطأ لا ينافي لخط المصحف لانه
 سنة وخط الرضيين لانه ثبت فيه ما ثبت في اللفظ ويسقط عنه ما سقط من
 الكتاب وغيره انهم قالوا في رؤس الآي وخط المصحف عجائب وغرائب تحيرت
 فيها عقول العما وعجزت عن ادراكها بلفظها وقال صاحب الايضاح المقرئ الاندلسي
 وفي طعن شيخ من هجائه فهو كالطاعن في تلاوته ومن كاشيا خارجا عن قياس الخط
 كتب ولا اوسعوا بزيادة الالف وجهه النحشي وباء الفحة كانت تكتب
 الفاقيل لخط العزة والخط العربي اختراع قريش في نزول القرآن وقد بع من
 ذلك الالف في الطباع فكتبوا صورة الهمزة الفاقيل في الفاقيل ونحو
 اول النعنة ثم اختلف في وجوب التواتر في محل القرآن ووضع وترتيبهم من
 قد كفاية نقل الامام فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوبه ومن
 الامكان ان يقع في خط القرآن لمن بناء على عدم تواتر صورة الكتابة والتصحيح

انه لا يجوز لانه يقع متواتر وما روى عن عثمان وعليه رضا انهما قالاه في
 المصحف لنا وتقدم العرب بالسنة بما على تقدير صحة الرواية تحمل على الحسن
 في الخط الذي للقرآن الرواية كذا ذكره التفتازاني وفيه نظر لانه على تقدير الصحة
 لا تؤثر فيما ثبت بالتواتر بقيت هنا فائدة مهمة هو ان كتبهم الصلوة واخبارها
 بالواو عند الاضافة ومع التثنية خطأ كما صرح به الامام الحريري في درر النور
 في اوهاج الخواص حيث قال وما يؤمنون كتبهم الحيوة والصلوة والزكوة و
 بالواو في كل وطن ولرب ذلك على عمق لغو جواريات الالف فيها عند الاضافة
 ومع التثنية كقولك حيائك وصلائك وزكائك وحيانان وزكائن
 ولما فعل ذلك لانه الاضافة والتثنية شرعا على المفرد وقد يجوز في الالاء يجوز
 في الفرع ثم اعلم انه انما علق الصلوة بالقصة بحيث قال عليه السلام في العلم
 لم يقل علمي ثم انما علق الصلوة بالقصة بحيث قال عليه السلام في العلم
 ذاك مخصوص به تعالى واضاف النبي الى الضمير الجمع الى الله تعالى للشيء كما ثبت
 ونافه واختار النبي على القول مع ان العكس اول ما يقبل لشعار بانه عليه
 السلام يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه احتفاء لها بمرتبة الرسل
 بالطريق الاول قال مولانا دودلا يقال الدعاء انما لا يمنع بكلمة على يكون للمفردة
 لانا نقول ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ الصلوة انما يستعمل بهذه الكلمة للمفردة
 وقد قال النبي عليه السلام اللهم صل على النبي اوفى انتهى فسقط فيل من

فيه روى التفتازاني

فيه روى القوم منه

قالوا في التاج والامام
 فيه روى عليه ما عجز هذا اخذوا من غيره

فيه روى البطلاني والمواليد
 فيه روى غيره

من ان المسجبة للمقام انه تذكر الصلوة والسلام باللام لانه دعاء له عليه السلام
 انتهى ولا ضرورة الى ما قاله البطلاني في المعنى الشهير بغيره يحج من ان
 استعمال لفظ الصلوة والسلام بكلمة على انما هو ببلد احفظه معنى النزول في الكلام
 بقرينة الحال وهو معونة المقام اي انعم الله الملك العلم والسلام الله القدوس
 السلام نازلنا من عل وجنابه على نبيه عليه السلام فافهم هذا المرام فانه موافق
 للمفعول والمنقول ومقبول عند اهل البيت النحول فافهم البنية
 عليه السلام مغفور ومعصوم في الفائدة في الصلوة عليه قلنا فيه فائدة ثالثة
 احدها ما رجعت الى المصلي كما يدل عليه قوله عليه السلام صلى على من صلى الله
 عليه عشر مرات والثانية راجعة الى النبي عليه السلام فافهم الدرسا غير متناهية
 فيزيد رجته عم قال الفاضل القرطبي الصلوة على غيره الانبياء جازة على
 سبيل التبعية واما على سبيل الاصل فمكروهة والقياس جواز ذلك على كل
 مؤمن لقوله تعالى هو الذي يصلي عليكم ويسلم عليكم وقوله عليه السلام اللهم
 صل على آل بني اوفى ان العلماء اكرهوا افراد غير الانبياء بذلك لانه ذلك
 صار شعار الانبياء ولا يورد الى الامانة بالرفض وقال عليه السلام من كان
 يومئذ يانه واليوم الاخر فلا يعطن موافقا لشركهم وجملة القول فيه ان
 لفظ الصلوة في السلف مخصوص بالانبياء فلا يفرد بغيرهم فلا يقال ابو
 بكر او علي صل الله عليه السلام وان كانا معناه صحيحا كما ان قولنا عز وجل مخصوصا

بالله تع فلا يقال محمد عز وجل وانه كان عزيرا جليلا واما السلام فقيل
 هذا بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغائب فلا يفرد به غير الانبياء فلا يقال
 على عليه السلام والاخيا والاموات وسواء غير انما يطرحا طلبه فيقال السلام
 عليكم ويستحب الرضى للصحة والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد
 وسائر الاخبار وهل يجوز عكسه قال بعض العلماء لا يجوز بل الرضى مخصوص
 بالصحة ويقال لغيرهم رحم الله تع وقال النووي هذا غير صحيح بل الصحيح
 الذي عليه الجمهور استحبابه ودلايله اكثر من ان يحصى واما اذا ذكر في اختلاف
 في نبوة كذا القريش ولقمان فقال بعض العلماء كلاما يفهم من ان يقال صل
 الله على الانبياء عليه وسلم وقال النووي والذاريه انه هذا لا بأس وانه الاجماع
 ان يقال رضى الله عنه لانه هذا من تبة غير الانبياء ولم يثبت كونه نبيا وقال
 ابن طولون اعلم ان المختلف في نبوتهم اثنا عشر رجلا لا كسند الرومي وجب
 الحضر واما النبوة فاصحها كقولنا خلا في عدم نبوته ولقمان فقيل بنى
 وقيل لا بل ولما هو الحق واربعة من النصارى واثنية وهما جبر وسنة انتهى
 اقول فيبحث اما الاول فلا في قوله لا خلا في عدم نبوته نظر الا يخفى على المتأمل
 المنصف المجتنب عن التحسف واما ثانيا فلا عدة منهم من المختلف في نبوتهم
 مخالف لما نقله امام الحرمين من اجماع العلماء انهم لم يستنبطوا نبوته في
 الارشاد وكلام الحرمين يتقدم على كلام ابن طولون اللهم الا ان يقال لا يثبت

فمن ادعى النبوة

يقدم على النبوة بقية هنا فائدة مهمة وهي انك تجد كعب وغيره في النظم
 مقتصر على لفظ الصلوة كما ذكر ذلك البخاري في القول البيهق مجزا وغيره
 ان افراد الصلوة في التسليم لا يكره وكذا العكس لا في تعليم السلام تقدم قبل
 تعليم الصلوة فافرد التسليم مدة في التشهد قبل الصلوة وعليه هذا مذهب
 الحنفية وقد صرح النووي في الانكار وغيره بالكراهة والتدليس بورد الامر
 بهما معلة الآية قال ابن حجر وفيه نظر نعم كره ان تفرد الصلوة ولا علم اصلا اما
 لو صل في وقت وسلم في وقت اخر لانه يكون متمثلا انتهى ثم اعلم انه اختلف في
 اصل لام بنى فقيل همزة واستقاؤه البناء وهو الخبز وهو فعل بمعنى مفعول بفتح
 المعين لانه مجزى الله تع او بمعنى مفعول بالكسر لانه مجزى الله تع او من نبوة انا
 ظهر والاصل ينحى فحققت همزة بابتدائها باو او غم الياء الزائدة في الياء للبدن
 ويحتمل ان يكون من البناء وهو الطريق المستقيم بذكر كونه طريقا الى الله تع فقيل
 لام واو واستقاؤه من النبوة وهي رتبة برفع حمزة وهو المشهور في هذا القول
 وقيل من النبوة ذكر ابن الانباري في الزاهر وابوشامة واهراز المعاني والمجدد
 اللغوي وليس شيء واما الصلوة النبوة والنبوة المكال المرتفع من الارض لا تغل
 النجم بالحق والحق قيل بنى قالة الزاهر والنجمة في كلام العرب الرفع انشاء العا
 الامر في طلبه يسوق فلما اجتمع الواو والياء والباء ساكن ابدلوا الواو واو غمت
 الياء الاولى فيهما والمقول الاخير اختيار الشيخ الحسن لانه فيسره عن الينى اي بناه

فمن ادعى النبوة

والاعلام لا تغير وانما خالف فيها القياس وصفات خوصيه وميرم ومجيب اذ
كان القياس ان يقال خيه ومرام ومجت فكيف اذا كانت على القياس فلم يدها
كذلك ويعصده قوله تعالى السلام لا تغير لعمري واما تحقيق من حقوة القرآن
فعلى ارادة الصفة بجسده قال ابن سيدة انكر على السلام الهمزة في قوله
عيا قاربان لم يدركهما فاشقوا نيسك عن ذلك وفيه شيء يتعلق بالشرع
فيكون بالامشاعة ميسر او خاطر مباح والجمع انبيا وبنين وبنينا وانبا
فانذرة في معنى النبي والرسول اما معناه اللغة فالنبوة اصطلاح الله تعالى
العبد وتخليصه الكدور البشيرة والرسالة سفارة بين العبد وبين ربه
واصطلاحا ففيل هما بمعنى واحد قال الاشعري على ما حققته النبوة والرسالة
شرعا فلا يترجم عن كرم كل منهما الا من اطلع على ذلك ومن ثم غلطوا وخطأ
من فضل النبوة على الرسالة انتهى قال التفازي في شرح العقائد والرسول
انما بعث الله الى المخلوق لتبليغ الاحكام وقديس شرط فيه الكتاب بخلاف
النبي فانه اعم قال ابن الجوزي في كتابه في تفسيره ان النبوة على ان المبعوث الى المخلوق
لا يكون الانسان وقد عرفنا في شرح المقاصد النبي بانه استأبث
الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه قال وكذلك الرسول وهو نبى مختار
القول بترادفهما وبشير اليه قوله وقديس شرط فيه الكتاب بخلاف النبي فانه
اعم اذ الرسول على هذا من بعث لتبليغ الاحكام وله كتاب انتهى والحق هذا

هذا ذهب النجاشي حيث قال الرسول من الانبياء من جمع الى المعجزة الكتاب
المنزلة عليه والنبي غير الرسول لم ينزل عليه كتاب وانما امر ان يدعو الى شريعة
من قبله وقد اورد على التعريف المذكور في شرح العقائد امران من بعث
لغير شرع من قبله كيشوع فانه لم يبعث لتبليغ الاحكام مع انه نبى رسول
ولجب بان بعث لتبليغ شريعة موسى لم يبعث موسى في السماء انما يفيض
الرسول بمثل كتابه لا بملامه حديثا في الذي اخرجه ابن الجوزي في صحف
مرفوعة من ان عدم الانبياء مائة الف والربعة وعشرون الف منهم
ثلاثة وثلاثون عشرة وان هذا الكتاب مائة واربعة وانها نزلت على محمد من
الانبياء وهم سبعة وبهذا ضعف السراوي قول النجاشي ولجب بان الانزال
عليه ليس بشرط بالشرط ان يكون ما موراي اتباع كتابه انتهى والصواب المشرع
الذي نزلت عليه المقالة في الاختلاف والنسب فيه تغايرها والمشهور في
التمييز بينهما ما قاله ابو عبد الله الحلي وغيره انهم اعموا وخصوصا مطلقا
ان النبي من اوحى اليه انما الى ذلك الامر بالتبليغ كان رسولا نبيا والكان
نبيا لا رسولا فانه النبي رجل من بني آدم اوحى اليه العمل والامر بالتبليغ والا
والرسول رجل من بني آدم بعثه الله بالعمل والتبليغ فالنبي اعم فكل نبى رسول
ولا عكس وذكر النووي في شرح مسلم ما يقتضيه بينه وبين غيره وجه فانه
قال الرسول يكون من البشر والملاك في التنزيل الله يصطفي من الملائكة رسلا

ومن السحر والنبى لا يكون الا بالبشر قال الله تعالى فاعلموا ان هذا الرسول باعتراس
الملائكة اعم من النبى وباعتبار البشر اخص وجوب القائل المخلص الرسول
او النبى او غير ذلك فليس هو هذا التفصيل والافضل هو اطلاقه على التقييد وهو
خطا وكذا كل مسئلة ذات تفصيل ومن ثم جاء امرهم بالفتوى ليرى كل
التار انتهى قال الخطيب في الكفاية النبى امدح في الرسول لكل واحد منهما موضع
فان الرسول يقع على كل واحد من حيث الاصل والنبى فبالانبياء وانما فضلوا
على الانبياء لانهم جمعوا النبوة والرسالة انتهى وقيل الرسول هو الذى
ينزل عليه الملائكة بالروح ويبعث امة والنبى هو المحدث الذى لا يبعث
بل يوحى اليه نومه والرها قال قطرب وحكى القاضى عياض قولاً انهما مفرق
فان من وجه فاجتمعا في النبوة التى هي اصطلاح على الغيب والاعلام مخصوص
النبوة او الرفعة بمعرفة ذلك وجوزد رجبها وافتراق في زيادة الرتبة
التى للرسول وهو الامر بالانذار والاعلام قالوا ذهب بعضهم الى ان الرسول
من جاء بشرع مبتداه لم يات به نبى غير الرسول وان امره بالابلاغ والانداس
وقيل الرسول كان صاحب معجزة وصاحب كتاب في نسخ شرع عن قبله ومن
لم يكن مجتمعة في هذه الخصال فهو نبى غير رسول حتى هذه الاقوال الثلاثة الجدل
اللفظى قالوا لا اذكر في ذلك ان شاء الله تعالى الا قول من هجره التحقيق والبيان
وديدنا اراحة القناع عن وجوه الدقايق بالكشف المبين وقع في بعض

بعض النسخ بلفظه نبى خير البرية اى سيد المخلوق قال الفاضل القرامل
انما خيرية عليه السلام من سائر نبى آدم فتمت الاشك فيه سلم قال عليه السلام اكيد
ولد آدم يوم القيمة ولا فخر وقال عليه السلام وانا اكرم الاولين والآخرين
على الله ولا فخر والمحدثان في المصباح واما خيرية عليه السلام من الملائكة فسلمة
ايضا عند اهل السنة والجماعة لا للمعتزلة فانهم يفضلون الملائكة على البشر
مطلقا وانفقوا اهل السنة والجماعة على ان احوالهم بنى آدم وهم الانبياء والرسول
عليه السلام افضل من جملة الملائكة ولا يختلفون في حق عوامهم قال بعضهم جملة
البشر افضل من جملة الملائكة والمذهب المبرر ان عوام بنى آدم وهم الاتقياء
افضل من عوام الملائكة وخواص افضل من عوام بنى آدم كذا في فتاوى
قاضيها اقول تفضيل خواص بنى آدم على جميع الملائكة ليس متفق عليه
بل مختلف فيه عند اهل السنة والجماعة كما صرح به العلامة كمال الشاذلي رحمه
الله تعالى بالحسنة وزيادة في الفوائد حيث قال سنة تفضيل البشر على الملائكة مختلف
فيها عند اهل السنة والجماعة فمنهم من ذهب الى تفضيل الملائكة وهو مذهب
ابن عيسى واختيار الزجاج على نقله في التفسير منهم من فضل فقال ان اكرم
من البشر افضل مطلقا ثم الرسل من الملائكة على سواهم من البشر والملائكة
ثم عوام الملائكة على عوام البشر وهذا ما عليه صاحب ابى حنيفة وكثير من الشافعية
والكثير من مناهل فضل الكمال في نفع انبياء كان اوليا ومنهم من

من فضل الكرمين من الملائكة مطلقاً ثم الرسل من البشر ثم الكمل منهم ثم عموم
الملائكة على عموم البشر وهذا ما قاله الامام خراساني الرازي ويشرح كلام الغزالي
في موضع عديدة من كتبه والتحقيق يخلق بالقبول عند العلماء الفحول ما قاله
الفاضل السبكي نقلاً عن القواعد الصغرى من انه وقد احسن الذوق في النبيين
والمرسلين وفاضل المؤمنين بالمعارف والطاعات والاحوال والادب ونعيم
الجنة ذلك ورضي الرحمة والنظر الى الدنيا مع سمع تسميه وكلامه وبشيرة بتأييد
الرضوان ولم يثبت للملائكة ولا لك الاجساد الملائكة افضل من اجساد البشر ولما
ارواهم فانه كانت اعز بائداً ولكل احوالهم احوال البشر فهم افضل من البشر
وان استوت الارواح في ذلك فقد فضلت الملائكة بالاجساد فان اجسادهم من نور
واجساد البشر لحم ودم وفضل البشر للملائكة بما ذكرناه من نعيم الجنة وقرب
الدنيا ورضاه وتسميته وتقريب والنظر الى وجهه الكريم وان فضلهم البشر المعاني
والاحوال والطاعات كما نوايد لك فضلهم من بهما ذكرناه بما وعدوا به في الجنة
ولذلك للبشر طاعات ولم يثبت ثلثها للملائكة كالجنة والصلاة والبلايا والمحن
والرزايا والجماعات في العباد الاجل الله وقد ثبت انهم يرون ربهم وهم
عليهم كسائرهم خلا لرضوان عليهم ابدانهم يثبت مثل ذلك للملائكة وان كانوا يتجوزون
الليل والنهار لا يفرقون في رتبهم ليسير افضل من سبب كثير وكونناهم افضل
من قائم وقد قال الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية

البرية اي خير الخليفة والملائكة من الخليفة اي قال الملائكة من الذين آمنوا وعملوا
الصالحات لان هذا اللفظ مخصوص بآية من البشر في عرف الشرع فلا يندرج في الملائكة
يعرف الاستعمال فانه قيل لعل الملائكة يرون ربهم كما يراه الابراهم فثبت منع منه
قوله لا تذكره الا بصا وقد استثنى من المؤمنين فبقى على عموم في الملائكة انتهى
قال والصحيح ان الملائكة يرون ربهم بقرينة الشاهد ابو الحسن الشافعي رحمه الله
انه اشهر سماه عليه السلام وقد ذكر في القرآن ما به محمد ابا ادم من رجاكم ومحمد
رسول الله وما محمد الا رسول وهو علم منقول من لهم مفعول من خدم بالتشديد
وهو بمعنى محمود وفيه معنى المبالغة يقال محمد كثرته خصال الحميدة وقد اخرج
البخاري في تاريخه الصغير طريقاً عن ابن زيد قال كان ابو طالب يقول وشوقه من
سمي لجله فذو العرش محمود وهذا المجد واورد ابن جني في صحاحه قول الحسن
وذكر بنين قبله وبنو العاصم في الوسط وغيره المتأخرين ولما طبع
الله نبينا على كثره خصال الحميدة التي هم اهلها يسموه به فطابق اسمهم المسمى وهو
محمود عند الله ومع ملائكة واخوانه من المرسلين واهل الارض كلهم واهل الكفر
بعضهم فانه ما فيه مستحق الحمد عند كل عاقل وان كان غفلاً مجود و
واعنادا ووجهه لا ينفص بها وهو عليه السلام اختص من الحمد بالجموع
لغيره فانه يمدح واحد وامته الحمادون ويمجدون الدعاء السراء والضراء
واحمد ربهم قيل ان يمدح الناس وصلاته وصلاة امته فخمة الحمد وخطبة

مفتحة بالحمد هكذا كان في اللوح المحفوظ عند الله وان خلفاء واصحابه
يكاتبون المصحف مفتحة بالحمد ويبدء عليه السلام لواء الحمد يوم القيمة ولا يجد
بين يدي رتبة للشفاعة ويؤخذ ذلك في الحمد رتبة بحامد يفتحها عليه ج وهو
صاحب المقام المحمود الذي يقيط بالآخرين والاولون واذا قام في ذلك المقام
حمد ج اهل الموقف كلهم سلمهم وكافهم اولهم واخيرهم فجمعوا مع الحمد و
النوع فائدة قال القمحي في هذا معنى الذي هو هذين الاسمين يعني محمد واحمد
الاسم برهما احد قبل زمانه اما احمد الذي ذكر في الكتب بشر به عيسى عليه السلام
فمنع الله بحكمته ان يستعمل به احد غيره ولا يدعى به موعدا قبله حتى لا يدخل البسوس
لا الشكر في عاضد القلب واما محمد فلم ينسب به احد من العرب ولا غيرهم الا
شاع قبيل مولده ان يكتسبوا اسمه محمد حتى قوم قبيل من العرب باناسم بذلك
مرجاء ان يكون احدهم اياه والاسم حيث يجعل رسالته ثم ذكر سنة مبعده بذلك
وقال السابغ لهم ثم قال مع ذلك حتى الذي في سنة مبعده النبوة او بدعيها
احد او يظهر عليه شبهة في امر حتى يتحقق التمسك عليه السلام ولم يناع
فيهما انتهى وذكر ابن خالويه في كتاب ليس والسهيل في الروض ان لا يعرف في
العرب حتى محمد قبل النبي عليه السلام الاثنية قال ابن حجر وهو حرم دود والعج
ان السهيلة متأخر الطبقة عن عيانه ولم يعلم يقف على كلامه وقد جعت سماه
يستمى بذلك في جزء مفرد قبله فواضوا العشر بل كن مع نكبه في بعضهم ووهيم

ووهيم في بعضهم فيستخلص منهم خمس عشرة نفا وشهرهم محمد بن عبد بن ربيعة
بن سواة بن جشم بن سعد بن زيد بن عنان بن عليم التيمي السدي ومنهم محمد بن
ابججة ابن الجلد ومحمد بن سامة بن ملك بن جيب بن العنبر ومحمد بن البتر
او قيل البتر بن طريق بن عتوان بن عامر بن يشين بكر بن عبد عنان بن
كنانة البكري القناري ومحمد بن الحارث بن ضريح بن حويص ومحمد بن
حرمان بن مالك البعري ومحمد بن حمران بن الحسن بن ربيعة بن مالك الجعفي
المعروف بالشويف ومحمد بن خراعي بن علقمة بن خرابة السلمي بن ذكوان ومحمد
بن قولي الهمداني ومحمد بن سفيان بن مخلع ومحمد بن الهادي ومحمد بن يزيد
بن عمر بن ربيعة ومحمد بن الهادي ومحمد النقيمي ولم يدركوا الاسلام الا الاول
فمنه لباقهم من غير ذلك والا الرابع فهو صجلي جز ما وقد احت عليها ض
ومنهم ذكره عن محمد بن سلمة الانصاري وليس ذكره بحيد فائدة ولقد بعد النبي
عليه السلام باز يد من عشر سنين لكنه قد ذكر في كلام المتقدم محمد بن بحيد
المخاض فصار من عند سنة كابع لهم وقد قرئت على اسماءهم صورة ع وعلى اسماء
من ذكرهم السهيل وهم ثلثة صورة لسماقة عليه السلام قال ابن وحيته
في تضيف له مفرد في الاسماء النبوية قال بعضهم لما النبي عليه السلام عدد الاسماء
الله الحسني سنة وتسعون اسما فارادوا لو بحث فيها بحثا بلغت ثمانمائة وافاد
مغلطاي ان عدة ما في الكتاب المذكور قريب ثلثمائة منهم وعين بن وحيته في

التصنيف المشار اليه ما كتبه من القرآن والاخبار وضبط الفاظها وشرح معانيها
ولم يترك كعبادة لا فوائد كثيرة وغالب السمتا التي ذكرها وصفها بالنبوة عليه
السلام ولم يرد الكثير منها على سبيل التسمية وقد نقل ابن العزيم في شرح الترمذي
لعم بعض الصوفية ان الله تعالى قال في سورة الفاتحة وكتب في سورة الفاتحة
ما وقف عليه كلام القاض عيسى بن العزيم وابن عبد البر وابن السكيت في شرح
ومعاني الشرف البازي واليهما الخلد وابن حجر وغيرهم ورتب على حروف
المعجم في كتابه القول البيد فبلغت عدتها اربع مائة وثلاثين ثم قال في ذلك
ابن دحية في ذلك لكن وقفت كرتة للقاضي ناصر الدين ابن الميسر الحنفية فيها
فجمعت فيها ما وجدته من زائد الحقيقة وافاد ان ابن فارس في ذلك تصنيف سماه
المبنى في سمتا النبي وجمع ابو عبد الله القرطبي ايضا في ذلك نظرا رجوزة وشرحها
الا لا لم اقف عليه الا ان انتهى وذكر الحسين بن محمد الدامغان في كتابه شوق العروق
ولكن النفوس نقلت كعب الاخبار انه قال لم النبي عليه السلام عندها من الجنة عبد
الكريم وعنده النار عبد الجبار وعندها من العرش عبد الحميد وعندها من الملأ
عبد الحميد وعندها من النبأ عبد الوهاب وعندها من الشياطين عبد القهار وعندها من الجن
عبد الرحيم وفي الجبال عبد الحاقوف وفي البر عبد القادر وفي البحر عبد المهيمن وعنده
الحيتان عبد الغفار وفي التوراة مؤذ مؤذ وفي الانجيل صلاتا وفي الصحف
عاقب وفي الزبور فاروق وعنده الله طير وليس او عند المؤمنين محمد قال بعض

الافاضل وله عليه السلام كنيثا الاول ابو القاسم وهو مشهور في عدة احاديث
صحيحة لانه يقسم الجنة بين اهلها والاخرى ابو ابراهيم كما وقع في حديث ابن
رضي في مجي جبريل اليه عليه السلام وقوله السلام عليك يا ابا ابراهيم انتهى و
يكنى ايضا بابا الارامل فيما ذكره ابن دحية وياي المؤمنين فيما ذكره غيره
فالقمر على الاولين فنور قال الظاهر لا يجوز التكنية بكنية رسول الله عليه السلام
يعني ابا القاسم سواد كاهنهم حمدا واحدا فغيرها وقال مالك في بيع التكنية بمطلقا
لانه الشهي كان في زمن رسول الله عليه السلام لا التكنية لما روي انه نادى رجلا جديا
ابا القاسم فالتفت رسول الله عليه السلام فقال يا رسول الله عم اعنك فقال عليه
السلام نسماوي اسمي ولا تكنوا بكنيتي ثم شخ ولم يبق الا التكنية وقيل انما
الشهي للتشريف والادب والتحريم وقال جماعة من السلف انتهى عن التكنية بمقتضى
بسم الله محمد واحمد قال الكرماني عليه رحمة الباري وهو محمد بن عبد الله بن
عبد المطالب بن شيبه الحمدي بن كاشم ويسمى عمر بن عبد مناف ويسمى المغيرة بن
قصة ويسمى زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر والجماعة
قرش وما كان فوقه فهر فليس بقرش بل هو كنانة بن مالك بن النضر ويسمى
قيس ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة ويسمى عمر واسم الياس بن مضر بن نزار بن
معد بن عدنان هذا هو النسب المتفق عليه ومن يبين عدنان الى اسمعيل
فيه خلاف محله في التيسيرية والله الموفق والصلاة على الراعي بآمن

بحسب اليتي واليهول تقبل الله عملك بحسن القبوله الا ان لم يجمع لا واحد
له في لفظه ولخلفه في الفه من قبله عن هاء وان اصل اهل قلبت الهاء هنة
ثم ابدلت الهنة الفا كالا يتي ياتي كاستفهام وذلك في حكاية قوطر الغفلت
بمعنى هل فعلت وذلك غير جباله ذاك اوله لانه جعل كسلة الالف اليتي
هي اخف الحروف في الهمزة وان اصل اول اعلال الهمزة او واوله اصل اول
من ال اليتي الدرس بولادنا راجع سمي بذلك من قول الشاعر ايضا اليه هنة
ثلاثة اقوال قال الاول كسبويه وبالاخير الكسائي وبظهر اثر الخطا في النص في
في قال اصل اهل قال في تصغير اهيل ومن قال في اصل اهل قال في تصغير اهيل
قال في اصل اول قال في تصغير اهيل والكلمة سموع ولكن الاول شهر وكثر ويقرى
الاخير انه لا يفسد الا الاكثر في المعظمين يقال الحماة القرآن ال الله وكذا ال
القائم ولا يقال اللجم والخياط بخلاف اهل واما قيل في دعوى لتصوره
بصورة الاشرف ولشرفه قومهم ومنهم من البصريين ان لفظ ال واهل بمعنى
ولا يفسد ال ايضا الى غير العاقل ولخلفه في جواز اضافته الى الضمير فثمة الكسائي
والنحاس وزعم ابو بكر الزبيدي انه اضافته الى الضمير من لحن العاقل والصحاح انه
من كلام العرب وقد ثبت في شعر عبد المطلب قصة اصحاب الفيل من ابيات
وانهم على الصليب وعبدية يوم الكوكب ولخلفه في معناه عابث و
خميس قولاهن نذكر شهرها فليل اقراره المؤمنين من بني هاشم

الاحكام

وبني المطلب ابني عبد مناف وهم الذين حرمت عليهم الصدقة وبة قال
الشافعي واختاره الجمهور وقيل بنو هاشم وهم آل علي وعبد الله وجعفر وعقيل
وحارث ومدا اليهم وبة قال الثمنا وقيل جميع امه الاجابة قال ابن العربي
ومال اليه مالك وقال مولانا دود وهو قول مالك واختار الزهري وقال
الازهرى وهو اقرب الى الصواب ويحتمل النوى في شرح سلم وفيه العاصم
حسين والراغب بالاثبات منهم وعليه يحمل كلام في اطلاق بريدة قوله تعالى
ان ليما في المتقون وفي نوادر ما العينا انه غرض من بعض التثمين فقال
له انقص منه وانت تصلي على كل صلوة في قولك اللهم صلي على محمد وعلى
محمد فقال في اريد الطيبين الطاهرين ولست منهم فان ابن حجر وقبحه
الخطيب قال في يحيى بن عاذل على علوي يلى او بالسري لا يرا له ولما عليه
فقال البلوي يحيى ما تقول فينا اهل البيت فقال ما اقول في طين عجب بماء
الوحي وعبرته فيه شجرة النبوة وسقيت بماء الرسالة فهل يغوج منه لا ممت
الهدى وعبرته النقي فقال العلوي يحيى ان زرتنا في فضلك وان زرتنا
فلفضلك فلك الفضل من اثارنا وراثة قال ابن حجر ويحتمل ان يحمل كلامه
في اطلاق ان المراد بالصلوة الرحمة المطافاة فلما احتاج الى التقييد بالانقياد وقد
استدلهم بمحدث ان رفع المحدث كل تنقيح اخرج الطبري ان له السند واوجدا
واخرج البيهقي عن جابر بن خنوة قوله بسند ضعيف وقيل اهل بيته وبة

قال احمد في حديث الشريفة علي هذا هل يجوز ان يقال اهل عوف والرواية
عنه وقيل ذرية فاطمة خاصة حكاية النووي في شرح المذهب وقيل جميع
وزيد حكاية ابن الرفعة في الكفاية وقيل ازواجه وذريته وقيل على وجه
وفاطمة والحسن والحسين وقيل من اطاع وقيل جميع الامم وقد يطلق
الفلاء على نفسه عليه وعلى من يضاف اليه جميعا وضابطه انه اذا قيل فعل ال
فلان كذا دخل هو فهمه لا بقريته وفي بعض الشروع ان الاصل هو ان
اخضع الاجنك وقال في الاسلام الى الرسول من اتبعهم وآمن بهم واما آل
ابراهيم المذكورون في التشرع فهم ذرية من اسمعيل والحق كما جزم به
جماعة وان ثبت ان ابراهيم كان اولاد من غير سارة وهاجر فهم داخلون
لا محالة ثم المراد المسلمون منهم بل المتقون فيدفع فيهم الانبياء و
الصدوق والشهداء والصالحون دوة من عدلهم واصحابه قال
الفاضل النفتان في حاشية الكتب الاصحاح جمع صحيح بالكسر فحذف
صاحب كنمو وانما وصاحب يكون اسم جمع كنهانها الاصحاب لان فاعلا لم يثبت
جميعا افعال انتهى هذا بخلاف لما ذكر في المطول من ان الاطهار جميع
طاهر كصاحب واصحاب وانكار المشاع في الكتب المعبرة قال العلامة
في الفائق الامجاد جمع ما هدا كشافه وشهادته في تفسير سورة الشعراء
انا تباعا جمع تابع كشافه وشهادته وقال المبداء في المحا ان فاعلا

فاعلا يجمع على الفاعل والفعال والفعل نحو كاتب وكاتبين وكاتب وكاتبة
وعا فاعل وفعل ونحو ركع وركوع وعيا فاعل ونحو ركب وركب وصحب وصحب
وعيا فاعل ونحو ناصر وناصر وصاحب وصاحب وله معناه عدة وهو من يكون كثير
الصحبة كما يقال زيد خادم فلان اذا كان كثير الخدمة ولقول وهو من يكن مصحبا
وكوعته ولهذا الاختلاف في تفسير افعال فاعل هو اقام معونة فاكثرت وغرامه
نظرا الى المعنى الاول وقيل هم مدركون في صحبة النبي م ولو بدقيقة عتار
ما نوا مؤمنين نظرا الى المعنى الثاني والمشهور بين اهل الحديث انه من رأى
النبي عم في حال الشك قال العروة كذا اطلقه كثير منهم ومرادهم بذلك مع زوال
المانع من الرؤية كالعمر والافق صحبة السلام ولم يره لعارض بنظره كايام مكثهم
ونحوه معدود في الصحابة بخلاف انتهى وحسن ما قيل فيه انه من لقي النبي
عليه السلام في حياته بعد المبعث في المسلمين في يعقل ثم مات مسلما فخرج بعد حياته
من رآه بعده موته قبل الدفن وبعده فليس يحتاج الى المشهور ويبعد المبعث
من رآه قبل المبعث وهو علي بن الحنفية كن يدس عمرو بن نفيل وقد ادخل ابن
مندة وغيره في الصحابة وبقيت المسلمين من رآه ولم يسلم ومن يعقل من رآه من
الاطفال قبل التمييز ولم يروه بعده وقد ادخلهم ابن عبد البر وغيره في القيد
ثم مات مسلما ارتد ومات كافرا كقيس بن صابة امانة ارتد ثم لم يزل في النجاشية
الاسلم في حياته النبي عليه السلام كعبد الله بن البراء فثبت له الصحبة والاسلم بعد

موت عليه السلام كاللثغ بن شرف في دخول نظر فاء الزدة محطته الجمل عند
الاحييفة ونفق عليه الشافعي في الامام احكامه الزاوية عنه من الزدة محطته
للعمل بشرط انصافها بالموت قبل غل في الصبيحة ومن اراد لتيسر الكلام في ذلك
فعليه شرح الفية العرارة له ونحوه اجمعين جمع اجمع بمعنى كل واحد
في معنى جمع وليس له مفرد في لفظ الموت جمعاً وجمعاً جمع وكان ينبغي
ان يجمع جمعاً بالالف والتاء كما جمع اجمع بالواو والنون لكنه لم يوجد لجمعهم
كذلك فلا قيل اذا كان اجمع بمعنى كل فلم اجتماعاً في قولهم فسيجد الملائكة كلهم
اجمعون الا ابليل والحال ان كلمة كل تفيد الاحاطة بالجنس فان لم يبق واحد
منهم الا وقد سجدنا للملائكة على انهم في اخرهم اجتماعاً في زمان واحد
على التجمود كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تفرع وثقة
بيح لا ييسر عليه اللغة لان الجمل الغفير اذا اجتماعاً على امتثال المأمورة في
زمان واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفاً لفهم العدد الحق
وادخل في الذم كذا ذكره اصحابنا في اصول الفقه واعترض عليه بعضهم بان
الاولا لا يقتضي وقوع اجمعون حلالاً مع كونهم فروعاً ومعرفة والثاني
ان اجمعون في التاكيد بمعنى كل كما عرفت ولو كان كل لم يقدر الاجتماع في
الزمان قطعاً فكنا ما هو بمخالفه والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجدوا
كلهم مجتمعين يتلوا الى اصل المعنى لا توصيه للتاكيد في التثنية وان كان بمعنى

بمعنى كل الا ان لا احد متفقاً يدل على الاجتماع فلا بعد ان يلاحظ ذلك كما
بلاحظ المعنى الاصلية في الكثرة في الفضل والخير واليه يرجع ذلك اعلم
ان ذكر البسملة والحمد والتسليم في الواجبات تذكر في اوائل الكتب
فلذا ذكرها المصنف واما الاربعة الباقية اعني ذكر باعث التاليف وتسمية
الكتاب ومدح النفس الذي فيه التاليف وكيفية وقوع المؤلف اجتماعاً لا فتن
الجائز فلذا تركها المصنف وهذا افان وقت ان نشيخ في المقصود مؤكلاً
على الصمد المعبود وقبل الفوض في الابد من تمهيد مقدمة ليرة تجذب
بضعة وتجعلك على بصيرة وهي ثانياً تعريف العلم وموسوعة وغاية
واما تعريفه فاقال الامام ابن الحجة الشافعية وهو علم باصول يعرف بها
احوال ابنية الحكم التي ليست باعلام اراد بالعلم المعنى المصدر لا المكنة
ولانفس القواعد ثم العلم يقال ادراك الكل والمركب والمعرفة لادراك
الجزء او البسيط ولذا يقال عرفت الله دون علمه وايضا المعرفة الادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراك كونه شيئاً واحداً لا يتخلل بينهما عدم
بان ادراك اولائهم ذهول عنه ثانياً العلم الادراك مطلقاً ولذا يقال الله تع
عالم ولا يقال عارف وقد يستعملان مثلاً ادريس كذا في كتب العقليات وهم قد
جبروا ههنا استعمال العلم في الكلمات والمعرفة والخير ثانياً حيث قالوا علم
باصول تعرف بها احوال ادوارها بالاصول القواعد مثل قولهم

اذا اجتمع الواو والياء وسقت احديهما بالكون قلبت الواو يا وادعت الياء
 من الياء الى غير ذلك واد بالابنية الميراثية الحاصلة للفاظ باعتبار حروفها و
 حركاتها وتقدم بعض حروفها على بعض وتخير عنه وبالحال الاحوال
 الجزئية التي تنطبق عليها تلك القواعد الكلية مثل كون الابنية في المواد
 المختصة امرأ ونهيا او غيرهما فاحترزوا بالعلم بالاصول في العلم المتعلق
 بالجزئية فانه لا يسمى حرفا في الاحوال الابنية غير سائر اقسام علم العربية التي
 هي علم يخبر عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة فقولنا ان لا يستباعد عن
 الصفة الكاشفة للابنية للاحتراز عن علم النحو فقيمة المبتدأ والمعرية
 لانه قد خرج بالابنية لانه ليس من التفسير المذكور فظهر في ما قيل من ان
 قوله يستباعد بالاحتراز عن قسمي النحو واما موضوعه اعني ما يبحث في ذلك
 العلم عن عوارضه الذاتية فهو الكلمة من حيث البناء بقيد بالحيشية المذكورة
 ليمتاز عن النحوية الكلمة موضوعه من حيث الاعراب وبناء المبنى باعتبار هيشة
 حاصلة لاحر الكلمة وشمل الاعراب وقيد بعضهم موضوع الصفة بحيشية الصحة
 والاعلال وهي ان كانت تميز عن النحوية لكنها غير شاملة لجميع مباحث الفص
 ولما كان محمولها على الفص ككون الكلمة ما ضيا او هضارعا او امرا
 امثلا امرأ فاضا للكلمة عرض الاعراض الذاتية لموضوعها كالكلمة من
 الحيشية المذكورة موضوع الفص وقام تحقيقه في موضوعه واما لغاية فهو

وهو العصمة عن الخطأ في هيشة الكلم والفاظ وترب هذه الغاية اما هو
 على الرعاية التي هي فعل من الافعال دون العلم الذي هو الاضافة او الكيف او
 الانفعال حجة بر عليه ان العلم لا يعدل بالعلل الغائبة فكيف هذا كله على
 بصيرة لثلاثين في بيدها لطيفة ولا تتبع كل من اجري القلم وسلا لا تتبع
 السواد فقد ضل هذا الذي ذكرناه من التعريف والغاية في التعريف باعتبار
 كونه ادراكا من مقولة الكيف والافصال والاضافة واما التعريف والغاية
 باعتبار كونه فعلا من الافعال الاختيارية فهما ذكره المصريح بقوله اعلم
 في اللغة التفسير في الصناعة تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة للمعاني
 مقصود من التحصيل الابها فاندفع ما يقال ان التحويل فعل والتعريف علم والعلم
 انفعالا والفعل لا يكون انفعالا فلا ضرورة للجواب عنه بانه التعريف التعريف
 علم بتحويل الاصل ولما لم يمكن تعريف علم من العلوه والاعتبار متعلقا بقصر
 في التعريف عليه بقولنا اعلم ان العلم امر وخطا لكل من يفهم
 من غير تعيين احد فلا ضرورة الاما ان تكسب اليه موانا دره ناقله بعض حوشه
 الكثرة وهوانه اعلم خفا في المتكلم لنفسه بطريق التبريد كانه جردة عن نفسه
 شخصا ومطابقة قال الامام علاء الدين عبد العزيز البخاري في كشف الاسرار
 اعلم كلمة يذكر في ابتداء الكلام تنبيه السامع على ان ما يليه اليه من القول
 كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فينبه السامع له ويصنع اليه ويحضر قلبه

والعقوبة في النحو والتفسير في اللغة والاصول في العلم المتعلق بالجزئية
 والافعال في اللغة والتعريف في الصناعة وتحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة للمعاني
 مقصود من التحصيل الابها فاندفع ما يقال ان التحويل فعل والتعريف علم والعلم
 انفعالا والفعل لا يكون انفعالا فلا ضرورة للجواب عنه بانه التعريف التعريف
 علم بتحويل الاصل ولما لم يمكن تعريف علم من العلوه والاعتبار متعلقا بقصر
 في التعريف عليه بقولنا اعلم ان العلم امر وخطا لكل من يفهم
 من غير تعيين احد فلا ضرورة الاما ان تكسب اليه موانا دره ناقله بعض حوشه
 الكثرة وهوانه اعلم خفا في المتكلم لنفسه بطريق التبريد كانه جردة عن نفسه
 شخصا ومطابقة قال الامام علاء الدين عبد العزيز البخاري في كشف الاسرار
 اعلم كلمة يذكر في ابتداء الكلام تنبيه السامع على ان ما يليه اليه من القول
 كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فينبه السامع له ويصنع اليه ويحضر قلبه

وفهمه ويقبل عليه بكنية فلا يضيع الكلام روى انه عليه السلام قال سبعة
 ايام لمعاده ومنه الجمع ما اقول كنت قد سمعته بعد ذلك انتهى وفي معناه حرف
 التثنية فاذا زاد الاعتناء بوجوهه وبضمون اليه الفاعل قدرا اذ شئنا
 يعني اذا نظر هذا وجب عليك علمه فاعلم ذلك وليكن على ما بالامانة
 او فتأمل واعرف انه دقيق قال الفاضل لعلنا في العلم الذي هو ادراك
 الكلانية او المركبات التي لا تكون الا بغير منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة
 التي هي ادراك الجزئية او البنية اما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في
 العقل فمقام للتصور والتصديق وبمعنى صفة يتجلى بها المذكور لمن
 قامت فخاص بالتصور والتصديق اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجاهل
 المطابق لما ثبت فخاص بالتصديق اليقينية اعلم ان ان يفتح الهمزة مع
 اسمها وخبرها مادم المفعولين لا علم والتعريف علم لهذا العلم اختار
 هذا دون الصرف لان علم الصرف علم شريف وفيه تصرفات كثيرة فذكر لفظا
 فيه لفتا قال الفاضل البركة لانه مزية للجمع معنى الوصفية وبيان ان العلم على
 ثلاثة اقسام يجب استكمالها مع العلم وهو المسمى به معها او الغالب بها
 او المثل او الواحد من الجنس والمشتق او المجموع بل الجمع المصحح قسم يجوز
 وهو ما كان في الاصل مصدرا او صفة وتسم يتنوع وهو ما عداها والنصف
 من الثنا اقول فيه اما اول فلان قوله للجمع معنى الوصفية ليس بصواب كما لا يخفى

فيه روى الفاضل البركة
 فيه روى عليه منسوخ

لا يخفى واما ثانيا فلان ادخال اللام للجمع معنى الوصفية ليس قياسا في شئ
 في الاعلام بل هو اسماء على صرح به في المتن في شرح المعنى وان خفي هذا
 على صاحب المصودق الجليل الثاني في علامة المصدر التي كانت قبل النقل
 والثاني مبدلة من الزمان لان اصله في برائتين احدهما اصلية والاخرى
 زائدة فابدلت الثانية منها بالثانية لولم تبدل بالجمع من ان تحذف او تغم
 او تترك على حالها لا سبيل الى الاول لفعل المقصود من هذا الكتاب وهو
 المبالغة والتبليغ بالمجرد ولا الى التثنية يلزم اثباته بنال يوجب في كلام
 العرب ولانه لو ادغم لغيره في يلبس بالامر من باب التثنية عند ذلك
 من المتحركة ولان الكسرة على الحرف المدغم ثقيلة وفيه نظر ولا الى الثالث
 لان اجتماع المثلين ثقيل على ما عرفت في باب الادغام فلو لم يكن هذه الامور
 المذكورة ابدل ضرورة انتهى فاقال البعض حذف التضعيف في المصودق
 تخفيفا والمدة زائدة مطلقا كالمدة الزائدة في المصادر المزينة كما
 لا كرام ولا تخراج لانها لو كانت مبدلة من المصغرة لكانت فجاز ان يعبر
 عنها بالعين لكنه لا فائدة في ليس بصواب قال الفاضل الجليل فاقال قيل لم ابدلوا
 الثانية بالثانية قلنا انما يبدلون بمجنس كثرها او بمجنس حركة ما قبلها
 فلما كان حركتها وحركة ما قبلها في الكسرة ابدلوا بالثانية ولان ثلثها في
 العلة وفيه نظر لانه منقول من نحو املت فاقال قيل لم ابدلوا الثانية دون

في المدح كقول منسوخ

فيه روى عليه منسوخ

الاول قلنا لان التكرير انما يحصل من الثانية فهي اول بالابدال والانتها
 اقرب الى محل التغيير انتهى اقول في بحث يعرف بالناقل والناقة المنطق
 الفصيح المعرب عما في الضمير يقال لكل قوم لغة اي لغة ونطق يعرفون
 به ما في ضميرهم كما يقال لكل قوم لغة وكذا السبب في لغة
 يتكلمون بها ثم هي اي اللغة عند الاطلاق تصرف الى لغة العرب فالمراد
 ههنا لغة العرب اي لغة التعريف في لغة العرب التغيير وهو احد الشئ
 لم يكن قبله يعني ان للتصريف معنيين احدهما الفوى وهو ما وضعه وضع
 لغة العرب لغوي بالكسر بلغ لغا اذا تكلم بالكلام واصلا لغوا او لغى قد
 الواو والياء عوضت منها الهاء وجمعها لغى بضم اللام ولغا ايضا نسبة
 اليها الفوى بضم اللام ولا تغل بفتحها فلا الصلاح الصفدي في شرح
 لامية الجمع قال بعض المغفلين سال انشا فاضلا فقال كيف تنسب
 الى اللغة فقال لغوى فقال لخطات في ضم اللام انما الصحيح ما جاء في القران
 قال اندع تلك لغوى مبين والدليل على كون التصريف في اللغة بمعنى التغيير
 قولهم صرفت الشئ اذا غيرته والاخر ضاع وهو ما وضعه اهل هذه
 الصنعة قال الصفدي وهو في اللغة فعالة من الصنع او من الصفة وهي
 الحرفة وفي الاصطلاح عبارة عن معرفة ما ينسب به وام البشارة والتمرن
 في العمل وهو المقصود هنا في اصطلاح اهل هذا الفن فاقبل لم يقل

فيه رد على الجلي منسوخ

وهو ما خذ من منسوخ

فيه رد على علي الدين الخليل منسوخ

لم يقل وفي الاصطلاح قلنا لانه يستعمل غالباً في العلم الذي يحصل معلوم يتبع
 كلام العرب وهو معلوم هذا العلم يحصل بالتبع ثم اعلم ان الصناعة بفتح
 الصاد هي عمل في الحياكة وبالكسر المقاحولة وتحويل الاصل الواحد في قول
 ان نقره الاضافية من اضافة المصدر المعمول له لا من تحويل الفاعل انتقاله لعماله
 صحة حمل على التصريف في فتره بالتغيير فقد راس الاخص بالاعم قال التفنان
 الاصل ما يتبين عليه الشئ ولو قيد بقوله من حيث يتبين عليه لكان اولا اذ راس
 يكون مبنياً على غيره والمراد به المصدر قال الحلبي وانما سمي اصلا لانه اصل
 الشئ ما يتبين عليه ذلك الشئ والاشياء المتوخذة مبنية عليه واحدا لانه لغة
 حقها ان يكون واحدة بالنسبة الى المعلوم وقال الفاضل التفنان او الكامل
 الدوائ اختار الاصل الواحد على المصدر ليصح على المذهبين فان الكوفيين
 يجعلون المصدر مشتقاً من الفعل فالاصل الواحد عندهم الفعل والعمدة في
 استدلالهم ان المصدر يعد باعلال الفعل فهو فرع الفعل واجيب بان لا يلزم
 من الفرعية في الاعلال فرعية في الاشتقاق كما ان اعدو فرع بعد الاعلال
 مع انه ليس بفرع منه وتأخير الفعل عن المصدر لا ينافي كون الاعلال المصدر
 متأخراً عن الاعلال الفعل فتأمل انتهى في صحة علم مذهب الكوفيين ببحث
 او الفعل هو الاصل عندهم دال على الحديث والزنا فتحويل المصدر مثل
 تصريف ولا يصدق عليه انه تحويل الاصل الى شئ المعنى لا يحصل لانه قال التفنان

فيه رد على الفاضل التفنان منسوخ

فيه رد على الفاضل التفنان منسوخ

فيه رد على التفنان منسوخ

ويجوز ان يقال اختار الاصل الواحد ليكون اعم منه وغيره فيشمل نحو قولهم
 الى المشي والجمع والمصغر ونحو ذلك وهذا القرب قولكم المصغر قد خففه
 على الافعال والاسماء المشتقة منها فلا ينبغي ذلك الشمول قال التفنيز اعلم ان
 مرادنا بالمصدر هو المجرى لان المزيد فيه مشتق منه الموافقة اياه بحروفه ومعنا
 انتهى فيه كلام لان الضمير منه اما راجع الى الفعل والمجرى كلاهما اليه يجازى
 اما الاول فلا يلزم منه ان يكون المصدر المزيد فيه مشتقا من الفعل وهذا خطأ
 وذهب اليه المبصرون وليس لنا ان الامر كما ذكرنا في المثال على ما طرأ في التعديل
 بقوله الموافقة اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه بالحروف
 والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحديث
 فقط بخلاف معنى الفعل فان الحديث مع الزيادة ولو لم يكن فليكن المصدر المجرى
 مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولي بها من المزيد فيه اما التلا فان موافقة
 اللفظية منتفية لا يقال المراد الموافقة في الحروف والاصول لما نقول انه
 منقوص بنحو الجلوس والفران والنشدة والكراهية وغير ذلك وقوله
 الامثلة في الجزئيات التي تذكر لا يوافق القواعد وايصالها الى فهم المستفيد
 الشواهد في الجزئيات التي تستشهد بها القواعد لكونها في القرآن والحديث
 او كلام من يوثق به العرب في اخص من الامثلة ذكره في المطول في جعلها
 لفظين منرا في حق فقط اخطا والمراد بها هنا ابينة وصيغ وهما الكلمتان

الخا على وجه انيالة شرح المقصود منه
 في رد عليه منقول

باعتبار هبتا تعرض لهما من الحركات والكلمات وتقديم بعض الحروف على بعض
 وتأخير عنه فوالجملته باختلاف الهبتات كضرب يضرب ونحوهما من
 المشتقات قوله المتأخر جمع معنى فهو اما فعل لم مكان بمعنى المقصد او صفة
 بمعنى معنى المفعول او تخفف معنى لم مفعول كمن ذكره الفاضل الجامي في
 شرح الكافية فنفع الجدد في كون لم مفعول على ان ليس بشد من مثله
 حمال الذين انزل اليه صفة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير
 الميم من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميم صحته في غيرها ينبغي قال
 الشريف بمعنى والفعل في اللغة عبارة عن مقصود الكلام وفي الاصطلاح
 عبارة عما ينفرد به اللفظ قال الموشهر بقوله يحمي في كاشفة شرح البرعي
 اعلم ان المفهوم والمعنى متحدان بالذات متغايران بالاعتبار فان الصورة
 الحاصل في العقل انما تقصد باللفظ سميت معنى انما تقصد باللفظ ومن حيث
 انما تحصل في اللفظ سميت مفهوما وقال مولانا دود اعلم ان اللفظ اذا وضع
 بازاء شيء فذلك الشيء من حيث يدل على اللفظ يسمى مدلولاً ومن حيث يقصد
 باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه شيء مفهوماً ومن حيث كون الموضوع
 له اللفظ يسمى مسمى والمسمى اعم من المعنى في استعماله مثلاً يقال كلمة زيد وعمر ويكنى
 مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معنى له والمدفوع من المسمى لتناوله المدلول
 التضمن والالتزام دون المسمى قوله مقصوده المقصد عبارة عن غير المدلول

في رد على العبد وازواج الدين في رد على منقول

نحو المطلوب وهي تأكيد العلم من معاني المعنى كما مر ما براد من اللفظان
 يقصد به والمراد بها من شأنها ان يقصد لفظ الاحتياج اليها قوله لا يحصل
 افادة تلك المعاني اذا تحققها الواقع غير موقوف على الامثلة وانما يقع على الفاعل
 البهائم فكما الظاهر يقال لا يستفاد الا بها ليدل على ما ذكر والضمير فيها راجع
 الى الامثلة في قوله لا يحصل اي تلك المعاني لا يصيب ثمة ليخفى ان هذا الحكم
 ادعى لاحقية فلا يرد عليه ما اردد الفاضل للقرآن ان الضاربة المفارقة
 بضار لا يحصل بغيره كمن يدور من ضرب وكذا كل مثال يحصل
 برميح لا يحصل معناه بمثل آخر بمعناه مع ان تحويل الاصل الى امثال
 محمول معنى يصدق عليه ان تصريفه فلو حذفوا ذلك لمكان موابا انتهى
 قال النيز في المراد بالمعاني المقصودة بمعنى الماضي والمضارع والامر والنهي
 وغيرها وهذه المعاني خفية في الذهن فاذا اردت اظهارها لا يمكن الا
 بتلك الامثلة مثلا اذا اردت ان تحبس شخص بضر وقع او يقع لا يمكن
 الا بقولك ضر زيد او بضر بوضع هذه الامثلة يازاها ليعبر بها
 عنها عند الاحتياج والمراد بتحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة ان
 نحو صيغة المصدر الماضي والمضارع وغيرها التي شق منها الماضي وغيره يكون
 كلمة اخرى انتهى فان قيل يلزم مما ذكر ان يكون لهم الفاعل والمفعول مشتركين
 في المصدر كمن اهل العربية فتسوا انهم مشتق من الافعال وكذا الامر وغيره

فيه رد عليه منسوبة
 فيه رد على الفاضل
 البهائم منسوبة
 فيه رد على المصنف

وغيره فما خوذ من المضارع اجيب بانه بنى قولنا قولنا قال انهم مشتق من
 المصادر وبقال انهم مشتق من المصادر بالتوسط لانها مشتقة من الفعل
 وهو المصدر فيكون من المصدر الا انه بتوسط الفعل اعلم ان التعريف
 المقبول عند النحوي ان يكون متمم للعلل الاربع والتعريف
 الذي ذكره المصنف متمم عليها اي المادية والصورية والفاعلية و
 الغائية والاصل الواحد إشارة الى العلة المادية وتحويله الى امثلة مختلفة
 إشارة الى العلة الصورية ولا بد للتحويل من محمول وهو الفاعل والمعاني
 مقصود من العلة الغائية انما افصح في مبحث الكتاب بيراد تعريف النحوي
 لا طالب العلم والمخاض فيه لا بد وان يتصور ذلك العلم او لا لانه لو لم
 يتصوره لكان طالبا للجهول طلقا وهو متنع لا متناع توجه النفس
 نحو الجهول المطلقا قيل في التعريف نظرا لانه يلزم ان يكون تفسير الضمان
 مخوت وتما وتم وهو وهما وهم وهي وهما وهن وتفسير لهما الاشارة
 نحو هذا وهذا وهذان وهؤلاء وتفسير الموصولة نحو الذي والذان و
 اللذين والى والى والى والى والى والى والى ان يكون من التصريف لصدق
 التعريف عليه وليس منه قلنا لا يرد لانه وان كان فيه تحويل لكن ليس بتحويل
 الاصل الواحد الذي هو المقصود اعلم ان في التعريف نظرا وهما ليس
 بمجمع لخروج بعض السائل الى تتعلق بتحويل الاصل الواحد كقولنا انا جمع

والجواب ليس بتحويل الامثلة مختلفة ولا المعاني
 مقصودة وهما تمام التعريف لانهما قيدان التعريف

الواو والياء كسبت احدهما بالكون فالت الواو بالواو والياء بالياء
 غيرهما ثم الفعل كما كان تقيم الفعل متأخر عن معنى التصريف ومتوقفا
 عليه بكلمة ثم وعطف التفسير على ذلك المعنى عطف الفقرة على الفقرة
 فالعنى بعد معرفة معنى التصريف في اللغة والاصطلاح الفعل آه قال
 التفنان انه بكسر الفاء لا اله الا الله بكسر الهمزة وباء الفتح فصدر فعل مفعول
 وقال اللغاة كون الكسور الفاء لهما الما ذكر والمفتوح الفاء مصدر انما هو
 بحسب الاصطلاح وانما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل وقال الشريف
 في حكاية شرح المفتوح الفعل بفتح الفاء وهو المصدر حقيقة وبكسر الهمزة
 حقيقة بل الحاصل في المعنى المصدر وقال التفنان انه للطلوع يستعمل فعل بكسر
 الفاء للفظ والحدث فاعترض عليه ان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير
 والفعل بالكسر كالمصريح به في هذا الكتاب وصرح به الجوهرى
 ايضا وجيب ان هذا لو كان المراد بالحدث وهو مولى مصدر فعل يفعل
 وانما المراد الضرب مثلا فتدبر قال العلامة كمال بن الازهر الفاعل بالفتح عند
 فعل يفعل كالتشريع بالناس كالفاء المصدر فهذا الكسر مثل الكلمة
 وشيخنا اذ عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك عدم اصابة اللغاة في قوله
 المذكور اعلم انه منصوب عطفا على الفاعل ثم اعلم ان الفعل و
 يجوز الرفع عطفا على محل اسم ان فاء قلت العطف على محل اسم ان المفتوحة غير

كالمصدر والمضارع والامر فانه
 يقال لا يفعل فكون معناه
 لفظا مستعجلا

فيه عطف لا يتبع منى
 فيه روع اللغاة مثلا

غير جازن سواء كان قبله الجزر او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت
 مفتوحة لفظا لوقوعها موقع مفعول اعلم على الاصح فلا ضرورة الى ما قاله
 الفاضل الجليل انه عطف على مقدر تقدير الاسم اما ثلاني واما رابعي
 انتهى المقادير المراد من ثم الترتيب المذكور في الترتيب بقيد المملة ولا بد منه
 والمراد بالفعل المفعول فقط لان الجرد لا يكون في المضارع وقوله المصروف
 واما الرابع فهو فعل انتهى اقواله يصيب اللغاة في قوله لان الجرد لا يمكن
 في المضارع وعدم اصابته لمن لم يد في العلم وكذا لم يصيب في قوله ولقول
 المصنف الى آه وبغيره لك وجه فائدة ثم للترتيب مع الترتيب وهو مختص
 بعطف المفرد على المفرد دون الجملة صرح به الامام المزدني وقديحي في شرح
 لمجرد الاستبعاد وكقولهم لا يعرفون نعم الله ثم ينكرون بها فان الانكار
 مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل تغاير الجنتين والكلامين و
 بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل اللفظة ثم ذكر في كلية الضوء و
 قديحي للنبية ان لا يتماد السامع في تحقيق ما تقدم حتى يصير على ثقة و
 طمأنينة ذكره في حاشية الكفا وقديحي في حاشية كفا في قول المعين لم
 يتفرع في حالة الوصول الى اقصاها ثم أخذ في ان يحصل الايمان ثم يتفرع
 قديحي لمجرد الترتيب في قوله ان ساد ثم ساد ابى ثم قد ساد قيل
 ذلك جده فان المقصود ههنا اظهار الترتيب بذكر درجاة فضيلة الممدوح

فيه روع الفاضل الجليل

فيه روع اللغاة

في بيان

من زيادة نفس وسادة ابيه وسيد مجده فبدأ بالانحسار ثم بالانحسار وقد
يحيى للترتيب في الخبر كما يقال بلغ ما صنعت اليوم ثم ما صنعت الغد
باب ادم ثم اخبرك ان الذي صنعت امر اعجب وقديحى لبحر استفتح الكلام
ذكره في شرح المشار وقديحى من ابناء اشته الفعش والكوفيون ذكره مولانا
دوره في كتيبة شرح التفتازاني الفعل ماثلثة واما رباعي قال التفتازاني
لانه لا يخرج من اربعة حروف الاصلية ثلثة واربعة فالاول ثلثة والثاني
الرباعي اذ لم يبق منه الخليلي والثلثة بشهادة التبع والاستقراء والمحافظة
على الاعتدال لتلاويدي الخليلي الى الثقل والثلثة الى الضعف عن قول من ينظر
اليه في التفسير لم يمنع الخليلي في الاسم خطا نسبة الفعل في مرتبة و
لكونه ثقل في الاسم لدلالة على الحدث والزما والفاعل قال الشريف فانه
قيل يجوز ان يكون كل واحد من الاسم والفعل ثنائيا لانه واقع ووقع الشيء
دليل جوازها واما وقوعه في الفعل مخصوص وبع فان كل واحد منهما فعل
امر مع انه ثلثة واما وقوعه في الاسم بخلافه وادوم ويد ويحبس الاول
بوجهين الاول ان المراد من قولنا ان الفعل لا يجوز ان يكون ثنائيا الفعل
المفهم المضارع دون الامر فان الامر يجوز ان يكون على حروف واحد نحو وفصلا
عن ان يكون على حرفين والثاني ان اصل صر صون واصل مع بيع فحذف
الواو من صون والياء من بيع لا لتفادلت كنهين والمخوذ ومنهما في حكم البلدة

بناسا ان المخوذ وباعدال في حكم الثابت عندهم والمراد من قولنا ان الفعل
لا يجوز ان يكون ثنائيا بحسب الوضع فلا يرد النقص عن الثلثة بانه اصل
الواجب نحو ويد ويدوم وهو حذف كل منها حرف علة والمراد من قولنا
ان الاسم لا يجوز ان يكون ثنائيا بحسب الوضع وكل واحد منهما ليس ثنائيا في
الوضع الاصل فلا يرد النقص انتهى كلامه اعلم ان الشريف لو قال ان اصل
بعد حذف حروف المضارعة صون واصون واصل مع بعد حذفها بيع او
بيع كما وجبها قال التفتازاني لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نوعين وغيره
لانا نقول الفعل الذي هو في التقسيم اعم من الثلاث والرباعي فان المراد به مطلق
الفعل من غير نظر الى كونه ثلثة احرفا واربعة وهكذا جميع التقسيمات وقال
الجبل فان قيل كيف يصح ان يقال الفعل على ضربين وقد قيل انه على سبعة اضرب
كما في الشعر اصول الفعسبعة اضرب لها في بيت الشعر واصف صحيح
ومهموز ومثال واجوف ليف ومنقوص البشا ومضعف قلنا ما ذكر
ثم في التسمي السبعة لا يخرج عن كونه ثنائيا او رباعيا بل انما هو اقسامها و
انواعها فان قيل لا يصح نسبة الفعل الى الثلثة والرباعي لانه يلزم ان يكون
الفعل غيرهما لان المنسوب غير المنسوب اليه قلنا ان نسبة الفعل الى الثلثة والاربعة
لا الى ثلاث ورباع والفعل غير الثلثة والاربعة بحسب المقسم ومما صدق عليه
واما الثلاث والرباع معدلان من الثلثة والاربعة التي هي من الاعداد

فيه ربيع الشرف منسك

باب

قال زهير للعرب في شرح المصاحح اكثر استعمال اللفظ الغبائية في ارادة التماثل
 في الالفاظ يقال فلان عنى بما تكلم هذا المعنى ومثله الارادة والمقال
 هكذا الان الحماة صناعة النجوم ليس آخر حرفة سواء كلف غيره
 او لا فيكون نصرا لما عند الطائفتين ورمى غير سالم عندهما وباع
 غير سالم عند النصريين وسالم عند النخويين والسنة لم عند الصريين
 وغير سالم عند النخويين قال الفاضل الجليل انما قال نفع مع ان اعنى
 مفيد للمقصود ولانه يفهم من محلا اصحاب اهل الصرفة قال
 وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك انتهى وفيه
 كلام قد يفترا بس كما يشاء في غير موضع فكتبه ان المفهوم معتبر في
 الروايات والقيود والحالات انما هو في النصوص وصد الشريعة بلب
 المهر عاتاة لا خلاف في ان التخصيص بالزكر في الروايات يدل على التخصيص
 وصرح في العناية وغاية البيان في فصل الجنائيات كما في الحج ان التخصيص
 يدل على التبع بالانفاق فان قيل لم اعتبر المفهوم في غير النصوص دونها
 قلنا لان التخصيص لم يكن لانها لما كان له فائدة اخرى في كلام الرسول
 عليه السلام فانه عم او في جوامع الكلم فاعلم قصد فائدة لم نذكرها
 الا بربى ان الخلف قد سفيدي كلامه عم احكاما وقوانا لم يبلغ السلف
 بخلا امر الرواية فانه قلما يقع التفاوت كذا حقق الفاضل الامام

فيه روى الفاضل الجليل

ما كنت ولم يقل ما صحت ليعلم ان الصحيح ليس بمعناد لان الصحيح ليس
 احدا صوله حرف علة وان كانت فيه الهمنة والتضعيف فيكون كل سالم
 صحيحا من غير عكس ومنهم من لم يفرق بينهما فاراد بالصحيح ما اراد سالم
 حروفه الاصلية وانما قبل الحروف بالاصلية ليخرج عنه نحو مست و
 ظلت وقد رجع فانه ما ليس سالم كما لا يخفى ولابدخل فيه نحو اعشوش واكرم
 ولحان فانه ما سالم لخلق اصولها عما ذكر وكذا ما ابدل احد حروفه
 الصحيح حرف علة كالثاني في الثالث قال قد مر يوما وهذا الثالث وانت
 بالهجاء لا التال وكشف فادى والتادى والتعال والارادة في الضفادع
 والسالكين والتعال في الارانب فيقولهم تفضيت اي تقضت
 وهو خطأ في هذا المقام كما لا يخفى عاذي الافهام وسمى سالما لسلامة
 عن حرف العلة والهمنة والتضعيف او عن التفسير الكثرة في قصر على
 الوجه الثاني فقد قصر واختار المخرج التي تقابل بالفاد والعين واللام
 من حرف العلة وهي الواو والالف والباء وقال اللغوي لو قال الحرف التي
 هي جمع قلنا كان اولي انتهى فيه كلام يظهر من كلام صاحب التبرج وهو لا فرق
 بين جمع القلة والكثرة في الاطلاق على الثلاثة والعشرة من غير قرينة
 وانما الفرق في الاطلاق ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق
 جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة

صاحب المصاحح والمفسر منكم
 ما لم يفسر

في روى عن شيخنا
 الفاضل الامام صاحب الدين والمنطق
 منكم

يطابق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقها على الثلثة
 الى العشرة اذ هو كونه عشرة كون كل اجمع القلة كان والكثرة ثلثة
 وقد اجمعوا الى العشرة واخذوا في القلة فقولوا بركا انما يشاء ^{الفتحة} شرع
 جمع الكثرة يراد كل عدد فوق تسعة ليس على ما ينبغي اعلم ان اقل الجمع ثلثة
 عند النحويين واثنان عند الفقهاء ولكم لحطما الفريقين على ما حكاه الشيخ
 محي الدين العزني عن رسول الله في الفتوحا المكتبة في البناء والثلثين
 ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت الى هذه المقام تمت
 قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وقد سئل ما اقل الجمع في العدد
 فقلت اقول هو عند النحويين ثلثة وعند الفقهاء اثنان فقال عليه
 السلام قد اخطا الفريقان قلت ليرسل الله فيكفا اقول فقال ميتز العدد
 ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرمى درهين على واحدة ورمى
 ثلثة على احدى وقال ينبغي لم يمس من هذه المسئلة ان يقول السائل
 عم اي عدد نسال عن العدد المسمي شفا اوعى العدد المسمي وترام وضع
 يده المباركة على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم وضع
 يده المباركة على الثلثة وقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر والهمز و
 التضعيف وهو في الثلاثي ما كان عينه ولا مة من جنس واحد وسمي الرباع
 ما كان فاقه ولا ملاملا ولى من جنس واحد وكذا عينه ولا مة الثانية من جنس

في جمع القلة والثلثة

فيه رد على ابن كمال في منكره
 فيه رد على الفقهاء النحويين

جنس واحد مخوز لزل كالجحى بيانه قال الشريف والمراد بالمقابلة الموازنة
 وهي ان يقال صوف وصور ونجور والميزان مثل ان يقابل النون بالفاء والواو
 بالعين والراء باللام فيسمى النون فاعلا والفعل والصاد عين الفاعل والراء
 لام الفعل قد غفل اللقاة عن هذا الاصطلاح فبحث الناقص فرأى قوله قال
 الشريف واذا اردت ان تزيد في الموزون شيئاً زنة ايضا في الزنة فنقول ينصر
 على وزن يفعل بزيادة الياء يفعل وقائل على وزن فاعل بزيادة الالف
 في فاعل واكرم على وزن فاعل بزيادة الهمزة في اوله وناصر ونصور على وزن
 فاعل ومفعول بزيادة الالف والواو وفيها وكذلك تقول في الرباع دخرج
 على وزن فاعل بتكرير اللام فيسجد الدال فان الفعل واكاه عين الفعل والراء
 لام الفعل الاولى والجيم لام الفعل الثانية وعلى هذا القيسير سائر الالف
 فيجبر الزائد بلفظ ذلك الزائد لا المبدا لا افتعال فانه يعبر به بشا
 الافتعال الذي هو المبدا فلا يقال اضطرر واضطرر على وزن افطعل
 بل يقال على وزن افتعل لمجي افتعل في كلامهم وعدم مجي افطعل لان
 افتعل اخف من افطعل والمصير الى ما هو اخف اول من العكس فاذقت
 من الموزون حرف اعطيت ايضا من زنة ولك الحرف في ذلك الوضع فنقول
 في وزن خذ على بغير الفاعل وزن نقل قبل بعد واليسوف وزن افع مجذ
 اللام وحاصل ذلك ان اردت ان تعرف اللم غير فاقبل يفعل فانه وجد

في فعل المصير يقابل منه

فيه رد على القلة منه

في حروف الاصلية حروف العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه انه
 غير سالم فانه لم يجد فيها شيئا منها فاحكم عليها بانه سالم مثلا اذا قابلت
 بفعل فتكون في مقابلة فاء فعل وثلاثة مقابلة عينه ودافعة في مقابلة
 لامه فاحكم على نفي بانه سالم اذ ليس حروف الاصلية التي تقابلها بفعل شيء
 من حروف العلة واللام والهمزة والتضعيف وكذلك ضرب من فاعل وجلس
 واذا قابلت وعدا وكل ومد فاحكم على كل واحد منها غير سالم وكذلك الكلام
 في الربك مثلا اذا قابلت دخرج بفعل فاحكم عليه بانه سالم واذا قابلت
 بيطر فاحكم بانه غير سالم انتهى كلامه اشار بقوله تقابل بالفاء الى تفسير
 للحروف الاصولية ينبغي ان يستثنى الزائد للتضعيف واللام والهمزة
 هو الفاء والعين واللام لانه اعم الالف في معنى الفعل وانما لم
 يقل تقابل بفعل الذي هو اخص الفاء والعين واللام ليشمل فعل
 العين وفتحها وكسرها وهو البوق ففعل الخففة ولما فيه حروف الشدة
 والوسط والخلق ولجي فعل بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
 راي خلقه وبمعنى التصيير كقوله جعلت الشوبكوداي صيرة يهود
 وبمعنى التسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا
 اي سموهم انا انا وبمعنى اخذ شئ كقوله جعلت الشئ اي اخذته وشرعته
 وبمعنى اوجب كقوله جعلت العسل كذا وكذا وبمعنى التي جعلت بعض

بعض متباعد عن بعض وبمعنى بعث كقوله تعالى وجعلنا معا قاتل هارون
 وزيرا وبمعنى قال كقوله تعالى وجعلوا الله ندا وبمعنى بنى كقوله تعالى
 انا جعلناه قرانا وبمعنى الجارية من شئ وتكون منه كقوله تعالى وجعلوا
 لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم بشيء على الشئ حقا كقوله تعالى وجعلوه
 من المؤمنين او باطلا كقوله تعالى ويجعلون الله البنا وبمعنى يدرج بعض
 هذا المعنى بعض ثم الثلاثة المجزئة هو الاصل المجزئة الزوائد وتكون على
 ثلاثة احرف فلها مقدمة قال اما الثلاثة المجزئة قال مولانا نادر مكية اما
 حروف شرط وتفصيل كقام فجعل وتوكيد اما التي قبلها لزوم الفاعل
 لا يقال قد استغنى عنه في قوله فاما القتال الا فقال لذيكم انا انقول هو ضرورة
 كقوله في فعل المستحسن الله شكرها ولا يقال قد خذفت في التبر في قوله تعالى
 فاما الذين لم يرد وجوههم اكفرتم لانا نقل الاصل فيقال لهم اكفرتم
 فخذفت القول استغنا عن القول فتبعته الفاء في الحذف وبنيت يصح بها و
 لا يصح استقلالها كالحاج غير ويصل عنه كعنى الطواف ولو صا احد
 غير ابتدأ لم يصح على التصحيح وقال بعضهم ان فاء جوابا لا تحذف
 في غير الضرورة اصلا وان الجوابية الآية قد وقوا العذاب والاصل
 فيقال لهم زوقوا العذاب فخذفت القول ونقلت الفاء الى المقول وما بينهما
 اعتراض وانما التفصيل فاعلم انهما وقد ترك تكرارها مستغنا بذكر

انما في جواب

احد القسمين الاخرين يكلم يذكر بعدها موضع ذلك القسم فالاول
 نحو قوله فاما الذين امنوا واعتصموا به فسد ظلمهم في رحمة منه وفضل
 اي واما الذين كفروا بالله فلم يزدوا وكذا والثاني نحو قوله فاما الذين في
 قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه من ابتغاء الفتنة اي ولما غيرهم فيؤمنون به
 ويكون معناه الى ربهم ويدعون ذلك والحق في العلم يقولون آمنا
 كل من عند ربنا وكانه قيل واما الحق في العلم فيقولون قيل واليه يرجعون
 لا يلزم ذكر التعدد في اللفظ ولا تقدير العينة ان يقال اما انما فعلت كذا
 فيسكت ولورودها في اوان الكذب وقد تارة في تفصيل ما في نفس المتكلم
 المحمل واما ما في روافع التولية والتوسل المقددة فتفصيل لمجمل السابق
 الا المتكلم والكلام ذكره علا الدين البساط في شرح الباب وقد تارة في
 تفصيل اصلا نحو اما ان يدفن نطق واما التوكيد فقل في ذكره ولم اكن
 التكميل غير ان يحسن فانه قال فائدة اما في الكلام ان يعطى فضل توكيد
 زيد ذاهب فاذا قصد توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه من غير منة قلت
 اما زيد ذاهب وكذلك في سبويه في تفسيره ما يكره في شي فزيد ذاهب
 هذا التغيير يدل بقاءه في شي كونه توكيد وانه في معنى الشرط وفي بعض
 السالم والحق عدمه لانه لو وصف الثلثيات الوصف الرباعي المجردة و
 المزيدة كلها بالسالم لكنها لم توصف ولم ينحصر وصف البعض دون البعض

ولانه يلزم من وصفه تخصيص البحث بالسالم وفي ذكر مثال سأل يسأل
 وعدمه في فيل ذكره للتمثيل قلنا لانهم ذلك لعدم انحصار الحلق في
 لوجوده في غيره نحو ذهاب يذهب ولا سلم ولم ينحصر ذكر الياء لانه ليس
 منه وفي الشرح من رام الاصلاح بقوله قد لا ينافيه التمثيل سأل يسأل
 لان قوله ويجي اي مضارع فعل مفتوح العين يريد به ما هو علم من
 السلم وغيره انتهى ولم يأت بشي يجدي نفعه في وقع ما ذكر ولقد لحسن
 من قال ولو يصلح العطار ما افسد الدهر قال النفاذ ان اما الثلاثة المجردة
 فلا يخفى من ان يكون ماضية على وزن فعل مفتوح العين او فعل مكسور العين
 او فعل مضارع العين لان الفاعل لا يكون الا مفتوحا لفرم الابتداء بالسالم
 وكون الفتح في الضم واللام مفتوح لما سنده العين لا يكون الا مفتوحا لئلا يلزم
 السقام السليم في نحو ضربت وضربوا الحركات منصرف في الفتح والضم والكس
 واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرهما مع كون العين في زمان الواصل
 لضرب من الخفة والاصل فعل بك العين وفيه اربع لغات الفاعل مع كون
 العين وكسرهما وفتح الفاعل مع كون العين وكسرهما وهذه جارية في كل
 سلم او فعل مكسور العين وعينه حرف حلق بك العين انتهى كلامه شرط الجاز
 اللغات الاربع في كل ما كان على فعل بك العين كعين حرف حلق او عند انقضاء
 هذا الشرط يجري الثلث منها فقط اذا لا يجوز اتباع الفاعل العين لعدم

في قوله ويجي اي مضارع فعل مفتوح العين يريد به ما هو علم من
 وقع في الكلام من قوله ما افسد الدهر قال النفاذ ان اما الثلاثة المجردة

قوة العين لعدم كونها حرفا خلقا بقا علم علم ولا يقال علم كبير كذا
 كنف كنف ولا يقال كنف بكربن وكل اسم عاقل مما عينه حرفا خلقا يجوز
 سكين عينه وفتح كشر وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر ونحر ونحر لا في
 نحو فانه لا يجوز فتح غير لثلاثي الابدال لانه فترك على كونه فان كان
 ماضيه الاضافة فيه مضافة الاعم الى الاضمار والموصوف الصفة اي
 المفعول الذي هو الثلاث المجردة او مضافة الحقيقة بناء على ان ماهيته
 الثلاث المجردة الذهنية اعم من الماض والمضارع وان كانت اياه بحسب الخارج على وزن
 فعل مفتوح العين يحتمل ان يرد بوزن ظاهرهم من المماثلة فهو مصدر
 مضاف الى مفعول اي شكل موزون لفعل فصار عه الضمير عائدا الى الماض
 او الى الثلاث المجردة في قصر على الوجه الثاني والاول فقد قصر بفعل تركنا
 تقدير وزن لترك المصوب ما يوجب وهو عاقل المراد بفعل موازنة او بفعل
 قال الفاضل الغزي هذا التنوين هو الاصل في غير واو العين او اللام
 وباء احدهما واو او الف والمضام اما الاربعة الاولى فيجب في الاولين منها
 الضم وفي الاخيرين الكسر للكتابة نحو قال يقول دع ايدعو وبيع و
 رمى برمي قال ابن عصفور وشذ طاح يطيح وتاديتي عنده قال ما اطوح
 وما اتوه دون من قال ما اطوح وما اتوه فانه قيل لعلم ما من باب
 حسبت اجيب بان ذلك البناء مطلقا فله ما عا ما يكون مقيما

انما ضربا الوجه الاول مولانا ابن اسحاق
 وعلى الثاني مولانا صاحب الدين

فيه رد عليه ما نسبه

مقيما حال اول اسنهر والى القول بانها مكسبة بالخيل نقله عن نجم اللغة
 وابو حنيفة واذا واو القاف في مضارعة الكسر لثلاثي الواو فيه لا ارتفاع المقفلة
 لا حذف وهو وقوعها بين ياء وكسر فيلزم واو بعد ثمة وهو شغل وشذوذ
 يجد بالضم عذ بنى عامر وح في غيرهم كقرهم واما المضام اما اللان منه فيلزم
 فيه الكسر نحو حن حن وندينا الاما كذا نحو شت العرس لثلاثي بالضم والكسر
 ومن نحو مريم وجل يحل بالضم فقط فاما المتعدت فيلزم فيه الضم نحو رد
 يرد لانه يلحق الضمير فاكسر واعينه لزم النقل في الكسر بالضم وشذ جواز
 ثمة وبث وشدة وعدة وشدة وغيرها بالضم في جميعها ووجوبها
 حث فلم يحج الا بالكسر قال ابو جابر حثكم الله المختار عند ابن مالك والى
 حثا وغيرهما جواز الضم والكسر فيما عدم النقل فيه من مضارع هذا البناء
 وعليه ثمة الافة وعين الغراء واو الفحة الكسرة اخفقه الضم والكسر في
 ابن عصفور مطلقا فيجوز في يضر بضم العين وفي يقتل كسرها وهو في
 في مورد النص فلا يلتفت وقال الفاضل اللقاني اعلم ان واو او او يفعل
 للتقسيم المقطعة افراد المقسم هو مضارع فعل منصرف في هذين القسمين
 لا يخرج عنهما الى ثالث الصاد فيجوز الضم والكسر على البدل في ذات مضارع
 مخصوص ووجوب احدهما في ذات واخر في اخرى المعلوم تفصيل ذلك
 في المطلق لا ينبغي بناء على ان قوله فصار عه قوة مضارعة المقطعة لجواز

فيه رد على الفاضل الفريسي

الوجهين من البدل في كل مضارع كما توههم بعضهم فاحتاج الى تبينه
بقوله هذا النوع هو الاصل في غير واوى العين واللام وبناى احداهما واوى
الفاء والمضارعان في قوله التنوين نظرا اذ التنوين جعل في الالف والواو
اصلا في مطلق الالف المقيد بغير الاربعة المذكورة بضم العين وكسرها
ليقع الاختلاف بين المفعول والمضارع بحسب حركة العين كما ان بينهما اختلافا
بحسب المعنى وقدم ضم العين على كسرها لان بين الضم والفتح اتم اختلاف
لان الفتح خلق والضم شقوى فالمشابهة بينهما منفرجة غاية الانحراف
بخلاف الكسرة فانها في اوسط الغم فالمشابهة بينهما قريية والاختلاف
بينهما ليس باتم اعلم انه اعني قوله بضم العين وكسرها اما بدم يفعل
او يفعل بدل الكل او بعضه الكل فاو فيه للتقيد ايضا واما ما لم يفعل
او يفعل فليست للتقيد ولا للتخييل بل بمعنى الواو الداخلة في النشر واللف
عدل عنهما الى اول مشاكلة العطف قبله نحو يضر وهو مثال لما مضى
المفتوح العين ومضارع بضمومها فقول التنقار في مثال الضم
العين ليس عما ينبغي قال التنقار اني يقال يضره اي اعانه ونظر الغيث
الارض اي اعانها قال ابو عبيدة في قوله نعم كان ان لم ينصر الله ان لن
يسدقه وقلا الفاضل للقاء هو اعني قوله ونظر الغيث الارض اي اعانها
تكرار الفائدة فيه والسناد فيه الى الغيث مجازي اقول فيه فائدة لا يخفى

فيه رد على التنقار في منسب

فيه رد على القافة منسب

سواد النصر بالاعانة كما وقع في بعض النسخ او بالاعانة كما وقع في
بعضها او بالاصابة كما وقع في بعضها بشاره ولا نادره الى ان بالاصابة حيث
قال في كلية كشح التنقار اعلم ان هذا اللفظ في هذا المعنى اما بالالف
اللفظية واما ان يكون بالاعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق مجازا فان
نصرة الغيث لا ارض يلزمها اصابتها بياه وتحريك قواها ان ميتة و
احداث انصارها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق بياه وحفظه
فأرادة لزوم في المورثين غير معقول كما لا يخفى فان بدلا لازم فيهما
وضرب يضرب مثال لما في المفتوح العين ومضارع مكسورها
فقول التنقار في مثال الكسر العين ليس عما ينبغي ايضا يقال ضربته ضربا
وضرب في الارض يضرب ضربا ومضارع بالفتح الرادى لا ابتغاء الرزق
وضرب مثلا كذا اي وصفه بين وضرب الدهر من ضربانه ومن ضربته اي من
مرور وذهب بعضهم واضرب عنده عرض وضرب البر بعضهم ببعض اي
خلطه ومنه الحديث ضربوا كتاب الله اى خلطوا ولم يميزوا بين المحكم و
المتشابه والناسخ والمنسوخ ونحوها وقيل اي ضربوا بعضهم ببعض عن
المعنى المراد منه الى ما حال اليه او هاهمهم وهذا فافهم يربض فافهم عن
جهة ضربها اليه واضطرب امره اخل واضطربا واضطربا بمعنى واللوع
بضطرب اي يضرب بعضها بعضا واضطرب بجر كره واضطربا خائما

في نسخة
من نسخة

قال
وانما قلنا عينة اولها لسترا لان جميعها حرف من حروفها على لان مقدار عربي على القليل وهو دهن بلل العيون يخرج به شيئا شقلا منع بختيشية كوز العيون مفتوحة لا يقيد حظه ٢٢

فرد علی صاحب جامع اللغة و صاحب
الختصر منبر

القائمة على الوجه الاول والسادس
اشارة الى املى منه

فردوس عالم

اى امرأ بضرب له وبصاغ والضر في اصطلاح المحتسب تضعيف ادا العدد
 بقدر ما في العدد الاخر الا ان كان ذلك في جميع اللغة ويحى مضارع فعمله
 مفتوح العين وبما يجوز بالاضاحية وحيتته كصحة وحيتته كشيقة وهما
 اسم عام في القاموس وعام في المختصر وجامع اللغة هي اسم لا غير وكلام
 القاموس يخرج عما كان صاحبها والاثبت مقدم على النفي وفي الصباح و
 استعمل بالازما وتعد يا بنفسي بالي يقول حيتت شيئا حسنا اذا فعلته و
 حيتت زيد اذا انبت اليه وحيتت به اذا اخضرته وقد يقال حيتت اليه
 عما معنى ذهب اليه وجد الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يحى
 جابغة تغير الشيء عما صفة نحو قوله ما جاءت حاجتك اذا كان عين فعمله
 اى مضارع فعل وفعل في اقتصر على الوجه الاقلا وعلى الوجه الثاني فقد
 قصر واللقاء فرقوا المصعين فقد بقوله وهو الماني ولكنه لخطا
 فنتا خطا عدم حفظه اصطلاحا العرفيين وقال لو سقط فعل
 كانا ظهروا وهذا من عاصحة تفسير المذكور وقد عرفت فسا والبنى
 عما القل قد قلنا اولامه اى لام فعله لا لام المضارع كما سبق اليه بعض
 الانما ولا لام الماني كما توهم بعض الاعيان يؤيد ما قلناه قول المصين
 فعله حرفا مزحرف الخلق قال التفاز لا بشرط هذا التقاوم حرف
 الخلق فتحة العين فاخر حرف الخلق ثقل الحروف ولا يشك ما ذكرناه مثل

المكتبة العامة
فندق عليا

مثل دخل بدخل ونحت ينحت وخابجى وما يشبه ذلك الالعينة او
لامه حرف حلق ولم ينجى معاً بفعل لاننا نقول انه ينجى معاً بفعل اذا وجد
هذا الشرط ومنه انتفى الشرط لا يكون معاً بفعل بالفتح لانه اذا وجد
هذا يجب ان يكون معاً بفعل بالفتح اذا لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط انتهى فان قلت لم يعتبر وجود حرف الحلق في الفاعل قلت
لان الفاعل يكون ساكناً نحو امرئاً من فلان يلزم الثقل لان الكثرة كالميت
فلم يعمل له في الال وهي اى حروف الحلق سنة اى كونه سنة فهو ما نقل
عن الجهمي وروى عن القليل واختار المصنف يدعي عليه ابا يان
من الشواذ ومذهب سيبويه ومن تابعه انه سبعة فزادوا الف والاقص
الحلق وهو عندنا ولسك حرف هوالة قال الشيخ ابو علي برسناج رآته
في مخارج الحروف وصفاتها الخرج الاقل هو الجوف وهو اقل من
الحلق ويخرج منه ثلثة احرف المالف والواو والكتا المضموم ما قبلها
والياء الكتا المكسور ما قبلها ويسمى هذه الحروف حروف المد واللين
والهموانية والجوفية قال المحرر وزاد غير الخليل معها الهمزة لان فتحها
من الصور وهو يتوصل الجوف قلت الشواذ اختصاص هذه الحروف
الستة بالجوف والهمزة لانها الهمزة اصولها لا تقسم على مكان
حتى يعطى بالهمز او بغير الهمزة فلهذا قال وكلام المعنى يحتمل الذهيبين

فتأمل فلم يصعب كما لا يخفى وما قاله اللغاة كونه سنة بلفظ ألف ان
 هي لا يكون الامتقالية فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سنثبت عليه فليس
 المحصر في السنة اختيار المذهب الخليل من ان حروف الحلق مطلقا سنة
 كما توهم انتهى ليس بصواب كما لا يخفى المهمزة والهمزة والعين والحاء المملكتين
 والعين والحاء المعجمتين موضوع ل سوال الف الف السؤال اذا كان بمعنى الالف
 يتعدى الى مفعول ليس بنفسه يقال سألته العريف واذ كان بمعنى الالف
 يتعدى الى الاول بنفسه والاشارة بقول الله تعالى انك تعلم الغيب
 سألهم عن القرية كذا في كشف البزدوي وفي القدير قال القاضى زكريا
 المصري في كتابه تفسير القافى نقلا عن شرف الطليعة الطليعي السؤال و
 الاستفهام والاستفهام الفاظ متقاربة يترتب بعضها على بعض فالطلب عنها
 لانه يقال فيما سألته من غيرك فيما طلبته نفسك والسؤال لا يقال الا فيما يطلب
 من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعطاء يقال سألته
 كذا في الاستخبار فيقال سألته كذا والاستخبار استعداء الخبر وهو اخضر
 من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو اخضر
 من الاستخبار فان قوله تعالى انك تعلم الغيب ليس استفهام فكل استفهام
 استخبار ولا عكس والاستفهام طلب العلم وهو اخضر من الاستفهام اذ ليس كل ما
 يفهم يعلم بل قد يظن ويحتم فكل استعلام استفهام ولا عكس ومنع ينع ثم

قائد مولانا محمد بن محمد العوفي
 مكتبة شرح التفاروق منه
 فيه رعية متسببة

ثم اعلم ان في الترتيب خلاف الشيخ حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة
 ولكي حيث قدم الحاء المعجمة على الفين المعجمة ولصاحب المقصود بوجوه يعرف
 عند المراجعة الى المقصود انما قدم الهمزة لان مخارجها اقرب الى حروف الهاء
 لان مخارجها اعلى من مخارج الهمزة والبواقة عا هذا الترتيب اعرفت هذا
 فما اختاره المصنف ولما لا يخفى وانما سميت هذه الحروف السنة حروف الحلق
 لانه مخارجها الحلق ومخرج الحرف هو المكالم الذي هو مخرج من الحروف وقد تم
 هذه الابواب على غير هالفتين عين ماضيا والفتح خفية لكونه غير محتاج الى
 تحريك عضوا حقا بالتقديم وقدم الاول على الثاني لانه مخارج الحركات عين
 مضارعة لتدل على مخالفة معناه لمعنى الماضى قليل من مخالفة الثاني وهو
 قبل الكثير لان الضم هو بين الفتح العلوى والكسرى وجود المخالفة
 الدلالة على مخالفة المغيثين في الثاني قدم على الثالث ذكره في المصنف قال
 نحو اوزم في شرف المفضل هذه الابواب الثلاثة اي الاول والثاني والرابع
 دعائم الابواب كايما فعل وفعل بفتح العين في الاول وقال ثعلب اذا انكل
 عايت فعل ولم يدره من اي باب هو فاحمل على يفعل بالكسرة اصل الابواب
 كلها وقال ابن جني بفتح الفعل المتعدى ان يجي على يفعل بكسر العين كضرب
 يضرب وحسب يحس وبفتح فعل غير المتعدى ان يكون على يفعل مضوم العين
 كقعد يقعد وخرج يخرج وانما قد يتداخل فيجي هذا في هذا وهذا

قد راعى في ترتيب الحروف في هذا الكتاب
 على ما ذكره في شرحه في باب الحروف
 فقد راعى في ترتيب الحروف في هذا الكتاب
 على ما ذكره في شرحه في باب الحروف

قد راعى في ترتيب الحروف في هذا الكتاب
 على ما ذكره في شرحه في باب الحروف
 قد راعى في ترتيب الحروف في هذا الكتاب
 على ما ذكره في شرحه في باب الحروف

فهذا تم استعراضا بان يابا على فعل بالفتح مع استقاء الشرط
 فاجب بقوله واني يابا شاذ قيل انه بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه
 حرف حلق في عليه وقيل الي يابا مقلوب بيا بيا فكان عينه حرف حلق
 في الاصل المقلوب عينه وهما ليسا بقوى وحكما في الحكم انهما قوا الوافي
 الماضي الي بكر العين فينبذا على الفترهم جاريا على القياس وعلى هذا يكون الي يابا
 بالفتح فيهما من الاستغناء بمضارع فعله مضارع اخر كما استغنوا بيا و
 مضارع كدت بكر الكا وعنه مضارع كدت بضمها في فتحها كما هي بيوت كذا
 في الحوشة الغزية قال السكاكي لا يبعد عندي ان يحمل على التداخل بواحدة
 طريق الاستغناء وهو تركه شيء لوجود آخر مكانه بمعنى انه ترك هنا الي بكر
 العين استغناء عن لوجود الي بفتح العين اعلم ان المراد بالشاذ في كلامنا
 ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجود وكثرة وقديرة وبين
 الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن
 بخلاف القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا على القياس والضعيف
 هو الذي لم يتصل حكمه الى الشبوت فان قيل كيف يكون شاذ وهو وارد
 في نصيب الكلام قال الله تعالى يا الله الا ان يتم نوره قلت كونه شاذ لا
 لا ينافي وقوعه في كلام ضيق فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام تخالف
 للقياس دون الاستعمال كنفود وصيد وعود واعتور والحدود والقياس

فيه رد عليها منسوخ

فانما راجع منسوخ

منسوخ

قوله دون الاستعمال اي دون وضع
 الوضوح فقال هذا اللفظ مستعمل
 وبيد انما هو منسوخ من استعماله
 هذا اللفظ مستعمل في استعماله
 باقرا الفقه فالتشبيه بالوضوح
 قسما على اطلاق اللزوم وادارة
 العائنه منسوخ

استنبط
 قوله في القياس اي القاطعة منه
 من استنباط تركيب اللفظ

والقياس في هذه الكلمات حرف في العلة الفالتي تحركها وانفتاح ما قبلها
 والاستعمال بخلافه قال الله تعالى والحدود عليهم الشيطان الآية وقسم مخالف
 للاستعمال دون القياس كقول الشعر وانه او عال كرها او قريبا والاستعمال مثل
 ما لانهم لا يدخلون كاف التشبيه الضمير استغناء عن مثل والالزومهم ادخال
 الكاف على كاف الخطا وبالمستكلم وهو تقبيل وكلاهما عن القسمين المذكورين
 وقبول الاعتراض بسببه قائم وقسم مخالف للقياس والاستعمال معا وهو قوله
 كقول الشاعر الحمد لله العجا انا حبل القياس والاستعمال الاجل بالادغام فالاول
 مقبولا والثالث مردود وان يابا يابا في القسم الاول هذا الكلام قد جرى
 على السنة الانام وبه يقطع في القراطيس الاقلام قدما من غير كبر في الالة فيه
 نظري وجود الاول ان التقسيم قد لا تنهم فسموا شاذ على ما ذكر الى بخلاف
 القياس الاستعمال والما يخالفا فهم معا والقسم الثاني منها المقسم على ما
 والشاذ به اعني ما يكون بخلاف القياس كما فيكون تقسيم الشيء الى غيره
 والسما ان مورد التقسيم يجب ان يكون شاملا لكلاهما والذي يخالف الاستعمال
 دون القياس لا يندرج تحت المقسم منها لعدم صدق تفسيره عليه فلا تناوله
 المراد فكيف يصح جعله فيهما والثالث ان قوله شاذ لا يدفع السؤال المذكور بل
 انه اذا فخر يكون على السؤال وذلك لان محصل السؤال ان يقال ان القياس
 فيما يكون العيون في المضارع مفتوحا ان يكون عين ذلك التناولا

اي يوضع الوضوح اي هو ظرف ثابت في الوضوح منسوخ

اي لا يوضع في نظام فوضع العرف في نظام فوضع

في رد على الجواب منسوخ

حرف من حروف الخلق وان يابى بخلق لفلم هذا القيس وخارج عنه لان عينه
 في المضمون المضارع مفتوح مع ان عينه ولا يبعث في خلق والجواب بان شاذ
 اي خالف للقيس على ما مر وانه يكون على السوال التام قال الفاضل التفتازاني
 لا يقال اليابى لامر حرف الخلق اذ الالف من حروف الخلق فلهذا فتح لانا نقول
 لانهم انما من حروف الخلق وليس لسانا انما من حروف الخلق لكي لا يجوز ان يكون
 الفتح لاجلها لزوم الدور لان وجود الالف موقوف على الفتح لانه في الاصل
 ياء قلبت الف التكرار وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور
 لتوقف الفتح عليها وتوقف عليه وهو مفتوح العيب في الاصل ولهذا لم
 يذكر الالف في حروف الخلق اذ هي لا يكون ههنا انقلبه ونحذف من حرف
 تفتح العيب لاجل واما في يفتح فلفظ عامرية والنصب الكسرة في يفتح
 طي والاصل كسر العيب في المضمون فقلبوا فتح واللام الفاتحة في هذا فيلزم
 عندهم واما ركن يركن في تداخل التقدير اعني انما يركن بلفظ نصير وعلم
 يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني اذ هنا كلامه قوله الفصح
 الكافي في المضارع عما قال الفاضل الغري والحلي وابن القيم والامام
 والدواني والهملاني والبرهسي والفاضل الغرابي وبه شبه العج والعلامة
 الشيرازي وشيخ الاسلام غزالي بن عبد السلام وغيرهم من العلماء العظام
 والفضلاء الفخام وكما قول التفتازاني لفظ عامرية مخالفا لما ذكر في

وفي الفتح في المضمون

في الصحيح من ان لفظه على وان تضر به جلال الدين الدواني وحكمه ابن
 مالك في شرح التسهيل على وعلى وقال صاحب الترهية قال بعضهم ان قل
 يقبل لفظه في قل يقبل وان صح هذا الحكم حكم ركن يركن او حكم يركن على
 لفظه طي اذ عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك ما في ما قاله مولانا دوده
 من ان قد وقع في كتابه من يركن بلفظ يعلم وعدة بعضهم من لفظ ليس
 بصحيح والصحيح انه عامرية كما ذهب اليه الامام ابو حبيب انتهى فان الاس
 بالعكس فالخطا في مقالة ابن المخت فالتة ثم اعلم انه قال الجار يركن
 ذكر صاحب الكتاب في قوله ويهلك الخرب والسنل منورة البقرة انه
 قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبني للفاعل ثم قال وهو لفظه اليابى وذكر
 في حم السجدة الاحقاف انه قرأ فهلك بفتح اللام القوم القاسيون بفتح الياء
 وكسر اللام وفتحها هلك وهلك انتهى وقال الشيخ عجمي المصنف في حاشية
 شرح الجار يركن وما ذكره في اخر حم السجدة الاحقاف مخالفا لما في
 عنده من سورة البقرة وقال الفاضل الغري في حاشية شرح الجار يركن
 قرأ الحسن يهلك بفتح الباء واللام ورفع الفعل والسمين بعد وهكذا
 ضبط المردوي وغيره وعلم الحسن انه قرأ ايضا ويهلك مبني للمفعول
 وفي شرح الحلي في اية الاحقاف ان ابن محيصن قرأ بفتح الباء وكسر اللام
 مبني للفاعل قالوا عنه ايضا فتح اللام وهي لفظه والماضي بالكسر انتهى

وفي شرح الجار يركن

اولع وزاد ابو حنيفة ومن تبعه في القم الاول وعم بناء على تصرف قولهم
عم صبا وهو ما نقل عن يونس واعلم خلافا لابن مالك حيث عدة فيما لا ينشأ
استهى قول قول بناء على تصرف قولهم عم صبا مخالفا لما ذكر في مختار الصحاح
حيث قال قولهم عم صبا كلمة تحية كانت محذوفة نغم نعم بالكسر لبقاء
كلمة اكل باكل حذف منه الالف والنون تخفيفا استهى ولكن الوجه الوجه
ما قاله كما لا يخفى على اهل التوجيه واما افضل بفضل ونعم نعم وما
يموت بكسر العين في المفعول ضمها في الغائب في التداخل لانها جاءت من باب
علم يعلم ونصير نصير فاخذ المفعول الاول والمضارع من المفعول وان كان ما فيه
على وزن فعل مضوم العين فنضارة يفعل بضم العين نحو حسن
اي صبا فاحسن يحسن واخوانه لان هذا البناء موضوع للصفة اللان
فاختير للمفعول والمضارع حركة لا يتحصل الا بالضم الشفتين رعاية
سبب الالف ومعاينها ويكون الافعال الطبايع كالحسن والقيح
والكرم ونحوها ولا يكون الا لازما كقولهم رجعت الدار والاصل
رجعت بك الدار فحذف الباء اختصارا فهو غير متعدي الحقيقة فانك
لو قلت شرفت بكذا لا يكون متعديا بل هو متعدي من جهة استعماله على
صورة المتعدي فهو ليس قال الخليل قال اخبرني سيار ارجيم
الدار في طاعة الكرم اى وسعكم قالوه شادة ولم يحج في الفصحى

فعل بضم العين متعديا غيره واما المفعول فقد اختلفوا فيه قال
الكشاف اصل قلت قوله وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه لا يتعدى
وقد قيل المتعدي ان الشكلى امر محجل على الصحيح ولم يحج في الصحيح
فعل بضم العين متعديا ثم المراد بالحسن كون الاعضاء متكلمة على ما ينبغي
ان يكون ما لا يمكن اكتسابا بالزينة من صفاء اللون والملمس وكذا المراد بالزينة
خلا ذلك فهما مقتضى الطبيعة لا يختلفان باختلاف الاحوال والوقت
قال الشيخ على الممكنا في شرح الفصول الفرق بين الجمال المفيد هو
الحسن فنضارة في تكلم الاعضاء والجمال ملاحظة في النضارة الوضو
الجانبة بجذب القلب اليها حتى انه ربما لا يعلم ان الباهر وقد اخبر ذلك
الفرق الرسول الفصح حيث قال يوسف احسن وانا املح ولهذا كان حسن
يوسف غدا الشباخ وملاحة محمد غدا الارواح وقد كانت الصحابة
اذا نظروا الى وجهه الوجيه يرون وجوههم من وجهه النزيه فيستبين
ظواهرهم وبواطنهم بذلك النظر البجيه وان واحد اعتسق بجمال النبيه
فضاح كثير ايام الاوان فسألوه ما صا لك يا فلان فلما عشقته فقال
ان كنت عشتى فالزم البناحية بطمئن قلبك من القلق والاضطراب
وملاحة الرسول كانت مجبرة ونضارة يوسف مجبرة ولهذا المعنى
كان يوسف يستر وجهه بالنقاب مع انه لم يشد العنق على الاحجاب

وكان الرسول سمر فلم يرفع الحجة فانه كان رحمة للعالمين والاحسان
 وكثيرا ما يطلق الحسن على الجمل والمنازع المصنوع ذكر الاقسام الثلاثة المجردة
 شرع في بيان الرباعي المجرد بقوله ولما الرباعي المجرد قد مر من قبلنا
 المجرد فهو بطلب واحد اعني فعل مفتضاه انحصار الرباعي المجرد في
 فعل ولا يصح لانه يستقضى بفعل المبني للمفعول وفعل امر كخرج
 لانه كلامه ما تجردا فيصدق عليه المجرد المتقدم مع ان الاول
 اصل بنفسيه كسبويه والثاني اصل ايضا بنفسه مأخوذ من المصدر
 كما في عند البصريين وقد يقال مراده عند اكثر البصريين والثاني
 مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال اما الرباعي المجرد فاعلم
 من ماضيه فعل كان احسن كذا في كلية اللقاة فيه كلام بفرق عند
 المراجعة الى مصدر كلامه وهو اعني فعل يكون العين وفتح غيرهما
 لتلا يلزم توالي اربع حركات متواليات موجبة زيادة الثقل ويمكن
 الفاء لتعذر الابتداء بالسين واللام الاول لتلا يلزم اجتماع السين
 لا يجوز حذف احد عما عدم الترجيح اذا اتصل به الضمير البارز المرفوع
 المتحرك لكون اللام الثانية حلا على السين وكذا اللام الثانية لانها
 مفتوحة او مضمومة مما لم يتصل به هذا الضمير فان قيل هذا منقول
 بنحو هدد وغلط وجند قلنا الاصل هدد وغلط وغلط وغلط

وجند ل فخذ والالف للتخفيف كخرج اي كل فظة وخرج او كقولك
 وخرج فلان الشئ اي دونه يخرج ويخرج مصدره عا فعمله وفعلها
 بكم الف كقولك وخرجه وخرجا وعافعال بفتحها ان كان مضاعفا
 كن لار قال الفاضل الدقاوي في معنى مصدره عا وزن للمفعول نحو
 المصاحف بمعنى المصاحف وهي تصوت الحديد وهذا هو القياس المطرد
 في جميع المزيدات من الثلاثة والرباعي اقول فيه بحث يعرف بادره نامل قال
 الفاضل اللقاة لا دخل لقوله وخرجه وخرجا في المثال فذكرهما لافاق
 ان فعل مصدره عا فعمله وفعلها لا والاول قيل في المثالين انتهى
 فان قيل لم ذكر المصدر الرباعي المجرد دون الثلاثة قلنا لان مصدر الرباعي
 المجرد قليل كاعرف ففعلها مصدر في الثلاثة المجرد فلو ذكره لادى الى
 التطويل اعلم انه لم يجمع من الثلاثة المزيد في ستة ابواب الاول ما كرت
 لانه نحو جلب الحق اى لبسها وتعمل اى لى السير والثاني ما زيد فيه
 يا بعد فانه نحو طيلة اى البس الطبلان وبقراى عيسى والثالث
 ما زيد فيه واو بعد فانه نحو جورية اى الجورية وحوقلاى
 ضعف وهرم والرباعي ما زيد فيه واو بعد عينه نحو جهوراى رفع
 صوته وهرقلاى مثله سريعا والخامس ما زيد فيه نو بعد عينه نحو
 اى البس القنوة والسادس ما زيد فيه يا بعد لامه نحو سلقاه اى الفاء

فان قيل ان المصدر الرباعي المجرد
 دون الثلاثة المجرد قلنا ان مصدر الثالث
 المجرد كثر فلو ذكره لادى الى التطويل

على ظهره وقلبه اى لبس القنوة وزاد العلامة الزمخشري في بعض كتبه
 بآتيه احدهما ما زيدت فيا بعد عينه نحو شريفاء قطع فضلا وراق
 الزرع وعند يطر اى بال عند الجماع وآتيه مما زيدت فيه نون بعد فائه نحو
 سبل اى اخرج الزرع بحسنه واعلم ان دليل الالتحاق بالمصدرين فانه قد
 لم يحكم على الخرج بانه ملحق بخرج مع اتحاده مصدرهما لانه كما يقال اخرج
 دحرجا يقال اخرج اخرج اقلت لانه الاعتبار انما هو بالفعل لا اطرادها و
 عمومها في جميع صور فعل دون الفعل لعدم مجيئه في بعض الصور منه
 فانه لم يقولوا برقا شأنا وخطابا وخرابا برقشة ومخطبة وعريضة و
 لان الشرط توافق المصادر اجمع ولان حرف الالتحاق لا يزيد في الاول ولان
 زيادة الهمزة في اخرج المعنى من التعدية وغيرها وهو ينافي الالتحاق اذا الغرض
 به توافق المصدرين اعلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزجيا فيه
 حرف على الثلاث الجرد والمخفكان او مزجيا فيه يكون متعديا ولازما وكون على
 البصيرة في موارد عاظم اعلم ان الفعل قد يصاغ من ثلث رباعي للمعناه كقوله
 القوموس اذا حفره ولحقاكة المسح كعقرب الشئ اذا الواد كالعقرب فجعله
 في شئ كلفن الطوم وعصف الشوب ولا صابة سماه كعقرب اذا اصابه
 عرقوبة ولا صابة بسما كعرجبة اذا اصابه بعرجون ولاظهار سما كعرجت
 الشجرة اذا اخرجت عما يلجها ولاختصار الحكاية كبسمل وحسب

شذوذ في الفعل في الجمل

وبسمل وحسب وجعلنا اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وحسب الله سبحانه
 والحمد لله وجعلنا الله ذكره في شرح التسهيل وحوقل وهبلل وجعل
 وطلبق وومعرا اذا قال للحول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله وحسب على القوة
 واطال الله بقاءه وادام عزه قال الفاضل الشهابي شيخ زاده في كلية تفسير
 القاضى وهذا كسبب باب النعت في النسب انهم ياخذون للمبين ويتخون منها
 لفظا واحدا فينسبوا اليه كقولهم حَضَر مِي وَعَبَقْتِي وَعَشِي في النسبة
 الى حضرت موت وعبد اليوس وعبد الشمس قال ويضرك من شئ عيشية
 كأنه يرى قبل سير يمانيا ويكون على خلاف العكس قال بعض اهل اللغة في
 مثلها انه مولدة واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل انها مولدة وقال عمرو
 ابن ابي ربيعة لقد بسمت لبس غداة لقيتها فيا جذا ذك الحديث للبسم
 اعلم ان كلام ابوبه الثلاث المزجية وابوبه الرباعي المجرد والمزجية يسمى
 باسم مصدره فيقال بلب الفعل وبببالا فعال وبببالتفعل وبببالتفعل
 وبببالا فعال وبببالا لتفعل وبببالتفعل الى غير ذلك لانه اكثر مصادر
 ها كتابة وابوبه الثلاث المجردة فانه مصادر كسماعية فليكني بكلماتها بل
 يقال بلب فعل يفعل وببب فعل يفعل الى غير ذلك ثم لما قدم المجردة الثلاث
 على المجردة الرباعي قدم مزجية على طريقا للغة الشتر المربيع واما الثلاث
 المزجية فهي على ثلاثة اقسام لو سقط عا كانا خضر واظهر وجه الحصر فيها

ان الزائدة في الثلاثة اما حرف واحد او اثنا او ثلثة لا لو زيد من ثلثة لا دى
 الى الثقل ولتوهم التركيب بتكثير الحروف فيمكن ان يذهب السامع الى ان كل ثلثة كانت
 احدهما الى الاخرى ولزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان الحروف التي تزداد
 لا يكون الا من حروف متموניהما الا في الالف والضعيف فانه يزداد فيهما الى
 حرفين حكى اخبار الله العلامة لسد عن الزوائد فقال هويت الهمزة ثم مرة
 مرة ثانية فقال لتموניהما ثم مرة ثالثة فقال اليوم ثلثة فالظن ان فعل ثلثة
 وحكى ايضا الاخفش سأل سيبويه عن الزوائد فقال في جوابه انما سيبويه فقال
 الاخفش ما معنى هذا الكلام المجيب سبويه لم يرد السؤال فقال لتموניהما فقال
 نعم ولم يفهم معناه قال هويت السهوا فقال لا تسالك عن السهوات اجبت
 محبتك السهوات فلم يكن جوابك طابقا للسؤال قال اليوم ثلثة فغضب اخفش
 وقال فما اجبت فنسيت ولم يفهم معناه ايضا ولم يزل يفتش وحكى
 ان ابا العباس البركس سأل ابا عثمان المازني فقال له كيف يجمع حروف الزوائد كشدة
 البيت هويت السهوات فثبنتني وقد كنت قدما هويت السهوات فقال لا تسالك
 عن حروف الزوائد كشدة بيتا فقال المازني قد اجبتك مرتين يريد به
 قوله وليس المراد من كونها زوائد انما تكون زائدة ابدالا لها قد يكونا كلمتين
 وكلها اصول كقولك سأل ونام بل المراد ان ازيد حرفا في الحاق وتضعيف
 فلا يكون الامة واعلم ان ازيد الحرف في كلام العرب قد يكون لافادة معنى

مبحث اليوم

وهو الالف في الالف والهمزة
 فعلم مع عدم في كلامهم
 اشتقاقه من الزيادة

معنى زائد كما همزة انصر والتعويض كناه زائدة وكثيرة المعنى كيم زديم
 وللمد الفحمار وواو عمو وباء قضيب واللام كباء جلباب الامكان التلطف
 كهمزة الوصل القسم الاولى في الالف ثلثة وهو عن الاول اسم غير مسبوقا
 بشئ اذا صدر وقد بواو بس ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها لثقل
 الثقل النشئ من اجتماع المنجولين ثم زبدت الهمزة في اوله ليكن الابداء
 ونسأ اول كذا قبل قال الفتا زائد في كنية الكفا الاول افعلا اصل او
 او اقبلت الهمزة وواو افاد غمت الاولى في الثانية وقا الفاضل بعد الروي
 في شرح القاموس ان اجاعة صفة منعتة والاصرفة تقول القيت عام او لا
 وعام الاول قليل وهو اضافة الموصوف للصفة انتهى فمن لم يجوز الوجه
 الاخير فلم يعيب ومن اراد زيادة التحقيق فليرجع شرحا على المقصود المسمى
 بمفرج القلوب ما كان ماضية قال الالف في كانه زائدة للفصل بين المتولين
 ولو حذف ماضية كان الخصر واظهر انتهى اقول فيه نظر لصدوقه على الماضي
 فقط على اربعة احرف وهو ما يكون الزائد فيه حرفا واحدا فافان قلت
 هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضي كما لا يخفى والجمع لا بد منه
 في التعريف نعم لكن هذا من قبل السكتا الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون
 في مقام التعريف ما يفهمه المبتدئ بسهولة ويمكن ان يقال هذا التعريف
 على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع في التعريف

غير المدح والابتناء بالاضافة الى التمام

اي لجعل اللزوم مستعدا بان يفهم اللزوم معنى التصيير باذخال الهمزة ويجعل الفاعل الفاعل اللزوم مفعولا لهذا الفعل كقولك
كهمام زيدا واكرمه هو الذي صيرته كرميا منسبه

يجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق في الجملة اعلم انه يحكى في هذا
القسم ثلثة ابواب موازنة للرباع المجزى لكنها غير ملحقه به لانه مصادر
ها مخالفة لمصدر البناء الاول ما زيد في قوله همزة كالفعل نحو اكرم فاء
اصلة كرم فزيدت في اوله الهمزة فصار كرم بكرم بضم الياء في مصدره
على افعال كشار اليه بقوله اكراما وقول المبداء اكرمه كرامة بحذف الهمزة
وابدال الهاء منها كما في اتمته فامة خطأ في الالف المحذوف والتعويض في اقامة
لمقتضى الاعلال وهو مفقود في كرامة اعلم انه مصدر فاعل على وزن افعال
بكر الهمزة كما عرفت الا في اذى فاء مصدره اذى واذا في وانية ولا نقل
ابتداء كذا في الفاعل ولا اعتذار بقيد اطلاق المصنفين وما هلا
في استعمالهم كاستعمال فاعل في المضارع المنوع واذا في اللام على غير ما فهم
خرجوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانو ليس بعينه اصيل ليس بوجوبه بل هو
ان يقال استعمال الثقات يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم على ما ذكره صاحب
الكتاب حين يستشهد بشتره تمام في محلي ما ظلم منعديا قاله مولانا داردا قول
فيه بحث اما اول افلا انكاره استعمال اللفظ الايداء في مخالفة ما ذكره صاحب
الراموز في كتابه المستمع بجماع اللفظة فانه اشبه في البناء بمقدم على التوق اما
ثانيا فانه في حصره نظر فاء مصدره في محلي على الفعل مثل الدالة في محلي لادالة
وهو النعيج قال الفاضل الدواني قديحي بمصدره على المفعول نحو المصباح
الفني

قيد على المبداء منسبه

المصدر على التاج منسبه

منسبه فيه روعا الفاعل مولانا داردا

والهمزة في المفعول العين على اقاله مثل اجازة والتزموا في حرف العلة و
نحو بعض الناعمة ويجوز ترك التعويض عند الاضافة نحو قوله واقام
الصلوة كاتهم جعلوا المصباح على موضع عند قول في كلام اما اول افلان
المصباح والميم في مصدره ميم وهو ليس بمقصودها واما ثانيا فانه مصدر
المفعول العين في الاصل على وزن افعال بعد الاعلال على وزن افعال كذا
لا يخفى على المتأمل المنصف المجتنب عن التعسف فانه قلت كثر الهمزة في
المصدر قلت للفرق بينه وبين الجمع على افعال والفتح لخفضه او للجمع
ويجوز هذا البناء للتعدية غالب نحو اكرمه وليس بمتحيز لشيء ازلت
عنه الشكاية وللتعريف نحو باعت اي عرضته للبيع وللصيرورة نحو
اغدا البعير غدا في الدخول في الشيء نحو اصبح الرجل اذا دخل في الصباح
لبعضهم جعلوا هذا المفعول داخلا في معنى الصيرورة وقال في اصبح
الرجل صاذا صبح وكذا اعتبارنا وهو ما ذهبنا اليه من ان المفعول
اول الاء المفهوم من اصبح هو الدخول في الصباح لا صيرورة ذي صبح
صبح وان لم يرد والمراد بيا معنى المطابق الى الا التزموا وللوجدان نحو ثلثه
اي وجدته بخيلا واحدا اي وجدتة محمودا والحيثونة نحو احصد
الرزق اي خاففت حصاده وللكثرة نحو البين الرجل اذا كثر عند اللين
وغير الامام الاظم والهمام الا فخم لم يذكر واذا في المفعول ولعلمهم ادخلوا في

قيد روعا الدوا منسبه

اي الفاعل على المفعول الاصل الفاعل منسبه

الفعل الطاعن منسبه فيه روعا كذا منسبه

في الصيرورة ايضا لكون معنى البين الرجل صا ذا البين كثير لانه كان الرهزة
ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة وهو التكثير كما ان الانسان يفرق
عن معنى الصيرورة في الحالة بمعنى التكثير فيكون اضبط فيكون مرادنا
الصيرورة البقية هو الخالية من معنى التكثير بقية المقابلة ولتكملة نحو
اقبرته اي جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يفر فيه وكذلك احفرته
ولان الفاعل الى مكان اصله كما يمس ولجعل اي الى اليمين والمجمل و
لان الفاعل بالموصوفين بصل نحو اكرم الرجل بالاولاد اكرام وللحمل اي
المفعول على اصله كاذبته اي عملته على الكذب وللدلالة النافع كالثنية
اي دعوى بالشفاء والحصول السؤال كما يستجد في فاجد تاي سالب
من الاعا فاعنته وللأعاش كما رعبته اي اعنته على الرعي وللسمية كالكفر
اي سميت كافر المتعاملهم التكفير في هذا المعنى خطأ فاحش وبمعنى
فعل نحو قلت البيع واقلت **وبمعنى** استعمل نحو اعظمته واستعملته
وبمعنى وصول عدد وهو اصله كاعشره الدرهم اذا بلغ عشرة ومما و
فعل كعظرت فافطر وبشرته فابشرته ابن السبع ولطاعة فعل
ذكره الامام ابن جني في الخصايص وابن مالك في شرح التسهيل والوجه
والحلي والفناري كلت الرجل فاكتب وعرضه فاعرضه والظاهر كلام
التفتازاني اثباتها حيث قال علم انه قد ينقل الشيء الا افعل فيصير لازما

بمعنى استعمل في المعنى

لازما واذ لك نحو اكتب واعرض يقال كبره اي القامع اوجهه فاكتب وعرضه
اي اظهره فاعرض قال الزوزني ولا ثالث لهما فيمخناه فاستعمل الزمخشري
والكار في الكشاف عن قوله تع افمن يمشه مكبا لاية بقوله اكتب مطاوع كته
ويقال كيته فاكتب في الغراب ونحو قشعت الريح السخا فاقشع وما هو كذلك
وكثته من بناء افعل مطاوعا ولا ينقن نحو هذا اللاحق كتاب سبويه و
انما كته من يلبس نقض والام ومعناه دخلة الكتب وصار ذا كته وكذلك
اقشع السخا اذا دخل في القشع ومطاوع كته قشع انكتب والقشع انتهى
اسم غريب وشئ عجيب وانكار لما ثبت والحامل للمعنى ذلك القاعدة
المسماة انما هي لزوم في فعل والتعدد في افعل بدخول الهمزة عليه
لا العكس وزعم ان سبويه لم يذكر في كتابه مجي افعل مطاوع فعل قال
ابو حنيفة لم يذكر في كتابه سبويه لم يظن به الزمخشري واشتق عليه ما
لا يثبت ذكره لمانا لم يذكر في كتابه سبويه وهو لا يثبت عدم استعماله
وقد عرفت انه مذكور في الكتب المعتمدة قال مولانا دارق قال الفرطسي
في شرح صحيح مسلم ملخص ما يات في كتاب العرب ففرد ثلاثه متعدد رباعيه
لازم الا في كتابا فليس له نحو كيبه فاكتب وقشعت الريح القيم فاقشع وسيت
ريش الظاهر فالس ونزفت البر فافزفت ووبرت الناقة فافزرت
وسبقت البعير فاسبق وذكروا هذا الدين صاحب الدر المنظوم في التعدد

واللزوم فلعنه فاقلم والكثرة في شرح الجاري حجة فاجم وابن
 النجاشي في شرح انوار التنزيل انقض الام في هذا القبيل وابن القاسم في
 الشبهة نهجت الطريق فانهم وبشربول فابشر والبك الشاذ ما ضعف
 عينه مثل فعل نحو فرج زيد عمر بفرجه اي سره تغير محاصل تقرح
 لوجوب كمال المصدر في فعله ثم ابدك الراء من جنس حركتها قبلها وقد
 جاء مصدره عا فقال كبر الفاء وتشديد العين ككذاب وكلاء وعاتق
 نحو تكمته وتوضيته وهو فيلس في النقص وعاء فقل مثل فرقناهم كل
 ممزقا وعاء فاعال مثل سلام وكلام واذا ووداع وصلاة والصحيح ان
 ما جاء وزن فاعال اسما للمصادر كسبحا ذكره الفاضل الامدي فقال
 ابن التاج ان مصدر باب التفصيل يجي عا وزن تفعيل وتفعو
 ما عدا ذلك لم مصدر ليس بصواب كما لا يخفى اعلم ان في هذا الفضل الامد
 المفعل في مصادر التفعيل نظرا في مصدر ميمي منه وهو ليس براهنا
 يظهر لك الحق ولم يصيب مولا ناده في تبعيته للفاضل المزبور اعلم
 ان شيخ الاسلام قال في شرح النافية واكثر ما يجي المصدر عاتق
 كتركومته في النقص نحو وصيته توصيته بل ذهب غير المصرا عنه ابن الحاجب
 الى انه لا يجي عليها في باب الا لا يحذف منه الهاء الا الضرورة كما يعلم
 مما يلة واذا حذفت منه عا لا تفصيل لانه الاصل كقولهم في تنزيه دلوه

فيه رد على ابن التاج منسوخ
 فيه رد على الفاضل الامدي منسوخ

دلوه تنزيه كما تنزيه شبهة صبيبا يريد تنزيه بصفاته بانها
 تحرك اي ترفع دلوه فوق البشر كما ترفع المردة صبيها للتر فيض وامر
 شبهة اذا كانت نصفاء قل وهي لم لها خاصة لا يتعسف بها البطلان
 اعلم انهم اختلفوا في الزائد فقال الاكثر هو الثاني وقال الخليل هو الاول
 وجوز لسيبويه الامر بين الصحيح واليكوة الزائد هو الثاني لانا نعلم ان الدال
 في قره دائما جعلت بازاء الراء في جعفر والدال التي بازاء جعفر هي الثانية
 واذا كان في قره كذلك كان الزائد هو الثاني في غير قره دلالة مثل كذا في
 شرح الشافعية لمولانا السيد ركن الدين وهو للتكثير في الفعل نحو
 حولت وعلوت وفي الفاعل نحو موت الابل وفي المفعول نحو غلفت
 الابل وقا صاحب المطول ايضا التكثير في المفعول ما في الفعل فعلة
 يشترك بهما اللانم والمتعدى نحو حولت للتكثير لولا وهو لازم وطوت
 لتكثير الطواف وهو متعد ولما في الفاعل ففند ذلك يكون للانم فقط
 نحو موت الابل اي كثر موتها انتهى اقول فيه كلام وهو قول طوفت لتكثير
 الطواف وهو متعد ليس بصحيح وبخالف لما ذكره في الدين الجاريد في
 شرح الشافعية حيث جعله مثالا للفعل اللانم وحكم بلزومه ومن اراد
 الاطلاع في نظر اليه وايضا يخالف ما ذكره وصرح به ركن الملوك والدين
 في شرح الشافعية حيث قال وان كان ما كان التكثير في علم نحو حولت و

في اكثر من الجمل والطمع والنجاشي
 ههنا في افعال الاء واحد والاول المفعول اذا انقلبت
 له اللزوم منسوخ
 اي ماتت اياك تكثيرا لا تكثيرا ههنا في المفعول
 اولا وجوز في الفعل ايضا لانه كلامه في قوله
 الابل في قوله من افتر والموت منسوخ
 فيه رد على صاحب المطول منسوخ

وطوفت أي كثر التجول والطواف ويؤيد ما قلناه ما ذكره حافظ
 الملة والدين النسي في كثر الدقايق بلبا للحرام فرج وطوف بالبيت حيث
 جعل الباصلة للطواف أيضا قوله أي كثر مونة في تفسير قوله موتا لابل
 ليس يدروا الصحيح أي يقول ما انت ابل كثيرة ليدل على المعنى المراد ههنا المفعول
 بني تكثير الفاعل عدد وكما انما ابدلنا التكثير في الفعل الذي هو الموت
 ويحج للتعبية مخوف فرج زيد عمر العلم انه قد ينقل الفعل المنعدي الى
 مفعولين الى فعل بالتشديد فيفقر عن مفعول واحد نحو كذبت وصدق
 نحو كذبني الحديث وصدقني الخبر وهما في الغرائب ذكره الكرماني في شرح
 صحيح البخاري والسبب مخوف غنة أي ان لتعنه الفرع وبخوف وللضرورة
 بعجزه أي صيرته عاجزا وللدغالة بركنة أي دعوت له بالبركة وعليه كعقبة
 أي دعوت عليه بالعقوبة لا تاء الفاعل الى مكان اصله كيمت أي الى اليمين ونسبة
 الشي الى اصله نحو تمت أي نسبة الى نعيم وللضرورة فاعلا كاصد كفوت
 أي صار كالقوس وللضرورة فاعلا كاصد كفوت الشجر أي صار ذا
 ورق وللضرورة فاعلا كاصد كفوت المرأة أي صار كعجوز الخ قال
 بل قولنا عجوزا عجوزة فلم يصح للحنونة كظهر أي خاوقت الظهر و
 للحمل كحفظ الكتاب أي حمل على الحفظ وللعمل المكر في ههنا أي لوجوه
 شيئا فشيئا كدرجة الى كذا وبمعنى فعل مخوذ الوزيل وبمعنى تفعل نحو

أي غاشت ابواب كثيرة لا تصح
 التكثير هنا في الفاعل كونه واحدا
 وفي الفعل يقال لا الكليل يمشي
 الابواب اغلقت فاعل الغلاد ولا
 يقال غلقت الباب ليدل على
 الا ان يراد الاغلاقات الكثيرة
 منه

مخوف وتولى إذا عزم عنه وبين الشي بمعنى تبين والاغناء فعل كوزع
 القتال اذا تركه والمتوجه كشرق وغرب وكوفد للجلل كعدته وامرته
 أي جعلته عدلا واميرا والاختصاص لكما به نحو امة من واية واقف وسوف
 وسج وحمد وهلل اذا قال آمين وبأيتها واقف وسبح الله ولا اله الا الله
 كذا في شرح التسهيل والتسمية مخوف غنة أي سميت فاسقا وعلى المقام
 الشي مخوف غنة أي قت عليه وللمرء بالشي مخوف غنة أي مية بالشجاعة
 ذكرها البرصفور قال ابو حنيفة وقد بدلت أيضا بصد فعل يقال مني
 الحديث بالتشديد نقله على جهة الفدا ونما نقله على جهة الصلاح
 والباب الثالث في القسم الاول من الاقسام الثلاثة للثلاثة المنبذ فيه
 ما ندر فيه الفبين الفا والعين مثل فاعل مخوف قاتل مقاتلة وقاتلا
 وقيتا لان كسبويه في قتاله كانهم حذفوا الياء الى جاءها اهل اليمن
 في قتالا وكذلك قبل ان قتالا فرج قتال من حيث ان حرف الفعل
 ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانك ما قبلها وعكس الزحشر جعل
 الياء ابتداء كثر الفا وروى ما ربه مرأ وقانلة قتالا وروى
 أيضا ما ربه مرية أي مرأ قال الامدي وهو نسبة اصله الى احد الامرين
 متعلقا بالآخر للشاركة كتحريك ما ينحى العكس فمننا مخوف غنة والقوي
 الوجبة ما قاله جلال الدين العرواني وهو اصل اليب نسبة مصدره التنا

فبمعنى راعى الامدى منسلا

الى احد الامرين متعلقا بالآخر صريح بالنسبة الى الامر الآخر متعلقا بالـ
 الاول ضمننا مخو المثال المذكور فانه يدل على نسبة القتل بمع القرب
 الشديد الى يد متعلقا بعمر و ضمننا نسبة العمر ومتعلقا بزيد ويلمز
من هذا شاركتهما في القتل فلذا قبل هذا السبب للمشاركة كذلك لحقته
الشريف في كلية للمطول واما اذا كنت غالبا عليه تقول قائلا فقلت
وخار بني فرضيته ولا جل هذا التعلق بما للازم المتعدى الى فاعل
متعديا مخو كار متة فانه متعد منقول من كرم اللازم و المتعدى
الى واحد الم يصح مفعوله للمشاركة في المفاعلة متعديا الى مفعولين
مخو جاذبة الشوب الشوب لما يصح لان يكون مشارك للفاعل من
المجازية احتيج الى افعال آخر مشارك له وان صح مفعول للمشاركة
لا يتعدى الى اثنين مخو شامت زيدا وقد يكون هذا السبب للتكثير
ضاعفة بمع ضعفت وبمع افعل مخو عافاك الذي اعفاك الله
ولمع فعلت مخو سافر بمع سفر اي خرجت للسفر بقا للفعل لا
للسلا لم لفظه قال المام الرازي في المختار يقال سفر اذا خرج الى
السفر وباجلس وقال جامع اللفظ يقال سفر اذا خرج الى السفر
وباجلس وفي صحيح الجوهري سفر سفر سفر سفر اذا خرجت للسفر فانا
سافر وقوم سفر من حب وصبح اذا عرفت هذا افقد ظهور لك ان

في رد على صاحب الفاسد منه

ان صاحب الفاسد لم يصح انكاره فانه اثبات مقدم على الانكار والتفويض
 قد اثبتوه وفقد ظهر لك ما في قول ابن الخليل ليس فعل ثلاثي من لفظ
 بمفاد فيمثل به كما في شفتكته وثقلت استهوى والمفهوم من كلام الشيخ
 في المفضل ان لا يكون له فعل ثلاثي من لفظه لكنه لم يصب القياس وقد يكون
 لايبا الفاعل الى مكان اصل مخويا من اى الى اليمز في قوله وبنواو لا
 لمشاركة بين الاثنين فقط فقد اخطا خطا فاحشا والقسم الثاني
 من الاقسام الثلاثة ما كان ماضيا على خمسة احرف وهو ما يكون الزا
 حرفين يراد به ما ذكرناه عن قوله ما كان ماضيا على اربعة احرف وهو
 نوعان والمجموع على خمسة ابواب اما اوله التاء مثل تفعل بزيادة التاء
 وتكرير العين مخو تكسر وهو المطاوعة فعل مخو كسر فتكسر
 والمطاوعة حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك
 انما قلت كسرت فالى اصل التكسر والتكلف مخو تخم اي تكلف الحزم ولا تخاذ
 الفاعل اصل الفعل مخو تودت اي اخذت وسادة وللدلالة ان الفاعل
 جانب الفعل مخو تاجداى جانب الجود وهو النوم في الليل والسرور في
 الصبح مخو تيجدي نام بالليل وتجد اي سرور وهو الاضداد ومنه
 قيل اصلا في الليل التجد فاقال بعض الافاضل في كلية على شرح التفقا
 والاولى ان يمثل بمثل مخو تاء ثم اي جانب الما ثم لان تجد انما يقال لم قال

في رد على ابن الخليل منه
 في رد على الشيخ منه
 فانه موافق لآخيه الديوبندي منه

في رد على منسج
 في رد على المص منسج

مطاوعة

فانه موافق لآبائنا منسج

بالبدل لا التارك القيام ليس بواجب وللعمل بعد العمل مجموع اذا شرب المجرى
 بعد جرة ولا طلب نحو كبراي بلدا يكون كبرافا فان ما الفرق بينه
 وبين التكافؤ قلت هو حصول اصل الفعل صورة للتكافؤ وفي الطلب
 فانه قلت ما الفرق بين التكبر والتكبر فقد التكرار بين الرجل نفسه من
 غيره ولا يستجواب طلبه لك بل شمع وللتنبيه الفاعل بالمتصرف به لا كنه
 فلا تشبه بالماجرى وفي الحديث هاجر واو لا تهر واو لا تدعا كترجم
 اي دعا بالرحمة ولما انقلب الى اصل كثر الطين اي انقلب الى حجر فخال
 اي انقلب حجر فلم يصيب لان الانقلاب لازم ولذا قال في الصحيح المنقلب يصعد
 او كما تدبر كسوال اصله كنعط اي سال العطاء والمصيرون كتمول
 اي ما دام مال ولما اوعده فعل كاعقده فتعقد وفعل كعفا فتعبد و
 يحيى بمعنى تفاعل تعهد وتعاهد ويحى فعل نحو قسم وقسم وللنيل
 بمعنى استوفى منه كتمول وللعمل في شئ منه كفتح والاعناء الجرة كنكح ونكح
 ومصدره يحيى عاوزا تفعل بضم العين وجا ايضا تلاق بالتشديد
 ترد وتواطف قال الشاعر وجب تلاق وجب هو القيل قال الفاضل الدواني
 في قوله مصدر التفعيل كذا بالتشديد ومصدر المفاعلة فيقال بالياء
 قال هنا تفاعل كبر الشا والفا وتشديد العين نحو نجال ويحيى مصدره
 على المفعول مثل المتطلب يعني التطلب اقول فيه لانه مصدر بمعنى وما هو

قوله مولانا ابن التاج
 المالك العلامة
 في رد عليه ما منبه

فيه رد على الدواني

وما هو المراد هنا كما لا يخفى وإنما يضم العين لانه لو فتح لا يسر بالفعل الا
 انهم اذا بنوا الفعل في الناقص كسر العين منه نحو مني لم يلبس بالياء
 لوضو العين لا انقلب الياء الى واو الكونهما والضم ما قبلها فقد لوا
 عن الضمة الى الكسرة ليدل على افعالهم التخي والتخي بالفتح خطأ فاش
 وفي يحيى عا فاعلة كطيرة مصدر طير وخيرة مصدر خير ولانك لهما
 ذكره شرح المشرق وهما من المصادر كما صرح به الفاضل الامدي في كتابه
 على شرح التتارنا قال استارنا الفاضل الانصاري في شرح الجامع الصغرى
 قال شرح السلام عز الدين بن عبد السلام والفرق بين الطيرة والتطيرة النظر
 هو الفستوى الذي في القلب والطيرة هو الفعل المترتبة على النظر السبي
 وقال البيهقي في شعب الايمان النظر زجر الطائر وازعاجها عز او كارهها عند
 ارادة الخروج للحاجة حتى اذا مرت على العين تقال به ومفعله وجهره و
 ان مرت على الشئ تقال به وتطير وقد وهذا من فعل اهل الجاهلية الذين
 كانوا يؤمنون ذلك ايضا فيؤذون الجير الذي وقوله عليه السلام التطير
 شركه يريد عا ما كان اهل الجاهلية يعتقدون بها واما ادغوا تفعل
 فيما يقاربها في الخرج فكأنوا التادفاجوا الى هجرة الوصل ليقع الا
 بتداء بها نحو اطهر اطهر في نظير نظير وتفاعل من يادة التاد والالف
 نحو تباعد تباعدا وهو ما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضارب

فيه رد على الفهم منبه

فيه رد على شرح المشرق منبه

وتنصربوا في قبل صدور الفعل على الحاجبين لا يتحقق في بعض الموضع
 كالنداء لئلا الأكثر غير داخل في الأقل قلنا قبول الفعل ينزل منزلة نفس
 الفعل كما في قولك وواعدنا موسى في قولهم عالج الطبيب المريض فان كان
 من فاعل المتعدي الى مفعول به يكون المفعول واعدتونا عن الحديث
 وتنازعنا وعلى هذا الفيصل وذلك لان وضع فاعل نسبة الفعل الى
 الفاعل المتعلق لغيره عما ان الغير ايضا فعل ذلك وتفاعل ونحو نسبة
 الى المشتركين فيه من غير قصد الى ما تعلق به قال التفاز ان قال بعضهم
 الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان شئت كما في صدور الفعلين
 ان البادى بالفعل من فاعل معلوم وفي تفاعل غير معلوم ولذلك يقال
 اضارب زيد عمر ام صار بعمر وزيدا والباقي كذلك في تضارب ولطاعة
 فاعل نحو باعدته فباعدته والتكليف نحو تجاهل اي اظهر الجاهل في نفسه
 والحال انه مستغن عنه والفرق بين التكليف هذا الباب وبينه في باب
 تفعل ان المتكلم يطلب وجود العلم في نفسه بخلاف التجاهل ولطاعة فعل
 كنفدت الدراهم فتناقدت وفعل كاشف الشيء فتكاشف وبمعنى تفعل
 نحو تعاهد وتعهد وبمعنى افعل نحو تحاطا واخطا وتساقتا و
 لقطع بمعنى فعل نحو تواترت وواترت ومصدره بمعنى عاين وتفاعل
 ولم يتصرفوا في مصدره لانهم ضموا عينه للفرق بينه وبين فعل نحو

فوق

فرق

هجرة القطع خمسة همزة الافعال وهمزة نفس المتكلم وهمزة نفس المتكلمة نحو يترق وهمزة الاستفهام وهمزة الهمزة التفصيل ٢٢

نحو تنبأ بعد تنبأ اذا ارادوا ان ينسبوا التفاعل الى النفس كسر العين
 وفيه نحو مجاز فيجاء فيقولهم التقاض بالفتح كسرة تقاض الجهل وربما
 ادغموا تفاعل فيما يقاربها في المخرج فكسروا الشافا احتاجوا الى همزة
 الاصل ليقيم الابتداء نحو انما قلنا فلا وفي التنزيل انما قلتم لا الارض
 والنوع السام القسم الثامن الثلاثة المراد فيه قوله واما اوله الهمزة
 معطوفة على قوله واما اوله التاء ويحيى منه ثلاثة ابواب الباب الاول ما زيد
 في اول الهمزة والنون فقول التفنان ابرياء الف ليس عما ينبغي
 مثلا ان فعل نحو انقطع انقطاعا قال التفنان في وهو لطاوعة فعل
 بالتخفيف نحو قطعت فانقطع ولهذا لا يكون الا لازما انتهى في المطاوعة
 كما قال الجار بردي تفتق الزوم وفي كل منهما نظر لا طباقهم على ان هذا
 هذا انما هو في مطاوع المتعدي لواحد اما مطاوع المتعدي لاثنتين
 فيتعدى لواحد كعملت الحيا فتعلم وكسوت زيدا جبة فانكسها
 ومجيب المطاوع افعل نحو استغفرتك اي رددته فانفق وان عجت اي
 ابعده فانزعج من الشواد وقد يشارك في الفعل الجهر وكان نطفات النار
 وطفات وقد يغني عنه كانه يلق بغيره في نهب وقد يغني عن فعل كالحجر
 اذا الى الحجاز وقد يغني عنه افعل فيما فاقه لام كلويت الشيء فانوى او ازيد
 كردد عرق رديع او واو كوصلته فانصل ونون كثقلته فانثقل او هم

فيه رديع القدم منسوخ
 فيه رديع لا يخفى منسوخ

فيه رديع التفاز لا وفي الجار يفتح منسوخ
 اي فانكس هو ككس الجبة منسوخ

كلمات فامتلاء وبشاركة في ليس فاق شيئا منها كشوية اللحم فاشتوى
واشتوى وفصلته فانفعل واقتصل ويعني افتعل في انفعل فيما فاق
ليس شيئا منها كقرته فاغتر وبلت فابتل وكنيته فاكتفى اعلم
انه لا ينبغي اليه افعال الجوارح المعلومه الواضحه للحسن البصري ولهذا قال
في المفصل قولهم انعدم خطاؤه شرح التسهيل وكذا قوله قال
شي لا ينصرف وقال الجوارزة في التخيير الغدم انما الخطا لان الانفعال له
شرطتا احدهما ان يكون مطاوع فعل والثانية ان يكون فيه علاج وتأثير
والشرطة الاولى وان كانت ههنا موجودة لانه يقال عدمته لكن الشرطة
الثانية وهي العلاج والتأثير مفقودة ولذلك لو قلت فقدته فان فقد
كان خطاؤه قال ابن الحاجب في شرح المفصل انعدم ليس بجيد وفي
كشف الهمز دوى والانعدام وان كان من الالف المحدثه فانه اهل اللغة
لم يجوزوا عدمه بمعنى لم اجده وحقيقته تفقد الا قولك فانه ليس
له مطاوع الا انه لما شاع استعماله في الكتب صار استعماله اولى من غيره لانه
اقرب الى الفهم ولهذا قيل الخطا المستعمل اولى من الصواب النادر عند
الفقهاء وفي المضمير شاع الفرو في كتاب الجنائيات اللفظ اذا تعارفه
المتاح للتكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل وقد تفهم
العلماء ان بلغ في تحصيل المقصود وقد فعل محمد ذلك في مواضع لا

لا نظن به شبهة عليه واما قاته فانتال فكون تحريك اللسان اظاهرا و
انما جازن نحو علمته فتعلم وان لم يكن على اجمع انه وضع لمطاوعة وفعل لان
تفعل يبي للعل المتكرر فتكرر جعل كالمحسوس وانما جازن غمته فاغتم
لان بلب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز ان يبي مطاوعة لغير العلم
والباب الثاني من النوع الثاني ما زيد في اوله الهمزة وبيان فانه وعينه التاء
مثل افتعل نحو اجمع اجتماعا وهو للمطاوعة هو جمعة فاجتمع
وحفظة فاحتفظ قال في المفصل واقتل بشارك انفعل في المطاوعة
وفي شرح الداني يبي لمطاوعة فعل كلب انفعل نحو جمعة فاجتمع
ولم يفر من غير مطاوعة فعل فكانه ذهب الى اختصاص مطاوعة وبفعل
وليس كذلك فانه بطاوع ايضا الفعل بالتشديد وقد مر في مختار
الصحيح حيث قال تعديل الشيء تقديمه يقال عدله تقديمه لا فاعمله اي
قومه واستقام وايضا يفهم من كلام العلامة الزمخشري عدم الاختصاص
فانه قال واقتل بشارك انفعل في المطاوعة وانفعل لا يكون مختصا
في المطاوعة يفتقر ثلثا يباع ما حققه كذا قال المولى الشريف يجوز لانه
في المقبول قول انفعل عما قاله الزمخشري مختص في المطاوعة بفعل و
ما جاء على خلاف هذا اذا ورد من قبيل شعر قد اصححت ام الحياء
ندعي على ذنبا كلهم اصنع ولا تخاذلوا فاختبرنا في هذا الخبر ولقبول

فاعل اصله كافتح قيل الفصحى وبمعنى تفعل نحو فتح القدم ويعتدوا
 وبمعنى يتفعل كارتاح وابتدع وبمعنى فاعل نحو اختصموا ونحاهموا وبمعنى
 المجرد كقدروا فتدروا وقرروا فقرروللاغناء عنه كالم المجزول ففعل الفاعل
 بنفسه كارتعد الحصى وارتعش وكتاك وامتشط واكتحل والمجزول بالجمعة
 نحو انخب واصطف ولزيادة على الثلاثة نحو اعتملى اى بالغ واضطرب
 في العمل والاكتمال ليس في هذا القبيل فانه بجميع الكسب كما صرح به صاحب مفتاح
 الصحاح حيث قال الكسب وطلب الرزق واصل الجمع وبابه ضرب وكسب
 واكتسب بمعنى انتهى فاعرفت هذا فقد بينت لك ما فيما قاله ابن الحاجب
 معنى الكسب بتحصيل الشيء على اى وجه كان ومعنى الاكتمال المبالغة والاعتماد
 فيه ومن ذلك قوله لهاما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على
 لطف الله تعالى بخلقهم فان ثبت لهم ثوب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت عليهم
 عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعمال فيه انتهى وظهر لك ما فيما قاله
 الزمخشري ما كان الشر مما تشبهه النفس وهي مجذبة اليه وامارة به كانت
 في تحصيل العمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم يكن في بل المجزول كذلك
 لفقورها في تحصيله وصفتها لادلالة له على الاعمال والنصرف انتهى
 ثم اعلم انه في قول ابن الحاجب ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة
 واعمال فيه مخالفة لمذهب اهل السنة والجماعة وانما لا يخفى على من له

عقل سليم وطبع مستقيم واعلم انه من هذا حد وباب الحاجب والزمخشري
 فلم كما لا يخفى والباب الثالث من النوع الثاني ما زيد في اوله المهمزة وفي
 اخره اللام الاولى والثانية مثلاً فعل نحو احمر احمر اى احمر وهو
 للمبالغة ولا يكون الا لازماً واختص بالالوان والعيوب قاله التفنيز
 وفيه كلام اما اوله فلام تفسيره احمر بقوله احمر ليس بصواب لانه لا يعمل وان
 لم يعمل معدوم وصفته المشبهة ولانه ليس بموافق لقوله للمبالغة كما
 لا يخفى فلو قال اشتدت حمرة لكان مصيباً واما ثانياً فلانه قد يكون
 بغير لون ولا عيب كنفق الحائط وابصر الليل واما ثالثاً فلانه لا بد
 للعيوب من قيد المحسب يخرج العيوب الباطنة فلو قال واختص بالالوان
 والعيوب الظاهرة في الاصل الغالب لكان مصيباً واعلم انما يقال
 اصفر واحمر ونظائرهما عند المخففين في اللون المعاصر الذي يمكن
 والسفر وثبت ولهم فقوال البعض اصفر لونه من المرض واحمر خد
 من الخجل خطأ فاما ان كان اللون عرضاً شديداً ومعنى يحول فيقال فيه
 اصفران ولحماء ليفرق بين اللون الثابت واللون العارض وعلى هذا
 في الحديث فجعل عجماً من وبصفاً اخرى كذا حقق الامام الحريري
 في درة العناصير في اوهام الخواص اقوله في كلام التفنيز في كلام غير ما
 ذكرناه دق النظر بين لك المرام بعون الله الملك العلام والقسم

الثالث من الاقسام الثلاثة ما اى الفعل الذى كان ماضيا على ستة احرف هو
 ما يكون الزائد فيه ثلثة احرف يرو عليه ايضا ما ذكرناه عند قوله ما كان
 ماضيا على اربعة احرف مثل استغفر بزيادة الهمزة والسين والتا نحو
 استخرج استخرجا وهو للطلب نحو استغفر الله اى اطلب منه المغفرة قال
 بعض الافاضل اعلم ان الطلب للنسبة الفعل الفاعل لا ارادة تحصيل الفعل
 المستوفى منه وذلك قد يكون محققا نحو استكتبته اى طلبت منه الكتابة
 وقد يكون غير محققا نحو استخرجت الوند من الحائط فليس للطلب مرجع بل
 المعنى لم ازل اخرج حتى خرج بعد ذلك فنزل التخييل بقصد اخراجه منزلة
 طلبه وللسؤال نحو انجز يد اى سال منه الجنىز اعلم انه اخترنا ما ذهب اليه
 ما مننا الا عظم من انه جعل كونه للسؤال معنى مغايرا لكونه للطلب والعلامة
 الزمخشري والشيخ ابى الحاج لم يجعل كونه للطلب معنى آخر بل اقتصروا
 على كونه للسؤال فيكون الطلب والسؤال متحدين عندهما وقد
 ذكرنا الفاضل لدانيالى في شرح المقصود الفرق بين الطلب والى والسؤال
 خاتما باعتبار المورد لان مورد السؤال التثنية ومورد الطلب التثنية
 وغيره وبوجه آخر المقصود في الطلب حصول المطلوب في السؤال
 استكشاف السؤال كذا المثال المذكور والمقصود في الاستغفار حصول
 المغفرة لنفسه او من الاستخبار الاستكشاف في الاخبار لا حصول الخير

الفرق بين
 السؤال والطلب

الخير نفسه ولا اصابة نحو استعظمته اى وجدته عظيما والحينونة كالخوف
 ان حاله ان يحفر وللطلب كاستعبته اى ازلت عنه عتابه وللنسبة كما
 استمر البغات اى استمر السير وقيل هنا من تحول الفاعل لاصل
 الفعل اى تحول الى صفة السير للمفعول المكرر في مهلة كالسندرجته وللوجود
 على الحالة انما كاستمر له اى وجدته مهنزولا ولما طوعه ففعل كونه
 فاستوسع وافعل كاقرة فاستقر واحكم فاستحكم واكاه فاستكان ذكره
 مولانا دود في حاشية على شرح التفات الى ما قاله المولى الشيرازي يقول زاده
 في شرح المقصود من انه اقول قل في مختصر الصحيح الخت الجمل فاستلج
 اى ابركته فبرك وقد علم منه ان الاستفعل يكون للمطاوعة الا انه لم يذكر في
 الكتب انتهى قال في حاشية اى في كتب الصرف انكار لما ثبت قال العلامة
 الزمخشري وبمنزلة فعل نحو قر واستقر وعلا قرنه واستقر انتهى الفرق
 بالقرين في الحرب وبالفتح قرينك في السن قال صاحب المطلب والتا
 بمعنى فعل مشددة العين نحو استقر بمعنى قر انتهى اسهل اقوله في قوله
 العين نظرا لا قر فلا في فلا يعجز القول شديد عينه والفاظه انه سهر من
 الكاتب يدل عليه كلام الزمخشري الذي ذكرناه آنفا وبمعنى افعل كاستفقد
 واقع وبمعنى افعل كاستعذر واعتذر والاعناء مع المجرد كاستحيى
 فعل كاسترجع القول اى قالوا والله وانا اليه راجعون والاصل فيه

رجع كما من اذا قال آمين وللنحو نحو الخمر الى انقلب الخمر
 اعلم ان اماننا الاعظم في قوله في المقصود الخمر يقول انقلب الخمر
 قال الفاضل البركة في شروحه هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولكن
 سهو في النسخ والصحيح انقلب الخمر الى الخمر لا يلبس انفعال لازم وهذا قال
 في الصحاح المنقلب مصدره ومكانه نذر انتهى وقد المولى الفريسي ولا يخفى ما
 في تفسير قوله نحو الخمر يقول اي انقلب الخمر خلا من خلد في الانقلاب مفهوما
 من الزوائد في التبعير انقلب خلا خلا بغير الحاء المهملة في الاول وفتح
 الخاء المعجمة في الثاني اقوال هذا الرد ليس ردا على الامام سواء كان الخمر بلحاظ اللفظ
 او بالمعنى اما الاول فلا نسب فيه للطلب والاعتقاد كلاهما الى ما بين هنا
 اما الطلب فلما مر ذكره واما الاعتقاد فلذكر الامام بعد هذا واما
 الثاني فلا الفاعل يتحول الى اصل الفعل وهو الخمر هنا لا الخمر في قوله
 انا كابل الخمر المهملة قلم يصيب للبخير عاذ في الاقلام بعون الله الملك العلام
 وبقي هنا فائدة وهي ما ذكره في بعض شروحه الكشاف ان قاعدة التفسير
 ان يؤخذ ببول الخمر فيه من الشك في الجرد وقد يؤخذ المستعمل في الفعل وهو
 اذا كان متعديا الى مفعول واحد وزيد في السير بصير متعديا الى مفعولين
 كما ترفع وتنتج يقال ارضعت المرأة الطفل ولم ترضعها اياه وانتج الله
 حاجته وتنتج اياه اقاله ولما نادى اقول هذا كلام بلا دليل من راجع

انقلب الخمر

راجع كتب القوم يظهر له حقيقة الحال بعون الله الملك المتعال وافعال
 بزيادة الهمزة والالف واللام نحو احمار احميرا بقلب الالف الزائدة يا
 لانكار ما قبلها قال الفاضل التفتازاني وحكمة حكم احمر الالف المباعدة
 فيه زائدة اقول فيه كلام لانها بمعنى واحد قال الجوهري في الصحاح احمر و
 احمار بمعنى وقال ابن عصفور فاعل مقصور في افعال الطول الكلمة ومنها
 كعناه بدليل انما مر في ديال بالالف الا يقال بدونه بالالف قد كثر احشا
 في لفظه ويقل الاخر لكثرة افعال كاحمر واخضر وكثرة افعال كالثبات
 وادغام انتهى واقول بزيادة الهمزة والواو واحد العينين نحو
 اعشوشب الارض اي كثر عشبها قال الحافظ ابن حجر والعشب الكلام و
 والخلاء والخشيش بلهما اللبس لكن الخشيش مختص باليسر والعشب والخلأ
 مختصا بالرطب والكلام بهمزة مقصورة وانه كالجبل يقع على كليهما
 وقيل الكلام مختص ايضا بالرطب لانها يتاخر بنائه ويقل والعشب
 ما يتقدم بنائه ويكثر في لم يفرق بينهما لم يصيب عشيشا با اصل عشق
 باعل بالقلب لكونه والانكار وهو للبيان في الصيرورة
 اصلوه الشيء اذا صار حلوا وبمعنى استعمل فينعدي الى مفعول به كقوله
 واحلوه دماي وجدها صلوة وكقول الشاعر لو كنت تغطي احبلين
 نسال سمعت لك النفس واحلواك به كل خليل وبمعنى الجرد كقوله

فبدر على الخمر الى الخمر

خلقوا يفعل كذا واخلقوا يفعل كذا ان كانا بذلك خليفاي لما بقا
 لمطاوعة كقولهم تمنيته فاشنوني فقصر بعض الافاضل على الوجه الاول
 تفسير وظاهر لك ما فيما قاله حاجي المطلب من هذا البناء لانهم الان
 يقال هذا حكم منه بناء على الغالب والا فقد جاز في افعول لفظا متعديا
 نحو اخلوليت كما عرفت واعروريت اي ربيت عريانا قال الفاضل الهلالي
 كثر محي افعول لازم او قل بحيث متعديا قال الجوهرى واخلول الشئ
 بمعنى خلا وعلاه حميد بن ثور فقال لما اتى عامنا بعد انفصاله عن الغزو
 اخلول وما ثابروا وهاويل محي ما فاعول متعديا الا في هذا الحرف وحرف
 اخر وهو اعوريت الفرس اي ربيت عريانا وفي البعض الشئ وافعل
 بزيادة الهمزة والواو يقال في التسهيل جوباء مقتضب قال الهلالي في
 شرح التسهيل المقتضب في الابنية هو المصوغ عامثال غير مبرق بالخر
 هو لاصل او كالاصل مع المخلو من حرف زاي يلفظ او لا الحاق وكذا في الازاد
 نحو اجلوز اخلوزا وفي شرح الهادي ان افعول للبالغة كافعل نحو
 اخر وطهم السري امتدوا وجلوز بهم السري دام مع السرعة واعلوط
 اي لزوم وفي الصحيح اعلوط فلان اي لزوم وفي خلاص السرا مشال في المتعد
 نحو اعلوط بعيره اعلوطا اذا تعلق بفتحه وعلاه ومن اللازم نحو
 اجلوز بهم كبر اجلوزا اي دام مع السرعة وهو غير لا بل قوليه مخالفة

الناصر مولانا
 بهشتي الرومي

مخالفة لما ذكر في الصحيح كما لا يخفى قوله اجلوزا بكسر الهمزة واللام و
 لم يقلوا والاولا الكتيبا مع كسر ما قبلها لدفع ثقلها بالادغام مع ان
 في القلب يلزم الادغام بعد قلب الثانية بالاجماع مما سبق احدهما يكون
 فيلزم زيادة العمل وهي مرفوضة وافعل بزيادة الهمزة والنون
 واحدى اللامين نحو افعنسن افعنا سا اي خلفه ورجع قال
 ابو عمر مكاتك لا سمع عنه فقال هكذا فقدم بطنه واخر ظهره وهو
 للبالغة ايضا فيكون افعنسن ابلغ من فعد وافعل بزيادة
 الهمزة والنون والالف نحو افعنسن افعنا بكسر الهمزة واللام وقلت
 اللام همزة لوقوعها في الطرف بعد الف زائدة وهو لمطاوعة فعلى
 نحو سلقية اي ربيت على ففاه فاسنة في قوله تفسير اي نام على ظهره
 ووقع على الفقاء فلم يصيب في النون ليس شرط ومذهب سيبويه ان هذا
 البناء لا يتعدى وخالفه ابو عبيدة وابو الفتح لقول الرازي قد جعل
 الكسري يفر نديني او منعه ويسر نديني وليس مصنوعا كما زعم الزبيدي
 لذكر غير واحد من ائمة اللغة غيرهما كابن دريد والكراع ونقل
 عن ابى عبيدة والحيث قال الديلقي قال في المغني وثق قوله قد جعل النعلان
 يفر نديني اطرده عن ويسر نديني وثالثا لما بالغيين المعجمة يعلوني
 ويغلبني وبمعناه يسر نديني ولما فرع من باب الثلاثي المزبد فيه شرع في

في الرباعي المزيد فيه بقوله وأما الرباعي المزيد فيه فأمثلة أي ينبغي
 أن تقرأ ثلثة وهي على نوعين خماسي وهو ما زيد فيه حرف واحد و
 سداسي وهو ما زيد فيه حرفان ولا يتصور غير هذين النوعين لكون
 مجردة على أربعة أحرف أصول وما زيد فيه حرف واحد بلب واحد وهو
 بلب تفعل بزيادة التاء قبل الفاء كندرج أي كلفظة أو كقولك
 تدرج في الما في أصله درج زيدت التاء في أوله فصار تدرج
 يتدرج في المضارع تدرج في المصدر بضم الراء فرق بينهما وبين
 فعل وهذا البتة للطاوعة نحو درج تدرج فندرج اعلم أنه لم ينجح
 بتدرج نحو تجلبب أي لبس الجلباب وتجورب أي لبس الجورب وتغيرق
 أي أكثر في كلامه وترهوك أي يتخثر وتمكن أي أظهر المسكنة قاله
 التفاريزي وقال العزفي هذا القولا عن شاذ من قبيل الغلطاء أنهم
 الميم أصلا واللغة الفيضية تسكن انتهى وقال الفاضل مولانا دارة قد
 علمت معنى اللاحق في الرباعي المجرد وسبق أن يعلم أن تحقق اللاحق في
 تدرج بغير التاء لأنها المطاوعة كما كانت كذلك في تدرج لاء اللاحق
 كما كانت كذلك في تدرج ولاء اللاحق لا يكون في أول الكلمة لكنه في تحقق
 اللاحق في تمكيد الكمال ولهذا قال في شرح الهادي أنه شاذ من قبيل الغلط
 على نون الميم أصلا وقيل كانهم لم يتفهموا لفظ الميم أعني المسكن كما

على وزن تنقل من
 انقل

كما يشقون من الجمل نحو سجد وحوقل وهيلل وحمدل وجعلل وحسبل
 وسجل وجعلل وطلبق ومغزل قال بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله
 والمحمد لله وإعني الصلوة وحسبنا الله ونجنا الله وجعلت فداك و
 أطال الله بفاك ودام الله عزك انتهى أقول فيه بحث ما أو لا فلا قوله
 حوقل خطأ كما صرح له لفاضل السيوطي في المزهري حيث قال الحوقلة قوله
 لا حول ولا قوة الا بالله ولا تقل حوقل بتقديم الفاء في الحوقلة مثبتة
 للشيخ الضعيف وأما ثانيا فلا قوله جعلل خطأ أيضا عاصم به
 الفاصل المذكورة في المزهري حيث قال الجعفدة قوله جعلت فداك وقوله
 جعلل باللام فهذا المفعول خطأ قال مولانا دارة وهذا يشبه بلب النحت
 في النسب فانهم يأخذون السمين فيحتون منه ما لفظي احد فينسبون اليه
 كقولهم حضرمي وعقبني وعبثني في نسبة حضرمون وعبد القيس
 وعبد شمس قال بعض أهل اللغة في مثلها أنها لغة مولدة وأكثر أهل
 اللغة نقلها ولم نقل أنها مولدة لأنها كلامه وقيل مولدة في المحل
 الذي لم يتحقق المذكور زيادة الميم لللاحق في الأول لم يعرف في كلامهم
 اللاحق تمكيد وتمندرج وتمندل وتمندق أي لبس المدعة وهو قيص
 صغير ضيق الكمين أو لبس الدرع وسج بیده المنديل ولبس المنفقة
 قاله جامع اللغة درع الحديد موشة وقيل يذكر ويؤث ودرع المرأة

بغير التاء

مذكر وهو قصرها وقال المطرزي هو ما تلجسرة فوق القيمصو
قد ادعت المرأة ليست الذرع وذرعها غير هاتديعا البسها الذرع
والذرع والمدرعة واحد اذرع الرجل وتذرع لبس الذرع والمدرعة
ايضا وربما قالوا تمدرع اذا لبس المدرعة وهو لغة ضعيفة وما رآه
فيه حرفان بابا اصدما بل افضل بزيادة الهمزة كاحرجم في الماضي اي
كلفظة احرجم او كقولك احرجم اصل حرجم زبدت الهمزة في اوله و
النون في وسطه فصا احرجم في المضارع احرجما في المصدر زبدت
الالف فيه قبل آخر وكسر الراء فرق بينه وبين فعلة وهو لاطاوعة ايضا
مخو حرجمت الابل فاحرجمتاى رددت بعضها الى بعضها فان زبدت
وملحوق به مخو اقنستس وكلمة ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق لانه
ان يكون مثل الملحق به لفظا والفرق بين يلى اقنستس واحرجم انما يجب
في الاول تكرير اللام دون الثاني قال الفاضل التقى في العلم ان لو قال
ولا يجوز الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الآخر كما احسن لانه في
الآخر جائز ولا يبطل به السالكون في محل التغير وتاثيرها بل افعال
بزيادة الهمزة واللام وهو كسر الهمزة وكون الفاء وفتح البواقي
اصل فعلة نقلت فتح اللام الاولى الى ما قبلها فادغت كاشعر في الماضي
اصل اشعر زبدت الهمزة في اوله وكسر اللام فصا اشعر يقشعر

زبدت الهمزة

يقشعر في المضارع اقشعر اذ في المصدر وهو كسر الهمزة والياء
وكسرة العين فرق بينه وبين فعله وهو للبالغة فيكون اقشعر
ابلغ من قشعر والاقشعر ارتفاع شعر البدن وما فرغ من تقسيم الفعل
باعتبار لفظه بانه مجرد وبن يديه شرح في قيمة باعتبار معناه بانه
متعدا ولازم بقوله **تنبيه** قال مولانا دود وهو في اللغة مصدر
من بترته الشيء اذا وفقته وبترت فلانم نومه اي يقظته وفي الصنائع
اشارة الى شيء غفل عنه المخاطب قبل ما يشير الى المذكور قبل بطريق
اي حال قيل ما لوجرد النظر الى الاشياء السابقة يعلم اللسان الاتية
وانما يستعمل فيما يتعلق بجزء من العلم سابقا وكان في حكمه كما في يدبرها
وانما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كاليدبر وما يتعلق بعلم بغيره
في حكمه وقال ابن طولون عبارة عن عنوان البحث لا تبحث بعلم
من البحث السابق لجمال او ان لم يذكر لكنه قد يغفل عنه في ذلك فقد
التفصيل واحترار اعم فواته وقيل التوقيف على المعنى الذي تضمنه
الكلام الباقى بالخفاء لا يعلم الا الاذكياء وقيل هو في اللغة هي الدلالة
على ما غفل عن المخاطب عنه وفي الاصطلاح ما يفهم من مجمل بادنه تأمل وهو
خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا تنبيه للمتعلم على ان الفعل الذي
ذكرناه في اول الكتاب اما متعديا عن فهمه قبل خبر مبتدأ محذوف

في
الاصطلاح

ان بعده ما يتعلق به والآخر مبنى فيقرأ ساكنة كهذا التبيين فيه
نظرا لا مقتضى البناء الا عدم التركيب على ما ادعاه وهو غير مسلم
لان التركيب وان قد مدح ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله
شائع رافع فلا ضرورة الى العدول الى الامل مع امكانه او مبتدأ خبر
مخذوف سيجي وجوهه في تحقيق الفعل والشرع لم يذكر وهذا التو
لعدم وصولهم اليه لا يجوز ان يكون هنا منصوبا بفعل مقدر
وهو بينه لعدم تحمل اسم الكتابة وان خفي عن الفاضل الجلي قاء
صاحب القرية ولو قال المصفرغ بدل تنبيه لكان اصح واو لا
تجريد النظر الى الالتفات لا يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعد
وفيه نظر اعلم ان اصل متعد في عرفهم متعدي لكن الياء الثقيلة الضمة
والكسر عليها فالنفي ساكن الياء والتنوين في حذف الياء والتنوين له
لدلالة على انهم لا يسكن اذا كانت الحقة الفتحة عليها ثم المتعدي
بمعنى المجاوزة قاله جامع اللغة عداه يعد ومعدوا جاوزه والتعد
مجاوزة الشيء الى غيره يقال عداه تعدية فتعدى اي تجاوز وملا
عن فلا معدى ولا تجاوز ولا قصور دونه وهو الفعل الذي
يتعدى الى اللفظ المخصوص الذي يتعدى هو سبب تعدى مدلوله
وهو الحدث في الفاعل اني من التي هي لا ابتداء الغاية مع ان يتعدى

وهو ما

يتعدى متعد بنفسه لا فادان الفاعل مبتدأ فانه ليس له مبتدأ غير متعدي
منه اليتم الى غيره كذا شاء من سافر الى الشام الى البصرة ثم الى الكوفة فان
المستعمل فيه تعدى البصرة الى الكوفة فقول التفات انه اي تجاوز ليس
المطابق لمراد من افادة ما ذكر نعم لو كان المراد بالتعدى التأثير العملي لكان
ذكره وحذفه مستتبين الى المفعول به ينبغي ان يكون بالالف الصا الذي
الصق الفاعل به والمقابلة كما قال الرضي وان يكون المراد بالمفعول به
الجنس لتناول المفعولين والثلاثة ظنت زيدا علما واعلمت زيدا بكرا
قائما وتناول التعريف نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى
الثاني نظر اذ العلم والاعلام انما يقع على غيرهما كذا حقوق الفاضل اللقاني
وفيه بحث اعلم المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل كقولك ضربت زيدا فاء
الفعل الذي هو القرب قد تجاوز عن الفاعل اعني المتكلم ونفعا زيدا الذي هو
المفعول به في الدور مدفع بانه المراد يتعدى معناه النفوي وانما قيد المفعول
بقوله به لانه متعد وغير متبناه نصب ما عدا المفعول به نحو اجتماع القول
والا ليس سوقا اجتماعا ثانيا بزيد ويسمى الفعل المتعدي قاله مولانا ابن
عبد الكريم في شرح قواعد الاعراب ان سمي من الافعال التي تتعدى الى الشاوي
حرف الجر لانه يحد فاعلا للجواهر كسميته فلان زيدا وسميته بن زيد بمعنى
انتهى قول فيه لانه الافعال التي تتعدى الى المفعولين بالاصال وانما بوا

حرف الجر فانقلبه للجوهري ليس بموافق له عواذنا لا يخفى قال الفاضل الامد
 التسمية عندنا تطلق على تعين اللفظ بازام معنى بخصوصية حيث لا يتناول
 غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء ومنه يقال سمي زيد انسانا اي يطلق على لفظ
 الانسان وعلى ذكر شئ بشئ يقال سميت فلانا بكلمة اذا ذكر تبه والمسمى يطلق و
 يراد به المفهوم الاجمالي المحصل في الذم عند وضع الاسم ويطلق ويراد به مطلق
 عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام و
 واذا اضيف الى العلم يراد به الثاني والاضافة بمعنى ايضا اي ليس متعديا وكلمة ايضا
 مفعول مطلق لاخر بمعنى عار وموجب فانه صيغة اللام ابن هشام اعلم هذه
 الكلمة انما يستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ولا يمكن استغنا كل منهما عن الآخر
 فلا يجوز تجاوز زيد ومضى عمر وايضا لا ان يتقدم ذكر شخص آخر او يدعى عليه
 قرينة ولا جاز زيد ومضى عمر وايضا لعدم التوافق ولا اختصم زيد وعمر ايضا
 لانهما في شئ واحد والآخر واقعا لوقوع الفعل على المفعول به والمراد بالوقوع هو
 التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشئ لا يعقل بدونه تعلق ذلك الشئ بالامر
 المحس فلا يراد ما قبله من الخلق قولنا ذكر الله وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع
 لانه يلزم ان يكون مستأنف وقع محلا للوقوع وانه لا يصدق على الافعال التي ليست
 بواقعة على مفاعيلها حسنا نحو علمت زيد وازوته وعلمت ما ضربت زيد
 ان وجه التسمية والمنكبة والنكتة لا تسلم الاطراد والانعكاس وان خفي على

على النكسار ومجاوز المجاوزة الفاعل بخلاف اللام قوله واما غير متعد
 عطف على قوله اما متعد وهو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل كقولك حسن زيد
 فانه الفعل الذي لم يتجاوز زيدا بل ثبت فيه وسمى لازما للزوم على
 الفاعل وعدم انفكاكه عنه وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به اعلم ان الفعل
 اربعة اقسام متعد ولازم قدم ذكرها وكيفية لا توصف بل زوم ولا تعدو
 عموما ناقص نحو كذا وكذا واخواتها وما يوصف بالتعددية واللام مع كونه
 بالوجهين كشكر وكنان في جميع الهمام وفي كلام المتن تحت قال الفاضل
 التفات لانه وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحر فيسمى
 لازما وقد كنت عندنا في النعمان من نحو شكرته ونكرته له ونصحت له ونصحت له
 والمخوالة متعد واللام زائدة مطردة لانه معناه للام هو المعنى بدونهما والنقطة
 واللام معجب انتهى اقول في كلام اما او فلا يفهم من كلامه دخول اللام
 كخروجها وليس كذلك كما صرح به النعماني في شرح ادب ديوان الكاتبة حيث قال
 يتوهم كثيرا دخول اللام كخروجها كما توهم ابن قتيبة ويعقوب بن كنانة نقل
 ابن قتيبة وليس كذلك لانك اذا قلت شكرت زيدا فالفعل يتعدى الى مفعول واحد
 واذا قلت شكرت محمد فالفعل يتعدى الى المفعولين بدخول اللام لانه انما شكرت
 لمحمد فعلا وانما لم يذكر المفعول اختصارا وبدل على ذلك ظلم المفسرون في قول الشافعي
 شكرت لكم الامم وبلاءكم وما ضاع معروف في كافي الشكر وذكر ابن دريب

اعلم ان الفعل انما يتعدى
 لمولانا الفاضل الخافض جلال العيون
 وهو في الكتاب المستعمل في جميع الهمام وفيه
 ذات هجاء ووجاهة وامية القطوف فالتحفة
 ان نورها ينفذ النماز والادب فيخرج
 هذا السراج الوهاج او من يخرج
 هذا السراج فلا تتركه اقول في هذا
 والنوع في النعمان الفاضل هذا فاج
 بالتحقيق او الامام السموه فيقال
 منصفنا مثل هذا التوفيق ذلك
 فضل الله توفيقه فينا ان الله
 على كل شئ قدير

ان نصحت زيدا ونصحت لزيد من هذا الباب واللام انما تدخل التعدي الى
 مفعول آخر وانهم اذا قالوا نصحت لزيد قائما بربدون نصحت لابي وشورق
 فيترك ذكر المفعول الثاني كقولهم شكرت لزيد وقال السيد ركن الدين الخوان
 اللام انما دخلت للتعدي الى مفعول آخر في شكرت له ونصحت له شكرت له
 ونصحت له في حذف نوسعا وقال الثعالبي في شرح ادب ديوان الكاتب ومن
 ومن هذا النوع قولهم كلت الطعام وزنت الدرهم فبعد واما المفعول الثاني فنقول
 كلت الطعام لزيد وزنت الدرهم لعمرو فانما ترك ذكر المكيل والموزون خفيا
 وثقة بفهم السامع واما ثانيا فلان ادخال قد لا يتعدى في الموضوعين غير مكسب
 لقوله عندنا في استعمالين فالصواب حذفها كما في كلام الشيخ الرضا الذي هو
 واما ثانيا فلان شكرت له ونصحت له ونصحت له في استعمالين لقوله
 الجوهري انما باللام افعي ولما ذكر في افعال العمد في بيان اللام في قولون بقا
 شكرت له وشكرته وباللام افعي كاصح به جماعة من اللغويين وبالجيدة ورد
 التنزيل وقال الله تعالى انما شكر لي وقالوا نصحت لكم ولما ذكر في شرح الفصح في
 اللغة الجيدة تعدي شكر بحرف الخفض وكذا نصحت وفي يجوز حذف اللام في
 البلي الاصل في نصحت كذا ان تعدي هكذا بحرف الجر ثم يتبع في حذف الجر في فعل
 الفعل بنفسه قال الفراء في المصادر العربية لا تكاد تقول نصحت كذا انما يقولون
 نصحت لك ثم قال البلي في شكرت هل هو مثل نصحت في انه تعدي بحرف الجر ثم

ثم يتبع في حذفه انتهى ولكن ما ذكره ابن خالويه والبلي والفراء مخالفا لما
 نقلناه عن الامام الثعالبي والسيد ركن الدين انفا والوجه الوجيه انقلنا عنها
 وما ذكره ابن خالويه والبلي والفراء في ان السيد ركن الدين والثعالبي ثم اعلم
 ان في ما قاله الجوهري وابن طولون بحثا يعرف بالتمثيل ولما ابا فالا نقد
 والازم لئلا يقع كاصح به ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال ولا يتم
 المتعدي من اللانم بالمفعول والتعلق فاما الفعلين فيلحقان معنى واحدا
 متعدوا الاخر لانهم كصدقة وامننت بركيته وزعلت عنه وجبته و
 رغبته برادته وسمته برؤيته وطمعت منه ولا طمعت منه وقدرت عليه و
 رجوت وطمعت ونجسته واعرضت عنه وانما يتمين بان يتصل به كالغدير
 اوها وباصار وبان يصلح منه لم المفعول تام مطرد بخصوصية وجبته
 وارادته ورجوته فهو صدق ومحجوب ومراد ومرجوة به هذا علم ان
 قال متعدي لا طرد متعدي فهو مفعول ولو قصد هذا الامر ان يزدحمت
 ورغبته وطمعت واعرضت له فنحن في الحرف كقولك ذهبت عنه وطمعت به
 وطمعت فيه واعرضت عنه فهو مذهب له عنه ومرغوب به وطمعت فيه و
 معرض عنه فلا يتأتى لك صوغ المفعول تاما بل يافنا اي مفتقر الى حرف
 الجرف يعلم بذلك لزومه اعلم ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون لازما ومتعديا
 بحسب الوضعين بان يكون معناه في احد الوضعين متجاوزا الى الغير في وضع

لا ينفق به من جملة
 واللازم

انما هو العاقل متعدي
 بان يكون له ما يتعدى

الآخر قاطرا عنه كالنقش فانه وضع مرة للنشر و آخره للتشريق قال
 العلامة الرشدي في المسالك نقش العود والقطن فانتقش ونقشت الغنم
 بالليل نشرت ونقش الراعي قال العلامة كمال يثا اذ خصه الله تعالى
 وزياد و الفرائد زعم الامام البيضاوي انه هلم في هذا النوع حيث قال
 في تفسير قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم ويكون متعديا كما في الآية
 ولازمه كقوله تعالى هلم الي ليس الامر كما زعمه فان هلم في المثال المذكور ايضا
 متعد وكلمة الاصله بمعنى التقرب الذي ضمنه هلم وقد اعترف بهذا ذلك
 الفاضل في تفسير سورة الاحزاب اقول فيه انه هلم في هذا النوع كما صرح به جابر
 الله تعالى في المفصل حيث قال هلم على وجهين متعدية كرهات وغير متعدية
 بمعنى تعالوا قبل قال الله تعالى هلم شهداءكم وقال الله هلم الي وحي الاي
 ان الرجل يقال له هلم فيقول لا اهل وصرح به ايضا الشيخ الرضي في شرح الكافية
 حيث قال ومما جاء متعديا ولازمه هلم بمعنى اقبل فيتعدي بالي قال الله تعالى
 هلم الي وبعني احضروا قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل بالتبكير
 مع لم امر في قولك لم الله شعث اي جمع اي جمع نفسك اليه في اللانم وجمع
 خبرك في المتعدي لا غير معناه عند التركيب لانه صابغ في اقبل او احضر
 بعد ما كان بمعنى اجمع صار كما يترجمها الافعال المنقولة عن اصولها فلم
 ينصرف فيه اهل الجار معناه اصل التصرف ولم يقولوا فيه هلم كما هو القياس

منسب
 شاذ
 في رعا العلامة كمال

القياس فيه اردو وامدو ولم يقولوا هلم كما يجوز ذلك في مذكر ذلك
 لشغل التركيب قال الله تعالى هلم شهداءكم ولم يقولوا هلموا وصرح به ايضا
 الامام ابن هشام في بعض تصانيفه حيث قال اجماع الخوارج والمغويين
 منعدي ان لهم معينين احدهما تعال فتكون قاصرة كقوله تعالى هلم الي
 اي تعالوا اليه والثاني احضر فتكون متعدية كقوله تعالى هلم شهداءكم اي
 احضروهم واذ عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك عدم اصابة الفاضل
 البيضاوي فيما قاله في تفسير سورة الاحزاب كما لا يخفى عا ذوى الالباب اعلم
 ان الفعل الذي قد استعمل في موضع متعديا بنفسه في آخره لا سيما في كلام
 العرب يرتقي الى امانه كسيتين مثل فاد وانار وامروا وجمع واوحشوا
 واظلموا واشتدوا وخبروا جلي واحوج في طلب البوابة من الدستور من كتب اللغة
 ولما فرغ من تعريف المتعدي واللازم شرح ان بنياء الفعل باي شيء يكون
 متعديا فاعمال وتعدية اي تعدى انت بعض الفعل اللازم وانما قد رتبنا
 لانه بعض الافعال اللازمة لا بدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدية بها
 وبعضها لا يصير بها متعديا نحو امشيت القبل وموت الابل وبعض الافعال
 المتعدية يصير بها لازما نحو اكتب الرجل فلم يصب الفاضل التقاؤه ومن
 هذا حذره في عدم التدوير به وفي بعض النسخ وتعدية اي ينقل اليه
 التفعيل وانما فسره به لان التضعيف في تفعيل ليس له سبب التعدية او

الكلمة في نفسه
 متعدية كثيرة

متعدية

او بالهمزة اي ينقل الى باب الافعال لا الانفعال والافعال والافعال
ونحوها فانه قلت اقصر ابن مالك في الفية على حرف الجر والمفعول ^{مطلقا}
وعلى الهمزة والتضعيف في الثلاثة المجردة وغيرها زاد على ذلك نقل المتفعل
كاستعملت زيدا وفاعل نحو سارته وفعله في باب المغالبة فوجه ذلك قلت
اعتبر ابن مالك في تعدى اللزوم بقاءه على صورته والافعال فعل آخر
بقائه معناه منسدا للفاعل الا ان ترى انك اذا قلت فرحته واحسنه كان
معناه صيرته فاعل الفرج والجلوس الذي هو فرح زيد وجلس زيد
والافعال فعل آخر بمعنى آخر والثالثا اعتبر الموافقة له في اصل معناه وحرفه
الاصول اذا قرر هذا فقد علمت ان حصر التعدية للمجرى الثلاثة صحيح ^{غير ان}
الفاضل العزى على المصطلح الثالثية قال النسخة الاولى لافادة
الكلام المحصر على الثانية لاثماليح على الاسناد عاوجه عموم المبتداء وخصوص
الجزيرة في التعدية قد يكون بغير هذا المذكور كالسين نحو حسن زيد
واحسنه والفاعل نحو سارته وجماله وفيه العيني نحو حسن زيد
حسنه اذ انبئت للمبالغة والمعنى غلبته في الحسن وان لم يكن واحدا منها ^{مطلبا}
انتهى خلط كقولك فرحت زيدا مثالا للتضعيف فرحت فعل ماضو
والنا فاعله وزيدا مفعول به واصل فرح زيد فتقل حشوه وانقل به
ضمير الفاعل فتعدى الفعل بواسطة تثقيب الحشو لا زيد فقلت فرحت زيدا

زيدا فصا ما كان الفاعل مفعولا والفاعل شيئا آخر قال الزنجاني فانه قلت
فلم زيدت الزائدة في نحو فرح الحشود قلنا الزيادة الحشو هو الزيادة
جنس حروف الكلمة فلو زيدت في الصدر يلزم الادغام لاجتماع التثنية
والمدغم ساكن فهو يؤول الى البدائية بالساكن وهو مرفوض في كلام
فانه قلت لم زيدت في الحشود في الطرف بعضه الآخر قلت لا حقه ان
يزاد في الصدر كالهزمة فلما امتنع زيارته في الصدر سبب ان يزداد
فيما هو في صدر الصدر وهو الحشود والآخر وقال الامام ابن هشام
في المعنى النقل بالتضعيف سماع في القاصر نحو فرحته وفي المتعدى الى
واحد نحو علمت الحسن او فهمت المسئلة وتم لسمع في المتعدى الاثنين
وزعم الحريري ان يجوز التعدى الى اثنين ما ينقل بالتضعيف الثلاثة و
لا يشهد له سماع ولا قبيل وظاهر قول سيبويه انه سماع مطلقا وقيل قبله
في القاصر والمتعدى الى واحد اعلم ان ظاهر مذهب سيبويه هو الحقايق بالقبول
عند الفحول قال الفاضل التتار في ولا يتعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف
فانه النقل في المجرى الى بعض ابواب المنفعة موحول الى السمع لا النقل انصرف
زيدا عمرا ولا وجهت خالدا ونحو ذلك كذا قال بعض مذكري المحققين
والعجب ان مولانا دود قال بعد نقل كلام الامام ابن هشام تمامه والحقايق
قبلية القاصر سماع في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه انتهى وقد عرفنا ان

انه ظاهر في كسبويه ان سماعه مطلقا ولم يصب في قوله والحق انه قبل في
 القاصر فانه سماعي عند الاجلة واجلسه اي زيدا مثال الهمزة جلست
 فعل ماض والتا فاعله وزيدا مفعول به اصله جلس زيد فزيدت الهمزة في
 اوله واتى بضمير الفاعل متصلا بالفعل فقلت اجلست زيدا فاصلا ما كان
 فاعلا في الاول مفعولا في الثاني والفاعل شيء آخر اعلم ان التعدية بهمزة تنفرد
 اذا كانت عين المجزوءة مخونا في زيد فقولنا نائيت ولا يجوز التقييد
 وكذا سائر حروف الخلق غالبها نحو اجبت ولعدته ورتبايات نحو همت
 وبعده واعلم انه قد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي لاثنتين
 نحو البست زيد ليلا ولم ينقل متعديا لاثنتين بالضمة الى المتعدي
 لثلاث الا في راي وعلم وقاسه النفس في اخواتها القلبية فحظرت حسب
 وزعم وقبل النقل بالهمزة كل سمي وقبل قيل في القاصر والمتعدي الى
 واحد والحق انه قيل في القاصر وسمي في غير وهو ظاهر مذهب سيبويه
 كذلك المعنى والتعدية وتعدية بجر في الجبر في الكلام الثلاث والرباعي
 المنزلية لا حروف الجبر وضعت لتقصير معاني الافعال الى الالهي اما
 لفظا نحو ردت زيد وانا ما زيدا ومروري بزيد حسن واما تقديرها
 نحو في الدار زيد ولم يسمها الكوفون حروف الافضا باعتبار معناها
 كحروف النون وحروف الاستفهام وغير ذلك وسميها بجر وجرها باعتبار

سمي الحروف الجبرية
 الافضا وحروف القضا

باعتبار انها تجر معاني الافعال الى الالهي او باعتبار ان الماده نفس الالهي فاذا
 اضيفت الى الاعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف
 الجزم وحروف النافذ لانها تضيف معاني الافعال الى الالهي اي توصلها و
 ايضا سميها الكوفون حروف الصفات لاصلا منها صفة في الهمزة من ظرفية
 وغيرها لانها تنفع صفات مع مجزوءها لما قبلها من السكت كذا في حاشية
 كلنجك على الضم مثال المجزوءة ذهب زيد ومثال المنزلية انطلقت
 به اي زيد فانه ذهب وانطلق لازما فلما قلت ذلك صار متعديا
 قال الفاضل اللقلا ان قلت كيف يتصور في نحو هذين المثالين جريان الالهي
 والانطلاق وايقاعهما الى زيد بوجه الياء وقد كان اصلهما كما فررت
 غير مرة ذهب زيد وانطلق فكل من المعنيين ثابت له قبل الباء ومعها قلت
 المعنى الموقع بالباء على مجزوءها في نحو هذين المثالين هو التخصيص والا يملك
 له معتبرا عنه بالذهب والانطلاق الابالبا وقال المدوني في الذهاب
 ان عدى الياء فعناد الالهي والعدى بعلى فعناد النسب وان عدى
 بعن فعناد الترتيب والعدى بالفعناد التوجه اعلم ان الحروف التي تعدى
 بها الفعل سبعة الباء وهي اصل في تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفي
 ومزوع والواو وهذه السبعة تسمى ولا يقاس عليها كذا في زبدة الد
 التبريف فيه كلام لانه بالاختصاص بالتصيير مع قصد التعدية العرفية

زيدا

فلا يصح ما نقل لا يقال المراد من التعدية هنا التعدية النحوية لانا نقول
جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية كما صرح به السيد عبد الله في
شرح اللب ولكن خفي على ابن طولون فقال ما قال وماذا بعد الحق الاضلال
واعلم ان صاحب الكشاف فرق بين ذهبت به وذهبت به الباء فيه معنى
الاستطباب والتمسك وقال الطبري ذهب الى هذا الفرق المبرر وقال
الحري في دقة القواض في اوهام الخواص نقلا عن صاحب المثل الشا
كل من ذهب شئ فقد اذهبه ليس كل من اذهب شئ ذهب به لانه ذهب به
يفهم من ان اذهب معه وامسكه الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك
اذ هو قال صاحب الفلك الدائري في نظر لاء كلا التفسيرين بدلاء عما في
واحد وهو التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية ^{بالمهمزة}
لكنهما غير المشتركين في نادرة معنى واحد والنساع ليس لاء المهمزة ^{للازالة}
والباء للمصاحبة وصاحب المعاني ينظر الى الفرق بينهما واستعمال كل في مقامه لا
الى التعدية نفسها فافاء البحث عنها وطيفة النحوي قول اصحاب رده ولكن
اخطأ في قوله لاء المهمزة للازالة والباء للمصاحبة لاء المهمزة التي للتعدية
هنا ليست للازالة والباء التي للتعدية ليست للمصاحبة كما لا يخفى على من
يتبع كتب القوم اعلم المعنى عند توقيف المهمزة والتضعيف واحد قال
الفاضل الفري وهو ظاهر كلام ابن مالك والفاضل القفاز في ذهب

76
وذهب النحوي والسهيل ومن يتبعهما الا ان التعدية بالهمزة لا تدل
على تكرر الاختلاف والتضعيف ولهذا جاء انا انزلناه في ليلة القدر لانه انزل
فيها السما الدنيا فعد وجاء فانه ينزل على قبلك ونزلناه تنزيلا اي شيا
بعدي والاول هو الصحيح لقوله لولا انزل عليه القرا جملة واحدا وقوله
وقد نزل عليكم في الكتاب لجمع المفسرون عما المراد واذا رأت الذين يخشون
الاية وهي انما نزلت مرة واحدة وقال الشيخ الرضي ولا يغير شي من حرفي الجر
معنى الفعل لاء الباء في بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مرت به والندى
يغير الباء معناه فيجيب فيه عبد المبرر مصاحبة الفاعل للفعل لاء الباء
التي للتعدية عنده معنى مع قاييويه الباء في مثل كالمهمزة والتضعيف
فعدا ذهبت به اذهبت ويجوز المصاحبة وعدمها انتهى فمراده لا يغير حرف
من حروف الجر معنى الفعل لاء الباء اذ كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم تكن للتعدية
نحو مرت بزيد فاء الباء لم تغير معنى مرت بل معناه مع الباء كعنه مع
ذلك لاء معنى مرت بزيد مرت بزيد كان يقرب منه زيد على ما صرحوا به و
مرور كالم تجاوز الغير ككما تجاوزا والذهب في ذهبت بزيد لاء الباء
فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرر ولا بمعنى المهمزة كما هو مذهب ^{السيوطي}
فلا يكون للتعدية لاء الباء التي للتعدية ينبغي ان يكون بمعنى مع او بمعنى المهمزة
على المذهبين اعلم ان الفاضل القفاز لم يفهم من قول الشيخ الرضي في بعض المواضع

اذ الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم تغيره فاعترض عليه
 بقوله والخواتم لا بد في المتعدى الذي بحث عنه ويجعله قابلا للانتماء من
 تغيير المعنى ومعناه لما مر من ان بحسب المعنى فلا بد من معنى التغيير كما ذهب
 به بخلاف ما رتب به انتهى لكن لم يصح كما لا يخفى اعلم انهم بالغوا في باب
 التعدية الى احدى عشر الثلاثة ذكرت وليس يتفعل مع ما بين يدينا التاوي
 الهمزة فتخرج الشيء وتخرجه والفاعل نحو ليل يد وجبال
 الكسر ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كضمينهم ورجعتهم ومع
 والسابع وغدا فعلى بالفتح وافعل بالضم لا فانه الغلبة فتقول
 كرمتم زيدا بالفتح اي غلبتم في الكرم والثامن لمقاط الهمزة كاتى الرجل
 وكبته انا والتكلم البناء على افعل مراد به المباعدة كجلا الشئ وجلبه
 والعكس تكرير اللام كما قيل صفره وصعبرته والحادي عشر لمقاط
 الجار وتوعل نحو قولهم ولكن لا تواعدوهن سرائى عكس اى تكلم بى
 هنا فوائدا لاوله انه كما يجعل لازم منعيا يجعل المتعدى قال الزنجي
 اعلم انك اذا اردت ان تجعل المتعدى لازما فالطريق فيه ان تدره الى
 النفع والافعل والافعل والافعل ان كان رباعيا نحو دحرج الحجر
 فتدحرج انتهى وفيه نظر اما اولها فانه افعل مشترك بين المتعدى والمفعول
 واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدى منقولا الى افعل حتى صار نقلا

باب التعدية
 احدى عشر

نقلا لا مابيل المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء الثانية ان الامور التي لا يكون
 الفعل معها الا فاصرا عشرون عاما قال ابن هشام في معنى اللبى احدى عا
 كونها فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجيا او ما يشبهها
 يقوم بفاعل ولا يتجاوز ولهم هذا يتحول الفعل المتعدى فاصرا اذا حول
 وزد لا افعل لغرض المباعدة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم اى ما اضر به وفهم
 وسمع رجلكم الطاعة واذ بشر اطلع اليمن ولان الثالث لهما وجه مما انتهما
 ضمنا معنى كرم وبلغ السالك الثالث كونها فعل بالفتح او فعل بالكسر وضعها
 على افعيل نحو ذل وعوى الرابع كونها فعل بمعنى صار كذا نحو اغدا البصر
 وحصد الزرع اذا صار ذوى غدة وحصد الحامس كونها فعل
 كاشف وثمان السادس كونها فعل كاشف كاشف كاشف اذا انقضى الساج
 كونها فعل باصالة اللامين كاحترج بمعنى لجمع الثامن كونها فعل
 بزيادة احدى اللامين كاقف الحبل اذا الى ان ينقاد الساج كونها فعل
 كاحترجى الديك اذا ارتقش وشد قوله قد جعل النفع يفرى بى اطرده عنه
 ويسرى النفع كونها فعل وهو ال على التحول كاستجر العليين وقولهم
 ان البقاء بارضنا استسخر الحادى عشر كونها وزن ان الفعل نحو انطلقوا
 انكر النكر عشر كونها مطاوعا للمتعدى الى واحد كسرة فانكروا بفتح فانه
 فاء قلت قد مضى عن الفعل قلت نعم كبر تلك الغلبة وهذه معنوية

وايضاً فالمطامع لا يلزم وزن الفعل تقول ضاعفت الحسنة فتنقصه و
علمته فتعلم وثلمته فثلم واصل ان المطامع ينقصه المطامع درجة كالشجر
فلما قسّم مقام وزعم ابن بري ان الفعل ومطامع قد يتفقان المتعدى
لاثنين نحو الخبز في الخبر والخبر في الخبر وتنفرد الحديث فافهم من الحديث و
المستقطبة درهما فاعطاه درهم وفي المتعدى لواحد نحو استغفرت فافهم
وتستغفر فتصغر والصواب ما قدمنا لك وهو قول النحويين وما ذكره
ليس بطلب المطامع بل بطلب الطلب والاجابة ولما حقيقه المطامع ان
يدل احد الفصلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التاثير الثالث
عشر ان يكون رباعياً من بدايته نحو تخرج ولحنجهم وقشروا طمأن الرباع
عشر ان يكون بضمين مع فاعله نحو قولك ولا تعد عيناك عنهم فليحذر
الذي يمتثلون في امره اذا عوانه واصدح في ذرتي يستعملون الى
الملا ما لا على وقولهم سمع الله له حمده وقوله يخرج في عراقيبه انفس فانها
صنعت مع لا تنسب ولا يخرجون وتحدثوا وبارك ولا يصفون ولا تنسب
ويغيب والبعد الستة الباقية ان تدل على حجية كلوم وجيب وشجع او
على عرض كفرج واشر وبطل وحزن وكسل او على انطافه كطهر ووضوا
على انس كجسر وجسر وخشا او على لون كحمر وخضر وادم واحمار
ولسواد او حلية كدع وكل وشنب سمز وهزل انتهى اقول اعلم ان الثالث

الثالث عشر يفغى الخامس والتاسع لان كل منهما رابع من يدور والثالث
ان المتعدى محجى الملازم وكذا الملازم محجى المتعدى قال المولى
الشهرستاني كمال الوزير في الفرائد من توسعات العرب اجزاء كل المتعدى
وغير المتعدى محجى الاخر بلا تغيير في لفظه ولا تصرف في معناه اما اجزى
المتعدى محجى غير المتعدى فلو جوه منها ان يكون المفعول متروكاً فقط
عن حيز الاعتبار كما اذا كان الفرض اثبتك الفعل المتعدى للمند اليه ونفيه
عند من اعتبر تعلقه من وقع كانه قولك وتتركهم في ظلم لا يبصره قال صاحب
الكتاب والمفعول قطع لا يبصر من المتروك المطروح الذي لا يلتفت
الى اخطائه بالبال لا في قبل المتعدى المنوي كانه غير متعدى اصلاً ومنها ان يكون
المتعدى نقيضاً لغير المتعدى فانه في ذاهم حمل النقيض على النقيض قال صاحب
الكتاب في تفسير سورة التوبة عدى فعل الايمان بالثبات لا في قصد القصد بل باليد
الذي هو نقيض الكفر فعدي بالياء في غفل من هذا الخطاء في قوله ويبيهاق
البارائة وقع سهواً لانه يقال لست بالحديث بل اياه قل الله مع سواه منكم من
لسر القول ولم يدان الخطط محطه اما اجزاء غير المتعدى محجى المتعدى
فهي وجوه ايضا منها طريقة الحذف لا يصفوا وهذا الظهور وشووعه غنة
عن ايراد المثال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فانه ذلك قد يصلح
ان يكون سبب التعدية من غير ان ينتقل اللازم من صيغة المتعدى ويتغير

معناه وهذا ماد قوفية النظر العلامة التي تحشى حيث قال في تفسيره
الفرق ظاهر هو بالبلغ في طهارته وعنه أحمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه
ومطر من الغيرة في كانه ما قاله شرح البلاغة في طهارته كأن سيدا وبعضه
قولته وينزل عليكم من السماء ما يظنكم به والافيد فاعول في التفصيل في شيء
وقال سبحانه الكشف وقوله ان كان شرا فبما لا ان الظاهر ان لما كان قابلا للثبات
لانها شيء واحد مرجع المباهة فيه الى نظام التطهير لا اللازم صار متعديا و
الرابعة ان كل ما يفعل بعضه فهو تعد وما يفعل جميع البطون فهو
لازم كذا ذكره كمال بشارته في حاشية الفراندا قول بنقض هذا عكسا نحو
احمر وجهي علم ايها الطالب الزكي والواعي الالهي لا بد وان تلقى سمعت الى
ما حويناها وانت شهيد لانا قد كشفنا عنك عطلة كفسرك اليوم حديده
وياك وان تغلى عن حشك المشترك وان يكون ما تولى عنه وتركه والابن في
مقاصدك متخيرا وفي سبيل الرشدة متفكرا وتعتز بواجبك انما الفضل
والسمع وثنيا ياك انامل الدهر والندم لما فرغ المص مما هو كالمقدمة للامثلة
المختلفة شرح في ثانيا الامثلة المختلفة وقال فضل في امثلة تصريف هذه الامثلة
المذكورة في الثلاثة والرباعي والمزيد فيه واصله الامثلة في التصريف من
قبيل اضافة المثلج السبب اي في امثلة حصلت بسبب تعريف هذه الافعال
واخذها من المصادر اعلم ان الفاعل الدواني في قول المص بالوجه المذكور

المذكور بغير تعريف في الاضافة فقال المراد من الافعال المصادر عند البصريين
كما هو روي في سبب ان لا يسمي المصدر فعلا فاذا صرحت هذه المصادر ما
بتغيير الهيئة او بالزيادة سواء كانت في حروف ثابتة او غيرها حصلت امثلة
كما سمعت في المسئلة لانه نوع وانما عبر عن المصادر بالافعال لانه حمل الكلام على امر
الكوفيين ايضا انتهى ولكن لم يصيب لزوم التناقض في كلامه بامل يظهر لك
للمواعيل بامر يريد تحقيق المقام وتوضيح المرام فلتتم ما نقلت عليك
من الكلام حتى يشير اليك بنا اننا ان الفصل في اللغة القطع في الاصطلاح
يقال لطائفة من الكلام سرودة متقاربة المعاني وتختلف بها في ضبط البنية
والمنتهى وقد يستعمل الفقهاء بمعنى المسئلة قاله جلال الدين الدواني في المختص
وقال الجبلي في شرح المنوط هو في اللغة مصدر بمعنى الفاعل هو الفارق وفي
الاصطلاح ما يفرق بين الجنتين وقال في الشرح الصغير هو في اللغة مصدر
جعلهم هنا بمعنى اسم الفاعل اعني الفاصل والفارق تقول فصا بين الشجرتين
اذا فرقت بينهما وفي الاصطلاح ما جري بين الحكمين وقال السروي في الامثلة
مصدر ثم جعل هنا بمعنى الفاعل لا غير اعني الفاصل والفارق وفي الاصطلاح
علامة تفرق بين الجنتين اقول الوجه الوجه ما قاله بطلون وهو في اللغة
الحجر واما في الاصطلاح فيعرف بانه طائفة من المسائل الصرفية او نحوها تغير
احكامها بالنسبة الى ما فيها غير مترجم بالكتاب البنا في العصر الذي

بمفعول الفاعل تفسير فانه يحتمل ان يكون بمفعول كما صرح به المولى الشهابي
 في شرح الكسرية حيث قال وهو مصدر يحتمل ان يكون بمفعول فاعل كرجل عدل
 فاصل بين ما ذكر قبله او بعدد ويحتمل ان يكون بمفعول المفعول والمفعول هذا
 عما قبل اذا عرفت هذا فقل ظهر لك مما في ما قاله الشارح الجليل الذي نقلناه
 عنه انما قال الفاضل مولانا عوفى الشارح لعمدة الله بفوز الامم والاصح
 لدى العفول والظاهر عند الممارس في الفروع والاصول ولزاوله العلم
 للمفول والعفول ان مثل الفصل والكتاب والاصل والباب ونحوها
 عبارة عن الالف والنقوش وما بعدها من المعاني والمساكن فاذا كان اللفظ
 الالف والنقوش مظهرا وما بعدها مظهرا وكانت المعاني والمساكن مظهرا
 للالف والنقوش فلا يلزم خرافة الشبهة لفظية فاما الاولى المتصلة العكس الالف
 قوا المعاني قلت هب لك ما جعل ظرفا في هذه الالف الالف المعاني وما بها
 اعم من نفسها اذا البتة قد يكون بلفظ ويقصد ويحتمل واثارة ونحو ذلك
 فلا يحيط بالاخصر احاطة معنوية وهو المراد في هذا المقام وما كان
 مظهرا وما هو انفس المعاني لا يابنها فلا يخالفها الشهابي بين الاقوال من ان الالف
 الالف دون المعاني وقد اوضح هذا الباب فيما علقناوه المفتاح وشرحه
 بحيث طلب الاصباح المفعول المصيح وقلنا لست انا الفاضل الانصاري
 سلمه الله الملك الباري الظرفية والمطر وفيه بين الالف والمعاني مجازية فيجوز

فيجوز ان يكون كل منهما ظرفا لآخر وهذا اول مما قاله مولانا عوفى كمالا يخفى
 على السائل المنصف المجتنب عن التعسف ثمة قوله ولا ناعوضنا ان مثل
 الفصل والكتاب والاصل والباب ونحوها المتبدل يعرف بالتامل وفي
 قوله وما كان ظرفا هو نفس المعاني ككلام كمالا يخفى قال الفاضل الامدي
 اعلم ان الفصل مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف تقديره هذا فصل
 وقد صرح مسبو به بذلك في ترجمته كتابه فيقول مرة هذا بابكنا ومرة
 باب كذا هذا وحذف المبتداء جانبا هنا للسوق لحذفه عن الاختصار
 للعلم به فهو كقولك لم يستشر في الهلال والله اي هذا الهلال فترينه الخذف
 حالية فقلت هل يجوز ان يكون المبتداء خبر محذوف تقديره فصل
 في امثلة تصريف هذه الافعال هذا فله جواب لا يمنع ذلك اقول لا يمنع ذلك
 فاما المبتداء وان تخصص بالصفة لكن الخبر معرفة وهو سر مجازي كمالا يخفى
 واجاز ابن طولون في هذا الفصل النصيب بتقدير اذكر وقا في خبر ذلك
 في كتابه وباب ونكتة وتنبيه واجاز الكرماني في السكون على سبيل التعداد
 المفصول بصورة الوفاء اعربا قول فيما قال ابن طولون كلام لا نصيب
 هنا غير جائز لعدم تحمل الرسم كمالا يخفى وفيما قال الكرماني كلام ايضا لا
 في غير جائز ايضا لوجوده فاجوز ان اذ لم يكن في كمالا يخفى به الفاضل الفنا
 والسروى حيث قال افضل خبر مبتداء محذوف لا غير تقديره هذا فصل

مطا القاعد في قراء الفصل

والقاعدة في قراءة الفصل هي انه لا ينجح اما ان يكون فيها لفظة اولافا كان
 الاول فانه يتوزن كان التا فانه لا يكون الها كمالا لتحقيق الاعراب ان
 يكون بعد التركيب لذا قال الفصلان من هما وصل ويكسهما فصل
 انتهى اقول في كلام ايضا اما اولافا قصرها على كونه خبر مبتداء محذوف
 لتفسير لا يجوز ان يكون مبتداء لما خص بالتسوية لكونه للوحدة فعليه
 التفتاز في المطول حيث قال اذ قال التسوية في الاثبات صور الجزئية او
 بالصفة المقددة اي فصل عظيم الجاهل عما قيل او المجوز المتقدمون
 من تنكير المبتداء بناء على حصول الفائدة كما صرح به الفاضل التفتاز في
 المطول حيث قال المحقق اذ كره ابن الدهان جواز تنكير المبتداء اذ حصل
 الفائدة فاخبرني اني كره شذوذ جري على الباء غلام على السطح وكوب
 انقص العت فخره في امثلة تصريف الى اخره في قال يحتمل ان يكون الفصل
 بقوله في امثلة تصريفه فخره محذوف في فصل كاي في امثلة تصريف
 هذه الافعال هذا لم يصح لما ذكرناه انفا واما ثانيا فلانه لو لم يكن في جاز
 ان يضاف في بعض المواضع الى ما بعده وج يجوز فيه الوجود المذكور
 ايضا وان خفي على الفاضل الامدى وان لا يضاف فلا يجوز فيه الا الوقف
 لكنه ثبت على النكار فقال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال واما
 الكلام على اضافة فنذكره في فصل المضاعف تفصيلا ان شاء الله تعالى

في قوله المولى التفتازي
 في قاعدة المقادير

بقيت هنا فائدة اما الاول فاقال الفاضل الفري من انه كان ينبغي
 ان يصل بين الا ان المصنفين اجروه مجرى الباء فوصلوه بوق واما الثاني
 فالمصنفون لما يكتبون في كل فن في كتبهم فصولا وابوابا وغيرهما وشحة
 الصدور بالترجم لا القارئ في اختتم ابوابهم الكتب ثم اخذوا بخر كان
 انشط له واهتم لعطفه وابتعث على الدرس والتحصيل فاجلوا ما لو اتمروا على
 الكتاب بطول ومثل المسافر اذا علم انه قطع ميلا او طوي في سجا وانتهى
 الى بر يد نفس ذلك عنه وشقة للمسير ثم كان القرآن سورا وجراه القراء بها
 وعشورا وانما ساول خرابا اما الماضي قدمه على المضارع لانه المزيد بعد
 المزيد عليه فلا التفتاز في قدم الماضي لانه الزما الماضي قبل الزما المنقب والمحال
 وردة الدلالة بالمتقدم كما قال الزجاج وصحة الراء وغيره المستقبل ثم
 الحال ثم الماضي وذلك لان كل حادث قبل حدوثه ويكون مستقبلا وانا وجدنا
 حاضر اذا انقضت صا ما ضا انتهى والتحقيق الخلق بالقبول عند العلماء
 فيقول ان يقال هذه القبيلة لك في هذا الجب وجوبها في زمان الزمان
 الذي تحقق وانقضت متقدمة على ان في الذي يوجد والذ هو وجود
 اما يجب الاتصاف بالماضي والحال والانتقال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده
 يتعصف بالماضي وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالماضي فربما
 الفعل الذي دل على معنى وجد هذا المعنى في الزما الماضي فالزما بالمفعول

فقد انما ان النوبح لا يفتح اذا لم يفتح
المعطوف فاما في النوبح او مفتوح
وقسم ثالث مفتوح كما في قوله
الابيضاح منه

اصطه هذه على الف ميمية الواقعة على
الاشراج كذا الف ميمية الواقعة على

وفاقیہ اسلامیہ یونیورسٹی

فیہ رو فیہ ہما

وفيه لام الفعلة والجمع الالف والواو والياء
 ومما في الالف البيت المام الفعلة والياء
 والالف في قوله تعالى في يوم القيمة
 والياء في قوله تعالى في يوم القيمة
 والياء في قوله تعالى في يوم القيمة

قوله فليس الاطباء كان حوله كان
مع الاطباء الباشا وكان الفاضل
في هذا الاوراق الذي هو المأثور في
المنهج في الطب حيث في قوله
للمفوضة وانما اصلها كان في
لغة النسخة واما جميع هذه
بالنسخة واما جميع هذه
الفاضل الذي هي من نسخة
تدبر من مهاب شواراد و
الصحيح بلفظ الساب من نسخة
وهو ايضا جميع تدبر من
الامة وتوضيح المرام

شرح التفاز في المناسبات
وفتحنا الشافعي في نصرة الامة في الخطاب
والخطاب في منفعته وعلمه في المنفعة
النصيب والامة في منفعته وعلمه في المنفعة
وهو في المنفعة في المنفعة وعلمه في المنفعة
لغوا في المنفعة في المنفعة وعلمه في المنفعة
وانما زيدت اليهم في نصرة الامة في الخطاب
بالفائدة في المنفعة وعلمه في المنفعة
اخوكم في المنفعة وعلمه في المنفعة
فكيف اتينا في المنفعة وعلمه في المنفعة
لان المنفعة في المنفعة وعلمه في المنفعة
لقد اتينا في المنفعة وعلمه في المنفعة
لاننا نعلم في المنفعة وعلمه في المنفعة
لان المنفعة في المنفعة وعلمه في المنفعة
من جهة وهو في المنفعة وعلمه في المنفعة
وزيدت اليهم في المنفعة وعلمه في المنفعة
فكيف اتينا في المنفعة وعلمه في المنفعة
لان المنفعة في المنفعة وعلمه في المنفعة
لاننا نعلم في المنفعة وعلمه في المنفعة
لان المنفعة في المنفعة وعلمه في المنفعة

اللهم وخلقنا من
 نور وافر لا ينفد
 مضمون التأمل
 لا يوجد

نصرتا التاد والالف والميم كما امر الالف ضميرها التنبيه المؤنث المخاطبة نصرت
 قيل اصل نصرت من الميم للمشاكله قلبت نونا فادغمت وقيل اصل نصرت بالتخفيف
 فليطرد كون ما قبل نون جمع المؤنث زبدت النون فادغمت وقيل النون النون
 ضمير يار من متحرك جرفه الاول بالضم والثاني بالفتح لجمع المؤنث المخاطبة وقيل
 التا ضمير يار من متحرك به لكونه فاعلا والنون للمفروق بينه وبين المتكلم وحده
 قيل النون ضمير يار من متحرك للمخفة والثالث للفرق بينه وبين جملة الغائبة نصرت
 التاد ضمير يار من متحرك بالضم فانه فاعل لنفس المتكلم وحده نصرتا قيل النون جمع
 الالف ضمير يار من متحرك جرفه الاول بالفتح والالف لنفس المتكلم مع غيره وقيل
 النون ضمير يار من متحرك والالف للمفروق بينه وبين جمع المؤنث الغائبة وقيل
 الالف ضمير يار من متحرك ساكن فادغم بينه وبين تنبيه المذكر الغائبة وهو النون
 متحرك فسمي متحركا باعتبار فارق وقس عطف معنى قوله مثالكم بتقدير
 الامر بفتح مثل المبني للفاعل نصرتا ههنا في هذا المثال فاسم الجرج الجرج
 بالميل اذا قد عظمها به ولم يسم بالميل مقيلا فاعل مفعول قس وتفعّل
 وافعل وانفعل وتفعّل فاعل وافعل وافعال وافعول وانما احال ذكر
 البوابة على القياس اذ ليس للاحتياج اليه مسكن فالفهم التركي السليم والفظن
 القويم المستقيم بذلك بتقدير واحد ما لا يدركه البليد بالفشاهة ولا تعتبر
 انت ويجوز ان يكون مبنيا للمتكلم وفي بعض النسخ ولا يعتبر بالياء مبنيا للمفعول

حركات بكر التام على ما في النسخة الاولى لانها مفعول وبضمها على ما في النسخة الثانية
 لنباتة باء الفاعل الفاتى الهمزات اعلم ان الهمزة التي في اول الكلمة نوعان
 همزة قطع وهمزة وصل ويطلق عليها الفاء وصل والفاء قطع اما حقيقة
 بالهمزة على ما قيل واما مجازا لكونها على صوتها في بعض المواضع ولكونها متحدة
 ذاتا والاختلاف تماهوبا بالعوارض ولذلك شبهوها بالهواء والريح فكما ان
 الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا لم تكن صارت هواء فكذا الالف
 اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا لم تكن ومدت صارت الفاقلة الصيغ
 الالف على ضربين ليننة ومنحركة فالليننة تسمى الفاء والمنحركة تسمى همزة قال
 الجارودي في شرح الشافية وبهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة علمهم
 وتشديد كلامهم باقلامهم بان الحرف ثمانية وعشرون والاضطرار بهم خلاف هذا
 فانه لا يذهب عايرهم الخفايا فظنك بالجلال انهم اعلم ان الحركات جميع الحركات وهي في
 اللغة بمغنى الاضطراب في الاصطلاح الفتحة والضم والكسرة وتسميتها بالاضطرار
 اللان عند التلفظ بها بخلاف كونها اللان الا يضطر عند التلفظ به
 في الاوائل اي في اوائل انفعال وفعل وتفعّل وما شبرها مما اوله همزة زائدة
 سوى افعال همنزة للقطع لانها لا تقطع في الدخ فتنقطع بالتلفظ بها بما
 قبلها عما بعد ما فانها اي هذه الالف زائدة لدفع الابتداء بالساكن
 ثبت بالابتداء للاحتياج اليها وتنقطع في الدخ اي في وسط الكلام لعدم

الفتحة جمع الواو وهو
 الذي يثبت بالفتحة
 الفتحة

حكم الفاء زائدة
 قبل الميم واللام في
 قول الميم واللام في

الاحتياج اليها الحصول القطع بما قبلها فاذا لم تعبر فالاول ان لا تعبر بها
 لانها فاعلها فاجابة ما في الوصل الحسن الا في الضرورة كقول كل سرجا وزا ^{شأن}
 شاع كل علم ليس في القول للرفع وكقول اذا جا وزا الاثنان سرفا نربث
 وتكثر الوشاة قين ولما فرغ المصراع بيان القسم الاول اعني المبني للفاعل من
 المفعول شاع في القسم الثاني منه فقال والمبني للمفعول منه اي من المفعول اراد ان يذكر
 بغير فاعل باعتبار اللفظ مذكرا على سبيل الاستقراء بغير فاعل مطلق المبني للمفعول
 باعتبار المعنى فقال وهو الذي يسمى فاعلا اي حذف فاعله واقسم غير الفاعل
 مقامه واعرب باعرا بالعلم بكقول تع خلو الانسان ضعيفا واجهله بخسوف
 المال والتعظيم الفاعل او تخيير المفعول فحضر النبي او عكسه فحضر
 الامير واللاهيم فحضر زيد واستقيم القائل فبهم امر الفاعل على ما طلب
 او لتظهر بهر الشاعنة او تطهير العز لسائك وللانحصار في الكلام بقيت
 هنا فائدة مهمتها بحفظها وهما قال الامام اس هشام في معنى اللبيب ينبغي
 للمعرب ان يتخير من العبارات اجزاها واجمعها للمعنى المراد فيقوله فحضر
 فعل ما ضم اليه اسم فاعله ولا يقال المبني للم اسم فاعله لعل ذلك وخفائه وان
 يقوله المرفوع بنائبه الفاعل ولا يقول مفعول لم اسم فاعله لذلك و
 لصدق ولصدق هذه العبارات على المنصوب من نحو اعطى زيد دينار
 الا ترى انه مفعول لا اعطى واعطى اسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصلح

منقول
 قوله التعيين الجدير خبر
 يقال بنائبه اي نشأ وجعل
 شائعا
 اي المبني للمفعول مطلقا هو كذا
 من المانية او من المضارع محذوف
 قول ضعيفا مفعول مطلق مجاز
 او حال
 جعل الجدير
 مجازا في البيت

فلا يصدق الا على المرفوع ما ان المبني للمفعول الماض الفاعل الذي كان فاعله
 مضمونا كفعل وفعل وفعل بتشديدا العين وفعل بقلب الالف واو
 لانضم ما قبلها وتقول بضم التاء والفاء ايضا لانك لو قلت تفعل بضم
 التاء فقط لا يتصل بمضارع فعل وتقول بضم التاء والفاء ما ذلوا فصر
 على ضم التاء لا لتبني بمضارع فاعل وقلب الالف واو او كما اول متحرك منه
 مضمونا نحو تفعل بضم التاء لانه اول متحرك منه كما ذكر في المبني للفاعل
 ولا تفعل بضم التاء وكذا قيل كل ما كان اوله همزة وصل ولم يذكر انفعل
 وافقولا فمفعول وافعلل ونحو ذلك لانها من اللوازم وبناء المفعول
 منها لا يكاد يوجد قال التفنن ان قال بعض الافاضل في بحثه لا يقول لانها
 من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقريره
 ان المبني للمفعول ما حذف فاعله وسند المفعول به وهذا الافعال لازمة
 لا يوجد لها مفاعيلها فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني
 للمفعول ما حذف فاعله وسند المفعول به او كان به او فيه مكانا او زمانا
 او مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللوازم لا يوجد من بناء المفعول كما
 قال التفنن في وغيره ولم يجوز ان يسند الى غير المفعول به وهمزة الهمزة
 فيما اول متحرك منه مضموم يتبع هذا المضموم الذي هو اول المتحرك في الضم
 لا قبلها كسها فلور وعي لنم الخروج من كس قبل الضم اقل منه وهو

قبيح فوجيها باللائع وما قبل آخره أي آخر المبنى للمفعول يكون فكسورا
 أبدا أي في النوعين في المحذور ومختار الصحاح الأبد الدهر والجمع الأباد
 كالامال وأبود كفلوس وللأبد أيضا الدائم وفي الصحاح الأبد الدهر والجمع
 أباد وأبود يقال أباد أبود يقال أباد أبدا يقال أباد أبدا وأبدا
 وأبدا لا بد من كما يقال أباد الدهر الدهر وعوض العائضين والأبد أيضا
 الدائم وفي باب التفسير الأبد الدهر مستقبل من غير آخر وجمعها نكر وأبدية
 قولهم لا أفل أبدا أبدا في كثرة تفسير القامخ لا بد من قبل الأبد دوام
 الشيء في الماضي والسرمد دوام الشيء في المستقبل ثم قال كون الأبد موضوعا
 للشيء في الماضي ليس ثبت فانه في الاستعمال الدوام المستقبلي قال القامخ ولانا
 حين لم يبد في شرح الهداية في علم الحكمة الان في ما وجد في الازل
 هو الزمان غير المتناهي من الجانب الماضي والأبد ما وجد في الأبد وهو الزمان غير
 المتناهي من الجانب المستقبل نحو زبد أصله نضر عمر وزيد مثلا فضم
 وكسره في الذي قبل آخره وهو الصاهنا وحذف الفاعل وهو عمر ووقع
 زيد الذي هو المفعول وقيم مقام الفاعل والتمخرج المال أصله تخرج زيد
 المال مثلا ففعل كما سمعته وكذا الحكم فكل فعل بني للمفعول قال التقطاز في
 والشر في الأزل وكسره قبل الآخر انه لا بد من تغييره ليفصل المبنى للفاعل
 والأل فعل في غير ما لا فعل يضم الأول كسر الثلاثة دون سائر الأوزان ليعقد

الابد

عم اوزانهم ولو كسر الأول وضم الثاني لمحصل هذا الغرض كسر الخرج من الضمة
 إلى الكسرة أو إلى العكس لانه طبع خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثة المحذور
 عليه فضم الأول وكسره قبل الآخر وما يبقا ان ضم الأول عوض عن المرفوع المحذور
 المحذور في ليس شيء لانا المفعول المرفوع عوض عنه وهو كذا وجاء فز يكون
 الزا والاصل فصد كن وأبد وعكس فطر ب ضرب ينقل كسرة الراء الى
 الضاد وجاء عطر يكون مقبل الآخر وقرئ رذت الينا بكسر الراء وكل ذلك
 مما لا يعتد به وجاء نحو جن وكسره وضم وفيد وعلت مبنية للمفعول أبدا
 للعلم بقا عليها في غالب العادة انه هو الله تعالى انتهى وقال القاض الغزالي
 جاء أيضا ورد في رد المحتار حكاه أبو حنيفة وغيره وهو لفظ وفلج وغبن وكسره
 ونكتب ونجت الناقه وعقت المرأة وعم الهلاك حكاهما الجوهري وتعد وعا
 أيضا لقي في النفقة وعنى بالحاجة وأولع بها وثبت به بثلاثة ووضع في
 البيع إذا خسر زهنا تكبر وتلج فواره إذا كان بليدا أو انتقم طونه وعنى
 على المريض وبهرت الرقيل وبتهجة وطل دمه ورهقت الدابة بمرهلتين
 إذا أصابها داء في قوائمها حكاهما في الفصح في بلفظ وفي شرحه لا بأس خالوب
 ان معناه ان الفعل في هذا الباب لا ينطلق به الاع لفظه لم يسم فاعلا في بعض
 المذكور في غير ما هذا انظر الصحيح في المقصود به كما قاله البصري ان بعضه بالم
 يبن قطعه للفاعل وبعضه بابني له أيضا والفصح بناؤه للمفعول كبريت وطل

دمه ودهست الدابة وعيت مجاجتك وشفت عنك غيرهما علم ان
 سل الذئب قلناه غا الفاضل التفات الى بالسين المهملة في النسخ الترابية فما
 قاله الحنفي من انه يقال شل يده بكس المجرى اذا صار يده ذاعلة وفي التمثيل به
 نظرا لانه يعمل بيا للفاعل ايضا يقال شلت يده يشل بالكسر المفعول والفتح
 في الغا برانه افرأ عليه وعند التفات الى فيدما بني للمفعول ابداء مخالف
 لا فاعل صاحب الكتاب حيث قال فاديفيد فيدا ويفود فورا وكذا عدك
 منه مخالفا للصحيح حيث قال وعك الحنفي من يلبس وعدفرد مولود وعول والوك
 مفتاحي وما فرغ المصنف من بيان المفعول فقال **واما المضارع**
 عقب الماضي بل ان لا مرفوع عليه وكذا المفعول والمفعول المتفق ما منه فهو
 ما اى الفعل يكون في اول احدى الزوائد الاربع رايد على الماضي بقصد المضار
 نحو يضرب وتضرب واضرب وتضرب وغيرها وخرج نحو ليس وترك واخذ و
 نصر لعدم كونها زائدة وخرج نحو انك واقف وتبين عدم ذلك القصد قوله
 الزوائد اجمع زائدة لانها كانت لهم بدليل احدى الاربع والفاضل المرفوع
 بالحرز بذكر ويؤتى قال السري ما فاق قلت في العبارة ركاه لانه الضمير
 في اول المضارع كالضمير الذي في هو ولزم من هذا تحقق المضارع قبل دخول حرف
 التثنية عا اوله لانه علامة الشئ غير ذلك الشئ وكذا في ذلك غير خفي على الفطن قلت
 يمكن ان يوجب عنه بناء المرد من وجود احدى الزوائد الاربع في اول هذه الصيغة

انظر الى هنا

الصيغة التمييزية فتقدير الكلام بتمييز المضارع من المتعدي بان يوجد في اوله احد
 الزوائد الاربع وهذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ يمكن للقائل ان يعود و
 بقول يلزم من تمييز المضارع قبل دخول حرف التثنية بحكم المقدمة القابلة
 ان علامة الشئ غير ذلك وكذا غير خفي ايضا وتحقيق المقام ان لا يلزم قوله
 ولزم من هذا تحقق المضارع قبل دخول حرف التثنية عليه لانها هي ما به التحقق
 فكيف يصور تحقق المضارع بدون معنى كلام المصراع المضارع هو الذي
 يتحقق بان يوجد في اوله حرف منها فيكون ذلك الحرف ركنا وجزءا من صيغة
 المضارع فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع شتى وهي الزوائد الاربع المهمزة
 والنون والياء والوقية والياء النخبة والفاضل الهلالي قدم الهمزة لانها
 للمتكلم وهو مقدم لانه مبتداء النطق عنه فالنون لانها بالمرع غير والمعظم
 فالتا لانها بالمتنحى ولبس منتهى الكلام عنده واخر الياء لانها للغائب وهو لا يتحقق
 الا بعد تحقق الطرفين واخر الياء فصد المبتداء والاخر فيجمعها اى تلك الزوائد
 الاربع قولك انين او ايتا وثاني فاما زاد وهما فرباينة وبين المضمرة
 لاختصاص الزيادة برلانة مؤخر عن الزوائد المضمرة والاصل عدم الزيادة فاخذ للمقدم
 فالهمزة للمتكلم وحده نحو انا انصروا فما خصت بالمتكلم ومع انها في مبتداء
 الخارج والمتكلم مبتداء الكلام قال الفاضل الكشوري في شرحه على الدرر الالفية
 اذا قلت ايت زيدا وحده فيذهب سبويه الى وحده حمل المفعول واجاز المبرد

يقال شلت يده
 ضربا لا يقطع ما ذكره المصنف
 او مائة الشريفة

في قوله

ان يكون حاله المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حاله المفعول لانه اذا اراد
 الفاعل يقول رأيت زيدا وحدي وصحة مررت برجل وحده ومثل سبويه
 تدعي انه حاله الفاعل وايضا فهو مصدر او نائب المصدر والمصادر في الغالب
 التامية بحوالا المفعول على انه منصبة على الظرفية لقول بعض الورع و
 التقدير زيد في موضع التفرغ والنون لا اي التكميل اذا كان معه غيره وقع في
 عبارة التفتازل مع غيره قال الفاضل الامدي فانه كان غيره تابعا فالاول
 يوافق ما قاله لومر ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جلس الامير مع الوزير
 بل يقال جاء الوزير معه والثاني يخالف لقوله ان الله معنا وان كان متبوعا
 انعكس الامر لا يوزع بالاعتبار ويقال قد يقال بها مجرد المصاحبة كما ذكره
 الشريف في حواشي شرح المفاتيح قال مولانا ابن حنبل في حكاية التلويع ان مع كثير
 اما تدخل التابع كما في قوله ان الله معنا وان الله مع الصابرين اقول بلية
 ما قاله الامدي مخالفا لظاهره فلا بد من التطبيق وهو ظاهر على اهل النجف
 والديق قال الامام ابن هشام في مفتي البيهقي علم ان مع لهم بدليل التويع في قوله
 معا ودخل الجار في حكاية سبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكرني
 معي وتكسر عينه لغة بني تميم وليسعة لضرورة خلافا لسبويه ولينها
 ع باقية وقول النحارج حرفي بالاجماع مردود وتعمل ضافة فتكون ظرفا
 ولها مع ثلاثة احدها موضع الجماع ولها يجر بفتح الذوات نحو الله معكم

مطلب
 مع

معكم والثاني زمان نحو جئت مع العصر والثالث مراد عند عليه قراءة
 بعضهم السابقة هذا ذكرني معي وحكاية سبويه ذهبت من معه وقراءة
 او تكون حالا وقد جده تظرفا جازما في نحو قول ابي قحافة بن حرب واهوانا
 معا وقيل هي حال الخبير محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا وهو خلاف قول
 ثعلب ان قلت جاء اجمعيا يحتمل ان فعله ما في وقت او قتين واذا فاء جاء
 امعا فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد عاينته مائة قال كنت ومجي
 كيدى واحد من جميعا وترامى مع الالهة كلامه قوله في قوله النظر في كلامها
 فيعلم ان ما قاله ثعلب كلام اعظم الكبريت الاحمر والرمي الاخضر فانه استمال
 العرب مع على الوجه المذكور فاذا ذكره ابن هشام في بعض النسخ الفقرة تامل
 حق التامل يظهر لك الحق وتعمل مع العجم كما تعمل للثاني قال اذا منتهى
 سبحانها معا وقالت الخثاوان بنو رجال في ارباب معا فاصبح قلبه به
 منفرا اعلم ان مع يقتضيه الاجتماع اما في المكاني نحوهما في الدار معا وفي
 الزمان نحو ولد معا وفي المنية كالمضائق نحو الآف والاب معا وفي الشرف
 والترتبة نحوهما في العلو معا ويقتضيه معنى النعمة وان المضاعف اللفظ
 مع هو المفسر بنحو قوله ولا يخزن ان الله معنا اي ناصرنا ذكره الامام الزاهد
 نحو نحن ننصر وانما خست النون بالمشكك مع غيره حملا على الماضى لكونها علامة
 لجمع المشكك في الماضي نحو نصرنا لك فكذلك تقول لم خست فيه له وبما انما

عنه خصته في لبوا قولون نحن لا نختره نحن مضمرة قال التفاتا إلى
وقد يستعمل لتكم وصله للتعظيم نحو قوله تع نحن نقصناهم ما وعدتهم
المعظم كليمي قال في المطول ولم يحج ذلك الخاطب الغاية في الكلام القديم
وانما هو استعمال المولدين في رواية الضمير والافعال مع الاسم الظاهر قد جاني
القرآن للواحد كما قالوا في قوله فنادت الملائكة ان المنادي كان جبريل عليه السلام
وصله وفيه نظر لا يجمع المحل بالاسم لانه في مثل هذا الموضع مفعول جمعي فيكون
مفردا في المعنى ولا كلام فيه المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البقاء البدئية
لا القراءة العظم بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين فانه قلت قد جاني
ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف
يستقيم هذا اللحم وجملا على الاضاح لا يدفع لروم كون القراء ولدا على التو
المولدين او في بعض المواضع لا يلزم من ذلك انه قلت هو في باب التغليب
على الغائب اي اذا طلقتم النساء فامتنك وانما خصت النساء وعلم الخطاب بالحكم
لانهم امت فنداه كنداتهم اولاء الكلام مع والحكم يعبرهم في هذا بحث
وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جواز في قوله تع فاستجبوا لكم فاعلموا ان
يكون الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام واستشهد به الزمخشري بقوله الشاء
فانه ثبت حرمة النساء لكم وذكر القاضي في قوله تع والقلم وما يسطرون
ان ضمير سطر ون راجع الى القلم والجمع لتعظيم ان البعد بالقلم القلم الذي

الذي خط اللوح وفي قوله تع على خوف من فرعون وملائتهم ان الضمير
لفرعون وجموعا ما هو المعتاد في ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في القراء
المجيد وجملا على المولدين لا يلزم من ذلك ان الظان البيت الذي ذكره
الزمخشري في موضع التنبيه وفي كلام القدماء فكيف يصح قول التفاتا إلى
ولم يحج ذكره مولانا الحسن الفاناري في حاشية المطول قول قوله والظاه
بدل عدم وقوعه على كون ذلك للقدماء وقفت للعلماء الدمامية في الحاشية
الهندية على معنى اللبس في الآية ذلك للعربي وهو المستشهد بكلامهم وذكر
البيت مقررا بالبيت الذي ذكر صاحب المعنى ومعتد بالبر والبيت في المعنى
قول الشاعر كم قد ذكرتك اذ اجري تذكركم ما لبثت لكم كل النور بالفرق
كاو ذكرتكم مكسورة لانه يخاطب امرأة فانه قلت كيف يجمع هذا مع
قوله تذكركم وهذا خطأ يجماعه مذكرين قلت هو لتعظيم ربنا في البيت
الواحدة بخط جماعة الذكور يقول الرجل عراة فعلوا كذا ما افعل في
سرها فبعد عن الافراد والثاني في الجمع المنذكر ليعبر عن الضمير بها
بمرتبين ومنه قوله تع حكاية عن موسى عم فقال لاهله امكثوا واما ما ذكره
القاضي في تفسيره في قوله تع ولولا فضل الله عليكم والرسول
وجمعه لتعظيم فليس في ذلك بغير ادب ههنا في القرآن والثناء للخطاب
مفردا لما بينه من المناجاة ووجهها ان التايد في الواو الذي منتهى

فلانة يشابه بالعين لانه العين مشتركة بين اللفظ المختلفة ^{تختص}
 باحدى اللفظين القريبة وكذلك المضارع يشترك ويختص بما ذكرناه
 انفا وهذا اي المضارع يصلح في الصحاح الصلاح ضد الفساد فيقول
 الشيء يصلح صلوا مثل دخل يدخل خولا قال الفراء حكى اصحابنا صلح
 بالضم وهذا الشيء يصلح لك اي هو بابتداء الصلاح بكسر الصاد مصدر الصلح
 واللام الصلح يذوبون وقد اصطلحوا ونصالحا واصلاحا ايضا شدة
 وصلاح مثل فظلم لهم مكة وقد بصرفوا الشاعر هلم الصلاح فكيف
 الندامة من قرير والاصلاح ينقي الاقدار والمصلحة واحدة المصالح والاصلاح
 ينقي الاستفساد وللحال وهي نهاية المنهج وبداية المستقبل والاستقبال
 قال الفاضل التفاتوا والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي
 انت فيه وقال اللقلاذلو قال بعد الحال كان احسن لان الزمان انت فيه جز
 حاضر من حيث الحال انتهى فيه كلام يعرف بالتأمل تقول بفعل الالف قال النفر
 كاري في شرح اللب ومن اللام البناء كناية الان وهي للزمان يقع فيه كلام المتكلم
 واما الالف فهو العتاة قبل ساعة وقد وقعت في اول الوهلة وفي
 ابتداء الوضع بالالف واللام وهي علمت بناسها اما عما ذكره السيرافي
 وهو ان الالف شبه الحرف بلزومها في اصل الوضع وبيرة واحدة وهي
 الالتفات باللام بخلاف الساكنة فانهما يكونان في الوضع نكرة ثم تعرف

الالف والياء

تعرف فلما لم يعرف فيه بنوع اللام شابه الحرف فاعلم قول البراء وهو ان
 الان بنى لتضمنه لام التعريف اما اللام الظاهرة قبلت للتعريف ^{وتشبه}
 لام التعريف ان يدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها
 فاقال الفاضل الشهر بنصرتك وهو لا ناده من الاصل ان على وزن قال
 معناه جان ثم جعلوه لهما الزمانا التكلم فبقى على ما كان عليه الفتحة ليس
 بصواب كما لا يخفى لسمي حالا وحاضرا الاختصاص من الحال والحاضر فان حكاية
 معرفة قرينة الاستقبال صار مخصوصا بزمن المستقبل ونقول يفعل غدا وفي
 الفعل المضارع مستقبل الاختصاص بزمن المستقبل قال القيرمي في شرح
 راحة القلوب المستقبل بفتح الياء وهو لم مكان فاللفظ قال بمعناه و
 جعل شرح المراجع لهم المفعول بناء على انك مستقبل الفعل الا وان الزمان
 يستقبل وقال المولى الشهر بنصرتك في شرح المراجع والفاضل التفاتوا
 في شرح هذا المختصر المشهور المستقبل بفتح الياء لم مفعول والقبيل
 يقتضيه كرههم الفاعل لانه مستقبل كناية عن الماضي ولعل الوجه الاول ان
 الزمان مستقبل فهو مستقبل لم مفعول كناية الاولى ان يقال مستقبل بكر
 اليافاة الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن خزانة انتهى فالقيرمي لم يصيب
 في جعل لم مكان وفي ان تضاد ما ذهب اليه شرح المراجع وقلة هم المولى
 الشهر على جلبي في حاشيته في شرحه ونقوز وكثير عليه ما ورد على القيرمي

الالف والياء

قال التفنان في قبل ان المضاع موضوع للحال والاستعمال في استعمال مجاز
وقيل بالعكس الصحيح انه مشترك بينهما لانه يطلق عليهما اطلاقا فكل مشترك
افراد وهذا وبادر الفهم الى الحال عند الاطلاق في غير قرينة بنى عن كونه
في الحال وايضا في المثالين يكون لهما صيغة خاصة كما للماض والمستقبل قال
ولانا دواعي ضرورة بعضهم على قول الصحيح انه مشترك بينهما بالافعال في
عرفهم ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فليزعم من هذا ان يكون مشترك
بين الحال والمستقبل ثم رحم الله لم يكشف المثال ويمكنه ان يقال ان المضاع
يصدق عليه ان اقترنا باحد الازمنة الثلاثة لوجود الواحد في الاثنين واللام
الاقترا ان لا يوجب فقط ولا يقرن بحسب كل وضع بواحد تامل فاذا اذنت
انت عليه اي على المضاع ليس اي ممتا او سوف قال صاحب المقاليد
وانما ذكر البين معرفا لا تخرجي للمستقبال والطلب واصابة الشيء صفة
والجول والوقوف بعد كمال المؤقت ليعني ليس ولكن كسرة نحو يخرج ويخرج
والجول والمستمر البقاء واكن نكسرا فلا بد من ذكره معرفا بتعريف غيره
ليتبين به المستقبل انتهى ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة الابسقة فقد ذكره
منكرا ولم يعرف سوف لانه لا يوجب الا للمستقبال فعلى علم هذا الحرف فلا حرف
وقولهم فلا تغتا السواي يعيش بالامام ليس بلام لانه ليس بعلم سوف
الدال على المستقبل فقلت سبغوا وسوف يفعل يختص ببناء المستقبل

في بيان اصل القول

المستقبال قال في مختار الصحيح خصة بالشخص خصوصا وخصوصية بضم الخاء
وفتحها والفتح افسح واختصه بكذا خصة به والخارجة ضد العامة و
انما اختص به قال التفنان لانه لم يحرف المستقبل وضعه وتبليغه في تنقيس
ومعناه تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التقيس في الحال يقال انفسه
اي كونه هذا غير مستقيم لان يقال غاب فلان بالام الحظا فالصواب يقول
كذا في شرح الكتاب وسجي بعض ما يتعلق بهذا وقال البرهان في معنى
البيس قولهم في البس وسوف حرف تنفيل الحسن في استقبال لانه اوضح
فاذا كانت كيف فلتع على الفعل المقرون بالآونة قول الامام الشافعي فانت
حادثكم ولكن لمعنى الآن اذا بسقت باحاطة لانه اراد التفرير ولم يرد بالآنة
الزمن الحاضر حقيقة كذا في الجني الداني للفاضل المراتي قال التفنان في سوف
اكثر تنفيل وقد يخفف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو وباد
وقد يحذف الواو فيسكن الفاء الذي كان متحركا لاجل الكسرة فيقال سوف
افعل وقيل ان البس مقوم من سوف لانه بتفيل الحرف على تقريب الفعل
انتهى بربدان اللاحق انه صيغة مرجلة ليست متفرعة عن سوف كما تفرعت
الكلمات البقية وهو ما صححه غيره واستدل به وجهين احدهما انها اكثر
استعمالا من سو وسف ولو كانت فرعاً لكانت اقل لانها ابعد عن الاصل والاصل
وما فير باليه الحق بكثرة استعماله من الفرع الابعد ثانياً انها اقدم في التنويع

سوف اطول فلوكا كانت فرعها لتساو مدة التسوية هما وورد ابن
مالك على الاول انهم فرع نعم مع انه اكثر استعمالا ونوع التثنية لقولهم وهو في قوله
الله المؤمنين اجرا عظيما مع قوله ولينك تنويعهم اجرا عظيما وفيه نظر لانهم
لم يبق بمعنى نعم وانما غير لفظة ليدل على تغير معناه وكلامنا في فرع هو بمعنى
اصل كشره كشره ولا لانا لا يتبين لست القوم مخصوص ولست كسر كوز احد
الحرفين بجازا فانه اقرب من تحطئة المحققين من التعويين كالنحشري
وغيره القائلين بانه مدة التسوية بسوف اطول كذا في الحوكة الغريبة
اعلم ان السين قد تاني للاستمرار عند البعض كما صرح به المحققون جلالة
السيوطي في الاتقان حيث قال وذكر بعضهم ان السين قد تاني للاستمرار للاستقبال
كقوله تعالى لنجد في الآية لان ذلك لما نزل بعد قولهم وما والاهم فجاءت
السين باعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال قال ابن هشام وهذا لا يعرف
النحويون بل الاستمرار مستفاد من المضارع والسين باقية على الاستقبال
اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل قالون في النحشري انها اذا دخلت على
فعل مجزى او مكروه او قادته واقع الاحالة ولما رزقهم وجه ذلك
ووجهه انها فقيد الوعد بحصول الفعل لدخولها على ما يفيد الوعد
او الوعيد مضمون تنويعه وتنشيت معناه وقد اورد في ذلك في سورة
البقرة فقال في فكيفكم مع السين اذ ذلك كان لا محالة وانما آخر

وانما احرى الى حين وصرح به في سورة البقرة في قوله ولينك يسرحهم الله
السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تذكر الوعد كما تؤكد الوعيد في
قوله ستانتم منكم وتنفره سوف السين بدخول اللام عليها نحو
لست يعطيك قال ابو حنيفة وانما استنع ادخال اللام على السين كراهة لقول
الحركات في سيد خرج ثم اطر الباء قال ابن بابشاذ والفاء في سوف لتنعها
في الوعيد والترهيد بدو السين استعمالها في الوعد وقد يستعمل سوف في الوعد
والسين في الوعيد واعلم ان المضارع ايضا اما مبني للفاعل اي مبني للمفعول
فالسين للفاعل منه اي في الفعل المضارع ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا
لانه لو لم يكن مفتوحا لا ينج من يكون ساكنا او مضموما او مكسورا للسبيل
الى الاول لا مناع الاستدراك الساكن ولان الثالثة لو كان مكسورا لاد
لا الثقل لانه الكسرة ثقيلة والى الثانية لانه لو كان مضموما لا يتسنى الفعل
من المضارع بمعنى المفعول منه اذ حرف المضارعة في مبني المفعول مضموما و
يمكنه ان يدخل السامع غير حركة ما قبل حركه ولا ياتي الى الثقل كذا في الكسرة و
فتعين الفتحة لخفة الاماكان على الاربعة لحرف نحو خرج واكرم و
قال وخرج فانه حرف المضارعة منه اي مما كان ماضيا على الاربعة لحرف يكون
مضموما ابدا سواء كان مبني للفاعل او للمفعول نحو خرج ويكرم و
يقال ويخرج لانه الرباعي في الافعال المجردة مقابل للتثنية فيضم ليدل

المخالفة في اللفظ على الاستقلال بالحكم ثم حملوا الباء على ما وزنتها بابه
 لانهم شتموا على اربعة احرف مثله ولانه لو لم يكن مضموا فلا يخرج من ان يكون
 ساكنا او مكسورا او مفتوحا ليس الا الا في التقيد لا ابتداء الساكن و
 لا الى الثاني لان في جملة حروف المضارعة الياء وهي لا يحتمل الكسرة اذا الياء
 وهي بمنزلة الكبير واذا كسرت لا تاتي الى اجتماع الكسرة بخلاف الضمة على
 الياء الضمة على الياء وان كانت ثقيلة ايضا لا يبلغ الثقل مبلغ الكسرة
 عليها ولا الى الثالث لا يلتبس بالثاني في مثل جلس يجلس وحل الجا
 عليه كثر اركانها في الرباعية فقول التفاز في لوفج في يكرم مثلا ويقال
 يكرم لم يعلم انه مضارع المجزوء المريد فيسري عما ينبغي لان المضارع
 المجزوء مضموم العين فلا يسرفا قلت فلم يختص الضم بهذه الاربعة و
 الفتح مما عداها دون العكس قلت لانها اقل مما عداها والضم اقل
 من الفتح فاختص الضم من الاقل والفتح بالاكثر تعادلا بينهما ولما لم
 يقول لا يدخل في هذا التعريف نحو اهرق اهرق واطع يطع بضم حرف
 المضارعة والاصل اراق واطاع زيدت الياء والسين فانها مبنيان للفتا
 وليس حرف المضارعة منهما مفتوحا وليست اما ضمة على اربعة احرف
 ويمكن الجواب بانها والسين زائدان على خلاف القياس فكانت هما على اربعة
 احرف تقدير او بانها من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ ونحو

ونحو خضم وقيل بالتشديد بالاصل اختضم واقتل ادغمت الياء فيما بعده
 وحذفت الهمزة على خمسة احرف تقدير افرم هذا يفتح حرف المضارعة ويقال
 يخضم ويقتل وهنا موضع بحث كذا حقوق المحقق التفاز في قال الامد
 في حاشيته على شرح التفاز في قال البراد المهاء ليست مزمومة وفي الزيادة فاورد
 عليه اهرق وذكر ابن الخليل في بعض كتبه انه لا جواب عنه الادعوى الغلط
 ثم قال لانه لما ابدل الهمزة في اهرق توهم انه هاء فادخلت عليها الهمزة وكنت
 وذكر في الصحاح انه يقال اهرق الماء مريقة بفتح الياء هراقة اي صبته واصله
 اراق مريقا راق وفي لغة اخرى وهي اهرق الماء مريقة اهرقا على الفعل
 يفعل فاكسيوبه قد ابدلوا الهمزة الهاء ثم الزمت فصار كأنها من نفس الكلمة
 ثم دخلت الالف على الهاء وعوضا من حذفهم العين لان اصل اهرق اريق
 وفيه لغة ثالثة وهي اهرق مريقا اهرقا فهو مريق والشئ مريقا ومريقا
 ايضا بالتحريك هذا والمذكور في الشرح للتفاز في هو هذا وذكر ابو البقاء
 انهم انما اذادوا السين في سطرع بسطرع ليكون جبر لما دخل الكلمة من
 التغيير لان اصلها اطوع بطوع وقال الفراء اصل سطرع حذفت السين
 زيادة لين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذفت
 الشاذ فصار سطرع بالفتح وقول التفاز في وهما موضع بحث يعني بعد
 الجواب عنهما بانها على اربعة احرف تقدير او عنهما بانها على خمسة احرف تقدير

اصله اهرق

في كلام المصنف لا قوله ما كذا ما فيه على اربعة احرف لا يدل على انها عليها فقط
 او تقديرها وما ضم حرف المضارعة من هذه الاربعة كذا المبني للمفعول اذ ان يذكر
 علامة كون هذه الاربعة مبنيها للفاعل فقال وعلامة بناء هذه الاربعة المذكورة
 للفاعل كون الحرف الذي قبل آخره اى اخر كل واحد من هذه الاربعة حال كونه مبني
 للفاعل مكسورا ابداء ان علامة بناء المبني للمفعول منها كون الحرف الذي قبل
 الآخر مفتوحا كما جى انما قال قبل آخره ولم يقل هو عينه ليشمل مثل يد جرح اذا
 فيه هو اللام الاولى دون العين مثالا اى مثال المبني للفاعل من يفعل بضم العين
 ينصرف بكون الفاء لا يلزم نواله الحركات وعينت الفاء للسكون لا النوال
 لزم من حرف المضارعة فلما لم يكن الكلمة بالحرف القريب منها ثم الياء حرف المضارعة
 والنون فاما الفعل والصاد عينه والراء لامة ينصرفان الالف ضمير بارز ساكن للتنبيه
 المذكور الغائب والنون علامة الرفع بينهما ينصرفون الواو ضمير بارز ساكن لجميع
 المذكور الغائب والنون علامة قال الفاضل الدوازي وفتحت النون هنا كسرت
 في التنبيه للفعل بينهما وخصت الفتحة بالجمع لانهما اخف على الكسرة والتنبيه
 اخف من الجمع فجعلوا الاخف للاثقل والاثقل للاخف لتعادل وقد يزداد الواو
 لجميع الفعل كقولهم ربنا رجعون كانه قيل ربنا رجعون ارجعون وحملوا
 على خطأ الجميع للتعظيم كقولهم فارجعوني باله محمد وان لم اكن اهلا فانت
 لاهل تنصرفان الالف ضمير بارز ساكن للتنبيه المؤنث الغائبة والنون

والنون علامة ينصرفان النون ضمير بارز متحرك بالفتح لجميع المؤنث الغائبة
 تنصرفان الالف ضمير بارز ساكن للتنبيه المذكور المخاطب تنصرفون الواو
 ضمير بارز ساكن لجميع المذكور المخاطب والنون علامة تنصرفون الياء ضمير بارز
 ساكن لمفردة المؤنث المخاطبة او ياء تانيث والنون علامة تنصرفان الالف
 ضمير بارز ساكن للتنبيه المؤنث المخاطبة والنون علامة تنصرفان النون ضمير
 بارز متحرك بالفتح للخطبة لجميع المؤنث المخاطبة انصرف تنصرف وقد يستعمل لفظ
 الاثنين في المواضع للواحد كقوله فانه نرجوا في باب عفا ان نرجوا ان
 تدعنا احمر غرض امتناع وقوله فقلت لصاحبي لا تجئنا بنزع اصوله و
 اجئنا لثقتنا تحقيق المقام وتوضيح المرام ما قاله مولانا زاده هو العلة فيه
 على ما في حاشية المطول اقل قران الجمل ماله واهل اثناء واقل الرفقة ثلثة
 فجاء كلام الرجل على حد ما الف في خطابه وقال حسب الكشاف في تفسيره و
 والورب كنز ما يرافق الرجل منه ههنا ثلثة فكنز على استقامته اى يقول خليل وصاحبه
 قفا ولعدا حتى يخاطبوا الواحد خطا الاثنين والبصريون ينكرون هذا
 لزوم الالبس وذهب المبرد في مثل قفا في قول امرئ القيس قفا نيك من
 ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحمله الى ان تنبيه
 الفعل على قفا ونظايره التوكيد والمعنى مثاقف قف وقد وجهه
 الجار يردى في حاشية الكتاب انه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل

فعل ان لا تنبيه
 في مواضع

الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكره الزجاج وقال
 بل خطيب اصاحبيه في الواقع وقد يقال ان ادفع بالنون فابدا الف
 من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف فاقبل
 قد صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله ولا يطلق على الواحد وقد صرح في
 الحاشية ايضا ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لاحقيقة ولا مجازا
 قلنا منع ذلك مستند بقوله الشاعر فجعلن مدفع عاقلين فقامتا
 وجعلن امفرا متين شمانا حيث اطلق عاقلين ورامتين على رجل
 عاقل وامت وجعل الفراء قوله تع ولم يضاف مقام ربي جنتا من هذا القبيل
 ويقول عليه السلام اذا سافرتما واذتما فليوتكما اكبر فاء يوتكما للواحد
 لانه احد الشخصين اذا كان اماما فالما موم واحد يستدل بقوله تع يخرج
 منهما اللؤلؤ والمرجان اذا لا يخرج الا الم البحر المالح وقوله تع القبل فجمعتم
 كل كفار عنيد اذ ليس الخط للاثنتين كما ذكر في التفسير وقوله تع نسباً
 اذ التامه صاحب موسى عليه السلام ذكره في شرح الوقاية نعم اذ لا يخرج الا الم البحر
 المالح بجدته قوله تع ومن كل ثاكلون لهما طريا وتخرج حور حيلة تلبسها
 وقد يراد من التنية مجرة التعدد والتكرار وان كان فوق الاثنين كما اصرحوا
 في قوله تع فاجع البهركرين وفسر على هذا المذكور من تعريف ينصر
 بفرض ويعلم ويخرج ويقال ويكرم ويفرج ويتكسر ويتاعد وينقطع

وينقطع ويجمع ويخرج ويحمر ويحمر ويخرج ويعشوشب ويقعنس
 ويسلق ويخرج ويخرج ويقشعر يعني صرف كل من الافعال المذكورة
 الا اربعة عشر مثالا كما صرفت ينصر اليها والمبني للمفعول منه اى المضارع
 ما اى المضارع الذي كان حرف المضارعة منه فهو ما حمل على الما وكان
 قبل آخر مفتوحا فاء كما في مفتوحا في الاصل اتى عليه الافة وتالم يكلف
 على الضم لئلا يلتبس مع مفتوحا فاء كما في مفتوحا فاء على الافة لئلا يلتبس مع مفتوحا
 يعلم نحو ينصر ينصران الى انصرف وتصرفا في المبنى للمفاعل وكذا يخرج
 ويكرم ويقال ويفرج ويخرج وغيرها التي تخرجها واعلم انه الضمير
 الثاني يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافية مع الفعل في الفاعل
 وفيه تسامح لانه الناذ في الحقيقة هو المتكلم بوجهها وكذا في اطلاق النفي
 على الفعل المنفي بها فلا تغير ان صيغته اى هيئة المضارع بغية لا تعلمان
 في المضارع مجزى والحركات والنونات في التفتازل وقد سمع من العرب الجزم
 بلا النافية اذا حمل ما قبلها على نحو جئت لا بكرة على حجة وقال الرضي و
 لا منع ان يجعل الافة مثله للنهي والفرق بينهما انهما اذا دخل الائمة
 لنفي المعارف كثيرا والتكرير فليست بينهما بل والاول النفي التكرير كثيرا والمعارف
 قليلا مع تكرير لا وان دخل الافة في النفي الحال عند الجمهور واعترض
 عليهم ابن مالك بنحو قوله تع قل ما يكون ان ابدلتم تلقا نفسي واجب

انما يخرج

بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا تنفي الاستقبال عند الاكثرين
 قال في مغز اللبيب ويخلص المضارع بلا الاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن
 مالك لصحة قولك جازي لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة المحالفة
 لا تصدق بدليل الاستقبال فانه قيل الفرق بين لا تنفي ولا التنهي قلنا الفرق
 بينهما ما زجر بهما احدهما لا لا تنهي لا يكون الاجازة بخلاف لا تنفي فانها
 لا يكون جازمة اذ لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ كقوله تع وما لكم لا تؤمنون
 بالله تعالى وانما لا لا تنفي لا يطلب فيها بل هو مجرد الاخبار بترك الفعل
 لا التنهي فان فيها طلب ترك الفعل تقول لا ينصرفان لا ينصرفون آه و
 كذلك ما ينصرفان ما ينصرفون آه واعلم انه يدخل على الفعل المضارع
 الجازم بمجعه قول الشاعر الجازم ما خيم غلام ان لم ولما ولا واللام اعلم
 ان الجزم هو القطع بحسب هذه الحروف جواز لم لقطعه عا الفعل حركته
 او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلا اختصاص بها بالفعل وقد ذكر في المفاتيح
 في قسم النحوان كل ما لزم بشا وهو خارج عن حقيقة اشرافه وغيره غائب الالة
 المستقر او يعين الجزم ليكون الاشراف وفق المؤثر في الاختصاص وان لم يعمل
 حرف التعريف وحرف الاستقبال الجريانهما مجرى بعض الاجز الشدة الاستراج
 فكأنهما غير خارجة عن حقيقة واما في لا تنهي واللام في الامر فلا تنهيان
 لان الشرطية في النقل واما ان الشرطية فلا اختصاص بها بالفعل كما ذكرنا في

والفعلية لا تنهي

نحوية الجواز

في لم ولما في حذف حركة الفعل الواحد نحو لم ينصرف يكون الرأى وحكى
 عن ابن السراج انه شبه الجواز بالبدوء والحركة بها لفظة التي يخرجها البداء
 كما ان البداء ان صادف ففصل في الجزم خرجها والاف في نفس الجزم فكذلك
 الجواز اذ دخلت على الفعل وانه وجد حركته حذفها والاف في نفس الفعل كما في
 نفس الناقص وقال بعض العلماء هذا الحرف في فهم المعلول فلا يجد شيئا في حذف
 الحرف في الجازم لما لم يجد الحركه اخذ الحرف وادى بفعل الواحد الفعل الذي
 لم يتصل باخره علامة التنبيه والجمع والواحدة المخاطبة من الالف والواو
 والياء فتساووا في اربعة عشر حصة امثلة اعني المفرد المذكور الغاية نحو لم
 ينصرف والواحدة الغاية نحو لم تنصرف والمفرد المذكور مخاطبة نحو لن تنصرف
 وحده نحو لم تنصرف والمنكلم مع الغير نحو لم تنصرف ويحذف نون التنبيه
 نحو لم ينصرف ويحذف نون جمع المذكور نحو لم ينصرفوا ويحذف نون الواحدة
 المخاطبة نحو لم تنصرفي قال التنفاز في الالة النون في هذه الامثلة علامة
 الرفع كالضم في الواحد فلما يحذف حركه الواحد كذا يحذف النون وانما
 جعلت علامة الاعراب بالحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معرفة
 والاعراب انما يكون في اخر الكلمة وكان اخر هذه الافعال سكينة وهي
 الضمائر لانها اتصلت بالافعال صارت كاجزاء منها ولم يمكن اجزاء الاعراب
 عليها فوجب زيادة الاعراب ولم يمكن زيادة حروف المد واللين فزادوا

النون نسبة اليها بالاسم ولا يحذف الجازم نون جماعة المؤنث فلا يقال
لم ينصرن الماء الجازم بسقط حركة الاعراب ونونه ليس بنون الاعراب فانه
اي لانه نون جماعة المؤنث قال الدولة ونذكر الضمير باعتبار المذكور كاهو
المشهور ولكن التحفيف الثاني انما يجب مراعاة حقه اذا كان مرتبا على
المذكر بزيادة حرف على صيغة التذكير كناصر وناصرة او بصيغة غير صيغة
التذكير كجمل وناق وانه لم يكن مرتبا كلفظة المعرفة والنكرة مثلا سقطت
المراعاة ونسوى التذكير والثاني كذا في كشف الورد في فلان لم يكن ثانيا
النون مرتبا بل بعضهم استعملوا الحذف في مذكر بسقط مراعاة ضمير اي فاعل
كالواو في جمع المذكر وهو فاعل فلا يحذف وانما كان نون جماعة المؤنث ضميرا
لانه اذا اتصل بالمضارع صاميا لانه معرته كسبب المشابهة لكلمة بهذا
لاتصال ذال المشابهة لانه هذا النون يختص اتصاله بالفعل فلما زالت
المشابهة رجع جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك
والاصلة في الافعال البتة فثبت على كل حال سواء دخل عليه الجازم او لا او سواء
دخل النصب والجرم والاولى ان لا ينجى ومن ذكر الوجه الثاني وترك الاول
فقد اختار الرجوع وترك الراجح وانما لم يحذف في جمع المذكر لانه ضمير الفاعل
ومن المحال ان يحذف العامل الفاعل وما هو ضمير الفاعل قبل فيه نظر لان
الواو هذه قد يحذف في نحو اغرر وار من فلا يثبت على كل حال واجيب

فان المحذوف النون في
المجمل لاننا في القاري محذوف
في نسخ التفاز في منسوخ
مبجود الزم

واجيب بان ضم ما قبلها والعليةا وكانها لم تحذف في ذلك تقول كاف التثنية
لا عموم لها كلفظ نحو بخلاف لفظة مثل فانه توجيه روي عن ابي بصير انه قال
اقول ايمانه كايما جبر ابي عليه السلام ولا اقول مثل ايمانه لا قضاء العموم
في المسيرة ابرهشام وقال القشيري في قوله عليه السلام من توضى وضوء
لفظة نحو لا يقتضي العموم بخلاف لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث
اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول آية لفظة مثل لا يقتضي قات
من كل وجه وفي شرح المنار لو حذف جعل جلا بالزنا فقال آخر كما قد يحذف
الاخر لانه كاف التثنية بوجوب العموم في محل يقبل كما قال علي رضي في حواهل
الذمة دماكم كدما ننا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث بهذه العبارة
لم يصح كذا في حواشي الفاضل الامدي في شرح التفاز في اشارة الامثلة بقوله

تقول لم ينصر لم ينصر لم ينصر لم ينصر لم ينصر لم ينصر لم ينصر
لم ينصر لم ينصر لم ينصر لم ينصر لم ينصر لم ينصر وجا في الضروقة
غير جازمة وهو في الناقص اكثر قول الشاعر هجوت زيان ثم جئت مقبلا
من هجوزبان لم تلجوا ولم تدعوا وجا ايضا مفصلا بينها وبين المجرور
كقوله فاضحت فانيها فغار رسومها كالم سوى اهل من الوحش توهل
قال ابن عصفور وهو قبيح الضراير فلا يقاس عليه في نحو ولا في غيره وجاء
حذف المجرور بعده ايضا كقول الحفظ وديعتك آية لتودعها يوم الامتاع

قال القاري
انما المنع والرفع
اي التنازل او فاعل
اضحى او حال المضاف
وجاء في غير جازم

ان وصلت وان لم اي و ان لم تصل ثم اعلم ان اللجاني قد علم ان بعض العرب ينصب
 بها كقراءة بعضهم الم بشرح وخرج عما لا اصل بشرح حذف نونا التأكيد
 الخفيفة وبقية الفتحة عليها لا يلا عليها وفي هذا حذف نون التوكيد المنفي
 بلم وحذف النون وقد يلزمها الهمزة معولا الفعل محذوف فيفسره ما بعده كقوله
 ظننت فقيرا اذا غني ثم نلت فلم زار جانا الفقير واهب واعلم انه يدخل عليه
 اي على الفعل المضارع الناصبة بجميعها قول الشاعر الناصبة اربعة اي
 يس ان لن كما ذن معبر والاصل ان والبوابة فرع عليها لانها شابهة
 بالآ التي هي الحروف المشبهة بالفعل في اللفظ و صير الجملة التي بعدها نونا
 المصدر واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها لا تستعمل كما ان ان
 لا استقبال وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هو ان فحسب والبوابة لا تنصب
 الفعل الا وهي مضمة والما كثر من اختلافه كذا في شرح المائة قال الدواني
 اعلم ان يتمم يقولون هنن يلعننا فيشدون بيتا ذي الرحمة هو ان
 ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة بين عينيك مسجوم ونقولون
 اعن ترسمت ويسمى اللغة بعنونة تميم وبعض العرب يرفع الفعل بعد ان
 تشبه بالها بال مصدرية كقوله ان تفران على العما وتحكماني السلام و
 ان لا شعرا احد وغير مجاهد ان يتم الرضاعة برفع الفعل فيبدل في الفتحة
 كما هو مقتضى الناصب فان النصب يكون بالفتحة كما ان الرفع يكون بالضم

بموحدة
 قال الفري
 ومعه
 بمعنى الباعد

نونا

والجزم يكون فان قيل كان الواجب ان يقول من الرفع والنصب لانه معرب والضم
 والفتح انما استعمالا في المبني فالجواب ان الغرض منها بيان الحركة دون التعرض للمكان
 والبناء والحركة من حيث هي حركة الضم والفتح والكسر لا الرفع والنصب والجزم
 فان هذا امر زائد فليست عمل ذكره الفاضل التفتازاني قاله ولا نادره اعلم ان
 الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بناء
 بخلاف الجردة عن التاء فانها الفتحة البناء عند البصريين واما الكو قيون فيطلقون
 القاب البناء على التعريب وبالعكس والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها بالضم
 الا بهذه الاقبال اهذه الاقبال لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
 على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما في قول التفتازاني فان قيل آه وقوله الضم
 والفتح من عدم الوجود وعدم استقامة المصرفة اعلم ان الابدال والتبدل
 اذا استعمل بالبناء لا تدخل البناء الاعلى المتروكة فاذا قيل ابدل او تبدل الخبيث
 بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكره في الاقل السراج الوهاج
 وشرح الوجيز للحلي والتلا في حكمة تفسير القاضى الامين التميمي والتبديل مثلها
 على ما ذكره في السباع وشرح الكشاف للتفتازاني وشرح مختصر الوقاية لابي
 المكارم وعلى ما ذكره ابن التميمي لا تدخل البناء فيه الا على الماضي و في التبديل
 للخلاف على العكس وقال الحلي في قول الوجيز ابدال ما كان غير با وضح ادخل البناء
 على المؤخوذ موافقة على استعمال العرفه و كان خلافا للمعروف لغة وقال

حركة اعرابية وبنائية

حركة اعرابية وبنائية

وقال الدميرى في قول المنهاج ولو تبدل ناسا بظا علم يصح سوا به الفكر
 لانه لا تدخل على المتروك ثقب قال وعلى الواحد عن ثقب عن الفراء في قوله
 يعبدناهم جلودا غيرهما ما يدل على صحة عبارة المعصومي في ذلك قوله
 الطفيل بن عمرو لما هم لي وصف النبي عليه السلام وبدل طالع في نسخة بعد
 وقال التفتازاني في شرح الكشاف والتبديل لتعمال آخر يتعدى الى مفعولين
 بنفسه واذا كان كذلك تبدل الله سبحانه حسننا فاردنا ان تبدل ما به ما خيرا
 بمعنى يجعل الحسن تبدل السيئ ويعطيهما بلام كالمها خبرا منه واخر يتعدى
 الى مفعولين بنفسه في الالذ هو بلام المبدل منه بالباء ومنه قوله تع وبدلنا
 هم بجنتهم جنتين واخر يتعدى الى مفعول واحد مثل بدلنا شئ بغيره
 ومنه في قوله بعد لا سمع فاما ائمة الامة وبكسبه ما ذكره الدميرى في الفرق
 بين الابدال واما التبديل عبارة عن تغيير الشئ مع بقاء عينه والابدال
 رفع الشئ ووضع غيره مكانه وبسقط الجازم النونات لانها علامة الرفع
 عند الجمهور وذهب الخفش الى ان هذه النونات دليل الاعراب المقدرة قبل
 هذه الحرف فاعلم هذا لا يكون الاعراب بالحروف بل بالحركة والسكون المقدرة
 وقال الفارسي هذه الافعال معربة والاحرف اعربا ما النون فلسقوطها
 بالعامل ولما الحروف فلاء كلامهما فاعل واما اللام فتدخلها بحركة ما
 بعدها وليست فيها عند شئ مقدرة وهو مما يعجب السامع واثبت

باب

واثبت النون مع الناصب لفظة قليلة جاءت في الاحاديث الصحيحة ذكره
 في شرح المشارق سوى نون مجمع المونث لما ذكره انه ضمير لعلامة الاعراب
 لانه الجزم في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما حمل النصب على الجزم في الاسماء في التثنية
 والجمع فكذا هم هنا حمل النصب على الجزم وحذفت النونات المحذوفة حال
 الجزم كذا في شرح التفتازاني قال اللام ابو هشام في معنى الباء بمعنى
 متو في بقية نحو قوله مكانا سوى ويمد مع الفتح نحو قوله تع في سوا الجحيم
 وقوله هذا درهم سوا بمعنى مكانا او غير على خلاف ذلك فيمد مع الفتح
 ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر يقع صفة واشتراك كغير وهو
 عند الزجاج وابر ما لك كفي في المعنى والتصرف تقول جاءني سواك بالرفع
 على الفاعلية ورايت سواك على المفعولية وما جاء ما جازي لنصب والرفع و
 هو الارجح وعند سيبويه والجمهور انهما ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن
 ذلك الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورة
 على من نفي ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك واجيبه بقدره
 سواء خبرا هو محذوف او حالا ثبت ضمرا ولا يمنع الجيزة قوله هم سواك
 بالمد والفتح لجوانا يقال انها بنيت لاضافتها الى المنى كما في غير فتقول
 لن ينصر لن ينصر لن ينصر والآخره قال الحافظ السيوطي في الاستحسان حرف
 نصب ونفي لتقبل والنون بها بلع في النون بلا فتى لتأكيد النون كما ذكره

الزمخشري وابن الجوزي قال بعضهم ان منعه مكابرة فهو لنفي في الفعل
ولا النفي افعال كما لم ولما قال بعضهم العرب تنفي المظنون بلم والمشكوك بلاذ
الزمكان في التبيين وادعى الزمخشري الضمانها التبايد النفي كقولهم لن يخلقوا
ذبابا ولن يفعلوا وقال ابن مالك وحمل على ذلك اعتقاد بالبدل لن
تراني ان الله لا يرى جعلناه لله من اهل الرؤية ورد غيره بانها لو كانت للثبات
لم يقيد منفيها باليوم في قلن اكلم اليوم نبيا ولم يعط التوقيت لن نرج
عليه عاكفين حتى يرجع البناء موسى وكان ذكر الابد ولن ينمونه تكرارا
والاصل عدمه والمنفعة التبايد لن يخلقوا ذبابا ونحوه من خارج و
واقفة على افادة التبايد بن عطية وقاله قوله لن تراني لو تبنا على هذا
النفي لضمن ان موسى لا يرافدا ولا في الآخرة ولكنه ثبت في الحديث المتواتر
اهل الجنة يرونه وعكس ابن الزمكاني معاكسة للزمخشري فقال ان لن
نفي ما خرب وعدم امتداد النفي النفي ولا يمتد معها النفي قال وسر ذلك
لان الالف مشاكلة للهمزة ولا اخرها الالف والالف يمكن امتداد الصوت
بمخلاف النون فانها وان طال في اللفظ بها لا يبلغ طولها مع لا فطابق كل لفظ
معناه قال اول ذلك اني به حيث لم يرد النفي معطافا في الدنيا حيث قال لن
اتراي وبلا في قوله لن لا تدركه الابصار حيث ان يرد في الادراك على الاطلاق
وهو مغاير للرؤية وقال التفتازاني ومعنى لن نفي الفعل مع التاكيد وقا

وقال العزى مذهب بسوبه والجمهور ان معناه نفي الفعل وهو
الصحيح عند ابن مالك وغيره وذكر الزمخشري في المفضل وفي الكشاف عنه
قوله لن ونفعلوا انها تفيد نو كيد كما قال التفتازاني وبه جزم ابن
الحاجب وغيره وقال في الموزع نقلا عن جماعة انها تقتضي تبايده قال في
المغني وكلامه دعوى بلا دليل هنا كلامه قال الامام ابن هشام في مغني اللبيب
ليس اصل لن لا واصل لم لا فابدا لا الفنون في لن ومما لم خلافا للفرق
المعروف انما هو ابدا لنون الفاعل العكس لنسفا وليكونا ولا اصل لن
لان حذف الهمزة تخفيفا والالف الساكنين خلافا والكثا بديل جوا
تقديم معمول معمولها عليها مخوزيد الناضرب خلافا للفتش الصغير
وامتناع مخوزيد العجني ان يضرب خلافا للفرق ولا الموصول وصلته مفرد
ولن افعال كلام تام وقول المبرراته مبتداء حذف خبره اي الفعل واقع مرث
بان لم ينطق بجمع ان لم يبدئ بمتة بخلاف لو ان بدا اكونتك وبان الكلام
تام بدون المقد وبان لا الداخلة على الجملة التامة واجب التكرار اذا لم يعمل
ولا التفتك في عدم وجود كسفا لا المنقرا شهد بذلك اعلم انه لو ذكر
الناصب بعد فرغ من الجوانم والامر لكان احسن كما لا يخفى ومن الجوانم
اما جمع جازمة بناء على ما قيل من ان حروف التثنية والخروج المعنوية تنحو
في وعاء وعز وشبابها كلها مؤنثات سمعية واما جمع جازم

وله اصل

بناء على كون ثابت الحروف باعتبار التاويل باللفظة او الكلمة على ما قيل
 وعدم التاويل المحققون من الادباء قالوا لا فاعلا صفة اذا كان في غير ذوق
 العقول يجمع على فواعل قبلا مطردا وستره الجمع فيما لا يعقل من المنكر
 مجر الموثق فمن يعقل وقال ابن مالك في شرح الشافية له وفواعل
 في صفة لمذكر ما لا يعقل كنج طالع وطواع وجعل شامخ مطرد وقيل
 سبويه وغلط كثير من المتأخرين في فهم حكم هذا بالشذوذ فلا حاجة الى
 ما قال الفاضل التفاتا في شرح السيوخ من ان العوارض جميع عارض على
 جعل المما وما فوارس فلا شيء لا يكون الموثق فيم يخفف في اللبس وما
 هو الك فاما جازة المثل يقال هالك في هو الك فجزء على الاصل لا قد يجي
 في الامثال ما لا يجي في غيرها واما نوكر فقد جاء في ضرورة الشعرون
 ههنا تبين ما قيل وشذ فوارس وهو الك ونواكر في جمع هالك و
 فارس ونواكر عا وبل فرقة ذكره ابن كمال في شرح الهداية لام الامر
 وهذا اول ما قاله الامام المطرزي في المصباح وهو لام الامر الغائب اعلم
 ان قوله الغائب صفة كاشفة للامر لا قبدا حتران كما توهمه صاحب
 الافصاح حيث قال وذا من المخاطبة لامها محذوفة انتهى هذا انكش
 عن عدم الفرق بين مذهب البحر بين والكوفيين كما لا يخفى على المتبحر قال بعض
 الافاضل في شرح المائة واما كسر ومحو الحروف الواردة على هجاء واحد

وهو قول الفراء في قوله اذا قال لا وزياد
 رايهم خضع الوكيل ولو كسر
 الالبصار منسوخ

فما ندموا لا يجيبه سبويه منسوخ

سبويه منسوخ
 قوله في فتحها العلم الامر منسوخ
 قوله في حكاها الفراء غير منسوخ

واحد في فتحه فربما ينهوا ويبي لام التاكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيد
 البضرب وقال التفاتا في تشبيهها باللام الجارة لانه الجزم بمنزلة الجز
 قال الفراء في ظاهره ان وضعها على الكسر هو ما يظهر من كلام صاحب الكشف
 وغيره وقال السبكي في الدرس اصلها الفتح واما كسر مع المظهر في الفاء
 الابن اتي على الاصح فلم يعكس في الجارة موافقة العمل ومنه بقيت على
 الفتح اذا دخلت المضارع غير اياها اذ كانت تباين معه قال التفاتا في وفتحها
 لغة لانه اذا دخل عليها الواو والفاء او ثم جاز كونها قال الله فيضحكوا
 قبلها وليكوا كثيرا وقال الله تعالى ثم ليقتلوا الكافرين وقولون والبري وفي شدة
 كرها قراء بالسكون في ثم ليقتلوا الكافرين وقولون والبري وفي شدة
 ليقطع هؤلاء وقيل وفي ثم يوم القيمة الكثر او قالون كذا في الحواشي
 الغريبة عن شرح الجار يرى في درة القواس في او هام الخواص واصل
 هذه اللام كسر كما كسر لام الجرفاء دخلت عليها الواو والفاء او شدة
 جاز كسرها على الاصل كما كانها للتخفيف الا الاختيار ان تسكن مع الفاء
 والواو لكونها معا على حرف واحد لا يمكن السكون عليه وان لا تسكن مع شدة
 كلمة بذاتها وبهذا اخذ ابو عمرو بن العلاء فقراء فليضحكوا قبلها وليكوا
 كثيرا يمكن اللام مع الفاء والواو وقراء ثم ليقطع بكسر اللام مع شدة قال
 التفاتا في قوله فتقول في امر الغائب اشارة الى انه لا يؤمر به المخاطب

في قوله كسر اللام اذا دخل عليها

لان المخاطبة صيغة مختصة وقرئ فلتفرحوا بالتأخر خطابا وهو شاذ
 وجاز في المجهول انضرب انت آلاء الامر ليس بقا على مخاطبة الفاعل محذوف
 وكذا الضرب انا ونضرب نحن ونخوذ لك لان الامر بالصيغة يختص بالمخاطب
 فلا بد من استعمال اللام في هذه المواضع لانه غير مخاطب فكان على المعص ان
 يقول فتقول في امر غير مخاطب وعمل بلمنكم والمخاطب المجهول في الحديث
 قوموا فاصل عنكم وفي التنزيل وتعمل خطاياكم انتهى فان قلت قد صرح
 الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله في هذا حيث قال في المقصود غير انه
 لا يات الوجه بالمنكم في المعروف من الامر والنهي قلت اجل عند ابن السيد
 على في حكاية شرح ديباجة المصباح بان قال كلامه لا يجي في غير تأويل
 لبلا يلزم اتحاد الامر والمأمور والتأخر والمنتهي والافور في ردة الاستعمال
 كثير لا يكاد يصح انكار مثل قولهم فلتشرح فلتجرب وغير ذلك فلذا في التنزيل
 قول السكاكي فلتعبرها فلنجب اي اذا كان البوق في الاعتبار الخبر والطلب
 علينا تعبرها إشارة لان صيغة الطلب ليست على حقيقة بل المراد بها الاشارة
 على وجوب التعميل على من هو بعيد المذكور انتهى اقول هذا التعليل ليس
 بصحيح اما اوله فلان الالف عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف
 والامرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك في النهي واما
 ثانيا فلان في قول القائل مثلا لغيره اضرب عمارا جيت قول ذلك الغير له

الغير له اضرب عمارا ولو زيد التعليل بلفظ واحد لم يتوجه عليه هذا النقض
 واما ثالثا فلان ورود المتكلم من الامر والنهي المعلومين في كلام الفصحائين
 لا يتكلم ما لا يقع لزجج المقصود الى غير ذلك قال التفتازاني واذا كان
 للمأمور جمعا بعضهم حاضرا وبعضهم غائب فالقياس في تأويل المخاطبة هو فعلا
 وافعلوا ويجوز على قلنا ادخال اللام في المناسخ والمخاطبة لتفيد التأني في الخطاب
 واللام الغيبة مع التخصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله
 عليه السلام لتأخذوا مصافكم قال الشيخ ابو حنيفة في شرح النجاشي معترض على
 ابن مالك في نقضه قواعد النجاشي بما جله في الحديث مما يخالفها لم يعهد لاحد
 من ائمة العربية من البصريين والامم الكوفيين كالنسخة بما ورد في كتب الاشارة
 على سائر العربية وستر ذلك ان الحديث غير متحقق كونه بلفظ النبي عليه السلام
 فانه لم يردن الا في القرن الثالث فكانت الرواية يروون الحديث بالمعنى وفيهم
 الاجمعي والمولد ومن لا يجس العربية قد دخل في الحديث لحن كثير ثم روي على
 حسب سماع من الرواة وقد يقال في هذا القاب يودي الى الاختلال ان الائمة
 نالوا بعض الاحكام الفقيرية بلفظ الحديث لا يري انهم قالوا الوقول في جواز
 اختيار واختار نفسا في الوقول على خلاف القياس مجردة عن ثبوت الاختيار
 الله ورسوله ومثله كثير وقد سئل عن عدم اخلاق كثرة التكرار وتباعد الافة
 بالفصحاء بقول عليه السلام ان الكريم بين الكريمين وقلا بين مالك في شرح

تشديد الفاعل
 في الجملة
 وهو الموقوف

الكافية حذف لام الامر وبقاء عملها مطرد بعد امر بقول كقول تع قل
العباد الذين آمنوا يقيموا الصلوة وجايزا اختيار بعد قول غير امر نحو قول
الشاعر قلت لبواب لدير دارها يتذن فاني حمها وجارها اي ليتذن
ويختص بالضرورة فيما سواها اي قول فيه كلام يظهر مما قاله الامام الحريري
في درة الغواص في اوهم الخواص وهو الصواب بانها فيه وجزم بها
لتلايل تنسب الكلمة بصيغة الخبر وتخرج عن حيز الامر وعلى ذلك جاءت الاوامر
في القرآن وفي صريح الكلام والاعراف اما قول الشاعر محمد بن قيس في ذلك
نفس الراحفت من امر تبالا فهو عند البصريين من ضرورية الشعر المجتنة
التي يصح النظم وقامة الوزن واما قول تع قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا
الصلوة فاما جزم يقيموا الوقوع موقع الامر المحذوف الذي تقديره لو ظهر
قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة يقيموا وجوب الامر محذوف في تلح
مع الجراء في كما قال سبحانه ونفع فادع لنا ربك فيخرج لنا واما خص هذا الامر
باللام والمخاطب بغيرها لانه امر بالمخاطب اكثر لتعلافا كما التحقيل في ذلك
امثلة لنصر اللام لام الامر والياء حرف المضارعة والنون في الفعل والفاء
عينه والراء لامه لنصر النصر والنصر لنصر النصر لنصر النصر وفي
المجهول النصر انت النصر النصر والنصر لنصر النصر وكذلك
على هذا البضرب وليعلم وليدحرج وغيرهما ليكرم وليقات وليتدحرج

ليتدحرج وليسكر وليتباع وليتقطع وليجتمع الآخر الامثلة على فاعل
المجزوم ومنها اي من المجوزم لا الناهية قال الشريف وله اثران لفظي و
موحذف حركة اللام ونون يقوم مقامها ومعنوي وهو تخصيص فعل
المضارع بزما الانقباض مع افادة تركه ونهيه قال جلال الدولة في التي يطلب
بها ترك الفعل عند ابداءها ثم المعترضة واختار ابن الحاجب الكاكي واما
عند غيرهم فيطلب بها كذا النفس الفعل ومبنى هذا الكلام كونه ذلك الفعل
مقدور العبد او غير مقدور له قال مولانا زاده علم ان العلماء اختلفوا في
النهي الشرعي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس هو عدم الفعل
كما هو المتبادر الى الوهم لانه عدمه ستم من الازل الى الابد فلا يكون مقدور للعبد
ولا احاصلا يتجسد فيكون عينا بل المطلوب به كف النفس عن الفعل وذهب
جماعة اخرى منه الى المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد
باعتبار استمراره اذ لا بد ان يفعل فيزول استمراره وله ان لا يفعل فيستمر
شدة النهي يستعمل في التحريم قال الحافظ جلال الدين السيوطي وصيغة حقيقة
فيه وترد مجازا المقامنها الكراهية بخوف لا خشية الارض مرعا والدعاء
بخوف بنا الا نخرج قلوبنا والارشاد بخوفنا الوعد اشياء ان تبدل لكم
والتسوية بخووا لا تبصروا والاحتقار والتقليل بخووا لا تمدن عينيك
الآية اي في رقيق وحقيق وفي العاقبة بخووا لا تبصروا الذين قتلوا النبي الله

وقد ابدى بها ايضا طلب الفعل في الفاعل على المخاطبة كما وقع لي في ذلك
 لانه حصوله بالصيغة المحصورة دون اللام قال بعض الاقضية في نظر ان الامر
 الغائب صيغة محصورة وذلك لا يحصل الا بدخول اللام وقال بعض النحويين
 تسمية ذلك الامر بالامر بالصيغة الاصطلاحية والامثلة في الاصطلاح قال
 شيخنا داود في شرح الرسالة الامر ان يريد الفعل الطالب للفعل على كسب كاستغناء
 جميع عما امر وان اريد به الفعل والشيء على جميع ما امر به لعل الامر
 مخوف في الصلوة والسند بخوكناهم وهو منافع الذين وبقر من النادى
 مخوف مما يليك والامر مخوف اصطادوا والامر مخوف مستهدو وهو منافع
 الدنيا والتهديد مخوف في شأ قلوبهم ومن شأ قلوبهم والامر مخوف في كل ما
 وزعم الله والامر مخوف في كل ما يرام والنهي مخوف في كل ما يكره وللنهي
 مخوف في كل ما يكره من مثل الاهانة مخوف في كل ما انت الغريب والكريم والمستور
 مخوف صبروا ولا تبصروا والدعاء مخوف اللهم اغفر لي والتمس مخوف الاباء بها الليل
 الابح والاحتقار مخوف القوام انتم ملقون والنكوي مخوف فيكون ذكر
 الفاعل مولانا منصوب الفاء في شرح المعنى في علم الاصول فهو اي الامر
 بالصيغة امر المخاطبة في المخاطبة جارية على لفظ المضارع المجزوم الجريان
 في الاصطلاح يستعمل في الجارية الشئ على ما يقدم به مبتداء او موضوعا او
 ذاتا او موصولا او منبوعا وجريان الهم الفاعل على الفعل موازنة في المخاطبة

هذا هو الذي في المتن

في الحركات والعكسات وجريان المصدر على الفعل متعلقة بالاشتقاق وجريان
 الامر على المضارع المجزوم في الحركات والعكسات اي الينها الصيغة صيغة
 المضارع الاباء تحذف حرف المضارعة ويعطى اخره حكم المجزوم وانما
 يجري الامر على لفظ المضارع دون الماضي لان في الامر طلبا والطلب لا يكون
 في الماضي بل في المضارع فيكون مشابهة الامر بالمضارع اكثر من مشابهة الماضي
 فلهذا جرى على لفظ المضارع دون الماضي قال النفاذ لا وانما قال جارية على لفظ
 المضارع المجزوم لئلا يتوهم انه ايضا مجزوم عربيا هو مذهب الكوفيين
 فانه ليس مجزوم بل هو مبني جارية على المضارع المضارع المجزوم وانما
 البناء فلانه الاصل في الفعل وهو من الهم فلهذا لم يجرى مذهب الكوفيين
 على انه مجزوم واصل الفعل لتفعل فحذف اللام لكثرة استعمال ثم حرف المضارعة
 خوف التباسه بالمضارع وليس له وجه لان ضمير الجازم ضعيف كضمير الجازم
 وما ذكره خلافا للاصل فلا يتركب وانما الجارية مجزوم فلان الحركة
 والنون علامة الاعراب فتسقط البناء ولم يذم لم تحذف نون جماعة النساء
 واذا جرى على المجزوم فانه كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كتحريك
 انت منه اي من المضارع حرف المضارعة ليفرقه عن المضارع الثاني قال
 مولانا دة الاية متعد الى واحد تقوايته من يرب رمي واثباتا ايضا و
 القوة لغة فيه وقوله تع انه كان وعد ما بنا اي آتيا كما قال الجاهلي

في الفعل تحذف البناء منه

في الفعل تحذف البناء منه

في

اى سائر او قد يكون مفعولا لان ما انك من امر الله فقد اتيت وتقول اتاه لينا
 اعطاه واتاه ايضا لانه ومنه قوله تعالى آتانا من السماء زكوة في الصحيح
 الفتح تفسير قوله تعالى فاجلنا الخاض وهو في الاصل منقول بجاك لكنه خص
 بالاجابة استعمال كافي في اعطى ليس على معنى عا ان الباحث ذكره بمعنى اعطى
 مما بين عا افعال منقولة الى بمعنى جاء وذكره الصحيح ايضا في المصادرو
 ديوان الادب جلد ٢ اي حيث به واجازة الى كذا بمعنى اجازة وقد يقدر الى الثاني بالآية
 مثل آتيت بالبلية فقوله تعالى ان آتيتهم بمحمل الوجوه بل وكان هذا مراد
 من قال لا آتيتهم لانها ومنعها بالآية تختمها فقول الصحيح والابان
 الجمع مع ان القوم صرخوا بالجي وصرخوا وتمعديا على ما ينبغي اقوله
 كلام لا يخفى قال الراغب الجي اعم لآية آتيتهم بسهولة ويقال بالآية الاعيان والمعا
 ربما يكون مجتهدا بآية بامر وبمعنى قصد مكانا او عملا او زمانا ذكره الطيف
 في سورة مريم وذكر في سورة النحل في آية آتيتهم بالآية بالذات وبالامر
 بالتدبير والخير والشرف الاعيان وذكر الزحرف في آية آتيتهم بمعنى منسجما كقولك
 جاء اليك محكما اي صا بصورة الباء بعد حذف حرف المضارع مجزوما قال
 التفاروق في هذا اللفظ حرازة لان صورة الباء ليست مجزومة بل
 مثل المجزوم فالسجوية يقال حذف المضاف وهو اداة التشبيه تنيرها على
 المبالغة والاصل مثل المجزوم وهذا كثير في الكلام او يقال المجزوم بمعنى

بمعنى العامل معاملة المجزومة مجازا ان يجعل مجزوما مفعول ثان وبالبار
لغير التعدي بآى ثا لا تجزوما يكون بصورة الباقى يكون من يلبا القلب والمعنى ثا
الباقى بصورة المجزوم انتهى وقال الغزى عند تحقيق قول التقنان ا و يقال
المجزوم بمعنى المخلل عامله المجزوم مجازا هو مجاز مرسل من تسمية الشيء بما
يشاكل كما يقال للفرس المنقوش على الجذون من يشبه بصك الحيوان المعروف
اقول غير خاف على من دعى ان هذا الدليل يقتضى خلافا للمدعى لانه مقتضاه ان يكون
هذا المجاز في قبيل الاستعارة التصريحية لا المجاز المرسل كما يكون لهذا المعية
ولم يقل مجزومة لانه حال في الباقى اوله وصف لفعل مقدامى حال كونه فاعلا
مجزوما تمامه محيى الحال في الباقى مع انه مضاف اليه لانه المصائب بمنزلة جزائه
بدليل صحة الاستغناء عن المضاف مجازا لانه الفاعل في الحال هو العامل في صاحبها
حكم كما في قوله تعالى اتبع مله ابراهيم خيفا فتقوله الامر في ندرج ندرج
وحر با وحر جوا وحر جى وحر جاد وحر جن وقد يعمل لفظ الجمع للواحد في
موضع التعظيم كقوله الافارحمون بال محمد فانه لم يكن اهلا فانت له اهل
ومنه ايضا قول نع قال رب ارجعوني يجوز فيهما وجه آخر اعني اقامته تكبر
الفعل مقام جمع الفعل الملبسته التي بينهما مع ارجعني ارجعني وارحمني
ارجعني قال علماء البسطة في شرح الكتاب ومنه هذا القيل عندى قوله تعالى فلك
يسجون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع انه ليس من صفات العقلاء

فوق كانت لها اهل عند القليل في الاصل وهو
فارحنه يلفظ المفرد بغير فتحة قوله بها بالهـ عند
الافلا في الاصل وهو فارحنه يلفظ الجمع
للمتعظيمات تنزيها للواحد منهن في الجبابة
او بفتح كسر في الفعل كأنه ارحنه
بالهـ عند

واسمهم وهكذا أي كدحرج في حذف الحركة وجعل آخره كالجزوم نقول
 في كل ما يكون ما بعد حرف المضارع منه متحرك نحو فزوقا وتكر وتباعد
 وتخرج وان اشتق من المضارع لأنه لا يؤمر به ولا منكمبة بينهما فافاء كما بعد
 حرف المضارعة كذا كما مر في نفس فتخذف أنت منه أي من المضارع حرف المضارعة
 وتأتي بصورة الباء مجزوما أي حال كون الباء مزيدة أو لا أي الباء همزة
 وصل مكسورة أن قبل هذا يستعقن بخوفه وكل ومرفوع تأخذ وتاكل
 وتامر قبل بلجي فيها همزة فاستقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت
 الثانية تخفيفا والاول استغناء عنها قال الشراعي امار يادها فلدفع الابتداء
 بالساكن وهو حال في الحافظ البسيط في جمع التوامع وكل لغة اما بالانف
 في الاجتماع واما في غيرها فكذلك نص عليه برجنه وابو البقاء العكبري وذهب
 السيد الجرجاني وشيخنا العلامة الشيركازي في الآلة ممكنة الا ان مستقلا فاذا
 احتجج الى الابتداء بالكن توصل اليه باجتماع همزة الوصل واما تخصيصها
 بالزيادة دون غيرها من الحروف فلانها اقوى الحروف في الابتداء بالاقوى والى
 واما كسرهما فلانها زبدت ساكنة عند الجمع ولما فيه تقليل الزيادة ثم
 لما احتجج بالتحريكها حركت بالكل هو الاصل وظاهر مذهب سيوريه انها
 زبدت متحركة بالكسرة التي هي اعدى الحركات لانا نحتاج الى متحركة لسكون اول
 الكلمة فزيادتها كسب بوجه قال التفاز لانا يلزم من الوقوع فيما قرنته

أي في المثال الجبج كسفا ونسب فيه ككتبت
 وفي الرابع التثنية يدهج من كذا

من فتنه في زمان

منه وسميت همزة وصل لانها لتوصل بها الى النطق بالكن وسميتها بالخليل
 سلم الله ذلك وقيل انما سميت همزة وصل لقوتها في الوصل وهو ضعيف
 لانه نسبة الشيء بالنظر الى حاله لا بما فيها والحق ان نسبة الهمزة الى الابداء لشيء عايد
 وكذا ان حال النبوت لم يزد في حال العدم ومنه انماها الفانظر الى صورتها
 لا صورتها في الخط الفوق قبل انما هي همزة وصل لجواز وصل ما بعدها الى ما
 قبلها بخلاف همزة القطع لانها تمنع عن الوصل فلذا سميت همزة قطع والفرق
 بينهما هذا وكسوتها دونها مع ان همزة القطع مفتوحة وهمزة الوصل
 مضمومة او مكسورة غالبا وانما قلنا غالبا لانه همزة القطع قد يكون
 مكسورة نحو اكرام ويجوز ايضا حذفها نحو قوله في قد افلح المؤمنون
 وهمزة الوصل قد يكون مفتوحة ايضا مثل ايمان الله وهو جمع يمين ومع
 لام التعريف نحو الرجل خلفه الفتحة فيكون مكسورة في جميع الاحوال الا
 في حال ان يكون عيى المضارع منه أي في الباء او من المضارع فالقصر على
 الثلاثة قصور مضموما فقيمها أي تلك الهمزة لمناسبة حركة العين ولانها
 لو لم تكن مضمومة فلما لم يكن ان يكون مفتوحة او مكسورة ولو كانت مفتوحة
 لالتبس بالمضارع المتكلم لجواز غفلة السامع حركة لام الفعل ولو كانت
 مكسورة لزم الانتقال الى الكسرة الى الفتح وهو مستقل فوجب الفتح لدفع الخلق
 نقول انصر انصر وانصر انصر انصر انصر وكذا لك ضرب واعلم والقطع

النسخة الممنوعة
 في نسخة

في نسخة

أي في نسخة العارفين في نسخة
 وفي نسخة الخليل في نسخة
 من نسخة
 القاصر مع انما به نسخة
 التمام في نسخة

واجتمع واخرج وغيرها مما يكون ما بعد حرف المضارعة من ساكن و
 فلا يخرج تضرعها واصلا مما تقدم في الياء فانه كنت زكيا كفاك هذا
 والاف البليد لا يفيد الطويل ولونيت عليه التورية والابجيد ثم ورد
 بانه ما قلتم انه اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ولم يكن عين فعمل المصارع
 مضموما تزا دهمزة وصل مذكورة منقوض نحو اكرم فانه امر نكرم مع
 ان همزة مفتوحة لا مضمومة اجاب عنه بقوله ونحو اى اربا بالفتحة
 اكرم اى همزة لفظ اكرم وبها اكرم او قولك اكرم او مثل اكرم بناء
 نصب على المصدر لفعل محذوف في موضع الحال وفتح اربا بالفتحة همزة
 اكرم يبنون بناء ما ياتين او على المفعول له وهذا هو الاصل المرفوض
 اى المترك فانه اصل تكرم تاكرم لان حروف المضارعة هي حروف الماضى
 مع زيادة حرف المضارعة لكنه لما اجتمعت الهمزة في المتكلم نحو اكرم محذوف
 منه همزة الافعال من الخواتم وان لم يكن فيها اجتماع الهمزةين طرد اللبس فاذا
 ان ينسوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة او اعادوا الهمزة المرفوضة وابقوها
 على حركاتها الاصلية وقالوا اكرم فلم يكن اكرم من حيث لان في ما يكون ما
 بعده فيه ساكنا وما بعده في اكرم متحرك بل الحقيقة وقد استعمل على الاصل
 المرفوض من قال فانه اهل لا ياء كرماء وما فرغ من بيان الافعال الثلاثة شرعا في
 المسائل المتفرعة بقوله اعلم اه فمهما ما يختص بالمضارع وهو ان الهمزة

الضمير الثالث اذا اجتمع تا ان مفتوحا في اوله مضارع تفعل وتفاعل و
 تفعلل احديهما تا المضارعة والثاني التاء التامة في اول الماضى وذلك في امثلة
 المخاطبة مطلقا في الغاية مفردة وه شاة قال اللقاة قوله في اول
 مضارع احترام الماضى نحو تنبع وتتابع فانه لا يجوز ذلك بل الجائز التحفيف
 بادغام اولها وصلوا ابتداء وبعتلا بضمرة الوصل فيجوز انشاء ما اى
 اثبات تائين كون الاصل عدم الحذف علم ان الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان
 الذاء وقد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلي وقد دحى الشيخ في الشفاء بالمحاذرة
 على التمييز بينهما واثار الى انه يشاء عدم التمييز فدل كثير وفي حاشية التلويح
 للفاضل القزويني الجواز بطلوق خمسة معا احدها مناج والثاني ما لا يمنع شرعا
 مباحا كالا وجبا او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمنع عقلا وجبا
 او راجحا او مساويا الطرفين او مرجوحا والرابع المستوى لامر ان فيه شرعا
 كالبيع او عقلا كعقل الصبي والخمس بالثبوت في شرعا وعقلا والمشكوك
 اما بمعنى المستوى الطرفين او بمعنى عدم الاستناع والجواز الشرعي في هذه النما
 هو الا جتمع نحو تنجب وتتقار وتخرج ويجوز حذف احدهما اى
 احدي التائين واثبت الاخرى لانه يتولد ثقل من اجتماعهما ورفعه اما
 بالادغام او بالحذف كسبيل الاول لان شرطه تسكين اول المشدين وتكينه
 هنا يستلزم الابتداء بالسكن فانه قبل التسليم لزوم الابتداء بالسكن و

من لا يمنع

وانما يلزم لو لم يعمل بالهمزة الاصلية فلما اتصل بالوصلية انما يجوز
 ان لو جاز دخولها على الفعل المضارع وهي لا تدخل عليه ثم شبه باسم الفاعل
 في الحركات والسكنات وعدد الحروف ولا تدخل على اسم الفاعل فكما لا تدخل عليه
 لا تدخل على المضارع ولا تدخلها اليقين كس والمضارع ليس مما يدخل فيه الوصلية
 سماعا واقله يمكن الادغام تعين حذف واحد من المبتدع في الشغل فلا حذف
 احدهما وقع في التنزيل الفصح والوقوف دليل الجواز كقولهم تع فانت له بقدر
 نارنا ظلي وتنزل الملائكة اصلا تصدق وتسلط وتنزل والمخزوف
 وهو الثانية لاء الاولى حرف المضارعة وحذفها تخطي وقول البقاء في قوله
 نفع فاء تولوا فاء الله عليهم بالمفسدين يضيقت كون تولوا فعلا مضارعا
 حرف المضارعة لا تخذف فاسد لاء المخزوف والثانية وهو قول الجمهور والقول
 في ذلك قوم هشام الكوفي كذا في المغني ذهب هشام المذكور الى ان المخزوف
 هو الاول دون الثانية لانها زائدة فهي اول بالحذف والاصلية والوجه
 هو الاول لاء رابعة كونه مضارعا واول لاء الشغل انما يحصل عند الثانية
 في قال فذهب الكوفيون لما ان المخزوف هو الاول دون الثانية فقد اخطأ
 ولا يقال تخطي في قوله فانذرتم نارنا تخطي فعول من فلا يكون مما نحن بصد
 لانا نقول لو كان تخطي فعلا ما ضايق في تخطي بالحق انما الثانية كنهنا
 الفعل فيه الضمير الموثق وهي النار وهذا اذا كانت مبنية للفاعل بقرينة
 الامثلة

قال الفانسان الجواز تتبعه
 جلال الدين

الامثلة المعلومه فان كانت مبنية للفعل لم يجوز حذف واحد مما اصلا لانه فلا
 الاصل فلا يتركب لاء الاقوى وهو المبنى للفاعل ولانه لو حذف لاء الاول
 لا يتبين بمعلومه لاء الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف الثانية لا يتبين
 بالمبنى للفعل المضارع فاعل وفاعل وفعل واعلم انه من كان واعلم ان
 من من الظروف الزمانية المضمومة للشرط للجازمة لا شرط وقد يكون خبرا
 والفعل الواقع بعده مبتدأ على تنزيله منزلة المصدر كما صرح به علماء الذين
 البسطامي في شرح الهداية عند قول صاحبها من يفسر عملا ان من ههنا
 خبر والمبتدأ قوله بضمير مستعملا على تنزيله منزلة المصدر راي ميسرونه مستغلا
 في اي زمان قد يجي بمعنى كقولهم اخذوها من كذا اي من كذا وبمعنى في
 كقولهم وضعت من كذا في كذا وبمعنى وسط فاء افعل صادا او ضادا
 قال جلال الدواني الاضاد لاء العبرية ولذلك قال عليه السلام انا افصح من
 تكلم بالضاد يعني انا افصح العرب وقال في شرح الهداية من قال انه عن نفسه
 الضاد لصعوبة ما فقد اخطأ كاستواء العرب الاجماع في الاتيان بالحرف في
 كلها قبلت تاوالة زيد في بعد فاء الفعل طاء مهملة لتعريف النطق بالياء
 ه بعد هذه الحروف واختير التأليف بها في التامخ جوا والمخاض عندنا يرجع
 الى السماع وعند العرب الى التخفيف فتقوله افعل فلا كونه من الصلح اصلا
 والاصل اصلي ولفظ تمسك وقيل يجوز صلح بقلب الطاء صاد او ادغام

مكتوب

الضاد في الصاد ولا يجوز طاء بقلب الطاء طاء وادغام الطاء في الطاء و
 في افتعل من الضرب اضطر باصلا اضرب قلبت تاؤه طاء فصار اضطر
 اصلا اضرب قلبت تاءه وهي لغة مشهورة وقد جاز اضرب بقلب الطاء ثانيا
 ضادا وادغام الضاد في الضاد واطرب بقلب الضاد طاء وادغام الطاء في
 الطاء والاضطر بالحركة والمبوح واليجز يضطر بـ اي يوح بعضها بعضا
 وفي افتعل من الطرد اضطر لا يجوز فيه الا الادغام لاجتماع المثليين مع عدم
 المانع من الادغام وفي افتعل من الظلم اضظم والاصل اضلم قلبت تاؤه
 طاء فصار اضظم ويجوز فيه اظلم بقلب الطاء المهملة ثانيا لظلم معجمة وادغام
 الظلم المعجمين واطلم بقلب الظلم المعجمة طاء مهملة وادغام الطاء في
 الطاء المهملين ورويت الوجوه الثلاثة في قول زهير هو الجواد الذي
 يعطيك ما كره عفو ويظلم لحيانا فيظلم وكذا في كل واحد
 هذه الالف في جوار الادغام وفيه جميع متصرفات بكسر الزاء وفتحها الحن
 وان خفي عن عدائد القربى في لزوم الفعل اي تصرفا كل واحد من اضطر و
 اضطر واطرد وضطم من المضارع ولم يفعل ولم يفعول والامر و
 النهي وغيرها فان فيها قلب ثانيا طاء وغيرهما من الوجوه المذكورة
 هناك لم يغير غير قاله الشيرازي في قوله التفات في باب قال اي متصرفات
 كل واحد منها فان تجري فيها ذلك قاله مولانا في حاشية على شرح التفات

غير متطابقين في النسخة
 في فتح اي فاصح في النسخة
 في فتح الكسر المذكور في النسخة
 في جمعها والواجب ان يقال
 في قوله

التفات في هذا توجيه افراد الضمير الرجوع الى الكلمات وقد يوجب في مثله
 بان يكون الضمير الموضع للواحد المذكور على شيئا كثيرة باعتبار كونها في تاويل
 ما ذكره ما تقدم كما ينبغي بلم الإشارة للموضع للواحد المذكور عن هذا
 التأويل الا انه في لم الإشارة اكثر وشراسته ويقر باليه ما قاله الفاضل
 اللقاني في ان الضمير عائد على افتعل في الضمير وما عطف عليه نحو جعله فهو
 مضطج وذلك مضطج والامر اضطر والسهمي الاضطر وكذا في مضطر
 فهو مضطرب آه ويطرد فهو مطرد آه ويضطر آه فقلبت تاءه على
 الاصل المذكور واعلم انه من كان فاء افتعل لا مهملة او ذا او زاء مجتمعين
 فالمتحركات بالكاتب وحروف المعجم يبدون ويقصرن فاذا قصرن كسبت
 كل واحدة منهن بالالف الزا في انها تكتب بياء بعد الف قلبت تاؤه في
 تاء افتعل لا مهملة لانها ملجورية فيقتضي انحصار النقص عند التلفظ
 بها والتام مكسبة فيقتضي عدم انحصار فوجب القلب ليندفع به المناقاة
 وتختص المجردة وانما قلبت تاؤه في الاقربى في الخرج ولم بدغم في التام مع
 قربها فيه لذهاب جبرها فتقوله افتعل من الداء وهو الدفع
 والذكر وهو صد الذن والزجر وهو المنع والنهي ادو اصل ادتر
 قلبت تاؤه في الادغام في الدال واللام لا يجوز فيه الا الادغام وذكر
 الاصل اذ تكرر وفيه ثلاثة اوجه اذكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة

بقلب الهمزة اليها واذا ذكر بالذال المزملة بقلب المجعلة اليها قال نجي على السكون
حرانا مقضيا والهمزة تذبذبة اذا راء عجا في التنزيل واذا ذكر بعد امة
وارجر اصله ان تجر قلبت تاؤه والافصار از دجر وهو لغة ثم قلبت الراء
زاء وادغمت الزاي فصار از جرو لا يجوز عكسه هكذا في متصرفات
كروا عدم المذكور كما تقدم فلا تعيده لما فرغ المصنف رحمة الله تعالى
عن بيان الفعل الصحيح وما فيه الاحكام شرع في بيان ما يلحقه فقال ويلحق اخر
الفعل واوله لئلا يجتمع زبائنا في اوله نون التوكيد وحرف المضار
حال كون الفعل غير الماض والمحال نونان للتاكيد والمبالغة في الطلب وفي
شرح مقدمة ابن ابي عمير للشيخ الرضائي التوكيد يقال بالواو وبالهمزة
وبالالف وفي كاشفة الخليلي عن شرح المهندي في الكشاف انه وكد لغتنا
فصيحنا والاصل هو الواو والهمزة بدلا قول فيما قالو ومجتمعا في الصحاح
ومجمع البحرين للصفاة ومختصر اللغة ومختار الصحاح ان التوكيد
بالواو اوضح يعني كلام المصنف كلام وهو اعني التوكيد بقرينة الحكم
مع رفع الشك بالنسبة الى المحكوم عليه وانما لم يؤكد بهما لما في الالف
وقد فات وتوكيد الغائت ممنوع وكذا الحال لان فاعلا لا تستعمل بالجان
فكانه موجودا ثابتا لا يفتر الى التوكيد وقد تلحق بالمدح والثناء ومنه
قول الشاعر يا من سعدك ان رحت مبتما اي دام سعدك فالحق بدام

بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب وقد تلحق بالنفي تشبيها له بالنفي وهو قليل منه
قول الشاعر عجب لي اني لم اعلم اي لم يعلم قلبت النون الفاعل للوقوف فانه تلحق
لنفسها اي لنفسه وتدر توكيد علم الفاعل كقول الرازي انا لنن حضروا
الشهودا وقول الآخر وشاعرة بعدنا السيوف وانما يؤكد بهما الفعل الذي
فيه معنى الطلب ليكون باعنا للفاعل على الفعل وذلك لا يكون الا في السنبلة خفيفة
ساكنة لانه مبني والاصل في البناء البناء السكون اعلم ان قول خفيفة يجوز
ان ينصب على المدح اي اعني خفيفة ساكنة وفي كونها حالك لا تكلف وان خفي على
مولانا احمد القرطبي ويرفع على بدلية من عتونا اعلم انه خير مبتداء محذوف
اي احديهما خفيفة في ذكر الوجة الاخير ولم يذكر غير ذلك بما ينبغي ذكره
قال في شرح الهارونية واعلم ان نون الخفيفة اذا دخلت على الفعل فيها احكام
احدها تحذف اذا اقاهها ساكن فنقول في اضرب اضرب الغوم بفتح الباء ومنه
قوله الشاعر لا تهين الفقيه علك ان توكع يوما والدهر قد رفعه والتقدير
لا تهين والاي لم يزم كسر النون مع حذف الباء اذا عرفت هذا فقد تجد لك ما فيها
قاله علماء الدين المحدثين في شرح القصار من ان لا تهين بضم التاء وسكون
الياء وفي النون فانه نهى عن اهان بهين اذا ذله فاذا دخلت عليه لا تهين
سكنت النون جزما ثم حذف الباء لا التقاء الساكنين ثم دخل عليه نون
الخفيفة فحركت النون التي هي اللام بدخولها فزال التقاء الساكنين ثم حذف

نعم

لانها مع المستكن كالمفتوحة فقلنا لانها بين يفتح النون ليدل على حذف النون الخفيفة
 والاحقة بالان تكون مضمومة انتهى قاله شرح الهارونية وثانيهما انها تقلب
 انفا عند الوقف كانه ما قبلها مفتوحا فتقول في اضربن يا رجل اضربا شديدا
 بالتسوية اذا كان قبلها مفتوحا كقولك ريدا ولم يقلب اذا كان مكسورا ولا واوا اذا
 كان مضمورا لانه لو لم يعلم انه بدل من النون او المحذوف لم يرد وثالثها انها
 اذا دخلت عند الوقف تجرد ما حذفها لعدم موجب حذفه حينئذ وهو
 النون التوكيد فتقول في اضربن يا زيدا اضربوا اضرب يا امرأتى اضرب
 وهل تجن يا قوم تجن باعلادة لوقن الاعراب وثقيلة عطفا على خفيفة
 فيجوز فيها من الاعراب يجوز فيها قال التفات انه وفي بعض النسخ بالنصب
 اي حال كون احديهما خفيفة ساكنة والاخرى ساكنة والاخرى ثقيلة
 مفتوحة انتهى اقول في هذه العبارة دل على اختلاف النسخة الاصلية و
 ليست الحركات ثابتة في الاصل حتى يختلف النسخ باختلافها الا ان ثبت ان الاصل
 كان مضبوطا بضبطين من المصنف رحمه الله تعالى وهو بعيد لما ان الاصل
 مضبوط بضبطين ولكن لا يلزم بالضبط بالنصب كما لا وقد عرفت
 انفا انه نفس تامل حركات امل يتصلح لك خفيفة الحال بعون الله الملك
 المتعال وانما كانت ثقيلة مشددة فلا ان النون الثقيلة نونان ادغمت احدهما
 في الاخرى وانما كونها متحركة فلا يلزم التقاء كنهين على غير جملة لان المدغم

المدغم ساكن فلو كان مدغما فيه ساكنا ايضا لزم التقاء الساكنين وانما كونها
 مفتوحة فلا في الفتحة اخف الحركات وهي اصلا في عند البصريين لتجالف بعض
 احكامها ولان التوكيد بالشددة يشدق الخليل ولتدل بسبويه على ان
 الخفيفة ليست خفيفة منها كما زعم الكوفيون قال الشيخ ابو القاسم الثماني
 في شرح لمع ابن الجني اعلم ان العرب توكد الفعل بتكرير مرة بعد مرة فيقولون
 اذا امرت اضربا فاذا ارادت التوكيد كررت الفعل فقالت اضرب اضرب
 فاذا ارادت توكيدا اكثر من ذلك كررت الفعل فقالت اضرب اضرب اضرب
 وربما عدلت عن تكرير الفعل ثانيا الى النون الخفيفة فقامتها مقام الفعل
 فقالت اضرب وفي التنزيل لنسفعا بالناسية وربما عدلت عن تكرير الفعل
 مرتين فوضعت مكانهما النون الثقيلة فقالت اضرب فثابت الثقل
 فعملين زيدت للتوكيد وبانت الخفيفة عن فعل واحد زيدت للتوكيد هذا
 يدل على ان الثقيلة تثقل وابلغ توكيدا من الخفيفة وقد جمع بينهما في
 واحدة فقال الله سبحانه وليكونن من الصاعرين فالاول ثقيلة والثانية
 خفيفة من اراد زيادة تفصيل المقام وتوضيح المرام فليرجع الشرح المذكور
 للشيخ المنبوري قال الفاضل الجليل في الشرح الكبير قوله فيما يخص بشتا من
 قوله وثقيلة مفتوحة اي نون التوكيد الثقيلة مفتوحة في جميع الامثلة الا
 في مثالين اللذين محضتا بالنون الثقيلة وهي فعل الاثنان اعلم ان يكون

قوله يفتحون بالباء
 داخل على التخصيص
 وهو المختص

مذكر او مؤنثا وجماعة النساقانها مكسورة فيها نحو اذهبان واذهبتا
اذا عرفت ذلك فاعلم ان ضمير يخصص راجع الى ما وما عبارة عن مثالين المذكورين
لما فيه الابهام وهو وصول او موصوفه ويختص صلة او صفة والصلية ^{الموصولة}
او الصفة مع الموصوفه في العمل نصب كالمشتاء وضمير ي راجع الى الثقيلة ^{فقد}
الكلام الا الذي يختص بالنون الثقيلة فانه قيل لو كان الضمير راجع الى النون
الثقيلة لمكانها او لكونه ضمير مؤنث لانه راجع الى النون حرف والخرف
مؤنث باعتبار الكلمة قلنا لما ذكركم الضمير راجع اليه يجوز فيه التذكير
الثاني اما التذكير باعتبار انه لهم النون الذي يتصل بالفعل كالف والياء هما
اسم ادب كما ذكره الاخفش واما الثاني فاعبار المعنى كما ذكرناه الف والياء شارح
السماية جعل ضمير ي راجع الى ما وضمير يخصص الى النون وقال في صورة يختص
بها النون وهو مومنه لانه يلزم اختصاص الثقيلة بها وليس كذلك لانه لو
كانت مختصة به لم يجز دخولها في غيرها مع انه تدخل في المفرد المحر اضربت
وجمع المذكور نحو اضربت وواحدة الموت نحو اضربت اليها كلاما علم ان
العلامة التفازلة قد سكت الى مسلك الشارح السماية حيث قال في الفعل
الذي يختص بالنون الثقيلة بذلك الفعل قال بعض ان من بين النونين يختص الثقيلة
بهذا الفعل اي تنفرد بلحق هذا الفعل كما يقال يختص بالعبادة اي
لا تعبد غيرك وبهذا ظهر ان ما قبل ان كان من حق العبادة ان يقول الآتي

الا في الفعل الذي يختص بالثقيلة اي لا يعم الثقيلة والخفيفة لانه الثقيلة
لا تختص بفعل الاثنين وجماعة النسا بل يعم الجميع اعلم ان للاختصاص معينين
احدهما الفراد الشيء من بين مثل يحكم وهو بهذا المعنى وصف للفعل المذكور
لأن النون الثقيلة اذ هي عامة في الفعل المذكور وغيره ففان ما قيل انما فهم
من المعنى الثاني حكم بخطا عبارة المعصية لا قضاءها على ما فهمه عدم عموم
الثقيلة للافعال اعلم ان الفاضل الجليل لم يعرف ان للاختصاص المعينين المذكورين
والمعنى المراد من هذا ما ذكرناه فخطا السامع ولكن الخطا في مقالة لا باخت
حالة وهو الفعل الذي يختص بفعل الاثنين وجماعة النسا في النون ^{الثقيلة}
مكسورة فيها اي فعل الاثنين وفعل جماعة النسا وفي بعض النسخ فيها
اي في كل واحد من فعل الاثنين وفعل جماعة النسا انما كانت مكسورة لثباتها
بنون التثنية لوقوعها موقعا بعد الفذائدة ولانها لو كانت مفتوحة فيها
لتوالي اربع فتحات في كل واحد منها بمنزلة الفتحين فتقول في مثالها اذهبان
للاثنين واذهبان للنون بكسر النون فيها فتدخل انت اليها بعد نون
جميع الموتى لتفصل تلك الالف بين النونات الثلاث فون جماعة النسا
والمدغم فيها واختص الالف الخفيفة ولا يرد عليه صون المذكور لندرة اجتماعها
فيه ولا تدخلها اي فعل الاثنين وجماعة النسا النون الخفيفة فلا يقال
اذهبان واذهبان لبكون النون فيها هذا عند البصريين واجازة

يونس والكوفون لانه يلزم من دخولهما التقاء الساكنين هما الالف والنون
على غير حدة اي على طريقة وجهه وهو غير جائز ووجه لوجزها لا خرجتها
عز وضعها لانهما لا تقبل الحركة بدليل حذفها في نحو اضرب القوم والاصل ضرب
دون تحريكها ولو حذف الالف في فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد وحذفها
من جماعة النسا لا ترى الحذف ما زيد لغرض ذكره الفاضل السيد ركن الدين
قال العلامة الدواية لا تدخل نون الخفيفة وفعل الاثنين وفعل جماعة النسا
عند البصريين خلافا ليونس منهم وجميع الكوفيين فانهم لم يسكنوها و
بعض العلماء فانهم بكسرونها ويحملون عليها قوله ولا تقبلوا بتخفيف النون
وهو قراءة ابن عامر الشامي قيل هذا كل لا يصلح للتعبير مخالفة القياس ^{لكنه}
الفصحى والمدارك يجوز تخفيف النون وكسرها التقاء الساكنين تشبيها
بنون التثنية وان حطاه بعضهم بنامع ان الخفيفة واجبة السكون قيل
هو اخبار عما يكونا اعني موكبه ومارون عليهما لانهما ليس بهي وقيل
هو حلا وتقديره فليقيم غير متعين حجة المجوزين انه لا يابس باجتماع
الساكنين اذ كانا احدهما الالف لان الالف عمدة الصوت كثير وكثرة المد تقوم ^{دولة}
ها ولكن ابطل ما سنده عن المصنف لما فرغ غريباً محال النون المؤكدة شرع
في بيان حال آخر الفعل عند طوقها فقال في حذفه من الفعل هما اي مع كل
واحد منهما النون في الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون

وتفعلون وتفعلين لان النون في هذه الامثلة علامات لاعتبار نون التوكيد
علامة البناء واجتمع بينهما الزم الجمع بين علامتيهما وهو محال اعلم ان ^{الخفيفة}
والثقيلة تؤثران في الفعل اذا اكرهتا تأثيرا ثانيا فليفتيا وهو اخراج الفعل
المضارع من الاعراب الى البناء ويصير الفعل سبب دخولهما عليه ميتا بعد ان كان
يصلح للحال والمستقبال ولما بقى ثمة البناء لان الحذف في الافعال البناء والفعل
المضارع انما كان معربا بسبب ما به لكسرها ونون التوكيد سواء كانت خفيفة او
ثقيلة من خصائص الفعل فليما دخل على المضارع صفت شابهته الكسرة ^{وجمع}
الى الاصل الذي هو البناء فيصير ميتا ذكره الفاضل الجرجاني قال القناري
اعلم ان قول المصنف هذا يوجب ان يدخل كل من النونين في الامثلة الخمسة
واثنان منها يفعلان وتفعلان وقد تقرر ان الخفيفة لا تدخلهما فاجابا
بعضهم فانه تنبى على ان النون تحذف معهما على مذهب يونس حيث
اجاز دخولهما في يفعلان وتفعلان وقتا يفطر بانه نامل اذ لا اثر في
الكتامة مذهب يونس لكنه الجواب عنه باء بقولنا النون في الامثلة الخمسة
تخذف مع النون الخفيفة والثقيلة وهذا انما يكون عند ثبوت المعية
واما لا يثبت مع المعية ليفعلان وتفعلان فلا وقد تقدم انه لا معية
بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه كذلك انتهى اقول في راد بالمشي
الواحد قال الله تع يخرج منها اللؤلؤ والمرجاني من البحر والمراد

التنوين

لأنها يخرجان من المد دون العذب ولكن لما اتى الجران وصار كالشيء واحد
جاز أن يقال يخرج منها كما يقال يخرج من البحر والحال أنه لا يخرج من جميعه بل
من بعضه ويقال خرجت من البلد والخروج إنما هو من دار واحدة من دون كذا
في الكسافه هنا لما اتى التنوين في التوكيد ذكر أو يريد أحدهما في حق التنوين
وجماعة الألف وكلاهما في حق البوابة فإنه قد يكون الواحد مراد مرة و
الأشياء أخرى في لفظ واحد في محل واحد ريك جذا قلت نعم لعمري يعلم
المقصود وهو ما قد علم فلا ركاك فتنبيه لهذا فإنه دقيق وبالانتحاذ
في الحاضر حقيق إذا عرفت هذا فقد ظهر لكها فيما قاله لا ممدى وبعده
مولا نادره فإنه قيل يلزم من قوله معهما أن يكون حذف النون قلنا المراد
على كسيل البلد لا بسيل الجمع وحذف مع النون واو يفعلون واو تفعلون
أي فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب ويا تفعلين أي فعل واحدة
المخاطبة قال التنوين في لسان التنوين الساكنين وإن كانا أحدهما ما ذكره
المصنف لكنه نقلت الكلمة واستطالت فكانت الضمة والكسرة تدلان
على الواو والياء فحذفنا هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين
على غير حده ولم يحذف الألف في بفعلا وتفعلنا لتلايلت بالواحد و
القياس يقتضي أن لا تحذف الواو والياء أيضا كما هو مذهب بعضهم إذ
كانت في هذه الأمثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على واحد وقبل حذف

حذف التنوين الساكنين لا يكون إلا حرف لين والثاني مدغما ويكونان في كلمة
فهو هنا ليس على حذف التنوين في كلتيه المفعول ونون التوكيد لئلا يغتفر في الألف
وإن لم يكن على حذف لدفع الالباس وكونها خفيفة ولعل مراد المستند لم يصرح
استفاد بتمثيله بكلمة واحدة اعني دابة وكذا فعل جارا للواو وهم هنا موضع
تأمل في الجملة يحذف الواو والياء إلا إذا انفتح ما قبلهما أي ما قبل الواو
والياء فإنه ما تخذفان ح لعدم ما يدل عليهما نحو تخشون أصل تخشون
قلت الياء ألقا لتحر كرها وانفتاح ما قبلها وحذفت الضمة الياء لانتقالها
عليها فالضمة على الوجه الأول وعلى الثاني قصور فاعلا لعل ليس التنوين ساكن
فحذف التنوين ما قبله فصار تخشون ثم أدخل عليه الناهية فحذف التنوين فصار
لا تخشون ثم أدخل عليه نون التوكيد الثقيلة فالتنوين ساكن الواو والنون
المدغمة فحركت الواو من جنسها وهو الضمة فقبل لا تخشون وهو لجمع
المذكر المخاطب ولا تخشين أصل تخشين قلبت الياء الواو ألقا وحذفت
كثرة الياء وانفتحت بعد حذف فتحة الشين إلى الشين فالتنوين ساكن فحذف
الكن الأول ثم أدخل المحذوف النون فقبل لا تخشون فالتنوين الساكنين التوكيد
التنوين ساكن الياء والنون فلم يحذف الياء لما مر بل حركت بالكسرة مملسا
وهي من المخاطبة وتبطلون اللام في التوكيد أصل لتبطلون بالواو وب
فقلت الواو الأولى ألقا لتحر كرها وانفتاح ما قبلها فالتنوين ساكن فحذف

الواو الاولى فصار تلبون ثم ادخلت النون الثقيلة فحذفتون المضارع
 فالتفكنا كذا هي الواو والنون المدغمه فحركت الواو بالضمه وقيل لتلبون
 وهو الجمع للذكر المخالطينيا للمفعول في البلاعه هو التجزئة فانه قيل لم تنقل
 ضمة الواو الا ما قبلها ولم تحذف الواو والتقاء الكسرين حتى تدخل ضمة ما قبلها
 قلنا لو جعل كذلك لقل لتلبون بضم اللام وهو ثقيل لثقال الكلمة عاضاً
 وبدر كذا لانه حسن ونقول ان ذلك التقدير يلزم زيادة التغير وهو
 النقل والقلب فيما ذكرنا القلب فقط مع ثقال الكلمة على الخفة الحركات فان
 قيل لم يكتف بالمصنف بالمثل الاول مع ان ما قبل الواو الضمير مفتوح فيهما
 قلنا ما امر كالمثال الثاني وهذا مثال للواو في فافرة فافرة ما تريب اصل تريب
 فنقلت حركة الهمزة الى الراء فحذفت الهمزة تخفيفاً فصارت تريب فقلبت اليا
 الاولى الفا وحذفت كسرة اليا فحذفت الالف والياء الاولى للتقاء الكسرين فصار
 تريب فزيد ان للشرط وحذفت نون الاعراب للجرم فصارت تريب ثم زيد ما فتا
 ان ما ترى فقلبت النون ميماً وادغمت ثم دخلت النون الثقيلة فالتقى ساكنان
 هما الياء والنون المدغمه فحركت الياء بالكسرة فصارت تريب وهو للمفرد
 المؤنث المخاطب وانما اورد للمخاطبة مثالين لامر به احدهما ان يسقط
 النون من تخشيب سبب دخول نون التاكيد وسقوط نون الاعراب في ما تريب
 بسبب دخول كلمة اما التي هي حرف الشرط والآخران تخشين معتل اللام غير المهموز

المهموز وترين معتل اللام المهموز الفافرة لكل واحد منهما مثالا
 ليتبين المبتدئ على حكمهما واحد وهكذا حكم النون الخفيفة ويفتح مع
 النون الثقيلة والخفيفة اخر الفعل اذا كان ذلك الفعل فعل الواحد
 وفعل الواحدة الغائبة لانه لو لم يفتح فلا يخرج من ان يسكن او يضم او يكسر
 كسبيل الاقل لانه يؤدي الى التقاء الساكنين ولا الى الثاني لانه يلتبس
 الواحد بالجمع ولا الى الثالث لانه يلتبس الواحد بالذكر والواحدة الغائبة
 بالواحدة المخاطبة ولا ننون التاكيد كلمة برأسها انضم الى كلمة اخرى ومنه
 عادت هم انهم اذا كتبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحو اخر الكلمة الاخرى نحو
 خمر عشر ولا نفتح اخف الحركات ويضم اخر الفعل اذا كان فعل جماعة
 المذكور ليدل الضم على الواحد المحذوفه ولانه لو لم يضم فلا يخرج من ان يسكن
 او يفتح او يكسر كسبيل الى الاقل للتقاء الساكنين ولا الى الثاني لانه يلتبس
 فعل جماعة المذكور بفعل الواحد والواحدة الغائبة والى الثالث لانه يلتبس
 فعل جماعة المذكور بفعل الواحد المخاطبة ويكسر اخر الفعل اذا كان
 الفعل فعل الواحد المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفه ولانه لو لم
 يكسر فلا يخرج من ان يسكن او يفتح ويضم كسبيل الى الاقل للتقاء الساكنين ولا الى
 الثاني لانه يلتبس فعل الواحد المخاطبة بفعل الواحد والواحدة الغائبة و
 لا الى الثالث لانه يلتبس فعل الواحد المخاطبة بفعل جماعة المذكور اذا عرفت

الالتباس كذا في حكاية الغرضي قول فيه نظر ولان العكس بالعكس واعلم انه
قد يكون الفاعل بمعنى المفعول فيه كسوم عاصف اي بضوء فيه الريح وليل
نام وهم ناصب في مفعول كغافر ضد عامر وتركاهم وعيشته راضية و
ماء دافق ذكره الجويري وكما سمي مكنوس ذكره ابن مالك في شرح التفسير
وقال الرض في عيشته راضية وماء دافق الاول ان يكونا على النسب قبل و
نائب فلا يلزم ان يكونا فاصل الذي بمعنى التثنية لافعل به يجوز ايضا كونه
مما جاء منه الفعل في شدة النسب كسهم الفاعل باللفظ كذا في حكاية مولانا
تقول ناصر للواحد ناصران للثاني حال الرفع وناصرين حال النصب و
لجنا ناصرين لجماعة الذكور في الرفع وناصرين في النصب والجرح قال التفاز
وذلك لانهم لما جعلوا اعرابهم بالحروف وكان الحروف ثنية اعني الواو
والالف والياء جعلوا وقع المشي بالالة الخفية والمشي مقدم ورفع
الجمع بالواو والكتابة الضمة ثم جعلوا اجر المشي والجمع بالياء وفتحوا ما
قبل الياء في المشي وكسروا في الجمع فرقا بينهما والساواة انه يفتح بعض
الصورة في الجمع ايضا نحو مصطفين فتحوا النون في الجمع وكسروه في المشي
ثم جعلوا النصب تابعا للجرح لكونه ما علامته الفضل بخلاف الرفع و
لحق الجرح بالاختصاص ولانها ما يشتر كذا في معنى كثير من المواضع نحو
قلت لن يدوم ما طلبت زيد وفي اللفظ نحو لوانه وانك قال اللفظ نحو

الشيء في جمع الهوامع ورد العكس وهو فتحها مع المشي وكسرها مع الجمع
فقبل هو لفة وقبل فتح نونا المشي لفة وكسرون الجمع ضرورة وقيل ذلك خا
بمعالة الياء فيملا بخلاف حالة الرفع وعليه بوحيا وفي امثلة ذلك قوله على
احوذ من المتكلم عيشته وقوله اعرف منها الف والعينا ناصب من
سهمها ظيانا وقوله وانكرنا رعا نف خريفا وقوله وقد جاوزت حد الارض
وقوله بعد المحاربين بعد النيسين قال البرجني وفي العرب في ضم النون
من المشي وهو في الشذوذ بحيث لا يقاس عليه قال الشبلا في ضم نون التثنية
لفه قال بوحيا يفتح مع الالف مع الياء لانها تثبت بالذغيبا وعتما الشد
المطر في البواقي بالهنا في القدان فالنوم لا تظلم العين ولم يسمع
شد بهذه النون سوى في تشبيههم المشارة والموصول عوضا من
الحرف المحذوف منهما وهو الالف في المشارة والياء في الموصول اذا كانا
الاثبت كالقاصورة وبالمقصود ثم مذهب البصريين اختصاص
الشد بل بحالة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جواز
مع الالف والياء وقد فرى بالشد بد قوله في ذاكك برهانان من ربك
واللذان بان شانهما احدي اثنتي هاتين ربنا ان اللذين ناصرة لل
لواحد ناصران للثاني ناصران لجماعة الاناث ونواصر ايضا لها
ولاكثر ان يفتح اسم المفعول في الثلاثة المجردة على وزن مفعول وذلك لان

لهم المفعول ما خوذ من المضارع المجهول للنسبة بينهما من حيث انهما يستند
 الى مفعولهما الميم فاعله فادخلت اليهم مقام حرف المضارعة لتعذر زيادة
 حرف العلة كما سياتي ثم فتحت لا ليس البقاء الا حصل بهم المفعول من باب الالف
 مع حقة الفتح ولما لا الكسر الا ليس بهم الالة والانتقال الى الاثنتان ثم ضمة
 العيون لاداء الكسر البقاء الفتح الى الالبس بهم المكالم الثلاثة المجردة
 الاله ثم اشبهت الضمة للاليزم وقوعها ليس منه كلامهم وهو مفعول
 بغير تاء غير مكرم ومعون فان فعلت هكذا في ينصر يحصل منصورة على وزن
مفعول فتقول منصورة منصورة منصورة ومنصورة منصورة
 منصورات ومنصر على وزن مفاعيل فز قال على وزن مفاعيل بغير ياء فلم
 ينصل الى المفاعل جمع مفعول قال التفتاز الى وانما قال الاكثر لانهما
 قد يكونان على غير فاعل ومفعول مخوضرب وضروب وخرب وعليم وحذر
 فيهم الفاعل ومخوف قتل وحلوف فيهم المفعول وكذا الصفة المشبهة لهم
 فاعل عند اهل هذه الصناعة انتهى هذا الاطلاق ليس على الاطلاق لانهم
 منبروا كل واحد منهما بتعريف على حدة في كتبهم من ان حقيقة الحال فيلزمها
 اللهم الا ان يقال مراده عند المنقذ مبين من اهل هذه الصناعة ولكنه
 بعيد قال بعض الافاضل في قول التفتازان قد يكونان على غير فاعل ومفعول
 نظرا لان صيغة لهم الفاعل في الثلاثة على وزن فاعل البنية ولذلك سمي به

به وما يكونان غير من الصفة المشبهة انتهى قول فيه نظرا لانه يلزم على هذا ان
 يكون مخوضرا بوسيق وغير ذلك من الصفا المشبهة وليس كذلك ونقول
 شرع ان يتكلم فيهم المفعول لما خوذ من اللام بعد الفتح من التكلم فيهم المفعول
 لما خوذ من التسدي رجل ممرور به ورجلان ممرور بهما ورجال ممرور بهما
 وامرأة ممرور بها وامرأتان ممرور بهما ولسا ممرور بهن اي لا تبني
 لهم المفعول من اللام الا ان بعد تعذبه اذ ليس له مفعول فبنيت انت وتجمع و
 توشد وتذكر الغنم المجرور وفيها اي فيهم المفعول الذي يتعدى بحرف الجحش
 لاسم المفعول فلا تقول ممرورانهما ممرورون بهما ولا ممرورة بها ونحو
 ذلك لان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث
 ولا مشبه ولا مجموع فلا وجه لتأنيث الفاعل وتشبيته وجموعه فظاهر كلام صاحب
 الكتب ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يقدم فيقال زيد فيهم ممرور لان ذكره في قوله
 تع او لك كان عنه سئولا ان عنده فاعل سئولا قدم عليه كما حقق الفاضل
 التفتازان في قال الفاضل ايضا ووابو البقاء ما ذكره الزمخشري خطأ لان الفاعل
 هو ما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقرير بناية للزمخشري وانما جاز
 تقديمه مع انه فاعل لاجل اتصاله بظرفية لا عروضة فعلية ولان الفاعل لا يتقدم
 لا ليس بالمتداولا ليس ههنا ولانه ليس بفاعل حقيقة ورياءه
 قال الامام ابن هشام في معنى التبيين والصواب ان كان ضمير المكلف لان المجرور ذكر

وان المرفوع بمسئول مستتر فيه راجع اليه ايضا وان عنده موضع نصب قول
 هذا تحقيق فليق بالقبول عند العلماء القول دق النظر يتضح لك المرام بعون
 الله الملك المرام ولما ذكرنا الاكثر ان يسمي اسم الفاعل في الثلاثة المجردة وزنا فعال
 ولم يسم المفعول منعا وزنه مفعولا اراد ان يبين ان كان امرهما قد يجرى على وزن فاعيل
 فقال وفاعيل قد يجرى بمعنى اسم الفاعل بنية بقدر المفيدة لقلة الحكم على ان يكون
 الفاعل بمعنى الفاعل والمفعول موكولا الى السماع كالرحيم بمعنى الرحيم مع البناء
 وهي ليست لازمة لصيغة فاعيل مطلقا بل اذا كان من باب فاعل بضم العين وفعل
 هي لازمة لها ونقل عن الزمخشري ان كل ما هو معدول عن اصله هو للبناء فخرج
 ورحوم ورحمن للبناء اذ الكل معدول عن راحم ذكره في طائفة تفسير القاموس
 اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما فيها قال علماء الدين النجدي في شرح القاموس
 ان فاعلا تارة بمعنى اسم المفعول نحو رحيم بمعنى مرحوم اعلم انه قد يجرى بمعنى مفعول
 كوجيع واليم وجميع ذكره للجوهري والفريدي والطليقي وبمعنى مفعول بكسر
 العين كالشبير والكريم وبمعنى المفعول بفتح العين كالوكيل والحريم ذكره
 في التحفة الحسينية والمفاعيل كثير الجليل وحليف وعشير وكليم وانيس ونديم
 ذكر الشيخ الرضي في شرح الكافية والتفتازاني في حاشية الكتاب والمنافع
 نحو غديره تفاديه تفاديه او مفعول من اعذره ذكره الجوهري وقد يجرى
 بمعنى اسم المفعول كالقتل بمعنى المقتول قالوا لا الرضي بناء فاعيل بمعنى مفعول

مطال

مفعول مع كثرة غير مقيس وهذا السبب بمخالف ما ذكرناه اتفاقا لا اتفاقا
 وامثلة ما في التنبيه والجمع والتذكير والثاني كما مثله اسم الفاعل والمفعول
 الا انه يستوي لفظ المذكر والمؤنث في الذي بمعنى المفعول اذا ذكر الموصولة نحو
 رجل قتل وامرأة قتل بخلاف مرد قتل فلان وقيل فلان فانه ما ليس بواو
 خوف السبب انتهى قال الفاضل الارمني في شرح الامموزج ان الفاعل اذا كان
 بمعنى الفاعل يجب الحاقه بالثاني في المؤنث نحو امرأة قتل وجرحه اي
 قاتله وجرحه انتهى اقول هذا خطأ فاحش لان القتل والجرح فاعيل
 بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل كما لا يخفى على المتبحر والعجيب انه قال قتل هذا الكلام
 وفاعيل بمعنى مفعول كقتل وجرح فاعله كسبة عين احذ السنة في
 مولانا دده اعلم ان الفاعيل الذي بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث
 سواء اجري على الموصولة لا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت
 بنصير زيد ونصيرة هذا هو الاكثر والقليل هو انه لا يلزمه الشا
 ذكره في شرح الايتام حاجة على هذا الا انه في قوله تعالى ان رحمتا قريب
 بان الرحمة بمعنى المطر والفقرا واللاحث او بان القريب بمعنى المسافة
 يذكر ويؤنث وبمعنى النسب يفتح فقط او بان المراد النسب اي ذات
 قريب او بان المعنى المؤنث يجوز تذكير محمدا على لفظ آخر في معناه و
 ثانيا بان مع الفاعل او بان في الكلام مذق اي شئ قريب واشر رحمة الله

قريباً وبإتة بمعنى مقرباً وبأن وحمة اكتسبت التذكير من المضاف اليه كما
ذكره صاحب الكشاف في قوله بأن مفاعله ليسوباً لبا التختانية اوناثاً
الرحمة غير حقيقة مع ان التفتازاني قال في شرح الكتاب هذا خارج عن
قانون النحو لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي وغيره و
لابد ان يكون المسند فعلاً وصفة وقال الامام ابو هاشم في معنى اللبيب
المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والثاني وهذا ابتداء الفقهاء
في محاوراتهم والصواب يقتضي به المسند المؤنث المجازي ويكون المسند
فعلاً او شبهه ويكون المؤنث ظاهراً فلا يجوز هذا الشمس والشمس هنا
او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طالع فلا لابس كبت واعراض
صاحب الكتاب بان هذه الوجوه المذكورة في التاويل ليست بطرقة
ليست بصادق واما تذكير بفي في قوله ما كانت امك بغيتا تقدير كونه
فعيلاً فاما لانه مصدر كما قال الوافي قوله في ينجي العظام فهي رميم
لم يقل رمية لان اراد المصدر او لفواصل ذكره الطيبي والتشبيه
بمفعول كما في ملحقة جدي من جذبه عند البصرية لا الكوفية لان عند
هم بمعنى محدود من جذبه بمعنى قطعه ذكر الرضه اولاً لان كسب التاويل
للغة ذكره القاض في القطب كونه للبالغة بان النفي الابلغ يستلزم
النفي طافا جوابه انه من باب نفي المقيد وقيد وللشبهة المتعقبة قد

قد يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا
نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل على فيؤنث كقولهم فيؤنث فيؤنث
والمؤنث مع كونه صفة مفعول ومفعول ومفعول كالميم فيهما وفعال
بفتح الفاء وفعال بكسر وفتح العين فيهما لما فرغ من بيان المفعول
الماخوذ من فيؤنث الثلاثة للجذر شمع في بيان المفعول والمفعول الماخوذ من
غير الثلاثة الجذر ومقبول واما ما زاد على الثلاثة اي ثلثة اخرى سواء كان
ثلاثاً من بدافيه ورباعية جرد او من بدافيه يقال زاد الشيء وزاد غيره و
قد يتبع للمفعول كقولهم زادهم ايماناً قال الفاضل الشيرازي زاد
في حاشية على تفسيره في زيادة مستعمل لازم ما ومتعدية الاثنتين ثابتهما غير الاولى
كاعطى وكافحوز حذف مفعوليه واحدهما اختصارا واقتصارا تقول
زاد المال لازم وزدت زيدا اجراً ومنه وزدناهم هدى فزادهم الله مناً
وتقول زد زيدا ولا تقول ما زدت زيدا ولا تقول في زدت وقال
الفاضل الطائفي رحمه الله تعالى في الشفايق اعلم ان الموصوفين كجدي قد علم
قصيدة نونية وسميها بحالة ليلة اوليلتين ومطلعها قد زاد الهوى في
البعديني وبين البين بعد المشرقين واصل القصيدة الى السطاميد في
عليه الرحمة والرضوان ولما وصلت القصيدة اليه عرض على المولى المولى اذا
نظر الى مطلعها اعترض عليه بان زاد لازم لا يتعدى فامر السطاميد ان يكتب

مجاز

عناظر القصيدة اعترافه فكيف واصل السطاة المولى المذكور طابا الجوا
فكتب المولى تحت الاعتراف مجيبا قوله في قلوبهم مرض فردد الله مرضا
روى المولى محمد بن الحاج حسن من تلامذة المولى المذكور قال لما قرأنا علينا
هذه القصيدة قلت لو كنتم قولت في ذلك علمهم آياته زادتهم ايمانا لكان
حسنا ايضا فاحسن قولنا والتأني القصيدة المأثورة ليلة اوليتين
لقوله في آخر القصيدة الا يا ايها السطاة نظمي عجاالة ليلة اوليتين مع
استغالة في ايام دكر وما فارت ساعتين فالضابط في اي في بناء العلم
والمفعول منه والمراد بالضابط امر كل ينطبق على الجزئية ان تصنع انت
في مضارع الميم المعنوية موضع حرف المضارعة وانما اختير زيادة الميم
لتعذر زيادة حروف العلة وقررت مخرج الميم من مخرج الواو وانما قلنا انها
متعددة لان الواو لا تزداد في اول الكلمة لتقلها كالحما عند دخول واو العطف
وقد مر وكذا الالف وموظا هر في زيادة همزة البكر المضارع وكذا في
ابقاها لينا وان تكسرت ما قبل آخر اي آخر المضارع في اسم الفاعل كما
فعلت في اكثر فورا وهو من الفاعل وان تفتحه انت ما قبل آخر في اسم المفعول
كما فتحت في فعله عن ميم المفعول نحو مكرم بالكسرة فاعل ومكرم بالفتح
اسم المفعول ومدحرج ومدحرج وسخرج وسخرج وكذا في سبوق
الامثلة الامثلة من اسبب فهو سبب واحص فهو محض والفتح فهو

فهو ملغ بفتح ما قبل الآخر في الثلثة لهم فاعل وكذا نحو عشو شربا كان فهو
عاشب واورس فهو وارس وبيع الغلام فهو يافع واعقت عقوق وانج
نوح وابقل باقل والفتح للفتح وانثى ثنتى واحق حق والفتح للفتح
وملغ وملغ وموسر وجوقع ومعق ومنج ومسلح وملح ومثلن ومحق
بكر ما قبل الآخر في الثلثة عن مفعول بمفعول كاجنة الله فهو محنود ^{بعدة}
فهو محنود وآخره فهو محنود واجنة فهو محبوب وقد جاء تحت على الاصل
في الشعر واضعفت الثلثة فهو مصفوف واجنة الله فهو محموم وانك الله
فهو مكرم واعل فهو معلول عما ذهب اليه يسويه فاقال البر صلاح قوله
المحدثين والفقهاء معلول من زول عند اهل اللغة وكذا قول النوى
انه لحز وقول مستبح المحكم والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول كثيرا وليست
منهم عانة ليعل ما ينبغي عانة قد جاء في اللغة اعل فهو معلول اي ذو علة
عان كره في الصحاح والمغرب في جامع اللغة وقد استوى لفظ لهم الفاعل ولهم
المفعول في بعض المواضع بنو الحركة الفارقة بينهما بالادغام كجاءت
فانه يحتمل ان يكون لهم فاعل ولهم مفعول لكن اصله جائب بكر الباء الاولى
ان كان لهم فاعل وافتحها ان كان لهم مفعول فلما اكنت الباء الاولى وادغمت
في الثانية صار جابيا فاستوى فيهما لفظهما ووجب كجاءت في التقدير و
مختار اسله محيز بكر الباء ان كان لهم فاعل وافتحها ان كان لهم مفعول

وعلى التقديرين قابلية الفاعل لهما والفتاح ما قبلها فصار مختاراً
وهو مظهر معتد مثل مجاب في موضع ومنصب في اسم الفاعل ومنصب في
في اسم المفعول ومجرباً في منكشف في اسم الفاعل أصله منجوب كبر الواو
منجوب عنه أصله منجوب عنه قلب الواو الفاعل لهما والفتاح ما قبلها و
يختلف التقدير لكون ما قبل الآخر مقدراً بالكسرة في الفاعل وبالفتحة في
المفعول فان قيل لم اورد في المثالين الآخرين لفظة فيه ولفظة عنه قلنا لانها
لازماً ولا يبنى منه اسم المفعول الا بعد التعدي فلذلك زادوا الصلة التي تستعمل
تلك الالف معها فان قيل هذه الالف متعلقة بالمضاعف والمعتل فلا معنى
لابرادها محضاً قلنا لما ذكر القواعد الكلية في اسم الفاعل والمفعول بالماخوذ
من الفعل سواء كان صحيحاً او غيره اراد ان يشير الى ما يراد عليه ليدفع عما ذكره
في خطأ المستفهم من الاعتراف بفساد خطأ والافعال من تقييد الفعل وسياً
اقسامه وصرافه على سبيل العموم سواء كان اسماً او غير اسم شرع في بيان
احكام غير اسم بقوله **فصل** آه فقول السقاز انه واذ فرغنا من السالم
فقدما للشرح في غير اسم ما ينبغي قال السقاز انه المضاعف اسم مفعول
من مضاعف الخليل التضعيف ان يزداد على الشيء فيجعل اثنين او اكثر وكذلك
الاضعاف والمضاعف وقال مولاده قال الطبيب الصوبان ضعف الشيء مثلاً
وصعفه ثلثه امثاله وهو الموافق لقوله تع فردناه عذاباً ضعفاً في النار

ب النفا

في النار واذ اراد على عذابهم ضعفاً فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله تع
في موضع آخر بنا آثمهم ضعفين من العذاب روى ابو عمر وعمر بن عبد
في قوله تع يضاعف لهم العذاب ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلثه
اي يعذب ثلثه اعذبه وانكره الا زهرى وقال هذا الذي يستعمل الناس في كلامهم
ونعافهم واما الذي قال الخذاق انها يعذب مثل عذاب غيرها الا الضعف
في كلام العرب المثل لما زاد وليست تلك الزيادة بمقصودة على امثلي فيكون ما
قال ابو عبيدة صواباً وقال الراغب الضعف في الفاظ التضالفة كالنصف
والزوج وهو تركب الزوجين متساويين ويختص بالعدد فاذا قيل ضعف
الشيء وضعفته وضاعفه فتمت اليه مثل ضاعفاً وضعف الشيء هو الذي
ثبته ومنه اضعف الى عدة اقضية ذلك العدد مثل نحو ان يقال ضعف العشرة
فذلك عشرون بلا خلاف فاذا قيل اعطى ضعف واحد فان ذلك يقتضي الواحد
ومثله من الواحد والذين يزاوجا منه هذا اذا اضعف فان لم تضعف
فقلت الضعفين قبل ذلك بخيرى مجرى الزوجين في ان كلامهم ما يزاوج الآخر
فيقتضي اثنين لان كلامهم ما يضاعف الاخر فلا يخبر جازع الاثنين بخلاف ما
اذا اضعف الضعفاً الواحد فثلثه ما نحو ضعي الواحد ثلثي مضاعفاً لانه
ضوء الخ في الواحد بقلة العيس واللام ويقال له اي للمضاعف الاضعف وهو
مزدور في الاذن فلا يجمع الضو الخ فيحتاج الى شدة الضو والمضاعف

ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي
ولهذا يسمى به ولانه كثر في حرف واحد فتشابه الاصم لانه تكرر له حرف حتى
يسمع ولانه لا يسمع فيه حركة حرف المدغم ولما كان الضاعف في الثلاثة غيره
الرباعي لم يحجم ما في تعريف واحد بل ذكر اول الثلاثة وثانيا الرباعي بقوله
وهو اي الضاعف في الثلاثة في الجزة والثلاثة مزيد فيه ما كان عينه و
لامه من جنس واحد بمعنى اي حرف يكون عين فصل كان ذلك الحرف عينه
لام فعلة قال الاصم يندم وهو ان يجمع الحرفان المتماثلان والمتقاربان في كلمة
او كلمتين من غير فصل وهذا لان تقارب الحرفين في كلمة واحدة لا يسهل
مضاعفها وينادي على ما ذكرنا مقول الكتاب وهو ما كان عينه ولامه من
جنس واحد فلو كان المقاربان او ما في الكلمتين من باب المضاعف لم يكن تعريفه
جامعا فاقبل التعريف الذي ذكره للمص غير مانع لانه يلزم منه ان يكون
جميع الكلمات مضاعفا سواء كانت افعالا او اسماء لانه قال ما كان عينه ولامه
من جنس واحد ولانك ان الحرفين كليهما من جنس واحد كونهما مقطعة بسيطة
ومن حروف التهج لان الجالس قد ثبت بانه مكتوب ومشابهة قلنا المراد
من قوله من جنس واحد ان يكونا متماثلين لا المناسبتين فلا يرد النقص
كذا في شرح الجليل قوله كثر في الثلاثة في الجزة في صحيح الجوهرى رده عن وجه
برده ردا او مرده اصرافا لانه قال لا تقع فلا مرته ورد عليه الشيء اذا لم يقبل

وهو ان يندم وهو ان يجمع الحرفان المتماثلان والمتقاربان في كلمة او كلمتين من غير فصل وهذا لان تقارب الحرفين في كلمة واحدة لا يسهل مضاعفها وينادي على ما ذكرنا مقول الكتاب وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد فلو كان المقاربان او ما في الكلمتين من باب المضاعف لم يكن تعريفه جامعا فاقبل التعريف الذي ذكره للمص غير مانع لانه يلزم منه ان يكون جميع الكلمات مضاعفا سواء كانت افعالا او اسماء لانه قال ما كان عينه ولامه من جنس واحد ولانك ان الحرفين كليهما من جنس واحد كونهما مقطعة بسيطة ومن حروف التهج لان الجالس قد ثبت بانه مكتوب ومشابهة قلنا المراد من قوله من جنس واحد ان يكونا متماثلين لا المناسبتين فلا يرد النقص كذا في شرح الجليل قوله كثر في الثلاثة في الجزة في صحيح الجوهرى رده عن وجه برده ردا او مرده اصرافا لانه قال لا تقع فلا مرته ورد عليه الشيء اذا لم يقبل

لم يقبل وكذلك اذا خطاه وتقول رده الى منزله ورد الى جوبها اي رجع
قوله واعده في الثلاثة المزيد فيقال اعد الشيء اذا هبته فانه اصلها اي
اصلة رده واعده رده فليس فعلا واللام فعلة الالف لم تكن الدال الاولى
فان غم في الثانية صار رده واعده فنقلت حركة الدال الاولى الى العين و
ادغم في الثانية فصارت اعد فانه قيل العين واللام في المثالين ليس لهما
بل هما متماثلان قلنا المراد بلجنسهما ليس هو الا سطران المنطوق بل المراد
هما في المعنى اللغوي فاقبل بعض امثلة المذكورة في هذا الفصل الضاعف
بل انما هو الضعيف والفرق بينهما ظاهر لان المضاعف ما كان عينه ولامه
جنس واحد والضعيف ما كرر عينه ولامه كفرح او احمر قلنا لا فرق بينهما
عند المصنف وان خفي على بعض الاقاصد وبياننا ان قال في صدر الكتاب السلام
ما كانت حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام والهمزة و
الضعيف ولانك ان الكلمة تصير غريبا لم بالمضاعف بدليل قول الاتي
وانما الحق المضاعف بالمعتلات كذا قيل اقوال في كلام لانه يلزم عما قاله ان
يكون مخوف فرح واحمر غريب لم ليس كذلك فانه الحروف الاصلية فيها سلم
عن الضعيف قال التفتازاني قول المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثان خبره ما
والجمل خبر المبتدأ الاول وقوله الثلاثة حال ومقاله الا هم جملة معترضة
ويجوز ان يكون فصل المضاعف ايضا انتهى اقوال الوجوه بالعكس اول

يؤيده ثبوت في أكثر النسخ وما تقدير إضافة إلى المضاعف يكون خبر
مبتدأ محذوف في هذا أفضل المضاعف ومبتدأ خبره محذوف في فصل
المضاعف هذا هو فعله الفعل المحذوف في الحفظ وقرأه فصل المضاعف
فيكون قوله ويقال له جملتان متانفة وهو مبتدأ خبره ما كان وقوله الثلاث
حال إتمامه من غير عينية ولا ملامه وقد جاز بعض النحاة انتفاء الحال عن النفا إليه
من غير تأويل واعتبار شرط لما ذكره في الحوكمة شرح المفتاح العدي
وهو نوع بعضهم معللاً بأن الحال جزء من المنجز والمضاعف إلى الحفظ لا إلى الخبر
عنه وذكر اندلسي أن الصحيح أن المضاعف أن كان فعلاً أو مفعولاً في المعنى جازراً لا
فلا إلا أنه قد جاء كقول تع بل ملة إبراهيم حنيفاً واجلب عنه بعضهم نقلاً عن
مسجد الكشاف أن المضاعف إلى ما كان مع المضاعف والمضاعف مفعول فكأنه حكمه
كما في قوله تع ليحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فان لم ياكله هو الاخ هو الاخ ذكره
في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع الحال من المضاعف إلا بالابتداء
المضاعف جازي العمل في الحال وبأن يكون جزءاً منه والمنجز منه في صحة الاستفاد
الاستفاد به والمعبر في تلك الصحة حال العامل كما ذكره ابن كمال في كتابه شرح
المفتاح ثم اختلفوا في عامل مثل هذا الحال فقبل مع الإضافة لما فيه مائة
معنى الفعل المشبهة بحرف الجر كأنه قيل ملة يثبت لإبراهيم حنيفاً والصحيح
أن عاملها عامل المضاعف إلى ما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور وأما

وأما المبتدأ فوقه جازي جماعة من النحاة لمحال من المبتدأ وجعلوا
العامل انتفاء الخبر إلى المبتدأ إتماماً مع فعل قابل للتقدير أن قصد قد
هناك تقييد كذا ذكره سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح واعترض عليه
بأنه قد صرح بعض النحاة بأنه تأخير الحال في مثل هذه الصورة لأنهم لا يمتثل
هذا العامل ضعيف لا ينفقد إلا بعد انقضاء الكلام فقيل ذلك ليس بقوة
العمل في الحال بحيث يان هذه الجهة وإن كانت معقولة إلا أن المسألة النحوية
تابعة للاستعمال أو الاستعمال ساعد سيد المحقق لقوله تع فله جزا الحسن
فقد صرحوا بأنه جزء في قراءة التفسير المبتدأ هو هو الحس وقوله تع و
الأرض جميعاً قبضته يوم القيمة نفس فيما ذكر في قوله الآية الأولى فإنه
يحمل أن يكون حالاً من خبر الخبر وهو الظرف المتقدم ولك أن تجعل عامل
الحال لفظة كان من الخبر واختلاف عامل الحال وفيها جازي عند مجوز الحال
من المبتدأ وهو سبويه واتباعه وقد قال سيد المحقق في قول الشيخ فافضاً
في المفرد وخلصه ولا يحسن جعل الظرف حالاً من المبتدأ بناء على جوازها
منه عياناً وبأن المقعد تفسير فضاة المفرد لا الفضاة حال كونها في المفرد
وإن كان المولى واحداً ثم قال توسع على هذا المثال في التراكيب وداع فيها
جزالة المعنى وإن أحوجت إلى زيادة تقرير ويجوز أن يكون قوله الثلاث
صفة للمبتدأ بأن يفقد متعلقة موفية أي المضاعف الكائن من الثلاث
على القول بجواز الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة
كثير من الأئمة المتأخرين ذكره الدماميني وفيه بحث لأن الكاش المقدر
في مثل المشبوت كالمؤمن والكافر فاللام فيه حرف تقييد لا اسم موصول فلا يلزم
حذف الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم أن تقدير المتعلق في مثله

معرفة بمنتهى اعتبار التدريج بمعنى انه لا يقدّر الا منكر اذ لا دلالة للظرف
على ان يدمنه ثم يعبر تقدير اللام ثانيا وفيه ان تقدير المعرفة ينشأ من المقام كما
اشار اليه الشريف المحقق لان دلالة الظرف تدل على ذلك البعض ويجوز جعل
المنكر صفة للمعرفة بنسبة حذف اللام والمضامين وبذلك الاضافة على ما
نص عليه ابو علي في الشرح اذ يبين عليه قولنا كما مر اجب غسل وماء اي كما مر اجب
لها فصح وقوع خبر مع نكارة غسل وماء كما صرح به العلامة في شرح المفصل كما
يجوز جعل المعرفة صلا بنسبة طرح اللام بل لما جاز جعل المنكر صفة للمعرفة بنسبة
حذف اللام في مثل قولهم ملحن بالقرن خير منك وقولهم ملحن بالقرن
مشكك مع وجود المانع من اظهره على صوابه جاز ملحن فيه بل جواز و
لامانع اولى فان قيل ان التفاز لا قد صرح في شرح المفتاح بان المعرفة بلام
الحقيقة كالمعهود الزهني في حكم النكرة فلا حاجة الى تعريفها لتعلق اجيب
بانا القياس وان اقصه فلك ولكم الاستعمال الساعد بمحذاه المعهود الذهني
كذا حقق الفاضل مولانا دود في حاشيته شرح التفاز لا نظرا علم ان حاشية
الى المضامين او امثال الاضافة بمعنى من كانه فضة ويحتمل ان يكون بمعنى اللام
كذا قال بعض الافاضل وان شئت تفصيل هذا المقام فاسمع لما نتو عليه
من الكلام مستعيا بالملك العلم و تفيض من ولى الفيض والالهام اعلم
ان المضاف لا يخلو اما ان يكون اعم مطلقا من المضاف اليه كيقوم الاحد وعلم
الفقه وشجرة الاراك واعلم من وجه من يحسبوا الابيض ومبايناه ولا يجوز
ان يكون لخص مطلقا من المضاف اليه كما لا يخفى وجهه فان كان الاول يكون من
قبيل اضافة العم الى الخاص كما ذكرنا من الامثلة وان كان الثاني فلا يخلو
اما ان يكون المضاف الى اصل المضاف كخاتم فضة او عك كفضة خاتم والاول

والاول اضاف بمعنى من والثاني اضافة بمعنى اللام وان كان الثالث فلا يخلو
اما ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ولا ولا الاول اضافة بمعنى كضرب
اليوم والثاني بمعنى اللام كغلام زيد فاذا عرفت ما ذكرنا الفصل الاول
اما ان يكون عبارة عن الالفاظ او عن المعاني او عن النقوش او عن مجموع امور
الثلاثة او عن كل اثنين منها فلهذا سبعة احتمالات فان كان الاول فالسبب
والاولى ان يكون الاضافة بمعنى في تقدير البيا او بدونه بناء على ان
الظرفية والمطروفة بين الالفاظ والمعاني مجازية فيجوز ان يكون كل منها
ظرفا للآخر باعتبار وان كان الثاني يكون الاضافة من قبيل اضافة العام
الى الخاص فيكون فصل المضاف بمعنى مابيل الضاعف ولذلك الثالث فالأصل
فيه كالاضافة في الاول ويعلم من هذا ان اضافة في الوجوه الاربعة الآتية
ومن قصر الاضافة في امثاله بمعنى من فقد قصر اما اولافلان الاضافة بمعنى من
في امثال هذه الاضافة مما لا يصح كما عرفت وجهه ولما ثانيا فلان الاضافة
بمعنى في اول من سايرها فنزل الاول مع ذكر غيره مما لا يخفى سميته كذا
في حاشية الهداية لمولانا المحقق وسنادنا المدق لحد الانصارى رضي
الله عنه الملك الباري قال الفاضل الامجد ستادنا مولانا الشيخ محمد في شرح
معنى البيهرا يعلم الاعراب علم النحو كما في خطبة الكتبت عينا قال فارا
في علم الاعراب مقدم ما في هذا الكتاب قال الفاضل الشيخ الاعراب في اللغة

الافصاح بالشئ وفي الاصطلاح يقال علم النخوة وهو علم ما ذكره في شرح
 اللب علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية في الاعراب ويقال ايضا
 علم ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر والمقدّر الذي يجلبه العامل في اخر الامور
 او يلبسهم والمراد هنا الاول من المعاني الاصطلاحية واصناف العلم العلم اليه
 بيانية انتهى ان اراد بها الاضافة بمعنى من فليست منها لعدم شرطها فهو
 الجنية بمعنى ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه مثل خاتم بل الاضافة
 هنا بمعنى اللام من باب الاضافة العلم الى الخاص مثل بل بعد اذ يوم الاحد
 وعلم فقد كذا صرح الرضوي وغيره من المحققين لكن الفاضل التفتازاني والفاضل
 الجرجاني تفاقا على ان اضافة علم المعاني بيانية ومثلوه شجرة الاراك وقال
 صاحب الكشاف في قوله اصل لكم بهيمة الانعام والبهيمة كل ذات اربع في البر
 والبحر وضافتها الى الانعام للبيان وهي الاضافة بمعنى من كخاتم فضة ومعناه
 البهيمة من الانعام انتهى ولا يتصور الجنية بل المعنى المذكور فيما ذكره بل
 المضاف اعم مطلقا والفاضل التفتازاني يرجع الى المذهب الذي ذهب اليه
 الرضوي حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف هناك وهي الاضافة بمعنى من قوله
 انتهى ولو اذيرها كون المضاف اليه جنس المضاف كالفضة لخاتم وهذا الامر بما
 لعكس ومن في البهيمة من الانعام لا تكون الا بيانية خاتم من فضة ابتداء
 وبعضه انتهى قال لا ندلي به في شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه

من وجوه احدها ان التلا غير الاولى في الاضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه
 في التلا او لم يوافق فانه يتفق ان يكون لهم الفلام والملك واحدا للمقارنة
 حاصلة وان اتحد اللفظ ولعمري التي بمعنى من فالاول فيها بعض التلا التلا
 ان التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان توصف بالاول والتلا والتي بمعنى من يصح ذلك
 فيها التلا التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون التلا خبرا عن الاول والتي بمعنى
 من يصح فيها ذلك الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح اتصفا المضاف اليها
 على التمييز ويصح في التي بمعنى من كذا نقل عنه الفاضل الحافظ السيوطي
 الشهاب والنظري وقال صاحب الكشاف فان قلت الاضافة في تمام التلا
 ما هي قلت اضافة بمعنى من كقولك عندك محتوامة وقال ابو حنيفة الذي
 ذكره النخويون ان الاضافة التي هي من اضافة الشئ الى جنسه كقولك خاتم
 فضة وثوب خمر وخاتم جديد الذي يظهر في نحو عمامة وفي تمامي
 النسا انها اضافة على معنى اللام ومعنى اللام الاختصاص انتهى قال الجوهر
 السخون في البلاء والسخون الثوب خلق ويلي وفي النهاية الخبز ثياب تنج
 من صوف وبرسم وبالحمد كلام القوم لا يخلوهم ناع اصطرلاب ولا يمكن
 التوفيق الا بان يحمل مثل الفقه وشجرة الاراك وبهيمة الانعام على التنية
 بالاضافة اليها بالنظر الى ادائها المعنى بطريقه البيانية لانها اضافة بيانية
 بحسب الاصطلاح وامثال هذا كثيرة فاحفظ هذا الضبط بفعلة اللام

فان فيه شيئا غير مشهور في كتب الانام وقد ضل في تحقيقه كرا الاقوام وهو
المضاعفة الرباعي مجزى اكانا ومن يدا ما كان فاقواما لا اوله من جنس
واحد وكذلك عينه ولا ما الثانية من جنس واحد ويقال له اي لا عطف
من الرباعي المطابق ايضا اي كذا يقال للمضاعفة والاصم فالمضاعفة
والاصم مشتركان بين القميين والمطابق مخصوص بهذا القسم وهو اعني
المطابق بفتح الياء الموافقة بين المقادير الاولى وبين العيون واللام الثانية
فان قيل هذا المعنى ايضا موجود في المضاعفة الثلاثة فوجي ان يقال ان المطابق
قلنا ان اسمي الشئ بالشئ المتكلمة بينهما لا يلزم تسمية شئ اخر بذلك الشئ وان
تحقق ذلك المتكلمة هناك كالفارورة انما هي الفارورة فارورة لانها
مقرا لما او فمرا الشئ فلا يلزم تسمية الدلو والبطن بالفارورة وان وجد
ذلك المعنى فيه وهو كونه مقرا للشئ وايضا المطابقة على الوجه المذكور
في الرباعي ليس موجودا في الثلاثة وايضا تسمية بالمطابق اصطلاح ولا متانة
في الاصطلاح نحو زلزلة الارض زلزلة وزلزلة لا فرزت هي وزلزلة
بالفتح اللهم وفي الدعاء اللهم امطر من الاخرى بوزلزلة لم يرد
التخويف والتخويف اى اجعل امرهم مضطربا غير ثابت واصل الزلزلة
الحركة العظيمة والازعاج الشديد كذا في جامع اللغة اقول يفهم من ظاهرة
قوله والزلزال بالفتح اللهم عدد جوار كونه مصدرا وليس المراد قال

قال القاموس في كتابه المسمى بالقرر الثلاثة الزلزلة الزلزلة مثلثة الزلزلة
مصادر زلزلة زلزلة وزلزلة الا اخرها تحريكها عظيم اذا عرفت هذا فقد
ظهر لك ما فيما قاله الدواني والزلزال بالفتح اللهم وما فيما قاله الفاضل
التفان في من انما يجوز في مصدره فتح الفاء وكسر بمختلف الصحيح فانه
بالكسر لا غير نحو خرج وحراجا وقد ظهر لك ايضا ما فيما قاله العرفي
وهو انما جاز في الفتح جبراله كما تشمل عليه من النفل الحاصل بواسطة تقان
الامثال ثم الكسر لانه الاصل وبه جاء التبريل انتهى قال الكوفيون
زلزلا على وزن ففعل مكرر الفاء ونعنيهم السريون بان قالوا لا يكثر
وحدها لانه اما ان يكرر قبل العين يلزم الادغام وهو متعذر كاستلزام
الابتداء بالساكن وان كرر بعده يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف
الاصلي ولم يوجد مثل ذلك في كلام العرب هكذا ذكر بالموسى ولما كان ههنا
مظنة سؤال وهو انه لم الحق المضاعفة بالمعلمات وجعل من غير السلم
مثلا مع ان حروف حروف الصحيح اشار الى جوابه بقوله وانما الحق
المضاعف في كونه غير السلم المعلمات لان حرف التضعيف الذي هو
اصل المتجولين يلحقه الابدال قال التفان في وهو ان تجعل حروف موضع
حرف اخر وقال اللقاني في قوله موضع إشارة الى ما فرق به بعضهم بين الابدال
والتعويض مع ان البديل لا يكون في موضع البديل منه والعوض يكون في
غير موضع المعوض عنه كماء عدة وعبرة ابر قال ولا يقال في هذا بدل
الا يجوز مع قلته وفي قوله حرف في موضعين إشارة الى ما فرق به هذا بعض
بين الابدال والقلب ان القلب يخص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي
الحروف الصحيحة قال فالابدال اعم والقلب التفان في تبع في هذا الحد

مما لا يوافق في
الاصطلاح

ابن الحاجب لقوله في شافية الابدال جعل حرف مكان حرف غيره قال جابر
 مكان حرف لم يقل جعل حرف عوضا عن حرف آخر انما جعل حرف عوضا
 عن حرف في غير موضع نحو همزة ابن وابنم وناعمة وزنة وتسمى ذلك بدلا لا
 يجوز او قوله غيره احتراز عن زنة المحذوف في مثالب واخ واستان نسبت
 اليها تقول ابوي واحوتى وتسمى بركة الامانة وجعلها في مكانها فيقول
 ح انما جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدا الا اذا لم يكن حرف مكان حرف
 غيره بل هو جعل حرف مكان حرف وهو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت
 وبنت عم التعريف فانا وان قلنا التام فيها عوض عن المحذوف فيكون ليس
 بالخفيفة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون عوضا عن مكان الاصل
 فاء كما في اجوه وعينا وان كان الاصل عينا كما في قال ولا مانا كان الاصل لا مانا
 كما في ماء وزا ينادى الاعمى المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالالف
 ومعلوم اننا اختصنا بئس كذلك فان قيل هذا التعريف غير ملغ لانه
 دخل فيه اظلم واصلا اظلم جعل الفاء مكان لاء الافتعال لارادة الادغام
 وليسمى ذلك ابدالاً كما تعرف ان الفاء ليست من حروف الابدال فكان يجب
 عليه ان يزيد قيداً اخر وهو ان يقول الا ادغام فجوابه ان المصنف اعنى
 ابن الحاجب لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف مكان
 حرف احد تلك الحروف فكان قال الابدال جعل حرف من حروف انصت يوم
 جديلا زل مكان حرف غيره فيستقيم ح ولا يلزم المحذور الى هنا كلامه
 قال مولانا جلال الدين الدواني الابدال يجري في الفعل نحو هراق في اراق
 والاسم نحو اجوه في وجود والحرف نحو الآفعل في هذا فاعلت ويكون التخفيف
 ومساكن الحرف ويقاربها في المخرج او في الصفات مثل الجهر والهمس وغيرها

وغيرها والحروف التي تجعل كل منها مكانا آخر حروف انصت يوم جديلاه
 زل مكان حرف غيره في عدة حروف فاحتجنا الى بيان ما يعرف به الابدال مطلقا
 والى بيان ما يبدل حروف المذكورة منها اما الاول فهو ان الابدال يعرف
 بالامثلة التي اشتقت مما لا يتقنه الكمال التي فيها الحرف المبدل كترث فانقلنا
 ورث ووارث وموروث يدل على انه اصل وراث ويقبله العمل ما ذلك
 الحرف فيه كالشعال فان الثعال بكسر التاء لا يمانه ويكونه فرع اللفظ آخر والحرف
 زان في الاصل كضويرة فانه فرع ضارب واللفضار بزيادة واو وضويرة
 ببدله وبكونه فرعاً من لفظ آخر والحرف هو اصل في الفرع والحرف الذي يارانه
 في الاصل يبنى بدلا منه كمويه فانه فرع ما يكونه تصغيره فلما قبل في التصغير مويه
 بالهاء علم ان الاله باصل لان التصغير قد انشأ الى الاصل فتمترة ما يكون بدلا
 من الهاء ويلزم بناء مروه لولم يحكم بالابدال نحو هراق فان اصله اراق ولم
 مفعول واما الثلاثي فالهمزة بتدليل حروف اللين طردا لان ما في الفاء
 نحو واصل في واصل والعين نحو قائل وبائع في قائل وبائع او في اللام
 نحو كاشا وركا ورواى او جازن نحو اجوه واورى في وجوه و
 وورى في وجوه وغير طرد نحو دابة بهمزة مبدلة من الفاء وشبمه
 بهمزة مبدلة من الباء وقد بهمزة مبدلة من الواو ومن العين نحو اباب
 في عناب وهو معظم الماء ومن الهاء نحو ما في ما لكان ابدال الهمزة منها

شاذ والنون من الواو واللام على الشذوذ نحو صفائي في صفاوى
ولعن في لعن والصاد من البين الى بعد ما عين او ضا وقاف او طاف نحو
اصبح نفي في اصبح واصل في اصح وصر في صراط والنا
من الواو فاء نحو تعد ونحو فلاما نحو اخت من الباء فاء نحو فلاما
نحو شينا ومن البين على الشذوذ في فوط من الباء على الشذوذ
ايضا نحو الذمات في الذعاب وهي قطع الحرق ومن الصاد على الضعف نحو
لست في لصل والياء من اختيها على الزوم نحو مبقات من الواو مفتوح
من الالف ومن المهمزة نحو ريس ومن احد حرفي التضعيف نحو امليت
من النون نحو ناس والياء من جمع النسا ومن العين على الضعف نحو ضفا
في ضفادع وكذا من الباء نحو الثعال في الثعال وكذا من السين نحو سار
في سادس وكذا من التاء نحو تالي في ثالث والواو من اختيها على اللزوم في
نحو ضوارب وضو بر بوجوى وعصوى فان الواو فيها مبدلة من
الالف في نحو موقر لهم فاعل في يقن وطوبى في طيب و طاب بطيب ويول
في بيطر في البيطرة ويقوى في بقاء في مكانا في طلب بقاء فان الواو
فيها مبدلة من الباء على الشذوذ في نحو منق عن المنكر في النهى فان الواو
فيها مبدلة من الباء ومن المهمزة نحو في جونة بالهمزة وهي حقة العطا
ويقرهم من الصحيح عكس اي بدل الهمزة في جونة من الواو والميم من الواو

جمع

من الواو على اللزوم في فم وحده والاصل فووع على الضعف في لام التعريف
على لغة طي نحو ليس من امبرام صيام في امفروم النون على اللزوم
نحو غير فاء يكتب بالنون ويلفظ بالميم وعلى الضعف في النيام و
الاصل البنان وهي اطراف الاصابع وطامه لذي الخيز طامه عليه بمعنى
جبله وخلق ومن الباء على الضعف في بنات مخسر لسمات بسخر دفاق
بانث قبل الصيف والاصل بنجر بالياء لان الخار وفي قولهم ما زلت
را تما اي را بنا وكثيرا في كتب وهو القرب والجمع من الباء المشددة
على الشذوذ في الوقف نحو ابوعلى في ابى على ومن غير المشددة في شذوذ
لاهم ان كنت قبلت حجج اصلا حجة والذال من التاء على اللزوم في نحو
ان دجروا ذكر على الشذوذ في نحو فريلاصل فريتا لسيقة المنكلم
واجدمعوا واجدزود ولح والاصل اجتمعوا واجتز وتولج من
الولج والطام من التاء على اللزوم في نحو اصطبروا على الشذوذ في نحو
خصط والاصل خصت من الحوص وهو الخياطة والالف من اختيها على الله
اللزوم في نحو قالوا على وعلى الضعف في نحو بارجل وفي لغة طي شاذ لان
ومن المهمزة في نحو ريس ومن الهاء في ان عند البصريين وعند الكثر الف
منقلبة من الواو والهاء من المهمزة مسموع في هرفت هرت وهيتا ك
لهنتك ومن فعلت في لغة طي وهذا الذي والاصل ارفت وارت ولباك

ولأنك وان فعلت واذا الذي ومن الالف شاذة في حيزها ومنه سفيها
والاصل وهيهات وما من الالف في هذه فانا اصل هذي ومن النام في باب
رحمة وقفوا الزاي في السين والصاد الواقعين قبل ال ساكنين
نحوين ولا سيد له هذا فزدي في فصي ويحوز ان يشر الصاد شيئا
من صوت الزاي في حيز جبره بين مخرج الصاد ومخرج الزاي للام
بذهب صوت الصاد بالكتابة فيذهب ما فيه من الاطباق ولا يجوز هذا
في السين الا الاطباق فيه بذهب القلب في السين ان كانت متحركة لم يبدل
من الالف لغة بني كلب فيقولون مسرزة في مسررة واما الصاد اذا كانت
متحركة فلم يجز له بدل البشري بخوزد في صدق وزد في صدور واللام
من النون على القلة في اصيلا في تصغير اصلا في جمع اصيل وهو الوقت بعد
العصر ومن الصاد على الرداءة في الطبع والاصل اضطلع قال مولانا ابو
جلال الدين الدواني قال ابي سمعت بمنايا دون الحية الجبر يردون
اضحى صبيحة مثالا في المضاعف كقولهم املت بمعني املت يعني اصله
املت قلبت اللام الاخيرة باء لنقل اجتماع الشلين مع تعدد الانغام
لكون النان قال ابن عصفور واما جعلنا اللام اصلا لان املت اكثر
من املت انتهى وذهب بعضهم الى انها الفتحة لان تصرفها واحد
فليست جعل احدها اصلا والاخر فرعاً والى من العكس قال مولانا زكريا

وإنما فعلت بالابدال
لأنه في الحروف واللام
في المخرج

املت الكاتب واملت لغتان جيدتان جاء بهما القرآن واملت
الكاتب سما لانه بملية على وما قاله ابن عصفور واما قال المصنف
قال الفاضل الدواني ومنه الاملاء قراءة الشئ او تقريره بكتابة السامع
او ليحفظه كذا ذكر طيبي في حواشي الكتاب وحرف التضعيف يلقح
لحذف كما قالوا مست وقلت بفتح الفاء كسرهما اما الفتح فلانه
حذف عين الفعل منهما مع حركتها وهي الكسرة فيبقى الفاء مفتوحة و
اما الكسرة فلانه حذف العين منهما بعد نقل حركتها الى ما قبلها بعد سبب
حركتها قبلها واحسنت اي مست بفتح الميم وكسر السين باللام الاول
وكون الثانية اعلم ان اي حرف تفسير بقوله عند جد اي ذهب وما بعدها
عطفت بيا على ما قبلها او بدله من لا عطفت نسوق خلافا للكوفيين وصاحب
السنوني والمفتاح لاننا لم نر عطف اصيل للسقوط دائما وللعطف
ملازم العطفت الله على امراد فوقع تفسير الجمل كقوله وتر منتهى با
لطرف اي انت مذنب وتقليدك لكزباك لا اقل قال شارح المهادي
اذا فسر جملة فولية مستندة الى ضمير المتكلم باي ضميت ناء الضمير تقول
لمتكلمته نرى اي سألته كان سري بضم التاء سألته لانه مخاطبه
اي تقول ذلك اذا قلت ذلك القول قال الفاضل الشرازي في شرح الكتاب
السريفة ان اي هفوة فينبغي ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول

منه

مضموم فالشأن في مثله ويجوز في صدر الكلام تقول على الخط بس وبقال
 عينا للمفعول وان اتى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء قال
 مولا محرو ولا يستقيم ان يكون صدر الكلام على لفظ بقال الا اذا قدر
 ان القائل هو المخاطب من اراد زيادة تحقيق العم وتوضيح المراد فليج
 رسالتنا السماء بفتح العلام وظلت بفتح الظاء وكسر اللام ويكون
 الثانية وظلت بفتح الظاء وكسر اللام ويكون الثانية ذكره الامدي قال
 الفاضل الدواني وعين بعضهم الثانية لان النقل بها فلما حذفت الاولى
 مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة بحالها فصار مست وظلت وفتحت
 الفاء فنقلت حركة الاولى الى الميم والظاء بعد سب حركتها ثم حذفت فصار
 مست وظلت وكلاهما من شواذ التخفيف بعامل ظلمت فعمل الدال بالكر
 ظلموا اذا علمت بالتهار وون اللين فن قال اذا علمت بالتهار والليل فقد
 اخطأ خطأ فاحشا وبقال مست الشيء بالكرامة مستافه هذه
 اللغة الفصيحة وحكى ابو عبيدة مست الشيء بالفتح امس بالضم ومنه
 قولهم فظلمت تفكرهون بكسر الهمزة وفتح الظاء والحذف مسنا السما
 فتلناها ونظاء لهم حتى زاوا احدتهوى وشملا نانا بالفتح والكسر كذا
 في الصحيح وقالوا ما احست منهم واحدة احسست فنقلت حركة السين
 الاولى الى الحاء ثم حذفت ولو لم تنقل الحركة بل حذفت السين الاولى مع

مع حركتها لا اجتماع ساكنات فيؤدي الى تغيير ثاب وهو ايضا من شواذ البحر
 التخفيف كالحذف في ظلت فصيح لكثرة الاستعمال بخلاف مست واحسست
 يقال حسست له بالفتح وحسست له بالجر حكاها بعقوب وحيث
 به اي به يقنت به وبقال لوحيست بالجر واحسست به بدلون من الذين
 ياكذ في الصحاح واما قول تع وقرن في بين كذا بك القاف وفتحها فيجوز
 ان يكون محذوف والراء الاولى من اقرب من بعد ان نقلت كسر الراء من قررت
 بالمكان بالفتح اقرب بالكسر فتحها من قررت بالكسر بالفتح الى القاف وحذفت
 همزة الوصل لكسفا عنها ويجوز ان يكون الكسوة من وقرير فصار وهو
 الرزاة والشبك والمفتوح من قار يقرار اذا اجتمع كذا ذكره الجارودي
 والمضايقة الادغام قال التنفاز وهو في اللغة الاخفاء والادغام
 يقال ادغمت اللجم الفرس اي ادخلته فيه وادغمت الثوب في الوغاة والادغام
 افعال من عبارات الكوفيين والادغام بالشدة بدافع الهمزة من عبارات البصريين
 وقد ظن بالتشديد بدافع الهمزة وهو سهل وما قاله في الصحيح يقال
 ادغمت الحرف وادغمت على افتعلته انتهى قال مولا نادره الظاهر ان نصب
 الفرس ينزع الحافض بدل عليه قوله ادغمت الثوب في الوغاة قال بعضهم في ثوبه
 ولنا قاعدة تارة الاولى انخذ فحرف الجر وينصب في لغة النصب مقام الجر
 كما في الله لا فعلن والثانية ان الفعل اذا تعدت جر في الجر ينزع الحرف ويعد

بالحاء في قوله مستافه

بنفسه اختار موسى قومه وقال ابن الجني في شرح النوار التفسير بل ان النصب
بعد حذف الخافض علامة المفعول به لان حروف الجر تماند داخل اليها لا افشا
ه على الافعال اليها فتكون تلك الاسماء فاعيل تلك الافعال منصوبة المحال
لعدم ظهور النصب فيها لفظا ضرورة وجود اثار تلك الحروف ولما
حذف ما يقع ظهور نصيرها المحل على اعادة منصوبتها على المفعولية وقال مولانا
حسن الفاري في حاشيته التلويح الناصب صورة نزع الخافض هو الفعل
المذكور فانه من جملة الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح به في معنى
الليب فكانه يتعدى بعد كسفاط الجار لضمين معناه انتهى فساد النصب
الى نزع الخافض لنادا الى الشرط يعني بشرط وجوده لوجوده المحل ونزعه
لظهوره الى هناك كما قولنا ناد غمت من الافعال تارة يتعدى الى المفعول
صريحاً وتارة يتعدى الى المفعول الثاني بجر كما يشير اليه التقارن في المثالين
وهو الظاهر المتبادر من كلامه فاقول ان ادركه ليس بظاهر ولا يضر كونه
بمعنى الامثال والاختفاء قلنا فان التعدية تختلف حالها باختلاف اللفظ
وان اتفق المعنى قال الشيخ الرضي في شرح الكافية لا يتوهم ان بين علمت
وعرفت فرقا حيث المعنى كما قال بعضهم قلنا معنى علمت وعرفت ان زيد
اقام واحدا لا ان عرف لا ينصب جزئي التسمية كما ينصب ما علم لا الفرق في
بل هو موكد لا اعتبارا لغير فاتهم قد يجهلون احد المسايين في المعنى

المعنى بجملة لفظ دون الاخر وقال الطيبي في شرح الكفا والاختلاف في الآلات
تعدى وفي عدد المفاهيم لا يوجب لاختلاف المعنى فالفعل الواحد بعدونه تارة
ويقتصر في اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلفت تعلقاتها ويجعلون
علم وان تعدى الى المفعولين مراد في العرف المتعدى الى واحد وهو في الاصطلاح
ما ذكره المصنف وهو ان سكن الحرف الاول من الحرفين المتجانسين وتندرج ذلك
الحرف في الحرف الثاني فتعدي فانه اصل مدد ما كانت الدال الاولى وارديتها في
الدال الثانية قلنا ما يسمى الحرف الاول من المتجانسين مدد عما لهم ففعل الادغام
اياء وهو لا يكون الا ساكنا ويسمى الحرف الثاني منهما مدد عما قبله لا دغما لك الحرف
الاول فيه وهو لا يكون الا متحركا ومن هذا علم عدم جواز الادغام في مضاعف
الرباعي لا ان التوسيم في الادغام حصول الحظفة بوضع ثقل الحاصل من اجتماع
بغير الفعل وذلك مضعوف في الرباعي فلذلك لم يدغم في الرباعي في قبل لما كان
اجتماعهما مرة داعيا الى الادغام كان اجتماعهما مرتين ادعى الى الادغام قلنا
سما ذلك لانه لا وصلا الفاضل بين المثالين بعد الادغام لكونه حاجزا
حسينا فانه قبل لم قلنا اجتماع المثالين في قبل قلنا لما فيه من العود بعد النطق
به كونه الحليل بوطي ابو القيد في القيد يمنع من توسيع الخط في بصير كانه
يوجد قدمه الى موضوعها الذي نقلها منه وذلك ليس في النفس وبعضهم
بإعادة الحديث مرتين وبعضهم بالانتماء على طعم واحد وانت تعلم ان كل

بخلاف ما يرد ضيقا ظاهرا للتعب في ضرورة انتهى قول في تفسير الضياء
 بالسكتا نظرا عما صرح به الشيخ ناصر الدين في كتابه على شرح التفتازاني
 حيث قال الضياء بكسر الصاد جمع ضياء بفتح هاء وبيته معروفة في الصحيح ضياء
 البلد وادب الضياء اذا ضياء به والادب في ضياء به ففتح الصاد على انه جمع ضياء
 اي سحابة تغطي الارض كالدفان لان فعله اضيا بالالفلا غير قال في الصحيح
 اضيا بضم الهمزة انتهى اذا عرفت هذا فقد ظهر لك عدم احصائه مولانا دود
 في تقليده الى الدوا بقوله الضياء بجمع ضياء وهي سحابة تغطي الارض
 كالدفان لما فرغ المصنف من قسم الواجب شرع في قسم المنع بقوله ومنع اي و
 الادغام ممنوع فيما اذا اجتمع فيه حرفان من جنس كلمة واحدة والثاني
 منه كما ساكن يكونا لان ما والمراد يكون السكون لان ما لا يجوز زوال السكون
 ولا يجوز تحريك الساكن كما في مدد مثلا اذا تحرك الدال الثانية يلزم توالي
 اربع حركات وهذا لا يجوز والمراد يكون السكون عارضا فيجوز زواله
 ويصح تحريك الساكن كما في امدد لا اذا حركت الدال الثانية لم يلزم للمخند
 المذكور فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع كثيرة وذلك من الاما اذا اضل
 باخره فيمر فروع بارز متحرك اعني الشا والتون وهو في سعة امثلة وفي التنكيم
 وحده نحو مددت وفي التنكيم مع الغير نحو مددتا وفي الخطاب نحو مددت
 الى مددتين يعني مددت مددتا مددتا مددتا مددتا مددتا مددتا

مددتين وفي جميع المؤنث الغائبة نحو مددت ومن المضارع اذا اتصل
 باخره نون جمع المؤنث وهو في مثالها منه في جمع المؤنث الغائبة
 نحو مددت وفي الخطاب نحو مددت ومن امر مخاطبة في جمع المؤنث
 نحو امددن ومن امر الغائبة فيه ايضا نحو ليمد دن ومن النهي فيه
 ايضا نحو لا يمد دن ولا يمد دن وانما امتنع الادغام في جميع ذلك لانه
 شرط تحريك الشا وهو ممنوع ههنا لوجوب كون ما قبله لانه
 لما كانا كالجزم لم يمتنع تحريك توالي اربع حركات او للفرق بينه وبين
 الضمير المنصوب المتحرك ولما فرغ المصنف من القسم ممنوع شرع في القسم
 الجائز بقوله وجائز اي الادغام جائز وهو فيما اجتمع فيه حرفان من
 جنس واحد في كلمة واحدة والثاني منه ساكن ساكن او غير لازم في ذلك
 اذا دخل الجازم على الفعل الواحد غائبا كالا او مخاطبا او متكلما
 كذا في الواحدة الغائبة ولو قال في الفعل الواحد والواحدة الغائبة
 لكما صوب قال بعض الافاضل المراد فعل الشخص الواحد مذكرا او مؤنثا
 اقول فيه نظرا لانه يندرج فيه فعل الواحدة الخطابية والادغام فيه واجب لا جائز
 واعلم انه اذا دخل الجازم على الفعل الواحد والواحدة الغائبة فيجوز عدم
 الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحريك الحرف الشا وهو ساكن ههنا فلا بدغم
 ويقال لم يمدد وهو لغة الجازين قال وميك اذا فضل فيجعل بفضل

وانما قال في فعل الواحد لان
 الادغام واجب في فعل الاثنين
 وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة
 الخطابية كما مر بعد الدية في كتابه

على قومه يستغن عنه ويذمها فاقوله ويذم مجزوم لكونه عطفا على استغن وهو
 جواب الشرط اعني من يك ويجوز الادغام نظر الى ان السكون عارض لا اعتداد
 به في حركة الساكن الثاني ويدغم في الاول فيقال لم يمتد بالضم او الفتح والكسر
 سباني وهو لغة بني تميم قال التفنار في قال ابو حنيفة وعزاه بعض اصحابنا
 لغير الجانبيين ولم يخص تيمما في كلام التفنار في كلام وهو الاقرب الى القياس
 وفي التنزيل ولا تمانى تستكثر فهذا المضارع المجزوم لا يخرج من ان يكون مكسورا
 العين او مفتوحا او مضموما فانه كان مكسورا العين كغيره او كان مفتوحا
 اي مفتوح العين كيعض الشيء ويعض عليه باخذ ما بالسن قال التفنار
 وفي جامع اللغة والمختصر عطفه وعرضه وعطفه في قوله التفنار في ليس ما ينبغي
 فنقول لم يفر ولم بعض بفتح اللام وكسرها ووجه جواز الادغام فيهما
 في مثالهما ان تقول اصلهما لم يفر ولم بعض بكون اللام على الجزم
 فنقلت حركة العين الفعل لما قبلها فادفع الثقل والتقياس كما في حركت
 اللام دفعا لا لتقاء الساكنين اما بالكسرة لان الساكن اذا حركت بالكسرة
 والساكن من الثاني والالجزم قد جعل عوضا عن الجزع عند تعذر الجزع اعني
 في الافعال فكذا اذا جعل الكسرة عوضا عن السكون عند تعذر السكون واما
 بالفتحة للتحفة ثم ادغمت العين في اللام فصارت لم يفر ولم بعض بكسر اللام و
 فتحها ولكن ان تقول الكسر لم يفر لما بفتح العين وكذا الفتح لم بعض

الضمير الجواز الادغام منه

المرد بالاول من باب الجواز

بقدر ما خفي زيد وعمر ان افعلك من باب
 افعاله في باب التفسير والاحوة في باب
 وفي المشابهة والشارحة في باب الوجود
 ان الكسرة لعلية تناسل العلم وهو
 قال الشافعي في شرح الكسرة الساكن
 السكون في الخرج بفتح الخاء وادغم
 المتحركة بالكسرة فربما في الاداء وادغم
 المشابهة مستحسنة

لم بعض قال اصله القواعد والفرائد العرب تتبع الحرف والحرف في الكلمة الكلية
 اما ما قبله لما بعده واما ما بعده لما قبله كما في قولنا فلان لا يمشي بكسر
 المهملة اتباع اللام المكسورة ما قبلها والميم المكسورة ما بعدها وقد قرئ
 ايضا الحمد لله شاذا بكسر اللام اتباع الكسرة اللام في الله والحمد لله بضم اللام اتباعا
 بضم في الحمد ومن قبيل الانباء الجزع الجواز كقول الشاعر جبرضت خرب
 حفص خرب اتباعا لضب وهو صفة مجزفة قيل لم حكم بامتناع الادغام
 مخوم مدد وجوان في لم يفر مع الاتحاد بانتفاء الشرط فلو لم يكن في
 الاول لازم وفي الثاني عارض فلم هذا جان تحريك الثاني عند الادغام دون
 الاول فانه قيل السكون عارض في كليهما لان السكون حصل لسبب عارض
 وهو انفصال الضمير في الاول ودخول الجازم في الثاني فلما اذ لك احد
 السكونين يصير لازما واذ لك فيما اذا كان العارض كالجزع فيصير السكون
 كسكون الحذف فيخرج بخلاف السكون الذي هو سبب الجازم فانه الجازم لا يصير
 كالجزع حتى يكون سكونا لازما فبهذا حصل الفرق بينهما فانه قيل للجواز
 تحريك اللام في مخولم يفر لانه يلزم الفاعل العامل وهو في قوله لخطا عند
 فلما الحركة عارضة لانه انما حركت وما الادغام فانه قيل يكون السكون
 لازما فيعود العارض الاول فلما لا يلزم من كون الحركة عارضة كون
 السكون لازما للجواز ان يكون عارضا وفيه بحث قليل امل وتقول

تمت بحمد الله تعالى

لم يفرق ولم يعرض بالفتاى بفتك الادغام كما هو لغة الحجاز بنوننا
كالحكم المضاعف الغير الاصل مثل المضاعف الاصل في جواز الادغام ومد
اذا ان يبينه فقال وهكذا حكم يقشع ويحمر ويحمر عند دخول
الحجاز عليها فتقول مع الادغام لم يقشع ولم يحمر ولم يحمر برك اللام وفتحها
ورجعه ما تقدم ونقول لم يقشع ولم يحمر ولم يحمر بفتك الادغام
وان كان العين اى عين المضاعف من فعل الواحد الذى دخل على الجانم مضمونا
فيجوز عند دخول الجانم على الحركات الثلاث الضم والفتح والكسرة
الادغام قال الامدى رحمه الله اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور
مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده
بأحدى المراتب الثلاث كونه بحيث لا يمكن ان يتلفظ ذلك ذكر الشريفي
في شرح الكشاف قال في شرح المواقف الحرف ما يحرك او ساكن ولا ينفذ لك
حلول الحركة والسكون في الحرف لانها بالمعنى المشهور من خواص اجسام بل
يقع بكونه متحركا ان يكون الحرف الصامت بحيث يمكن ان يوجد عقيبته معصية
مخصوصة المصونة الثلاثة قال في المواقف اعلم ان الحرف ما مصونة وهي
التي تسبق في العربية حروف المد واللين واما صامتة وهي ما ساكنها وبكونه
ساكنا ان يكون بحيث لا يمكن ان يوجد عقيبته ثم تلك المصونة ويجوز
فكها اى فك الادغام فتقول لم يمد بحركات البدال الفتح للفتحة والكسرة لانه

لان الاصل في حركة الساكن والضم لا يتبع العين في ما ذكره ابن دانيال
في شرح المقسود عند قول الامام الاعظم لم يمد بالضم فيما اذا كان العين
فيه مضمونا والكسرة بالعين مفتوحا او مكسورا انتهى بحسب هذا
الكلام في قول الامام لم يمد في بيان جواز الحركات الثلاث في وان قد عرفت انه
يجوز الحركات الثلاث فيه ايضا تخصيص جواز الكسرة بما يكون فيه العين مفتوحا
او مكسورا فسادا لكسرها ايضا فيما فيه العين مضمونا كما في لم يمد
عليه ما صح به الامام الاعظم فيجوز تحريكها بالضم والكسرة كلام في قوله
لم يمد على ان الساكن اذا حرك حرك بالكسرة مثل المواد كلها ونقول لم يمد
بفتك الادغام كما تقدم وهكذا حكم الامر بفتح امر المخاطب لان لفظ الامر
عند الاطلاق ينصرف عندهم الى الحاضر ولان الغالب فقد دخل تحت المجزوم
يعني يجوز في الامر ان يكون الواحد ما يجوز في الفعل المضارع المجزوم لانه
في حكم المجزوم فتقول فيه فروع وعقد بفتح اللام وكسرها مع الادغام و
وجهه ان اصلها افرروا عطف فنقلت حركة العين الى الفاعل فتوكلنا
فحركات اللام دفعا لالتقاء الساكنين اما بالكسرة بالفتح لما مر ثم ادغمت العين في
اللام فالتفت في غير الوصل فحذفت فصار فروع وعطف ونقول فيه افرروا
اعطف بفتك الادغام وان كان الامر مضمونا العين فتقول مدهج حركات
البدال الضم والفتح والكسرة مع الادغام واما بفتك الادغام لما ذكره في المضاعف

في اللفظ لهم الفاعل من اعتل اي مرض عند التفازة ولهم مفعول عن الجرح في
 الجرح والاول اصول في اللفظ وسمي هذا القسم معتلا لما فيه الاعلال وفي
 الاصطلاح ما كان احدا اصولا والغير عابدا اما الذي عبارة عن المفعول حرف علة
 سواء بقيت عا حاليها كقول او قلنت كمال او حذفت كقول والمراد باصول
 الحروف الماصية التي تقابل بالفاء والعين واللام احترز بها مثل عشق
 وفان وقهره ولا يتوهم خروج اللقيف من هذا التعريف بان اثنين من
 اصول حرف فاعلة لا اذا كانا اثنين منها حرف علة يصدق عليه واحداهما
 حرف علة ضرورة لان الواحد جزء مما فوه ويحقق الجزء لازم لتحقيق
 الكل فصدق لازم اصدق بالضرورة وهي اي حروف العلة الواو والياء
 والالف سميت بذلك لانه مشتق من العليل يتطرقه اوجاع مختلفة مثل
 الصداع والمخوليا وذا الحجب والبرسم وغيرها توجب الموت او
 الهزل وغيرها كذلك بعض هذه الحروف لحوال مختلفة من التغييرات
 مما يوجب الخذف والابدال والنقل والقلب او السكنا والعليل في حال
 المرض يلفظ بكلمة مكينة من هذه الحروف عند شداد الوجع فلهذه المكينة
 سمو بحروف العلة وعند بعضهم ان الهمة من حروف العلة والجمهور
 على خلافه اذا يجري فيها ما يجري في الواو والالف والثاني كثير من الابواب
 ولذلك خرج المهموز عن حد المفعول وسمي الواو والالف والياء التي هي

هي حروف العلة في اصطلاح الصرفيين حروف المد اذا كانت ساكنة
 وحركة ما قبلها من جنسها كقال ويقول يسبح ويحي هذا الحروف ايضا
 حروف اللين اذا كانت كتن سواها كحركة ما قبلها من جنسها كما تقدم
 اولها كقول يسبح فعلم من هذا ان الالف حرف متدلين دائما وان كان مد
 وليس كل لين مدا وان الواو والياء اذا كانت متحركتين كوعده لم يرسن
 بحرف متدلين والالف اي حيز اذا كان احد حروف الاصول المفعول
 تكون منقلبة عن الواو والياء نحو قالوا قال المتفاز لان الحروف في الاصول
 هي حروف الماضي من الجرد وهي من الثلاثي متحركة ابداء الاصل والالف كانت
 فلا تكون اصلا واما في الرباعي فلان حروف الاصول تكون متحركة الا الثاني
 ولا يجوز ان تكون الف الا التباس بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولان امتنع
 كون اصلا في الثلاثي فحمل عليه الرباعي واحترز بقوله ع الالف في نحو قال
 واحمار وتباعده مما ليس من حروف الاصول فانها ليست منقلبة بل هي زائدة
 واعلم ان الالف في الافعال كلها وفي الالهام المتمكنة اما ان يكون زائدة او
 منقلبة بخلاف الالهام الغير المتمكنة والحروف في حوزة ومهما ويلي وعاء ومثابه
 ذلك فانها فيها اصلية انتهى وقال الجليلي فاقبل لم يجوز ان تكون الالف
 اصلية في الافعال والالهام المتمكنة قلنا لو كانت اصلية ليجوز ان تكون الالف
 تكون مبدلة في محل اخر ولا فاء كانت مبدلة يلزم الالتباس بين

باب الاصلية والمنقلبة وذلك بخلاف معرفة الاوزان فان لم تقع بئد
يلزم بقا الواو والياء مختارين وما قبلها مفتوح وتستقل هذا اذا كان
حرف علة اما اذا لم تكن حرف علة لم تكن منقلبة لان هذا واللام زايلا زائلا
مخوعا لم وجاهل وانواعه اى المعتل سبعة لان حرف العلة فيه اما ان يتعد
اولا فانه لم يتعد واما ان يكون في الفا والعين واللام فانه كان في الفا
المعتل الفا كوعد ويس وان كان في العين فهو المعتل العين كقال
باع وان كان في اللام فهو المعتل اللام كقرأ ومحا وان كانت متعددة و
لا تملأ واما ان تكون اثنين او اكثر فانه كانا لا يملأ واما ان يكون
مجتمعة او منفردة فانه كانا لا يملأ واما ان يكون في الفا والعين
او العين واللام فانه كانا لا يملأ واما في الفا والعين كويل ويوم وان
كان الثاني فهو المعتل العين واللام كشوى وقوى وجي فانه كانا الثاني
فهو المعتل الفا واللام كوقى ورجى وان كان اكثر فهو القسم الرابع و
يقال له المعتل المجموع وهو هم حرفين كواو وبيا وصلهما ورو
او يو ويسى او يوى تحرك حرف العلة وانفتح ما قبلها فقلت الفا
واو وبيا فقلت ليا في ياي همزة لوقوعها بعد الفذائدة الاولى
من الانواع السبعة المعتل الفا باضافة المعتل الى الفا اضافة لفظية
اى الذى اعتل فانه قدم ما يكون حرف العلة فيه متعديا لكثرة ابجائه

هذا هو القول

ابجائه ولمنع الهمزة لان الواو قبل المتعدي ثم قدم المعتل الفا تقدم
الفاعل الفاعل العين واللام وهو الذى فاعله حرف علة فقط ويقال له
اى للمعتل الفا في هذه المثال قال السيد الجرجاني في كلمة الكثر الفوق
يستعمل بحرفين متعددين عامعا متعديا يقال قال به اى حكم به وقال
عنه اى دوى عنه وقال له اى خاطبه وقال عليه اى فترى عليه وقال فيه اى
اجتهد فيه لثلاثة اى لمسا به ثم الصحيح في احتمال الحركات ولان
مثل امر الجوف في الوزن نحو عدد وزن وقيل المثال في التثنية وهو
الانتصاب ومنه سمي علم الامير مثالا انتصابا ما فسمي الانتصاب حرف
العله في الاول فانه قيل يلزم ان يسمى الجوف ايضا مثالا للمماثلة
الصحيح في احتمال الحركات نحو عور وصيد قلنا هذا غير وارد لان
وسند كعدم القلب في مثال ذلك ان شاء الله تع فانه قيل لم يعمل
الواو والياء اذا وقعت في الاول ويعمل اذا وقعت في الآخر قلنا الاعلا
قد يكون بالحذف والقلب والى كان لا يسيل الى الاول لتقصاها القدر الصالح
في الثلاثي ولا الى الثاني لفقدان الشرط ولا الى الثالث للتعذر فانه قيل لا يجوز
ان يبدل بالثاني في اتجاه وتراش وتلم ونكلا قلنا لا يتناسب بالاضلاع
فانه قيل لا يجوز ان يحدف ويعوض عنها الثاني الآخر قلنا لا يسيل بالمصدر
واعلم ان المعتل الفاعل من خمسة ابواب ولا يحى من فعل يفعل بقية العين

يقال تقع الواو العطفية كمنه

في الماضي وضمها في الغابر وما روي منه لغة بني عامر ضعيف وقيل ان شاذو
هو وجب يحذف الواو ليس بواو هيوم بنى عامر لو شئت قد تقع الفواو شبهة
تدع الصواوي لا يحذف غلبا ذكره الفاضل الجليل والفاء اما ان يكون
واوا او باء اذا الف ليس باصل ولا يمكن ان يكون فاقه الفالسكونه وقتا
يحذف الواو لان الاحكاما ليست للياء فقال اما الواو فتحذف من الفعل المتعدي
المعتل الواوي الذي يكون على وزن يفعل بكسر العين لانه لما وقع بين
الياء والكسرة ثقل كالثمة بين الكثيرين فحذفت ثم حملت على الخوازة اعني
الناحية النون والمهمزة فاقبل لم يحذف في بوعده مضارع او علم مع
مع وجود العلة قلنا لانهم وجودها لا اصل باو عدا الواو بين همزة
وكسرة ولا ثمة ما قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها و
يحذف الواو ايضا من مصدر ماضي من مصدر المعتل الفاء و من مصدر
المضارع الذي على يفعل بكسر العين منه فترى قصره الوجه الثاني فقد قصر
ومزيت الوجه الاول وسكت عن الثاني فقد ترك ما لزم ذكره الذي
يكون على وزن فعل بكسر الفاء اسم الواو في سائر تصاريها في باقي
اي تصاريف المعتل الفاعل الماض والمفعول والمفعول والمفعول
هنا ليس بمحذوف بل جميع كما سبق اليه بعض الاثبات في قول في الماض وعديت
الواو في المضارع المكسور العين بعد محذوفها ماضيه وتقول في

القاصم مولانا بهار الدين
المباني مولانا حامد الدين
في رطبة

في مصدره على وزن فعل عدة بحذفها لانه مصدر على فعل والاصل عدة
فحذفت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت
الواو فقل عدة على وزن عدة اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ما في ما قال
الفاضل الجليل وهو ان اصل وعد بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى ما بعدها
وهو العين لاستثقال الكسرة على الواو وفما للاعلال وزيد الثاني الاخر
لثلاثينم الحذف بل هو ضرورة كذا في اصلها ووزن ففعل به ما فعل عدة
انتهى والعجب الفاضل المذكور قال بعد واعلم ان الحذف الواو من مصدر
المعتل الفاعل و ما احدها ان يكون مصدرا لانه لو لم يكن مصدرا لم يحذف
كوجبه لانه لم يجره وثايرها ان يكون فعلا لانه لو لم يعمل فعل لم يعمل
مصدره المصدرا تابع لفعل في الاعلال وعدمه نحو وصال ووداج بغير
حذف الواو وان كانت الواو مكسورة لانه لم يعمل فعل وهو واصل ووداج من
بل للفاعل ويجوز ان يكون عدم حذف الواو من وجهه الاستفاء هذا الشرط
لانه لو لم يعمل فعل ايضا وهو وجه بوجه والثاني ان يكون على فعل بكسر الفاء
لانه لو كان مفتحة لم يحذف كوعده ووزن ووقرو منه قول تعز اذا نهم
انتهى وقد ظهر لك ايضا ما قاله الجليل الدواني وهو يحذف الواو ايضا
مصدر المضارع الذي يحذف ذلك منه على وزن فعل بكسر الفاء لانه ينقل
كسرة الواو الى العين بخلاف القياس لثقل الكسرة على الواو ثم يحذف

في رطبة الفاضل الجليل

في رطبة الفاضل الجليل
في رطبة الفاضل الجليل

تبع الفعلها ثم يزداد التأني لم تك في اصلها واذا كانت في فلا ويعلم من ارجاء
الضمير قوله مصدره لا المضارع ان هذا الحذف فيما اذا حذف الواو ومضاه
لان الفعل اذا لم تكن الحال لم ينجح الامر المضارع المكسور العين بحكم الالف
والجواب قال بعد هذا ويعلم من قوله على فعله بالكسرة ان يكون مكسورا الفاء
لم يحذف الواو منه لعدم الثقل اعلم ان التا في حذوفه عدة عند الاضافة
كقوله ان الخليط اجدا والبين فاجتره واو اخضره عند الامر الذي
وعدها اي عدة الامر وتقول المصدر الذي ليس عا وزنه فعله بكسر الفاء
وعدها بسلا الواو الوعد بفتح الخاء والشر يقال وعدته خيرا وشرا فاذا
لم يقط الخبز والشر قالوا في الخير الوعد والعدة وفي الشر الابعاد ولو عيبد
كذا في الصحيح فهو وعدة نهم الفاعل وذلك موعودة في المفعول بسلا
الواو وعدة في امر المخاطب يحذف الواو فاقولت كانه عليه ذكر حذوفها في الامر باللام
والسنة في النفي والمجد ولم يذكرهما قلنا اما الامر فلانه مأخوذ من المضارع وقد
حذفت منه فايقول يجب ان يعود عند حذف حرف المضارعة فيه لانه الاصل
لفقدان الشرط كالهمزة في باب الافعال قلنا قد رواه في المضارعة فيه
لانه الاصل كما قد رواه الكسرة في سجع وان زالت لفظا لما كاشى الاصل ذكره الفاضل
الموصل في اما المجد والنهي والنفي في مضارع ايضا فحذف يعود ولا يعود وكذا
اي حكم وعد يعود في جميع نصارى حكمه ومقايى يجب بثبوت الواو بمقايى

وهو بالفتح منه

وهو بالفتح منه

يحذفها اذا اصله بومق مقة والاصل ومقة او ومقا عند البعض ففعل
بهما فاعل بعد عدة ولكن يرد على البعض ما اوردناه على الجلي والفاضل الذي
ومر حذا حذوها فاذا انزلت كسرة ما بعدها اي ما بعد الواو اعبدت
الواو والمحذوفة لا تنفاد على حذفها فحذف يعود بفتح العين مبنيا للمفعول
لان ما قبل اخره مفتوح ابقاها الفاضل التفتازلي وفيه نظر لانه ينقص بنحو
يعطى سجع وامثال ذلك كالجحى ونحو قوله لم يلد به يكون اللام وفتح
الذال والاصل لم يلد به فحذف يعود والواو محذوفة لكانت اللام تشبهها بالكتف
فاذا اصله كتنف بغير النون لكانت فاجتمع ساكنها واللام والذال ففتح الذال
لا تنفاد الكسرة اذا لو حرك الاول نزل الغرض قد زال كسرة ما بعد الواو في الضم
ولم يعد قال عجب لم يولد وليس له اب وذى ولد لم يلد ابوان ويكفي ان يدفع
بالعناية انتهى وقال الفاضل الجلي اي بارادة ان الفتحة في بقاء والسكون في لم
يلد عارضا والمراد ان الكسرة ما بعد الواو وحركة او يكون اصلين بدل
على ما قلنا قول صاحب الكشاف في المفصل وقطع الواو فيما عيسته مكسورة في نفا
فعل او فعل لفظا او تقدير افعال لفظ في يعود ويؤ والتقدير في بضع وسبع لان
الاصل فيها ما الكسرة والفتحة عارض في الحذف وقوله والذي فارق به قوله جمع
بوجع ووجع بوجع وقوله لم وسبع وسبع بضع حيث ثبتت الواو في احدهما
وسقطت في الآخر وكلا القيليين فيه حرف الخلق ان الفتحة في بوجع اصلية

في كاشية على شرح التفتازلي منه

في رد على التفتازلي والجلي منه

بمنزلة ما في يوحى في سبع عارضة مجتلية لاجل حرف الخلق بمنزلة ما في يوحى
 اقول في بحث سنذكره ان شاء الله تعالى التفتازاني وثبت عطف اقله
 فتخذ في الواو وثبت والصواب ان يقول بما في قوله فتخذ في الواو وثبت
 وثبت الواو ثلثا لثبوت المقاطعة في يفعول بالفتح لعدم ما يفتق حذفا
 اذا الفتحة خفيفة كوجل يوجب بثبوت الواو فيها لوجوب الخوف وبها جرب
 وموجلا بفتح الجيم والموضع بكسر هاء كذا في جامع اللغة في لم يعرف بينهما فلم
 يصيب في التفتازاني وفيه ريع لغات الاولى يوجب وهو الاصل والثانية يجبل
 بقلب الواو لانها اخف من الواو والثالث يوجب بقلب الواو لانها اخف
 والواو والرابعة يجبل بكسر في المضارعة وقلب الواو بالسكون وانكار
 ما قبلها لانهم يرون الواو بعد الياء ثقبلا كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة
 كسرة لينقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بني كندة لانهم وان كانوا يكرهون حرف
 المضارعة الا انه يختص بغير الياء فلا يكسر والياء لا يقولون هو يعلم لتقل
 الكسرة على الياء واهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة ويقولون
 هو يجبل است يجبل وانا يجبل ونحن يجبل قال الشاعر قعيدك ان السمعين
 ملامة فلا تنكافي فرج الفؤاد فيسجعا والاصل يوجع انتهى وفيه نظر لان
 بني كندة ايضا يكسرون في يجبل قال الجوهري في الصحيح ومن قال يجبل بكسر الياء
 فهي على لغة بني كندة فاتهم يقولون انا يجبل ونحن يجبل وان يجبل كلها

فيه ريع عليه منسوخ

له في قعيدك هو
 قوله في قعيدك هو
 ثم التفتازاني هو
 هو عند العرب منسوخ
 محذوف في القاعده عندك
 الذي هو موضع حذفت
 حذفت القاعده منسوخ
 الملامه واللام والملايه الغلو والفتا
 منسوخ
 بعد كذا في الفتحة انكاه انكاه انكاه
 القبح بالضم والفتح الجرح والضم المخرج
 والقبح بالضم والفتح الجرح والضم المخرج
 والقبح بالضم والفتح الجرح والضم المخرج
 والقبح بالضم والفتح الجرح والضم المخرج

في التفتازاني هو
 قوله في قعيدك هو
 ثم التفتازاني هو
 هو عند العرب منسوخ
 محذوف في القاعده عندك
 الذي هو موضع حذفت
 حذفت القاعده منسوخ
 الملامه واللام والملايه الغلو والفتا
 منسوخ

بالكسرة لا يكسرون في يعلم لثبوتهم الكسرة الياء وانما يكسرون في يجبل لثبوت
 احدى البائين بالآخرى والبيت المذكور على لغة من يكسرون جميع حروف المضارعة
 وهم قوم من بني كليب على لغة بني كندة فاتهم يكسرون حروف المضارعة في امثال
 هذه الموضع كما مر قال الجوهري وبني كندة يقولون يجمع بكسر الياء وهم لا يقولون
 يعلم لثبوت الكسرة على الياء في اجتماع الياء ان فوبت واحتملت ما لم تحمل
 المفردة ونشد ما نشده التفتازاني فعلم ان بني كندة ايضا يوافقون بني كليب
 فيما يجمع الياء في اوله اذا عرفت هذا فتبين لك عدم اصابة مولانا
 الدين في قوله ان البيت المذكور لا يجوز ان يكون شاهدا لالبني كليب الجبل
 والاصل اوجب قلب الواو بالسكون وانكار ما قبلها وهذا في كل مثلث
 لتغير المنطق بالواو المكسور ما قبلها في قيل انه منقول من يقولون الجمل والياء
 الواو الاولى ساكنة وما قبلها مكسورة وهو اللام ولم تقلب الياء لانها لا تنقل
 شرط اخر لقلبها ياء لانه انما تقلب ياء الوقوع على ساكنة غير مدغمة واقعة بعد
 كسرة فان ازال احدى هذه الشروط تقلب الواو ياء وقد فقد في احلوا
 شرط وهو الادغام واللسان لم ان يعور ويقول لوقال المصنف كونها غير
 مدغمة كما اصوب وللجيب يحیی عنه انه اكتفى بالمصنف بالمثل ولم يتغير في الاصل
 وجب ان لا يذكر الشرط الاول وهو قول السكون وانكار ما قبلها اكتفاء بالمثل
 كما ذكرتم لانا نقول انما ذكره لكونه شرطا اعظم للقلب ولهذا نعرض له دون

في ريع مولانا احسن الدين منسوخ

ان التفتازاني هو
 قوله في قعيدك هو
 ثم التفتازاني هو
 هو عند العرب منسوخ
 محذوف في القاعده عندك
 الذي هو موضع حذفت
 حذفت القاعده منسوخ
 الملامه واللام والملايه الغلو والفتا
 منسوخ

غيره فانه انغم ما قبلها اي ما قبل الياء المنقلبة في الواو في نحو يجل عاون الواو
لنواله بقلبه ياء اعني كسرة ما قبلها تقول يا بن يدجل تلفظ بالواو ولذا
كسرة ما قبلها الا الهزة سقطت في الدخ لفظا وكتب بالياء عارة لئلا يبدأ
بها عند الوقف على ما قبلها في نحو يا بن يدجل اذا وقفت على الدال ابتدأت الهزة
ولو كتبت في الكتب التعليقية التعليقية بالواو فلا بأس لان المقصود منها التوضيح
والتفهم للمستفيدين وهذا من ذلك القيل وثبت الواو في فعل ايضا بالغتم
اي بغتم العبد لا انتقاما من الخذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة كوجه اي
صاوجها يقال وجه الرجل صاوجها اي في اجاء وقدره ووجهه البكرثرة
قال الامام الرازي معنى الوجية ذوالجاء وشرف والقدي يقال وجه فلان وجية
وهو وجية اذا صار له منزلة رفيعة عند الناس والسطا وقال بعض اهل
اللسان الوجية الكريم لان شرف اعطى الانسان وجهه فيجعل الوجه استعاره عن الكريم
والكمال كذا ذكره مولانا دره وقال ابن الجوزي في الغرر وجية نبية ملحوظة
المنزلة على المرتبة وقدرها لا مقصود بالامال ويعول في ضد ذلك
ذلك الخمول والخساسة والصفحة والسفال والسقوط والدناءة والافحط
والفموصي يقال فلان حامل الذكر ووضع القدر في المنزلة محطوا الرفع
مؤخر المرتبة وقد احمى فلان فلانا ووضعوه وحط رفقهم وسقط منزلته
وصرف قدره بوجه اوجه امره توجهه لا توجهه مني بشيئ الوان فيهما شدة

اي كلمة لا تنس منه
صفة كاشفة للتعليقية
منه

ان شئت تعالاه في البيع وتزله
اول وقد يتعمل في موضع كانه
الاشبه به مستخيا منه

ثم استعرا غرضا على قول وثبت في فعل بالفتح بانه نحو يعطاء وبيع
الى اخره بالفتح وقد حذف الواو فاجاب بقوله وقد حذف الواو يرى
وبيع قال في جامع اللغة وسع الشئ المكابا بالكسرة بالفتح وفي لغة اخرى
من يلبضرب يضرب كما من الشئ وسعه المكابا اذا لم يفتق عنه من قوله لم يبعك
ان يفعل كذا اي لا يجوز لان الجائز منوع والنوع خلاف التضييق وقد
وسع الشئ فاشيع والنوع اي صار فاسعا وتوسعا ونفسحوا الواسع
والسعة الطاقه والمجدة والمجوع صا ذاسعة وغنى ومنه قوله تعالى وسما بيننا
ها بابد وانما الموسعون اي اغنياء قادرين واسع الذي عليك اي اغناك في
وساع وسباع اي وسع المخلو وسع من السما البحر وقد دخل على الالف واللام
ولا يدخل على نظائره نحو يعير ويشكر ويضع ويدع اي يترك لانها يفعل
بالكسرة فتح العين بعد حذف الواو واخر حرف العلق فيكون الحذف في فعل بالسر
لكن يرد على المصنف انه قال اذا انزلت كسرة ما بعد الواو اعيدت الواو فان
قلت كسرة العين مع حرف العلق كسرة الكلام فلم فتح قلت حاصل الكلام انه
قد وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكرنا ذلك التاويل
لئلا يلزم خرم قاعدتهم والافني لهم بهذا وكذا جميع العلق فانها منسوبة
تذكر بعد الوقوع والافني تفيد تسليم ذلك في بقاء ويضع بشكل في بيع
فانه ما فيه وسع مكسور العين فلم يحكم بانه في الاصل يفعل مكسور العين

فوق ان فتح اي العين في هذه الامثلة
ولم يترك على كل حال منسوبة
فوق ان لا يلزم خرم قاعدتهم من ان الواو
انما يحذف من فعل كالكسرة والفتح
تفعل بفتح العين منسوبة

[illegible]

مع اکثره ای لا یکنند احد با یکت مناسبت
 مایه اصل بیع جمع و از هر طرف الحاق
 الی تنفیذ انکار ای نه یکند به القریبایه

مكتبة
معتمد
مجلس
العلماء
والمحققين
عبدالله

غالة فلجحت ودعه وقال اذا ما الحمتي ارضه سماه جري وهو مودع
 وواعده صدق وزره اى دعه وهو يذره اى بدعه اصله وذر ينذات
 صدره لا يقال وزر ولا وازر انتهى وقال العزى وجه البحث انتفاء الضمة
 بصحة وقوع متروكة موقع مودع مع صحة المعنى واستقامة الوزن قبل
 وهو جازم في الشاهد الاول لا يمكن ان يترك وفيه نظر لما بدى من علمه في
 القافية انتهى قال الدواني انت خبير بان المناقشة في المثال ليت من ذا الجحيد
 اقول اعلم ان الفاضل العزى اصله في رده ونبوه مولانا احمد القرويني
 ومن خطاه فقد لخطا واما اعتراض الدواني فضعيف بل ليس بشئ لما ورد
 عليه السؤال باننا ذكركم من العربى دعه ولا وزر فما الدليل على ان المحذوف
 من المضارع هو الواو والياء اجاب عنه بقوله وحذف الفاء اى فاء الفعل
 من بدع وينذر ليل على انه اى على ان المحذوف الذى هو فاء الفعل واو
 لا با قال التفتازانى اذ لو كان فاء الفعل يالم يحذف لم يجزى انتهى ان قلت
 بجى انهم حذفوا الياء بيسوس فلا يكون حذف الفاء ليل اقلت ذلك المحذوف
 نادر وحذف الواو شائع والمحمل على الكثير على ما فرغ المصنف من فعل الفاء
 الواوى وقد مر لكثرة وقوع الاعلال بخرج في ثبوت الياءى وقال ولما الياء فى
 المضارع المعنى الفاء الياءى فتثبت على كل حال سواء وقعت العين مفتوحا او
 مضموما او مكسورا لانها اخف من الواو نحو عين يمين قال التفتازانى الحسن

فانه محذوف القافية في الترتيب منه

المحذوف مولانا ابيهم منه

كحسن يحسن من اليمين وهو البركة يقال يمين الرجل اذا صار يمينه اى مولانا
 دعه قول يمين الرجل مبنى للمفعول انتهى ولكنكم ميم يضربكم اللغوى ويسر بيسر
 كضرب يضرب من اليسر وهو قمار العرب بالازلام قاله التفتازانى بفتح ال
 مصدر يسر يقال يسرته اذا قمرته واشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ مال الغير
 وسهولة او هو مأخوذ من اليسر لان فيه سلب الياء الغير وتحصينا
 نقه وقيل بفتح القمار باليسر واصل الميسر يخمر فيه الخمر وروايل الخمر الجازم
 وكاللعرب عشرة اقداح سموها زلاما واولا ما واقداح ان لام القمار عديدة
 بيتين منها مسيل ويغ وفقد وخر والمعل والمعل وناقس رقيب وعد وثوم
 مسيح ثلثة منها لا انصباء لها وهى المسح والسفوح والوعد وسعة لها انصبا
 اولها الفذولة نصب واحد والثاء التثنية ونصب ثمة الرقبولة ثلثة انصبا
 ثم الخسولة اربعة ثم النفس واثمسة ثم المسبل واثمسة ثم المعلى واثمسة
 وهو اعلاها وكان اهل اليسر والجور في الجاهلية عند ثمة الزمان يخررون
 خروا ويخررونها ويجعلون هذه الاقداح العشرة في طرقتهم ويقفون
 تلك الخريطة ويخرج بهم رجل قدما منها فيخرج كل فذح من ذوات الانصبا
 اخذ انصب المضاف الى ذلك الفذح ومن خرج له فذح مما لا انصب له لم ياخذ
 شيئا بل غرم عن الخرو وكله وكانوا يدفون تلك الانصبا الى الفقراء والابا
 منها وكانوا يفسرون بفتحهم بذلك ويمدون من لم يدخل فيه ويسمونه اليمين

محذوف القافية

على يد عدل ثم يخرج بها هذا العدد من ذوات الخريطة

البرم وهو اليم وهذا هو المبرم الذي حرمه الله بقوله انما الحمر والميسر الانفا
 والازلام جسد من عمل الشيطان عليكم تفحسوا في التنفاز في وجايبه يسير بالضم
 فيهما لانه ينبغي ان يقيد لفظ الكتاب على الاول لا على الثاني مثال الضم مذكورا قول ينبغي
 لا ينبغي والوجه ان يقال لا بد ان يقيد الآخر في قده عا هذه اللغة فقد خطا
 كما لا يخفى ويسر يكسر كعلم يعلم اي فسطا التنفاز في وجايبه يسير بالكسر
 لانه ينبغي ان يقيد لفظ الكتاب على الاول قول ينبغي لا ينبغي ايضا والوجه ان
 لا بد وان يقيد وجايبه يسير بجذ الباء قال الغزالي وجه اشتغال الباء في الهمزة
 ومن ثم لم يجز فوا في يسير وما يشبهه كذا في شرح المفصل وغيره لانه قال الوجه ان
 موردا على ضم صاحب التسهيل المحذوف في هذا المثال قد جاز في يسير بموحدة
 ايضا وهو ينقض التوجيه السابق فلذلك عدل التنفاز في بطلان التخفيف حيث
 قال وجايبه يسير بجذ الباء وباش بقلبها الفلتخفيفا علم ان الذين قلبوها
 الفاقلبوها مع الكسر وسبب زيادة الاشتغال مع الكسر فلتس مع الفتحة وجا
 ايضا باليسر بفتح الهمزة غير همة على اعتبار القلب كما في ثم تسهيل الهمزة
 وهو زاوية البرزخ عن ابن كثير لا طريق الى ربيع فمعه الفعل وباء من نحو
 اوله وسوا غيرهما قال التنفاز في وجايبه يسير وباش في الشواذ ثم الذي
 ذكره احكام الواو والياء كما فيهما انما الفعل مجزء اما احكامهما في المزيد
 فيه فاورد المصنف ما فيه اعدا لتركه اعدا لعل في فقال وتقول في افعل

افعل من الباء اي فانقلت المفعول الفاعل الياء الى بلب الافعال تقول في الماضي
 منه اليس وفي المضارع يوسر فهو موسر في ضم الفاء والاصل فيهما يسر
 ويسر بقلب الباء الذي هو فاء الفعل في المضارع وضم الفاعل واو الساكنة
 اي لسكون الياء وانضم ما قبلها فصار يوسر وموسر وذلك في كل من طر
 لتعسر النطق بالياء الساكنة المضمومة ما قبله بشهادة الوجود وتقول في افعل
 منها اي في الواو والياء في تعداى قيل الوعد و وعد بالفتح والقصر
 على الاول فيصور هذا في الواو اصل او تعد قلبت الواو والفرح المحتاج لان
 التام في طرفي التنافس واصل الشايات والواو ما بين الشفتين ثم ادغمت التاء في
 التاء اخر قال التنفاز في لم تقل يا على ما هو مقتضاه لانها ان قلبت لم يقل يا
 تاء في هذه اللغة فالاول الاكتفاء باعلا واحد كذا ذكره ابن الجوزي في نظر
 لانه لو قلبت الواو بالياء ليجوز قلبت الياء التاء كما في الياء المنقلبة عن الهمزة
 كما سذكر اعلم ان ابن الجوزي خصص قلبت الياء المنقلبة عن الواو التاء
 باللفظة التي فيها قلب التاء التاء لازم حيث قال في هذه اللغة فكيف يربط الفاعل
 التنفاز في فامسوه الاعداء الوصول المراد وفق النظر في فتح التاء
 الحق قال التنفاز في بعض النسخ في افعل منها ثقلان اي الواو
 الياء وتدغم ان التاء ان المنقلبة عن التاء اي في تاء افعل نحو
 والاول اصح رواية ودرية مار واية فلو عدم في اكثر النسخ واما دلالة فلا

المصنف في النظم بفتح التنفاز

يعلم قوله في افتعل منهما اتعدان الواو والياء تقلباناً وتدغم التان
 المنقلبتان الا فلاحتياج الى التطويل لان الاختصار غير المخل مطلوب
 يتعد فهو متعدا صلها بون تعدو وتعد قلبت الواو تاء وادغم التان
 في التان وانشتر يتسر فهو تسر هذا في الياء اصلها ما يتسر يتسر فهو يتسر
 قلبت الياء في التان الخرج وادغم التان لاهتمامهم بالادغام لانه يصير حرفين كحرف
 واحد ثم اشار الى ان فيهما لغة اخرى بقوله ويقال يتعد قلبت الواو ياء
 لسكونها وانكسار ما قبلها بان تعدا صل بون تعد قلبت الواو الفلحقها
 وموتعد على الاصل ان كان بون تعد وان كان بون تعد قلبت الالف والالف انضم
 ما قبلها واذ فيكون طرد فقصر الكلا في على الوجه الاول فصور وابتسر
 على الاصل بابتسر بقلب الياء الفلحق فيها ثقل اجتماع الياءين فهو مكسب
 بقلب الياء وان كان بون يتسر على الاصل وقلب الالف واو او ياء لان فصر الكلا
 على الوجه الاول فصور ايضا علم ان هذه الالف تسيرها ابو عصفور لبعض
 العرب وابر ما لك في التسهيل لبعض المجازيين فما قال ابو الخطاب في
 لغة المجازيين ليس عما ينبغي وما قال ابو مالك اولى مما قال ابو عصفور
 كما لا يخفى قال الفرزدق في هذه اللغة كان يتكلم الامم الشافعي رحمه الله تعالى
 ومن كلامه بانظيرها بنى افتعل من الوطى وقال ابو عمر وعثمان الخالجي لغة
 الشافعي قال ابو حنيفة وهو مردود الظاهر لان اللغة لم تؤخذ الا عن مثل فليس

قشر ونعيم ولم يمد ثم هذين وبعض كنانة وبعض الطياليين فلم تؤخذ عن خضري
 قط بل ولا عن سكان الواو في المجاورة للبلد لن فليس احدهما من هؤلاء جهة
 فيها ومن ثم لم يقبلها النحويون الذين اختلفوا على النحويين في جذام المجاورين
 لاهل مصر ولا في قضاة وغسان واما المجاورون لاهل الشام ومخاطبتهم لهم
 وكان اكثرهم نصاري يقرون في صلاتهم بغير العربية ولا في قلب النمر لمجاورة
 للسونية وكانوا ايضا نصاري ولا في كتاب الطهيم النبط والفرس ولا
 من عبيد القيس وازروغما لمخاطبتهم الهند والفرس ولا في اهل اليمن لمخاطبتهم
 للهند والحشة ولا في تقيف وبنو حنيفة وكان اليمامة والطائف لمخاطبتهم
 بتجار الامم المقيمين عندهم لكانت الاثلاث لازما يجب بقديته بجزر البحر ليسي
 منه لهم المفعول والمجرور ضمير لا بد له من مرجو اليه عذاه بقى وذكر له مرجوعا
 اليه وقال وهذا مكان مورتقنيه بقلب الياء واو اي مكانا يدعي فيه القمار
 المذكور فقول الفاضل الجبلي وانما ذكر لفظ المكاء والظرف بعد ذلك لانه
 انه لهم مفعول مع انه لا يبوغ بقاءه منه لانه لا يكون الا في الين بولاء ان لم يكن
 صيغة لهم الفاعل لا يحتاج الى قوله فيمكنه لا يخفى اذا عرفت هذا فقد ظهر لك
 ما في ما قاله مولانا دده وهو محتمل ان يكون لهم المكاء والنم والمصدر الميم
 فلا يحتاج الى نقطة فيه ولما كان المضاعف المعنى الواو لم يحجى مضاعفة
 مفتوح العين انا الضم فلا في مستوفى المثال الواو قطعاً الا ما جاء

في لغة بني عامر من وجد بجدا بالضم وهو ضعيف القبح الكسار واما
 الكسرة لانه لو بني مكسور العين يجب حذف الواو والادغام لتلاين الحرفين ^{على}
 وهي يلزم تغيير في تغيير الكلمة ووضعها جذا بشبهه المقول بعض بعض
 فقالوا حكم وهذا الامر اى اجته بود في مضارعه حكم عض بعض اى حكم الثالث
المضاعف حكم المضاعف الصحيح في وجوب الادغام وامتناعه وجوانه و
 غيرها مما هي في المضاعف فلا تنس ما تقدم هناك قال في جامع اللغة
 ودين لو تفعل كذا بالكسر وذا ووداد او وداودة اى تميت وودد
 لو تفعل كذا بالفتح مثله وودت بالكسرة وذا بالضم والود بالضم
 والفتح والكسر المودة وبالكسر وديد والجمع او وضم الواو وهما يتوآدان و
 هم او ذاء والود ودم لما الله تعالى ما يبع مفعولا اى محبوب في قلوب اوليائه
 او يبع فاعل اى يحب الصالحين ويرض عنهم وهم ووداد كقوله يستوي في
 المذكور والثوث لكونه وصفا داخل على وصفه للبالغة والود بالفتح الود
 في لغة اهل نجد وود منهم لقوم نوح وكذا وذا بالضم ومنه سمي عبود
 والود هم جبل وتقول في الامر اذا بنيت من نودا يدك اعضض اصله
 او رد قبت الواو بالسكون وانكسار ما قبلها فضا ايده والتشبيه في
 جهة الفك اى جهة القلب وذلك باين وما فرغ من المقتل الفاشع في
 المعتل العين بقوله الثاني اى النوع الثاني من الانواع السبعة المعتل العين

العين وهو الذي يكون عين فعلا حرف علة وقدمه لتقدم العين على اللام
 ويقال له الاجوف لوقوع حرف العلة في وسطه الذي هو بمنزلة الجوف
 من الجواهر ويقال له ذو الثلاثة ايضا لكون ما فيه على ثلثة احرف انا حيرة
 انت عن نفسك في الثلاثة المجزئة خوفا وتبعيت بضم التاء لانهم جعلوا
 الضمير في رفع المتحرك بمنزلة حرف جر حرف الكلمة لشارة اتصال وقال النكاشي
 فان قلت كون ما فيه على ثلثة احرف عند الاتصال ممنوع لانا الثالث ضمير
 الفاعل وهو هم لا حرف فيكون على حرفين حقيقة قلنا ان اطلاق الحرف
 على الثالث ليس باصطلاح النحاة حتى يلزم ما ذكرتم بل المراد ان على ثلثة
 احرف من حرف البهاو لثلاثه كذلك وانما سمي غير الثلاثة بذى الثلاثة تبعا
 له اولانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل لما كان التكلم مقدما على غيره
 في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك وشرف واجزى من الخطاب
 لانه مقيد بالمخاطب مستفيد ومرتبة المقيد لثرفه بهذا سقط ما قاله
 الفاضل الامدي في انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير في رفع المتصل
 لكانوا لعدم اختصاص كون على ثلثة احرف بالمتكلم بل بالمخاطب كذلك
 اقول الوجه ما قال الامدي والود عليه كثر عن عدم الوصول الى امره و
 قوة النظر يتبين لك الخوف المجزئ الثلاثة تقبل عينه اى عين فعلا في الفعل
 الماضي الفاسد وان كان عين الفعل منه واو او باد اعلم ان سواهم يبع الافوا

حرف ثالث وسط منه

اى تحت بغير التكلم منه

في رد على الفاضل الامدي منسوخ
 في رد على النكاشي اى واعانة الامام منسوخ
 اقول المعتل العين اما هم او فعل والفعل
 اما مجزئ او من يذوقه والمجزئ اما ماض او
 مضارع والماض اما معلوم او مجهول
 فالعلوم تغلب عليه الفاء للمعنى ابرز

يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قولهم الكلد سواد بيتا وبيتكم
وهو هنا خبر والفعل بعده اعني كاذبا وويل المصدر مبتدأ كما صرح به
الزمخشري في قوله مع سواكم انذارهم لم تنذرهم لا يؤمنون وقد
كونه واوا وكونه ياءين كوا ولا يثنى ولا يجمع على الصحيح ذكره المحسن
اقول هذا مخالفا لما صرح به صاحب الصحيح وصاحب جامع اللغة حيث قال الباق
هما في هذا الامر سوا وان شئت سوادا نونهم واوا وكوليت مثل ثمانية على
غير ما نزلنا من الشعر كما هو انفتاح ما قبلها مغوصا وباع والاصل صون
وبيع قلت الواو والياء الفالسا يلزم اربع حركات متواليات موجبات زيادة
الثقل انت تحقيقا نحر كحركة المد وحركة ما قبلها واثنان ثقلا
هما تلك الحروف لا اعتبار بحركة الآخر لكونه محل التغير وثلاث حركات متواليات
خفيفة وان لم تكن اخف فاقبل شرط انفتاح ما قبلها مع انه مع الضم
والكسر ايضا كذلك قلنا انما شرط الفتح لثبوت الالف اذا لاقت بثبت مع
الضم والكسر فيل ما ذكر من نقض بنحو عور واجتور والذ شرط متحقق
مع انه لم يقل قلنا العين في الاول والثاني والثالث في حكم الكس لانها مع حكم
اعوار وتجاوز لانه لا يوجب هذا البناء اعني الالف قبلها والتفاعل موقوف
له لان العيب عظيم فلا بد وان يزداد في اللفظ ليدل على زيادة المعنى كما ذكره
صاحب الكشاف في صدر الكشاف في حكاية الشققد والشققدان

س

اعود

بعد

والشققدان فانه قيل ان ليس اصله ليس بالكسر فلم يقلب اليه الفاء
قلنا لانه لما لم يكن من الافعال المنصرفه التي يجي لها المضاف والمضارع وغيرها
لم يجي منه الا اربعة عشر في الماضي وكما الكسر ثقلا نقلوها الى حال لا يكون
للافعال المنصرفه وهو كان العين ليت قال في مختار الصحاح صان الشئ
من يبن بالوصيانا وصيانة ايضا فهو صون ولا نقل مضيا ولا مصوفا
على التمام وجعل النون في صوانه مشددا وكسرها وصيا وهو ايضا رعا
الذي يضافه والقون بفتح الصاد من الحجارة الواحدة صوانه و
الصين وباء القوان الاوالة منسوب اليه وقال العلامة كمال بن ابي اسحاق
في حاشية الهداية ابيع في اللغة تملك الشئ بالشئ ما لا كان او غير ما نقل عليه
صاحب المحيط ومن قال انه في اللغة مبادلة عال بالمال فقد اخطأ في كل
المقامين حيث انه بالعلم في مقام الخاص وبالمخاضين في مقام العاين
ثم ان لم يدرك بصدق مفهوم البيع على الشر اصدق الكلي على ما تحته
فلا يكون لفظ البيع من الاضداد وهو خلاف ما عليه لجماع اهل اللغة
وفي الشرع عبارة عن عقد يتضمن مبادلة المال بالمال وهم انفس
تلك المبادلة فقد وهم وما فهم انهما قد يتحقق بدون البيع كما اذا كان
الطرفان واحدا ما لا غير مملوك لاهد وبما فرزناه بين معاذ قول من
قال البيع في اللغة عبارة عن تملك المال بالمال وكذا في الشرع كما زيد

البيع

عند البيع

فيه قيد التراخي ففيل هو عبارة عن مباولة المال بالمال بالترخي من وجوه
 الخلل الاول اعبر المال بالمال البديل وقد عرفت انهما غير لازم في معناه
 اللغوي الثاني انه لم يفرق بين التملك والمباولة وقد ثبتت على الفرق بينهما
 الثالث ان قيد التراخي معتبر في معناه الشرعي يدل على هذا عدم بيع الملك
 من افراده نعم هو معتبر في حقيقة الشئ المشروع لكنه فرق بين الحقيقة الشرعية
 للبيع وحقيقة البيع المشروع فاما الاول حال اللفظ والثاني حال المعنى
 لا يتوهم انتقاض الحد المذكور بالعقوى حال الان فيه زوال الملك عن احد
 البديلين فلا يتضمن مباولة الملك بالملك بالهبة بشرط العوض الا انه
 بيع معناه هبة لفظا كما زعم صاحب المحطالة قول من يرضى عليه النخعة
 بل لان العقد المذكور لا يتم باليجاب والقبول على الشرط المذكور قيل
 ان يخرج العوض عن ملك الوهب لا يتوقف على التسليم والقبض
 فلا يتضمن المباولة المذكورة فان اتصل به اي بالفعل المسمى بالهبة لا فاعلا
 للمفقول ضمير التكلم وحده او مع الغير او ضمير المخاطب مفرد او مشدود
 مجموعا مذكرا او مؤنثا او ضمير جمع المؤنث الغائبة نقل فعل مفتوح
 العين من الواو الى الفعل مضموم العين بان يضم عين فعل ونقل فعل
 مفتوح العين من الياء الى الفعل مكسور العين بان يكسر عين فعلة
 تنقل ضمة العين من الواو وكسرتها ماعز الياء الى فاء الفعل بعد سلب

سلب حركتهما وحذف العين من التقاء الساكنين مكسوبا وانما فعل ذلك
 دلالة عليهما اي لتلصصهما في الفعل من الواو على المحذوفة وكسرة في الفعل
 من الياء على المحذوفة ولم يغير اي لم ينقل فعل بضم العين اذا كان واويا
 نحو طول بضم العين ولا فعل بكسر العين اذا كان يائيا نحو هيب بكسر الياء
 او واويا نحو خوف بكسر الواو عند اتصال هذه الضمائر المذكورة بهما
 اذا كانا اصلين وفي بعض النسخ اصلين اي الضمة والكسرة هما بطريق
 الاصل وهما في الواقع ونقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الفاء
 بعد نقل حركتهما وحذف العين اي الواو والياء لتقاء الساكنين
 كما مر فتقول ح مثال فعل مفتوح العين من الواو صا صا صا صا
 صا صا صا في هذه الامثلة الخية قبل الواو الذي هو عين
 فعلها الفاء كما مر صا صا والاصل صون نقل فعل الواو الى الفعل مضموم
 العين لانضم ضمير جمع المؤنث ونقلت ضمة الواو الى ما قبله بعد ان تخفيف
 وحذفت الواو لتقاء الساكنين فصا صا وكذا صا صا صا صا
 صا صا صا صا صا وهكذا في كل اجوف واو مفتوح العين
 نحو قال الآخرة وتقول ح مثال فعل مفتوح العين من الياء باع باع باع
 باع باع باع في هذه الامثلة قبلت الياء الياء هي عين فعلها الفاء
 بعن اصل بعين مفتوح العين فنقل فعل الى الفعل مكسوبا كالكسر فسا

يعني ثم نقل حركة الياء الى الباء بعد سلب حركتها فالتقى كذا فيهما الياء
 والعين مذهبنا حذف الياء فصار بعن وكذلك بعث بعثا بعث بعثا
 بعث بعث بعثا وهكذا في كل اجوف ياتي مفتوح العين نحو طال الى اخره
 بخلاف نحو فاء وها ب وطال لانه لا ثقل فيهما الى بياخر تقول خفت
 الاصل خوفت وهبت الاصل هويت وطلت الاصل طولت فاعلت
 بنقل حركة العين وحذف وا علم ان نقل فعل من الواو الى الفعل وفعل
 من الياء الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتأخرين ان الضم
 والكسر شرع فيه بالاصالة وصاحب المزاج ذكر ان اصل قلن قولن فقلت
 الواو والفاء ثم حذفت للجماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى
 بدل على الواو المحذوفة وصاحب المسائل ايضا قال ما قاله ثم قال وما قبل
 من انه نقل فعل من الواو الى فعل المضموم والياء الى فعل المكسور فالد
 صور لعدم الدليل ان الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بما ذكر انفا
 ومعنى الاختلاف معنى البابين وقال الفاضل القرني قبل من ظنهم لو كان
 الحركة لبيان الواو لوجب الضم فنحو خفت كما وجب في قلت ولجلا بن
 الحاجب بانهم انما كسروا في خفت لبيان البنية لانه لا دلالة عليها ايم في البنية
 على الاصل لتعلقها بالياء فصاروا الياء مكانه لما لم يكنهم في نحو قلت
 وبعثا ولو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين لانه الفتح ينحذف لا ينقل الى

في بعض النسخ
 في بعض النسخ

الى الواو بخلاف الضم والكسر ولا احتمال للاصالة بخلاف الآخرين لان
 الفاء لا تقع مضمومة ولا مكسورة فوجودها دليل على النقل قطعاً
 لم يتركوا الياء الاصل هذا من فوات المقصور اجمع واذا نسبت للمفعول
 اي الفعل المفعول العين من المجرة للمجهول كسرت الفاء اي فاء الفعل
 على الافصح من الجميع اي من مفتوح العين ومضمومة ومكسورة واوياً
 كما اوياً متصلاً باخره الضمائر المذكورة ولا فقلت انت في الواو
 صين اصل صون بضم الفاء وكسر الواو ولست قلت الكسرة على الواو فقلت
 الى ما قبلها بعد سلب حركة ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
 واليه اشار بقوله واعتلال بالنقل والقلب اي بنقل الحركة الى ما قبلها
 وقلب الواو ياء وفي الياء سبع اصلي سبع بضم الياء كسرة الياء واعتلال بالنقل
 فقط اي بنقل كسرة الياء الى الباء بعد سلب حركتها فصار سبع وانما قلت
 على الافصح لانه يجوز لفتان اخريان احديهما التثنية وهو ان تضم شفتك
 للتلفظ بالضم من غير تلفظ به وبدر كة البصير دون الاعى وهو صحيح لانه
 موزن بان اصل ما قبل الواو والياء الفتم في ذلك البنية تانيتهما صون
 ويوع اصل قول سبع حذفت الحركة من الياء والواو لا تشقلان ثم قلبت الياء
 في سبع واوالا انضم ما قبلها فصار قول ويوع وهذا اضعف اللغات
 ولما فرغ المصنف من بيان الاعلال في الماضي شرع في بيان المضارع فقال

وتقوله المصنف عن المني للفاعل في الواو يصون اصلا يصون بسكون
 الصاد مع ضم الواو والياء في يسع اصلا يسع يكون الياء مع كسر الباء واعتلاهما
 بالنقل اي نقل الفتح الى نقل ضمة الواو والصاد في يصون ونقل كسرة الياء
 الى الياء في يسع فصلا يصون ويسع وتفاوت بينهما والخوف توقع امر مكره
 غامرة مطنونة او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور الدينية والدنيوية
 ذكره في تفسير الكوليتي قال المصنف الفاضل الانصاري في تفسير قوله تعالى لا تخشون
 ولا يخشون احدا الاية فرب بين الخوف والخشية عما افصح عنه العلامة ^{الربيع}
 في الاتفاق حيث قال لا يكاد اللغوي يفرق بينهما وكذلك الخشية اعلم منه
 وهي شد الخوف فانه ما مأخوذة من شجرة خشية اي بسة هو قول بالكسنة
 والخوف من ناقة خوفا اي بهاوا وهو نقص ليس يقول انتهى قال الكامل
 الامجد مولانا احمد ابو شمس الاسلام في الانام مولا ابو السعود رحمه الله
 الملك الودود في فتح العلامة في الرد على العلماء العظام فيكون في الخوف متضمنا
 لقرب فوات المطلوب والخشية بفتواته ولقلة من هذا القبيل الخشية الواقعة
 في قوله فخشيت ان يسهقهما لا بمعنى الخوف فانه تقايل قتل الغلام بمجرده خوف
 الارهاق ليس شئ ولو في العلم الدينية على ما لا يخفى فعلمه بالخوف عن
 علم كما قال تقرر ذلك عندي وعلمية يقينا وتفسير الخوف عن علم كما قال تقرر
 ذلك عندي وعلمية يقينا وتفسير الخوف في القول بانه ذلك الخوف لما علم الله

هذا هو الفرق بين الخوف والخشية

الذي تقصير وقال العلم البيضاء في شرط الخشية العلم بالخشية و
 صفة فنه كما علم كالاخشي ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم ان اخشا
 واتقاكم ولم يشترط البيوطه فيه وقيل ان الخشية اكثر ما يكون في علم بما
 يخشى منه ولذلك خص العلماء بهما في قوله تعالى يخشى الله من عباده العلماء
 وقد يفرق ايضا بانه الخشية يكون في عظم المخشى سواء كان الخاشي ضعيفا او
 قويا والخوف في ضعف الخائف سواء كان المخوف ضعيفا او قويا فكل اطلاق
 الخشية في الخوف عن الشيء لقوته وسلطانه دون الخوف فانه وان كان احتملا
 لقوة المخوف لكن يومهم احتمال ضعفه فاشار الخشية في الآية المارة لذلك
 ولا يخفى انه يرد على ظاهر القابضة قوله سبحانه ويخشون الله خشية الذور ^{الخشية}
 خشية وقوله سبحانه ولا يخشونهم واخشون في فانه ينادى بصحة اطلاق ^{فوق}
 على الخوف عن الغير اللهم الان يقال يلجأ المحمل على المشاكلة ولما قوله تعالى
 من فوقهم الملائكة فانه صريح في جواز اطلاق الخوف على ما كان في الله تعالى فقل
 في توجيهه فيه سرى فانه في سابق وصف الملائكة بالشدة والقدره فاسب
 ذكر شئ يومهم ضعفهم بالنسبة الى الله تعالى واطلق عليهم الخائفة الى ^{احتمالها}
 بسوى الضعف فمرد في ذلك الوجه ولما قل ان يقول ان ابراهيم ضعفهم
 بمجره الانبياء بما يحتمل الوجهين عما ينبغي عنه الا باع اطلاق الخوف على ما
 كان في الله ما كراهته ابراهيم الضعف مع احتمال القوة اللهم الان يقال ان اصل

الابرهم في العدول عما هو فالص في القوة وهو الخشية واعتلالهما اي اعتلال
 بخالف ويطلب بالنقل اي ينقل فتح الواو والياء الى ما قبلهما والقلب اي قلب
 الواو والياء الفال تحركهما في الاصل وافتتاح ما قبلهما الآن فضا يخاف ويطلب
 وفيه نظر لانه لو اعتبر تحرك حروف العذر حكما كما اسوي واو له تغير بالمسافة
 في الاحتياج الى قول واعلاله بالنقل والقلب هكذا ذكره المصنف وفيه بحث
 لك اقول لو قال المصنف قلب الواو والياء الفال تحركهما الآن وافتتاح ما قبلهما
 في المثال يخرج الى قوله بالنقل بل بالقلب فقط قال الفاضل الجلي اقول احسب
 في رد على الموصي ولكن لم يصح في اعتراضه على المصنف قلب الواو والياء الفال
 لتحركهما الآن وافتتاح ما قبلهما في المثال آخره لاقتضا كلامه ان يقال يباع
 في بيع ويقال في يقول لتحركهما الآن وافتتاح ما قبلهما في المثال يذهب
 اليه اصد من الائمة في قل اليه فقيد زعليما ورد على الجلي وتماثل باربعة امثلة
 لانه واو واو ويا ويا والواو لتمام مفتوح العين او مضموم والياء اما مفتوح
 العين او مكسورة واعتلال البنية للمفعول من الجلي بالنقل والقلب بخو يصح
 ويباع ويخاف ويطلب ويدخل الجازم على الفعل المضارع المعتل العين
 فيسقط العين اي عين الفعل وهو الالف والواو والياء اذا سكن ما بعده
 اي ما بعد العين لان التقاء الساكنين وانما حذف الالف للدلالة على حركة ما قبل
 عليه ولا حرف على وهي بل حذف الف والياء لانه لو حذف لام الفعل ربما التقت

التقت العين كتنسكنا آخر فيؤدي الى حذفها فيلزم بقاء الكلمة المقربة
 على اقل الاوزان وذلك غير جائز نحو لم يصن القوم ولم يبق الغلام فلان التقاض
 لوجود المخرج باء اللام ايضا محل التغير فالحذف فيه اوله وتثبت على الفعل
 اذا تحرك ما بعد العين لعدم اجتماع الساكنين تقول عند دخول الجاني
 في تصون لم يصن بمحذ فحركة التون ثم حذف الواو لان التقاء الساكنين لم يبق
 لم يصونوا بالانباء فيهما التحرك ما بعده لم يصن بقول العين لكونها بعد
 لم تصونا بشي العين لم يصن بمحذ فها كما حذفته لم يصن لم يصن بنا
 لم تصونا لم تصونوا لم تصونا لم تصونا لم تصونا لم تصونا وهكذا
 قيل كل ما كان عينه ياء او الفاء نحو لم يبع بل حذف لسكون ما بعده لم يبع
 بالانباء لتحركه الاخر ولم يخف بل حذف لم يخاف بالانباء والصلابة ان
 المحذوف ان كان النون فلا تحذف العين والاعخذف وقس على ذلك على القاء
 الداخل عليه الجازم الامر اي امر المخاطب المحذوف من المعتل العين الواو
 والياء في حذفه عند كونه ما بعده وثبوت عند تحركه لكونه في حكم المحذوف
 ففي كل موضع سكن لام الفعل في الامر حذف عين الفعل منه وفي كل موضع
 تحركت لام الفعل منه لم تحذف العين وعلى ساق العين وانباءه في الامر
 كعلمه في المضارع فاعبر وتماثل نحو صونا صونا صونا صونا صونا
 والامر بالتوكيد اي مع نون التاكيد اعلم انه اذا دخل النون التوكيد على

ما كان عينه ياء او الفاء
 نحو لم يبع بل حذف

على الامثلة المذكورة تعود العين المحذوفة عما مركزها حيث تحركت
 لام الفعل بسبب التوكيد لعدم موجب الحذف نحو صوتة فلما دخلت
 النون الثقيلة تحركت اللام لتلازم التقاء الساكنين بين النون واللام
 من الثقيلة وبين لام الفعل فحركت لام الفعل لعدم جواز حذفها
 اما حذف لام الكلمة فليبقا الكلمة على اقل الازان واما حذف التوكيد
 فلا خروج عن وضعها او خروج الكلام عن مقتضى الحال كما بين في علم المعاني
 والبيان ان ترك التوكيد فيما كان الخطاب منكرا للحكم يخرج الكلام عن مطابقة
 مقتضى الحال فلما حركت لام الفعل عادت العين المحذوفة لعدم علة الحذف
 ح فاصوتة فانه قيل ما ذكرتم منقوص بنحو اخشون واخشيون
 لان موجب الحذف قد انتفى مع انه لم يعد المحذوف كما عدا هم هنا قلنا نون
 التوكيد مع الضمير المستتر كالجملة المتصلة فصاح حرف التوكيد كالجزء
 منه فاعند بالحركة التي نشأت هم هنا لان النون معها في معرض الزوال
 فان قيل منقوص بنحو قولهم لم يكة الذين كفروا بنحو قول الحق ولو كان
 فان موجب الحذف قد انتفى مع انه لم يعد المحذوف قلنا حركت اللام في صورة
 النقص واما الهماء عارضة وهي غير معتد بها عند ارباب الصناعة فانه قيل
 منقوص بقولهم في قراءة من قرأ فقالوا قولنا يحذف الواو من قولهم
 لينا مع ان الحركة اللام غير عارضة قلنا هذه القراءة غير ثابتة حتى قيل

قيل قال عبد القاهر انها علة هذا صوتان صوتان امر لجمع المذكر
 اصل صوتون اما دخلت الثقيلة النون كان وهما واو الجمع والنون الاولى
 من الثقيلة فحذفت واو الجمع فان قيل ذكرنا ان الضماير لا تحذف لانه
 يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز لان الفعل عرض فلا بد له من محل يقوم
 به كالسواد والبيان قلنا هذا الغالب كذا دليل على حذف الفاعل وهم هنا
 دليل على حذف وهو ضمة اللام فعلم انهم هنا فاعلا قام به الفعل ولم يند
 لعذر وفيه نظر لان التقاء الساكنين في علم هذه صوتة امر للواحدة ^{المخاطبة}
 اصل صوتة فلما دخلت الثقيلة حذفت اليها التقاء الساكنين فاصوتون
 ظاهر صوتان امر لجمع المؤنث اصل صوتين فلما دخلت الثقيلة اجتمع
 اربع نونات فدخلت الالف ليفصل بين النونات عما امر ذكره الفاضل الجليل
 ونحو بيعا بيعوا بيعا بيعا وحقا خافا خافوا خافي خافا خفن
 وبالتوكيد بيعا وحقا كصوتين باعادة العين لزوال علة الحذف
 وكذا تقولون في الخفيفة صوتين وبيعان وخافان الاخر بلا فرق ومزيد
 الثلاثي من المعتل الواو والياء قال الفاضل التفاتا لانه اعلم ان الزيادة
 جاءت متعديا وغيرها يقال لا شيء وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح
 غير متعديا انهم يقولون للحرف الزايد دون الزايد عندهم لا كان مع في هو اسم
 المفعول والافحتم ان يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر الزايد

مقتضى الحذف في صوتة امر لجمع المذكر
 من التوكيد

ويحتمل ان يكون لهم مكانا في موضع الزيادة فيعني مزيد الثلاثي المزيد
 فيه الثلاثي او فعل الزيادة من يجوز ان يكون الاضام في اللام انتهى قول
 فيبحث اما اولافلان قصره اصطلاحا على القول بالحرف الزايد دون
 المزيد وتكلفه في التوجيه ليس عما ينبغي وانما ثانيا فإلا لا ضرورة الى الزكاء
 تقرر حذف حرف الجر المحي الزيادة مستعدة المفعول واحد كما صرح به نقلنا
 عنه والمفعولين صرح به في حاشية على الكشاف حيث قال الزيادة جاءت
 مستعدة الى مفعولين بخوزاده الله خيرا والازياء بعناها وصرح به ايضا
 جميع كثير من العلماء العظام وجميع عظماء الفضلاء الفخام في تصانيفهم النيرة
 وتأليفهم اللطيفة ونقلناه عنهم في بحث اسم الفاعل وانما الثلاثيات
 تجوز كون الاضام في اللام ليحذف شرطها ان لا يكون المضاف من
 جنس المضاف اليه وهم هنا ليس كذلك والمعنى ان المزيد في الثلاثي المفعول
 العلي لا يعمل منه الا اربعة ابنيته وهي افعل بخوابا صلا اجوب نقلت
 حركة الواو الى ما قبلها ووالا اعتلالا والاشتغال عليها ثم قلبت الواو
 الفالتحريك ما حكما والفتح ما قبلها الفظا يجيب اصله يجوب نقلت حركة
 الواو الى ما قبلها ثم قلبت الواو الى سكونها وانكسار ما قبلها ما اجابة صلا
 اجوابا نقلت حركة الواو الى ما قبلها ما وقلب الفاك في الفعل ثم حذف عين
 الفعل لا تقا كسبا وعوضت عنها ما في الآخر والمخزوف الفاعل لا

في اعلال مصدر رجب الافق
 من الاجوف

لا عين الفعل عند الخليل وسبويه والوزن افعله لان الثقل انما نشأ
 منها ولا تهما زائدة بخلاف المنقلبة فانها اصلية والزائد اولي الجذ
 ولانها اقرب الى محل التفسير وعين الفعل عند الاكثر والوزن اقل لان
 الفرض في الحذف حصول الخفة كالادغام كما انهم بدغمون والمثلين
 لتحصيل الخفة كذا يجب حذف الاو من الساكنين قبل ادغام و
 لان الثانية زبدت لدلالة التبع على المصدر والحذف باق فيها فاقيل لم
 منها ثانيا الثانية قلنا لانها من حروف الروايات وانما عوض من حروف
 العلة كما تجاء وترات وايضا للمناسبة بين التا والالف في كونها للتا
 في كونها للجمع وانما في توصية ونفيرة وتصلية للجمع فللمناسبة
 بين التا والياء في كونها من حروف المضارعة وانما زبدت في الآخر دون
 موضع الحذف في قايدين البدل والعوض اذا البدل هو القائم مقام
 الشيء فكأنه حقق ان يقع موقع المبدل منه والعوض يجبر ما نقص
 من الكلمة فاذا وقع العوض فقد حصل الجبر هو محل وعينت بالجر
 لانها ثانيا الثانية ومن شأنها ان تقع في اعجاز الكلم ولان هو محل
 الزيادة والنقصان ويجوز حذف التا عند الاضافة نحو قولهم اقام
 الصلوة قال جاز الله العلامة التا عند وعند الاضافة في ثلثة مواضع
 اعني ثلث كما وهي ليست شعري فقام الصلوة وعد الامر في قوله

نيت

يعرف في الفرق بين البدل والعوض

يعرف في ان التا تحذف عند الاضافة في ثلثة مواضع

واخلفوك عد الام الذي وعدواي صلها شعره واقامة الصلوة
وعدة الام وعند البيرة عد الام جمع عدة قال التفاز ان واما فعلوا
هذا الاعلال حمل على المجردة ولم يلم يعلو نحو عور وسود في الالوان
والعيوب كما لم يعلو في المجردة نحو عور وسود لانهم يقولون الاصل في
الالوان والعيوب افعال بديل الاختصاص ما بهما والبواقي
مخدوفات منها فلا يعمل كما لا يعمل الاصل وهذا عكس البواب
ومنهم من لم يلح الاصل ويعمل فيقول اعد واسار وعاد وساد وهو قليل
قال الشاعر عارت عينه لم تقار ونحو احيات ما غيلت واعيت
واطست واجوس واطول من الشواحي تبنيها على الاصل وكذا
تصاريها وحيات هذه الافعال الاعلال والاول هو الافصح وعليه قول
امرئ القيس فتلك جيلة قد طرقت ومرضع فاله تبنيها على ذي تمام محول
وروي الاصح مفضل قال الزور في شرح المعلقا وروي عن ذي
تمام مفضل يقال عالت المرأة تفيل غيلا واعالت المرأة تفيل اغالة و
اغيلت تفيل اغيالا اذا ارضعت وهي جيلة ثم اعلم ان صاحب الاقيد قال
لقول الشاعر عارت وجيعة تدوي هو انه اسند الفعل الى العين بخلاف
قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الجزء منه والعجب المضاف الى
الكل على رتبته في الغيب مضاف للجزء فكانه نزل النقصا منزلة العدم

منها

في الانقياد

العدم حتى كانا ليس من افعال العيوب فلذا اعلو واستفعل نحو انقام
يستقيم انقامه كاجلي يجيب اجابة بعينه ما قال التفاز ان ونحو
والتصوب والتجوب واستخوف من الشواحي تبنيها على الاصل وقال ابو زيد
هذا البناء يجوز ان ينكلم به على الاصل كذا في الصحيح انتهى قال الجوهري
في موضع اخر ان تصحيح هذه الاشياء تصحح فيصححة انتهى قال ابو حنيفة
والصحيح للمنع لان هذه الالف بالقياس لما جاء معلولا كنقطة في بحر فينبغي
ان تتبع فيها السماع ولا ينقل عنها وفي التسهيل فيقال اذا حمل الثلاثة
فقط كما استوفى ونحو ذلك ونسب الفعل نحو انقاد بنقله والاصل
انقود بنقود انقياد والانقياد المخفض يقال قاده وانقاد والاصل
في الانقياد انقود اقلبت الواو بالانكسار ما قبلها مع اعلال الفعل وكذا
في كل مصدر اعل فاعل نحو قوام يقوم فيا ما والاصل قواما قال التفاز
فلا ضرورة الى ما قال الشريف ان اصل النقود احدثت حركة الواو ثم
قلبت الواو بالاسكونها وانكسرت ما قبلها قال التفاز ان وقوله جمالا
يحول حولا شاذ كذا ذكره وفيه نظر لانه لم يسم مصدر كما امر انتهى اقول
فيه كلام نظير لما قاله الازهرى وهو المحول مصدر كالصغير يجوز ان يكون
الاسم والمصدر على وزن واحد كالسيل ولم تنقل حركة الياء المنقلبة عن
الواو في انقياد حتى نقلت الياء كما في اقامة لذلك في الفعل في الاعلال

في قول

في قول في جوار نون الهم المصدر على وزن واحد

لا يعمل جميع ما هو غير هذه الاربعة نحو قولوا قولوا وتقولوا وتقولوا
وتزير وسائر وتساير ولو دوا وبغوا وياض لانها لو اعلنت
لكما اعلالها بالقلب والحذف والاكسالة لكانت لا تنفاه شرطه لان شرط قلبها
الفاخر كها وانفتاح ما قبلها لفظا او حكما بشرط قلبها بالآخر كون
حركة ما قبله من جنس الآخر وهو مستفاد الا بوجه المذكورة وشرط حذفها في الآخر
التقاء الساكنين على شرط الحكم ما مخرجهما بالفتحة والكسرة كيقولون
وانتفاؤها ظاهر وكذا يصح سائر تفاسيرها اي جميع تصارييف هذه
للمذكور في المضارع والامر والاسم الفاعل والاسم المفعول والمصدر وغير ذلك
ويجوز ان يكونا سايرين هنا بمعنى التا ايضا اي في تصارييفها وهو يستعمل
وكذا باق قول او كثر الاجماع اما مل اللفظة عما ان يفتي الحديث اذا شربتم فاشربوا
اي بقوله الانا بقية ما و ذكر التفات في الوجه الاول في كونه غير الثلاث ليس
عما ما ينبغي وقصر الامد في الوجه الاول قصور التام لم يعمل في سائر تصارييف
هذه الامثلة لان انتفاء الشرط كانه هذه الافعال لا يجري على سائر امثلة الثلاث
يلزم الفصل والفرق كما ذكره الاصفهاني في ذلك ما ذكر في شعره بوجوه شرط
القلب وهو من يعرف في رأي واعلم ان اليمين للمفعول في قولوا قولوا
ومن نقول نقول بلا انهم لا يلبس باليمين للمفعول في قولوا وكذا سائر
وتنوير بلا قلب الو او لا يلبس بخويسر وتسير ولما فرغ من بيان اعلال

اعلال الضم والمضارع والامر في المعتل اخذ بتبيين اعلال اليمين الفاعل في الثلاث
المجردة وقدم على المزبد لكونه اصلا اذ عرفت ذلك فاعلم ان اليمين الفاعل في الثلاث
المجردة يعتل عينه بالهمزة سواء كان واو يا او ياء انا اعتل فعلة الثلاث انتقض
بمثل ما بدو عاو وقول الفقرا بايع بغيره فحذف ذلك قول المحدثين وغيرهم
عنيت بغيره على كسائر وبائع والاصل صاول وبائع فابعد اعلالها
اعلال علم ما ولم يكن الاعلال بالحذف لانه يزول صيغة الفاعل وبغيره اللفظ
الفعل ولا يكون الاعراب فاصلا لانه يزول بالوقوف فقلت الفاعل لانه يعتدوا
بالالف الكائنة قبلها فصار حرف العلة كانه وللفتحة فقلت الفاعل كها وانفتاح
ما قبلها او نزل الالف منزلة الفتحة لزيادة ما عليها ولكونه من جوهرها ومخرجها
فالتقى ساكنها فكونا واحدا حديهما وكذا مخرجهما الاول والمخرجهما الاخر
لا لتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة من الالف ونكتب الهمزة بصورة
الياء فان قيل لم يكتب بصورة الياء قلنا لو كتبت همزة بدو الياء قبل فاقبل فاقبل
فالتبسيط المفاعلة من هموز العيون نحو سأل فاقبل هذه الالف موجودة
في نحو بايع قلنا لا يلبس لان الهمزة تكتب فوق الياء فان قيل لم تكتب غير
منقوطة قلنا للفرق بين يمين الياء الحالية ونقطتها ما لم يجرى
في الرسالة الرقعا حيث قلنا ياء يديه فاضل خطأ وحكي ان اباي الفار
دخل مع صاحب الشجرة الفتح ابن الجوزي عن واحد من المشهورين بمعرفة

قلت الوو والياء همزة في الهمزة وهذا المقام
انخفض منها هكذا قال بعضهم ولحقا انها قبلت
الفاكدة الفعل فقلت الالف التفتحة همزة ولم
يخفف لالتقاء الساكنين في نحو يوزي والالف
واختصت الهمزة لغيرها من الالف

العلوم العربية زايده فان ابي يدي جرد فظ في ابو علي فوجد
لفظ الفاعل منقوطا بنقطتين من تحت فقال ابو علي هذا خط
قال خطي فقال ابو علي في الدنيا الفتح لقد اضغنا خطونا في زايده
وخرج من ساعته قال صاحب الطلب يكون النقطة خطا في الهمزة المنقولة
من الواو والامم الباقين الواو والباء وفيه نظر لانها تكتب غير منقولة
سواء قبلت من الواو والياء المأمرا علم انه قد جاء في الشواهد هذه
الالف من قبلها همزة قال التفاز انك قولهم شاك والاصل شاوكة
قبل الواو والفاء وحذف الف ووزنه قال وليس المحذوف الفاعل
لان حروف العلة كثير ما تحذف بخلاف العلامة قال صاحب الكتاب قوله
تغ شفا حروفها ووزنه فعل قصر عن فاعل ونظير شاك من شاكت
والفه ليست بالفاعل وانما هي عينه واصل هور ووك وقاله المفصل
وربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم من يقبل ان
يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقول شاكر ثم يعله
اعلا فان كان يذكر ويقول الشاكي ووزنه فاعل فاعل هذا تقول جاني
شاك ومررت بشاك يحذف الباقية ما ورايت شاكا بانك الفالقة
الفتحة وعلى المحذوف تقول جاني شاك بالضم ورايت شاكا بالنصب ومررت
بشاك بالكسر اقول صواب التفاز في ملة المفصل وكان ميل الجاردي الى ذلك

ذلك وكلاهما لغة فان صاحب الكتاب في تميزه عطف وسبع وكفر رافع في العلوم
العربية فخل كلامه على الخط نقول عليه وافرأ وجنابه منه برا فويلك ما
قيل اذا وجدت الكلام اجبت محلا فلا تقدم على تحطئة لئلا يخط ابن
لخت خالك وللم فاعل لما خوذ من الثلاثة المزيد فيعقل بما اعتد به المضاعف
لجيبه مستقيم اصلها ما محبوب ومنقوم نقلت بالكسرة من الواو وفيها ماله
ما قبلها ثم قبلت الواو بالسكون ولانك ما قبلها فيها ما فصار مجيبا مستقيم
ومستقار ومختار اصلها منفقود ومختير اعلا بالقلب والما فرغ من بيان الفاعل
من الثلاثة المجرد المعتل العين ومزيد شج في بيان المفعول بقوله وللم
المفعول من المجرد سواء كان واو يا ياء يعقل بالنقل والمحذوف مضمون
ومبوع والمحذوف والمفعول عند كسبويه لانها زائدة والزاي بالتحذف
اوله فالاصل مصوون ومبوع نقلت حركه العين الى ما قبلها فحذف واو
المفعول لان التقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء مبوع لئلا ينقلب واو فيلبس
بالواو فيفصون مفعول مبوع مفعول اعلم ان كسبويه لفظ فارسي اصله كسبوة
معناه بالوزن رايحة التفاح لقب بذلك لانه وقيل لانه كان جنس الوجوه
وجنسه كانهما تغلخان وقيل لانه فتعجمي اصله من شران على ما صرح ابو جريد
السري في شرح كتابه الا انه حصل للنشوبين العرب عد من الاعراب وكان
يجب لهم التفاح وقيل للطافه لان التفاح من نطيف الفواكه لانه عمر بن

قبل الحارث كان ابوه مولد لني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن كمي وقيل
 عمر بن عثمان بن قيس وكينه البسر با قال مولانا علي الفارسي في شرح المفتاح و
 هو شيخ اهل البصرة والافشن الصغير تلميذه كما ان الشيخ اهل الكوفة الكشي
 والفرات تلميذه وسيبويه شيخ الافشن الكبير والخليل بن احمد انتهى اقول هذا
 مخالف لما قاله الفاضل الامدي من ان سيبويه اخذ النحو من الخليل وهو متاذه
 وعمر بن يوسف بن عمر وغيرهم واخذ اللغة من ابي الخطاب الافشن وغيره ومن
 اصحاب ابي الحسن الافشن وفطره وكان الافشن من اصحاب ابي سنان وكان
 اعلم الناس بالنحو وقد روى عن شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان
 النحو اوحى اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدمه ومن تآخر وهو ابن
 بضع وعشرين سنة توفي له تاد الشيخ الخليل بن احمد البصري فقام مقامه
 في مسنده ذكره بانفاق اصحابه وكمساراه افضلهم بعد تمام الاستحسان
 وكتابه احسن في علم الاعراب قال السيرافي ما سبعة بمثل من قبله والحقق من
 بعده اذا قيل في العبرية ذكر في الكتاب براديه كتابه توفي في سنة ثمانين
 ومائة توبه يقال له بايضاض في قرى شرياز وقيل بالبصرة سنة احدى و
 ستين ومائة وقيل بمدينه ساد سنة اربع وسبعين ومائة وعمره ثمان
 وثلاثون سنة وقيل بشيرار ودفن بها داخل المدينة في محله تعريف
 بحله البهلي فريته من باب البدة وفي مثل سيبويه وعمرية ونقطويه و

في خبر ان الافشن احد عشر في السبويه

وخالويه وجهان اكثرهما البناء الكسر والثاني ان يعرف آخره بعلبك
 ذكره في ادوات اليد والابصاح والمخدوف عن الفعل عند الحسن
 الافشن الصغير وهو عبيد بن سعد تلميذ سيبويه كما عرفت في الافشن
 الاصغر على بريلما البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشأ بعد الافشن الصغير
 واما الافشن الاكبر فغيرها وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والافشن الصغير
 واما الافشن الاكبر احد عشر غوياء وسيبويه من اربعة كذا ذكر الشيخ
 خالد الانهري في شرح النوضيخ اذا عرفت هذا فقد ظهر لك فائدة قوله
 عند الحسن انما كان المخدوف عن الفعل لان الفعل اذا اجتمع الزايد مع
 الاصل فالمخدوف هو الاصل كما في عاروا والتقى الساكن والاول حرف
 مد مخدوف والاول كما في قل وغزوا وان واو المفعول علامة والعلامة لا تخذف
 كما سبق وانما غيرت في الثالثة لما وجب كسر ما قبله لدفع الالبس والدلالة
 على الياء المخدوفه لزم الانقلا بغير ما لزم في الثاني ان كان المخدوفين
 حذف العلامة ولغير ان كسب الاداء وهو تغيير واختار الامام الاعظم الهمام
 الاخميمي حنيفة رحمه الله تعالى هذا المذهب فوزن مصون مفعول دون
 مبيع مفيل ومذهب سيبويه اول الانقلا الساكنين انما يجعل عند الياء
 مخدوفه اوله لان قلب الضمة الى الكسرة خلا قائلهم طاعة له فلو قيل
 العلة رفع الالبس فالحجوبة لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالبس

في خبر ان الافشن

ايضا وقول الخفش والفعال علامة ممنوع بل هي ثباع للضمه لفهم
 مفعلا في كلامهم الامكن او معنونا والعلامة انما هي اليهم بدل عن ذلك
 كونها علامة المفعول في المريد في غير واو وقوله لان القيلس الى اخره ممنوع
 ايضا وانما ذلك اذا كانا حرفا صحيحا لان الالف لا ح حرفا ولا حرفا
 المحذوف كثيرا بخلاف حرف الصحيح وانما فيمكن فكلاهما علة وانما قولهم
 في الواو في التنوين وهو الخلط مع هو في النافية من الهبة في الشواذ
 القيلس مشوب ومهيب وانما جاء على مخالفة القيلس بناء على ثبوت الكسر عالم
 بسم فاعله وعاء هو بالفهم مكمم فاعله ايضا علة في تقول قول ربيع
 كذا في خلاص الاسرار قال الفاضل الغزي سمع ايضا من في منول وريح
 في مروج وميت ممت فالتوا ارض ممت عليها انقات هل يطهر لهذا
 الخلاف فائدة قلت نعم بطر في تخفيف مسود وامثاله تقول علم راي
 الى الحذر ايت مساو بالتشديد كما تقول في مقروءة مقروءة لانها عند
 واو مفعول على مذهب سيبويه تقول ايت مساو بالنقل كما تقول في
 خب فخر ك الوالانها في مذهبه العين وينو نعيم اصله ينون حذف النون
 للاضامة البناء لان منه ابيه ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال
 ابو الحرب و بنت فلو قال ابو طاهر النحوي الابن اذا وقع صفة بين
 علمين مفردين او لقبين او كنيين وهو غير مشبه ولا مؤنث ولا مصغر

يعرف في قولهم مشب و امثاله

ولا مصغرا تنوين الموصوف مجزوف في الخط واللفظ وكذا الالف
 ابن واذا بنيت الابن الالف قد غلبت على اسم ابيه وصناعة مشهورة قد
 عرف بها كقولك جاءني زيد بن القاض ومحمد بن الامير حذف الالف
 لان ذلك يقوم مقام الاسم الاب ويكتب هذه هذا بنته فلان بالالف
 والها واذا سقطت الالف كتبت هذه بنت فلان بالتاء واذا وقع اول
 بصير مع وجود شرط الف كتبت بالالف لانه حل محل ما بد به غالبا
 لان القاري ينتهي الى اخره لسطر ثم يتبدى باول السطر بعده فلو هو
 ان يكتبوه على غير ما يوجه النطوبه غالبا كذا في كشف المحتاج شرح
 المنهاج وقيل ثبوت تنوين ما قبل الابن في اللفظ والالف في الخط
 متلان مان وكذا حذفها ما غير سيبويه حذف تنوين موصوف ابن
 وابنه بحصول اربعة اشياء كثر الاستعمال والنقا الساكنين وكونه
 صفة ووقوعه بين العلمين فان اختلف واحد من هذه ثبوت التنوين
 لفظا والالف خطا من الادب اية تحقيق المقام وتوضيح المرام
 فليس ارجح شرجا على المقصود يسمى بفتح القلوب يشنون البناء دون
 الواو لانها الخفة الواو فيقولون مبيوع كما يقولون مضروب وذلك
 فيلس مطرد عندهم قال الشاعر حتى تذكر بضات و هتجة يوم
 الرزان عليه الدجن مغيوم وقال وقد كان قومك يحسبونك سيدا

ط

واخا لانك سيد معيون ولم يحى ذلك في الواو قال سيبويه لان الواو
 انقل عليهم في الباءات ذكر في الصحيح والنزهة انه لا ياء مفعول
 من ينك الواو ما لا تاء الا حرفا مك مد ووقاي مبلول وثوب
 مصوون وحكى الفراء ان الكسائي بنى مبروع وبنى عقيل يقولون
 جلي مصوع ورجل معورود وفرس معورود وقول مفعول قال
 ابن السيد وهذا لا يخرج عن الكوفيين والبصريين لا يعرفونه وقال
 ابن مالك في الالفية ونند تصحيح ذى الواو وقال المروزي في شرح
 الالفية لم يشر اليه الا قول بعض العرب ثوب مصوون وسك مدووف
 وفي القيسية على ذلك خلاف منعه للجهم ورواجانه المبتر في احد قوله
 وذكر الجوهري ان بعض النحويين يعيّن التمام في الواو وانها لغة لبعض العرب
 وقال السناد ابو علي حكي ذلك الكسائي وقاس عليه وقال ابن مالك وهو في
 ذى الباءات يبرع ان تصحح ذوات الباءات كثير من غير الواو وذلك لتقل
 الواو وخفة الياء ومثال ذلك في الباء قولهم خذ مطبوبة بنفس وقال
 الشاعر كانها نفاحة مطبوبة وتصحيح ذوات الباء لغة تميمية حكاهما المازني
 وغيره وقال علقمة وهو تميمي يوم رزاه عليه الدجن مغموم وقال سيبويه
 وبعض العرب يخبر به على الاصل فيقول يخنوط ومبوع ولا تعلم انهم اتوا في
 الواو لانها انقل وضالفا ابو العباس في تريف فقال التاجان وارتد سيع الى

الى اصله في الضرورة ولم يجعلوا لغة اقول هذا انكار لما ثبت في الاثبات
 مقدم على النفي ولما فرغ من بيان الهم المفعول من المجرد المقتل شرع في بيان الهم المفعول
 من المزيد في فقال ولهم المفعول المأخوذ من الثلاثة المزيد في المقتل العين
 الواو والياء يعقل بالقلب اي بقدر العين للفاك في المنحى للمفعول من
 المضارع انا اعتل فعمل اي فعل الهم المفعول ولا فلا نحو سحود مستصوب
 لم يعمل فيها لعدم اعلال فعلها لان الهم المفعول في الاعلال وعدم تابع للفعل
 كحجب ومن مقام والاصل مجوز مستقوم نقلت حركة الواو فيها الى ما قبلها
 ثم قلبت الواو الفالحة كما في الاصل والفتح ما قبلها الآن ومنقاد وثقار
 اصلها منقود وتختير قلبت الواو والياء الفالحة كما في ما وافتاح ما قبلها
 قال السفتازاني انما قال هذا بالقلب في الهم الفاعل لما اعتل به المضارع لان
 القلب هنا لازم كفعله بخلاف الهم الفاعل فانه قد يكون وقد لا يكون كسيع
 من ابا عفاة لا قلب فيه ولما فرغ من المقتل العين شرع في بيان المقتل اللام بقوله
 الثالث في النوع الثالث في الانواع السبعة المقتل اللام وهو ما يكون لامه
 حروفية ويقال له الناقص فنقص حروفه حال الجزم نحو لم يغزو ولم يرم وحركة
 حالة الرفع نحو يغزو ويرم ويقال له ذو الاربعة ايضا لكون ما ضيق ان يرفع
 احرفه اذا خبرت عن نفسك نحو غزوت وربيت بضم التاء اعلم ان جعل
 الضمير في فروع المتحرك المتصل بالفعل من نقلتكم لسدة اتصاله بالفعل فكانه

من المقتل اللام

يصير حرف الفاعل ويقال له الطرف لوقوع حرف العلة في طرفه وان قيل ليس
لتخصيص كون ما ضمت على اربعة بالاجزاء لانه مع ضمير المخاطب كذلك نحو
غزوة وربيت بفتح التاء قلنا قد ذكرنا وجهه في الاجوف فان قيل هذه العلة
موجودة في كل ما هو غير الاجوف من المجزأة قلنا هو في غير ذلك على الاصل بخلاف
الناقص فانه كونه على اربعة احرف هنا اوله من غير الاجوف لكون حرف
العلج الآخر الذي هو محل التفسير مخالفاً لذلك بقى على الاربعة ستمى
بذلك وايضا سمية الشئ بالشئ المتكسبة بينهما لا يلزم سمية شئ اخر بهذا
الاسم وان تحقق ذلك المتكسبة هنا ايضا كالتقارورة مثلاً انما سمية القارورة
قارورة لانها مقر الشئ ومن هذا لا يلزم ان يسمي الدلو والبطن ايضا
قارورة لكونهما مقر الشئ كذلك احقق الفاضل الامدي ومن هذا اندفع
السؤال سمية الاجوف ناقصة النقضاء عند انقضاء الضمير وتقلب الواو
الياء الفا قال التفاز ان الشاهي لام الفعل من الناقص وقال اللقاني
هذه الزيادة خصصت القاعدة بان الناقص من الفعل بالتمثيل بالاسم
منافاة للصواب بدلتها بوجاهة لفظ الكتاب على طاهر فوا هذا خطأ فاش
يلش من عدم حفظ اصطلاح الفريدين فانهم يقولون للحرف في الكلمة
فالفاعل وفي غيرها عين الفعل وفي لامها لام الفعل قال الفاضل الشهاب
لقبر لسان في المظبوطة في انصاف الفعل والصاد عينه والراء لامه وهذا

وهذا الاصطلاح ليس لمختص بالفعل كما نوه بعض الافاضل بل يجري
ايضاً في الفاضل المذبور فيه النون في ناصراً بالفعل والالف الفاعل
والصاد عين الفعل والراء لام الفعل اذا تحركتا احترازاً من غزوة وربيت
وانفتح ما قبلها احترازاً من نحو الغزو والري نحو لن يغزو ولن يري كغزا
ورمي في الفعل والاصل غزو ورمي وعصا ورمي في الاسم في مختار الصحيح
العصا مؤنثة يقال عصا وعصوان والجمع عصي بكسر العين وضمها وعص
ايضا مثل زمزان من يقال القي عصاه واقام وترك الاعفار وهو مثل
وهذه عصا في الفاء اول نحو سجع بالعراق هذه عصا في ويقال
في الخواص وقد توافعوا عصا المدي لاجتماعهم وابتلاهم وانتفتت العصا
اي وقع الخلاف وقولهم لا ترفع عصاك اهلك برادها الا بالبر وعصا
ضربه بالعصا بابه عدا اعلم ان الاصل في عصا ورمي عصو ورمي قلت
الفا وحذفت الالف لتفاد كنهين بين الالف والتنوين ولم يحذف
التنوين لدلالة الالف على الصرف في قولهم رحلوا فلولهم رحلوا
يكتب بالالف قال الفاضل التفاز ان المنقلبة من الياء يكتب بصورة الياء
فراقب بينها وبين المنقلبة من الواو قال مغلط نادرو هذا في الآخرة في
غيره تكتب بصورة الالف منقلبة من الواو والياء نحو قالوا وعلم
ان في اخره الف كان حرفاً تكتب بالالف لابل على والوجه

وان كان المهمانية فكذلك انكتب بالالف لا في ومته ولدي ان كان المهمانية
 زائدة على الثلاثة فلا ينظر الا اصلها ويكتب جميعها بالياء لا غير لان الواو تنقلب
 الياء فيها الا فيما قبل الالف يا من نحو العلي والديا كراهه الجمع بين الياءين
 الا في محبي وريتي علمين للفرق ذلك كما انهما المعربة فلا تكتب الا اصلها
 الذي انقلب منه الالف فان كانا ياءا كتبت بالياءين على اصلها وليد على حوز
 اما انها وان كانا واوا وكصا كتبت بالالف والفعل الثلاثة ينظر الى اصلها وما
 زاد قبلها لا غير كالميم ويجوز ان يكتب بالالف على اللفظ وما كتب بالياء
 بان متوننا في المختار انه يكتب بالياء ايضا وهو قيس المراد وقيل المازن انه
 يكتب بالالف وقيل كسيرة المعصوم يكتب بالالف كواو ياء وينعزل الياء
 الواو بالثنية مخوفاً وعصواً وبالجمع نحو الفيتا والقنول وبلمرة
 نحو رميت وعزوة وبالنوع رميت وعزوة وبرذ الفعل لانفسك نحو
 رميت وعزوة وبالمضارع نحو يرمي ويفر و يكون القاوا ونحو ذلك
 ليس في كلامهم ما فاقه ولا امر ولا الواو على وجهه ويكون العين واوا نحو
 شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولا امر ولا الواو كذا نحو القوي فاجعل
 كون الالف في الواو والياء لم يكن في شيء مما ذكرناه اميلته في الالف في
 والاف الالف وكتبوا بالياء القوله لم يكن في كلامهم بالياء والالف لاحتمالها
 انتهى وقال العلامة في المفصل والفاء في النصيب المبدلة من التنوين

يعرف ختم ان الف عصابة النصيب المبدلة
 من التنوين

من التنوين وفي الرقع والجرح المنقلبة عند كسيرة وعند المازن هي المبدلة
 في الاحوال الثلاثة وقال الفاضل ابو محمد الخورزمي في شرح المفصل المتحجج
 بالتحميم في عمدة المازن ان الوقف على الرحى والعصا على المبدلة في الاحوال
 الثلث ومذهب الكثر وايدى عمرو وبه اخذ ابن كثر والوسيد السراة
 ان الوقف في الاحوال الثلاثة على المنقلبة وعند كسيرة ان الوقف في حالة الوقف
 والجرح يكون على المنقلبة وفي حالة النصيب على المبدلة احتج ابو عثمان بآيات
 الحاجة منتهى الى ابدال من التنوين في الحالتين لانه لو كان فيهما لا بدال فالالف
 لا يخلو من ان يكون بالالف او بالواو والياء لا وجه الا ان يكون بالالف لان الالف
 لا ينقلب الكسرة والضم ولا وجه الا ان يكون بالياء والواو لانها مائة وقعتا
 طرفاً فاما ان تقلبا واما ان لا تقلبا فلان لم تقلبا لزم من ذلك خلاف
 الاصل ايضا وهو قلب التنوين المكسور والمضموم ما قبلهما الى الالف
 اما ههنا فقد امكن ابدال عنها بالالف ضرورة ان ما قبل التنوين مفتوح
 احتج الكثر وابو عمرو بشيء احدهما ان الالف قد وقف عليها في قول الشاعر
 روبا ودر بصف طرف الحى صرى صادف زادا وحديثا ما شتهى والالف المبدلة
 من التنوين في النصيب وقيل الوقف في بيتنا بدا وفي آخر عمر احلت فبانها
 ان بعض القراء لم يسمعون في الامالة وانما قال الاصلية المبدلة لانهم املوا
 الالف في هذى من قول نوح واجد على النار لو كانت لما جازت اما انها كما في

في رأيت عمر واثالثها ان الف هدى كتبت في المصحف بالباء والمبدلة لا يجوز كتابتها
يا حجة كسبويه على حال التثنية على حال عدم التثنية واما حجة الاعمال فيقول لم
قلت بالالف تبدل في التنوين في الحالتين فلا قال قبل على صورة النصب قبل التثنية
الحالتين وحالة النصب في ذلك ان ما قبل التنوين في حالة النصب مفتوح
صورة فهو مفتوح معنى اما في الحالتين فغير مفتوح معنى واما حجة اللامعين
فنقول الشعر ثمة مطلق ومقيد وهذا الشعر مقيد بالمقيد لا حظ له في
الحركة والتنوين وهذا كما فعلت كما سرشت في ما قوله بان بعض القراء
قرأ سمعنا في بالامالة وانما اعمال الالف الاصلية فحديث زور الا تراهم يقولون
دكست علما والالف هي نهاية المبدلة في التنوين فاذا اما الالف الثانية في عماد
الالف للمادة قبلها فاي شك بعد هذا ينبغي لك ولعل الامالة في التثنية بالالف
المبدلة بالالف المنقلبة واما قولهم بانهم اما الالف في هدى في قوله الى
اخذ على النار هدى فيقول اذا اميل الف هدى فاما ان يكون الف التارمالة
اولا يكون فلا كانت مما لا جاز ان يكون الالف في هدى مما لا للمشكلة كما في الشمس
وضيحها والقرآن اتيها وان لم تكن مما لا جاز ان يكون الامالة كتثنية الالف
المبدلة بالالف المنقلبة والشبه يثبت في الفرع والحكم الثابت في الاصل فكيف
بالاثبات ومزمنة اجاز كسبويه ان يظن زيد ذاهب فالى الظن وان كانا غير
مستقر كما جاز الفاو وان كان مستقرا واما كتابة المصحف جواز قبله بكنه متبعة

متبعة قال الفاضل التفات الى قوله اذا اخترنا احتراز عن نحو غزوت
وربما وقوله اذا انفتح ما قبلها احتراز عن نحو الغزو والرمي ونحو لن
يغزولن يرمى وكما عليه تقول اذا اخترنا وانفتح ما قبله ما اوله كما
بعدها بوجبة فتح ما قبله احتراز عن نحو غزوا ورمىا وعصوان ورمىا
ويوضا وارضيا ويغزوا ويرميا مبنيين للمفعول فالف التثنية تقتضي
فتح ما قبلها فلا يقبل اللام في هذه الامثلة الف التثنية في الف التثنية تقتضي
الفاو حذف الالف لا في الالف ليس ولو بصورة فتدبر واما نحو ارضين
واخشيتين الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب يا في الف التثنية مثل ارضيا
واخشيتين لما مر ان النون مع المستر كالف التثنية والمصنف ترك
هذا القيد اعتمادا على امثلة وعلم يلحق انتهى اقول قوله يغزوان سهر
والصواب يغزوان لان قبل التثنية الواو في يغزوان الياء ولازم لان المضارع
المجهول فرع المجهول وفي المجهول بغير الواو يستوفى وكذلك
اي كالف التثنية المجرى الفعل الزائد اي الذي زاد على التثنية في ذلك
الفاعل وجود العلة المذكورة وفي بعض النسخ عن الثلاثي كلاما جاز
وكذلك لم المفعول من المزيدي فان ما قبل لامه مفتوحا البتة وفي
بعض النسخ قد امثلة الفعل على قوله ولم المفعول وفي بعضها اخرنا
ها كما شرنا بقولنا ان الامثلة الفعل ولم المفعول على طريق الف التثنية

بقوله كما عطي والاصل اعطوا وشترى والاصل شترى قال مولانا دودو
والشراء بالقصر والمد والقصر شهر كالا ببيع والبيع من الاضداد لغة
يقع على فعل المشتري والبايع اه ان في عرف الفقهاء اختص الاقلان بالمشتري
والاخير بالبايع فانه شرح المعلومه من ان البيع والشراء استعمالا ثلثين
يكونان بمعنى البيع واذا استعملوا تخليبين يكونان بمعنى الشراء على ما ينبغي وذكر
في تفسير القاضى اصل الشراء بدل الشئ لتحصل ما يطلبه الاعيان فان كان احد
العضدين نقد التعيين بحيث انه لا يطلب بعينه ان يكون ثمنه او بدل الشراء
والا فالى العضدين بصورة بصورة الثمن فازله شرا واخذ به بايع ولذا
عدت الحكما من الاضداد ثم التغير للاعراض عن الشئ طمعا حتى انهاروا
الرشيد وقال الزيدى بقصر ويد فقال له الكفا من اين لك هذا فقال
من المثل التائر لا تغتر بالخرقة عام هداها والبالام عام شرائها فقال
الكفا ما ظننت احد ابغترى بين يدي امير المؤمنين ذكره في عقد القلاب
وقال ابن الاثير في السهته الزيدى هو ابو محمد محي المغيره المقرئ
صاحب ابد عمر وابي العلاء البصري ولما قيل له الزيدى لانه صبي زيد بن
منصور قال المهدى يغرب ولد له نسبه ثم اتصل بالرشيد فجعله
مؤدب المأمون وكان الكفا مؤدبا لخبه الامين ويحكى انه تكلم الزيدى
مع الكفا بين يدي الرشيد فظهر كلاما على كلام الكفا فرحى بعلستوه

مكة

فربا بالغلبة فقال الرشيد لاد الكفا مع انقطاعه احيا اليك غلبتك
مع شواديدك واستقصى في المائة وتقصي بمعنى كذا في جامع اللغة والاصل
استقصى قلت الواو من اعطوا واستقصى بالمعنى ثم قبلنا اليك جميع الفوا
هذه المخرقة فصل ذلك ما يليه عما قبله بقوله وكذلك فاهم فانه وخرق
فالواو انما ينقلب الفاء بربس ذكره التفاز انه قول ينقلب الفاء به في قلم
النسخ والصحيح انما ينقلب الفاء لا الانقلاب لازم ولذا قال في الصحيح ^{المنقلب}
مصدرا ومكان تدبر وانما قدم القلب الاقل لرعاية القاعدة بين بخلاف
ما لو قدم الثانية اذ عرفت هذا فقد بين لك ما فيما قاله الفاضل الغري انه
لو قال قائل ان الواو من اعطوا واستقصى ثمانية الف الفتح كما وانقلب ما
قبلها غير سيق انقل الى الياء بعد لان الانقلاب الى الياء في نحو ذلك انما هو
لرفع ثقل الواو على كليات وهو حاصل بالانقلاب الى الف فلا ضرورة الى
زيادة العمل مع ادائه واجتماع الاعلاليين والمعط والمشتق والمستقص
اعلاها اعلال فعلها مثل ثلثة امثلة للثا الزايد اما واحد او اثنا او ^{المشتق} ثلثة
وذكرها مع اللام سبق الف فيحقق ما ذكره لولا اللام لحذف الالف بالتقا
التكثير بينها وبين التنوين ان كان الامر كما ذكره الشاع كما طر فم يصب
للمصنف في قوله كعصا ورحى والشرح لم يتحرروا لعدم اصابته في كانه غفلوا
او ارتضوا لما قالوا لكم ارتضوا ولم يرضوا وكذا بقلب الفاء ولو كان في

مصدر
بمعنى فربا ابا محمد المقرئ يقال الزيدى ربهما الله تعالى

بمعنى فربا ظهور كلام الزيدى على الكفا

الواو لم يبين اذا لم يسم الفاعل في المضارع لانه المفعول كما او مزيدا في الاث
 ما قبل لام مفتوح اليه كقولك يعطى ويعزى ويرى والاصل يعطو ويعزو
 ويرى قلبت الواو في يعطو بالوقوع بالربعة وقلب الواو في يعزى لان المصنوع
 المجهول في المجهول وفي المجهول وفي المجهول يصير الواو بالانظر فيها
 وانكسار ما قبلها ولم يقلب في الوقوع بالربعة كانوا يظهر ووجه التوهم
 عن قول المصنف في قبيل آخر الفصل والثلاثي المزيد في قلبه واو بالان كل
 واو وقعت بالبعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلب الواو بانتهى اذا عرفت
 هذا فقد ظهر لك ما فيها قال الدوازي ان الاصل في يعزى يعزو فاعل اعلا
 اعطى اعلم ان الياء قلبت في جميع الفاو ولذا يكتب بصورة الياء واما الما في حذف
 اللام منه في مثال فعلوا مطلقا اي اذا فصل به وواجب ان يكون سوا كان
 ما قبل الياء مفتوحا او مضموما او مكسورا وواو الكالام او ياء مجزاة كالالفعل
 او مزيدا في اللام وقبله منه كما في هذا المثال البتة وحركة اللام الفتح لاجل
 الواو كنصروا وضربوا فحركة ما قبلها ان كانت فتحة تقبل اللام الفاو ويحذف
 الالف للتفالكسنة وان كانت ضمة او كسرة تسقط او تنقل كما سنذكر مفصلا
 لتقلعها عن اللام فيسقط اللام للتفالكسنة في الكل وجب حذف اللام في
 التفالكسنة في قوله وان كان ضمة او كسرة يسقط الى اخره وهو الصواب ان
 يقال وان كان ضمة او كسرة تسقط حركة اللام او تنقل لتقلعها عن اللام الى

اصله يرى قلبت الواو
 والواو والفاء في جميع

اخره ويحذف اللام في مثال فعلت وفعلنا اذا انفتح العين وفي بعض
 النسخ اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل اللام كعزى عزنا ورت ورتا والال
 عزو عزونا ورتا ورتا فليست الواو والياء الفاتحة كما وانفتح ما
 قبلها ثم حذفت الالف للتفالكسنة وهو في فعل اثنين تقدر ان لا تاء
 كانت ساكنة في الاصل فحركات الالف التثنية وحركاتها عارضة والعارض كلود
 ولا اعتبار لها اذا مست بها الحاجة ولهذا لم يحذف احد السنين الباقيين
 التاء والالف التثنية لان التاء علامة والالف ضميرها لا يحذفان بل يزم من عدم اعتبار
 هاهنا وجه عدم اعتبار هاهنا وجه الاخر ولا عكس في العربية بقول عزنا ورتا
 بانبتك الالف وليس بالوجه الوجوه لا يلتفت اليه الذي النبذ لانه لم ينقل من مصنف
 الخطباء في العربية فان قيل لم قال للمصنف اذا انفتح العين مع ان مثال
 فعلت وفعلنا بدلا عليه قلنا الما الملازم في مثال فعلوا يجمع المذكورين ان يكون
 العين مفتوحا او مضموما او مكسورا فلو لم يقيد في مثال فعلت وفعلنا بانفتح
 العين لم يتوهم ان المراد واحدة الغائبة وتبينهما هو كالمعين مفتوحا او مضموما
 او مكسورا وليس كذلك كما تعرف انه لا يحذف في مثال فعلت وفعلنا اذا كان
 العين مضموما او مكسورا اذا عرفت مواضع الحذف فاعلم انه لا يحذف لام الفعل
 في الناقص في غير هذه المواضع والذلك كما نرى بقوله وثبت اللام في غيرها
 اي في غير هذه المواضع المذكورة لعدم الواجب ان تقر هذا فتقول في

فعل مفتوح العين واو باغز اغزو واغزو والاصل غزو وبواوين واو
لام الفعل ووا جمع المذكور قلبت الواو الف التثنية والانفتاح فاجتمع الـ^{ثلاث}
الالف المقلوية وواو الجمع فحذفت المقلوية لان الواو ضمير وهو المتخذ للثلاث
يبقى الفعل بلا فاعل فبقى غزو اعزت غزا غزون غزوت غزوما غزوم
غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزونا وفيه بياتين مريار موائل
اعمال غزوات ميت رمنا رمين رميت رمتا رمتهم رمت دمتا رمتني
رمت رمتنا وفي فعل المكسور العين رضي رضيا رضوا رضيت رضينا
رضيين رضيت رمتا رمتهم رضيت رمتا رضيتان رضيت رضينا
وهو وانكا واوبا وابايا لامه يالا الواو تنقلبت لظرفها وانكسا ما
كرضني اصل رضوا والبكتشي ولذا لم يذكر الامثال واحد اقال التفاتا في
اقول قد عرفت ان الانقلاب لا يتم فلا يلحق منه المفعول به فكيف يعديه اليه
والصواب ان يقال تنقلب الياء اعلم ان اصل رضي رضوانة من الضوان بكسر الواو
وضمها بمعنى الرضا والمرضاة مثلا كذا في المختصر قاله جامع اللغة الرضوا
بكسر الواو ضمها والرضا والمرضاة بمعنى ورضى عنه رضا مقصور والضم
بالمذكور وضيت الشئ وارضىته فهو مرضى ومرضى ايضا على الاصل وعشبة
راضية اي مرضية ويقال رضي به صلحا ورضي عليه وعنائه ايضا وراضية
عنه ورضيته ترضيته فرضي وترضاه ايضا بعد جهده وترضيته فما رضاه

[illegible]

بقوله الشئ عام كما اولاً والواو لما قبلت فيهما الفاء وحذفت الفاء التي ما قبل
 واو الضمير فيهما على الفتح لندل على الالف المحذوفة وان انضم ما قبلها او كسر
 ضم آما الضم فيها هو مضموم فلما مررنا بالاصل بقا الشئ عام كما عليه ولان
 واو لام الفعل لما حذفت منه التي ما قبلها واو الضمير على الضم لندل على الواو المحذوفة
 واما الضم فيها هو مكسور فلاننا استقلنا الضم على الياء نقلت اليها ما قبلها
 بعد سب حركة ما قبلها وحذفت الياء لسكون ما قبلها واو الضمير مضموم والعلة
 بتحقيقه بعد الكسرة قال التفنان في كلام المصنف نظرمز وجوه اما اولاً
 فلا قوله وان ضم او كسر فيكون يخلو عن حرازة فانه ان ضم فكيف يضم فالعبارة
 ان يقال ان انفتح او ضم ابني وان كسر ضم واما ثانياً فلان كلامه هذا يدل
 على انه لم ينقل ضم الياء الى الضايل حذفت ثم قلبت الكسرة ضمته حيث قال وان
 كسر وقوله اصل ضوا وضوا بعد قلب الواو اذا اصل وضوا
 فنقلت حركة الياء الى الضايل وحذفت الياء لانها السكتين وهما الواو و
 الياء صرح في ان الضم نقلت الياء الى ما قبلها فيبين الكلامين تباين واما
 ثالثاً فلان قوله بعد حذف اللام الطاهر ان متعلق بقوله اتصل اذا لا يجوز
 نعلقه بقوله الفتح لان معمول شرط لا يتقدم عليه وكذا معمول ما بعد قوله
 ولا يصح نعلقه بقوله اتصل لان الاتصال ليس بعد حذف اللام واللام يتصل
 علة فان عمل اجتماع السكتين واحدهما الواو فكيف يكون الاتصال بعد

بعد الحذف وهذا ظاهر والتوجيه ان يقال تقديره اذا اتصل اتصالاً
 بـ بعد حذف اللام وهذا التوجيه لوضوح لا يدفع الاعتراض الثاني بان يقال
 المراد بقوله ان كسر ضم ان ينقل ضم اللام اليه اذ لا منافاة فانه اذا نقل الضمة
 صدق ان ضم وكذا الاعتراض الاول بان يقال بانه لم يقل وان ضم ابني ضم ابني ضم ابني
 ان هذا الضم ليس هو الضم الذي كان في الاصل بل هو ضم اللام اليه كما ذكرنا وضوا
 فتقول اصل سر وسر وانقلنا ضمته الواو الى ما قبلها ففتح ان ضم قبله ففتح
 الاعتراض الثاني وهذا موضع تأمل الى هنا كلامه واجب الفاضل مولانا دة
 عن هذا الاعتراض ثانياً قال قوله فانه ان ضم فكيف يضم والجواب ان هذا الشرط
 محذوف وهو ابني لدلالة ابني الاول وقوله يدل على انه لم ينقل ضم الآخرة والجواب
 ان معنى قوله ضم في الضم بقرينة قوله فنقلت حركة الياء وقوله لان معمول الشرط
 لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من قبيل الانشائية في الظروف كقوله معمول
 المصدر ومعمول ما بعدهما النافية اذا كان ظرفاً مع حكمهم بامتناعه فانه في الظروف
 تجري بوسعا كثيرة لا تجري في غيرها ومن قبيل الاضمار والتغيير وقوله وكذا معمول
 ما بعدهما الجزاء فيه قد صرح في الضم وكيفية التقابل ان فاء الجزاء لا تنفع على
 ما بعدهما في الظروف قبلها وقوله في التوجيه ان يقال تقديره اذا اتصل اتصالاً
 الآخرة هذا لا يخلو عن حرازة لان لفظة اتصال ان لم يكن سهواً الاطال تحت
 ولانه جعل ضمته هذا التوجيه سبباً لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل

اندفاعها بقوله المراد بقوله ان انكسر الآخر وبقوله انه لم يقل وان انكسر الآخر
ولعل هذا المراد بقوله وهذا موضع تامر لما فرغ من التحليل في المعنى اللام
شرع في بيان مضار فقال ولما المضارع فيكون اللام منه سواء كان واو او ياء
ويا كيرى والفاء كيرى قال ابو حلوون اقول فيه لان الالف كانت ابداءا لا تقبل
الحركة فيلزم من مكانها تحصيل المحصول في بعض النسخ فيكون الواو والياء
الالف فيرد على قول والالف ما اوردنا على ابو حلوون انما الان يقال انه
من عطف الجمد على الجمد بتقدير يسي كما ذهب اليه مولانا دود وكنز بعد جذا
في حال الوقع اذا الضمة ثقيلة على الواو والياء ويحذف الى اللام او كل واحد
من الواو والياء والالف على اختلاف النسخ فمن ذكر الوجبة الاقلام يذكر الوجبة الثانية
ولم يفرق التفسير حال الجزم قال النفا ان لا تهاقمة مقام الاعراب بالحركة
فكما يحذف بالحركة فكذلك هذه الحروف في الجمل فان قيل لم يسقط المجاز
اللام في المفرد حال الجزم مع انه ليس حركته ولا فاما مقامها فلما قلنا ذلك
في هذا الموضع لكنه وقع قائما مقام الحركه في بعض المواضع وهو السكت
كما هو مذكور في علم النحو فحذفت ههنا وان لم يقع موقعها طرد السبب
وقيل انما حذفت هذه الحروف حال الجزم لان هذه الحروف تشابه بالحركة
من حيث الحركه لا تقوم بالحركه فكذلك لا تقوم بعض هذه الحروف
وهو الالف وثبت بعض العلماء هذه الحروف بالغير المعلوم فليجحد شيئا

شيئا فيلحق الحذف الجازم لما لم يجد الحركه اخذ الحروف وقد شذوذ قول الجوت
زيان ثم جئت معتدلا بهون يا نلم كجوا والاندع حيث اثبت الواو وقوله
الم يا يبتك والانباء متى عملاق لبون بنى زيار حيث اثبت الياء يا يبتك
وقوله وتضكت منه شجرة عيشة كانه لم ترى قبل المير يا يبتك حيث اثبت
الالف ترى ويفتح الواو والياء في حالة النصب لحقة الفتحة عليه ما لان
الفتحة اضعف منه ما لعدم احتياجها الى تحريك عضو بخلافها لان اليا من
الكسرة وهي تحتاج الى تحريك عضو هو الخنك الفل والواو من الضمة وهي تحتاج
الى تحريك عضو هو الشفتان واثبت الالف ساكنة بحالها في عدم قبولها
الحركة ولو كانت الفتحة اخف وقد جاء بها الواو في النصب على الشذوذ في الرفع كقول
فا سودنى عامر ورأته ابى الله ان سموا بام ولا اب والفيكس ان سموا بجمل
ان يكونان غير عامله تشبيها بام الصددي كما تكونان عامله محملها على ان
وسمي هذا تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدهما هذا والثاني اعطى حكم
الاول في التشبيه واعطى الاحكام غير الوصف بها والثالث اعطى ان الشرط حكم
لغة الاهل واعطى الوحكم ان الجزم والرابع اعطى ان الحكم من الجزم بها وانها
من جملة الاعمال والخامس اعطى الحكم لن في عمل النصب واعطى الحكم في الجزم و
الساكن اعطى النافية حكم ليل الال وهو لغة اهل الحجاز واعطى الحكم
ما في الاعمال عند انتفاض النفي بالواو وهو لغة بني تميم والسابع اعطى حكم

حاضر او غائبا وتثبت لام الفعل في فعل جماعة الاناث لعدم غائبكاته او
مخاطبة لعدم موجبه لعلالة لواء لكان اعلاله بقلب الواو والياء الفا وقلب
احدهما بالآخر وبالحذف والاكسال لاسبيل الى الاول فان شرط قبلهما الفتح كما
وانفتح ما قبلهما اللفظ او حكما وليس هنالك لوجوب كون ما قبل الواو
الضمير المرفوع المتحرك لفظا ولا الالة الثالثة لان قلب احدهما بالآخر في حركة ما قبله
جنس الآخر مع كونه وهم هنا ليس كذلك ولا الالة الثالثة للساكنين ^{انفقوا} و
ظاهر ولا الالة الرابع لانه ساكن وتسكين الساكن بحال قوله الاله هو كليا ج ^{الشي}
ذكره في القاموس والبعض يضم همزة فهو وهم شرج ويجوز ان الفعل
من فعل جماعة الذكور مخاطبين كانوا او غائبين نحو يغزون ويرزون و
يرضون والاصل يغزرون ويرميون ويرضون فحذف حركة اللام ثم اللام و
ثبتت في يغزرون ويرميون نقلت حركة اللام وفي يرضون قلبت الفا
ثم حذفت ذكره التفاز الى ماقاله الشريف انه يحذف لام الفعل في فعل جماعة
الذكور لانه مضموم فيه فان الفتح ما قبله وجب قلبه بالالف فلزم التقاء الساكنين
بينه وبين الضمير والقلب ضمة الى ما قبله لتقليلها عليه بعد سبب حركة فتبقى سا
ايضا فوجب حذفه ليس على ما ينبغي ويجوز ايضا فعل الواحد المخاطبة نحو
ترمى وترمي وترضين والاصل ترمين وترمين وترضين فاعلت
كما مر انفا وقد عرفت في بحث النون التوكيد السر في ان المحذوف لام الفعل ذو

دون واو الضمير وانه اذا تقر بذلك فتقول بالضم يغزو يغزون يغزوان يغزون يغزو
تغزوان يغزون تغزو تغزوان تغزون تغزبان تغزوان تغزون اعز و تغزو
ويستوي فيه اي في بغير واو في مضارع نحو غزا وذكر الفاضل التفاز الى الوجه
الاخير وكونه في الاول ليس على ما ينبغي وقصر الامل على الوجه الاول فيصور
لفظ جماعة الذكور والاناث في الخطاب نحو تغزون للمذكر والمؤنث و
الغيبه نحو يغزون للمذكر والمؤنث لانه التقدير يختلف لان الواو في الجمع المذكر
اعم من ان يكون حاضرا او غائبا ضمير الفاعل والنون علامة الرفع ولام الفعل محذوف
والواو في جمع المؤنث لام الفعل لما مر ان اللام لا تحذف في جمع المؤنث في النون
ضمير الفاعل فوزن جميع المذكر يعفون ونعفون في الخطا ووزن جمع
المؤنث يفعلن في الغيبة وتفعلن قال صاحب الكشاف الواو في قولنا
الرجال قومون والنساء تفعن ضميرهم والنون علامة الرفع والواو في
النساء يعفون لام الفعل والنون ضميرهن والفعل مبني لا اثر لفظ الفاعل
هذا ونقول في بفعل بالكسر يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان ترمون
ترمي ترميان ترمون ترميان ترميان ترميان ترمي واصل يرمون
يرميون ففعل يرمي يرمون ما فعل بر صوامه نقل حركة الياء في ما قبلها
بوجه سبب حركة ما قبلها وحذف الياء لالتقاء الساكنين بين الياء والواو ^{خففه}
بالذكر لانه خالف يغزون ويرميون في عدم بقاء عينه على حركة الاصلية فيه

على كيفية فهم العيب وانتفا الكسر وهكذا أي مثل برمي حكم كل مكان قبل
لام مكسور في جميع ما مر قال الفاضل اللقاني ثابت فيما زياناه النسخ
مكسور بالنصب وجهه حذف الموصول الذي هو لم كان وبقاء اصلية و
الاصل كلما كان الحذف الذي قبل لام مكسور أو وقع الحذف استندال وتكرار الموصول
ويمكن توجيه النصيب أيضا بانفصال الخرج عن الطرفية بلغة مع الزمان والمكان
وأوقع على الحذف المطلوب الآخر فتكون مرفوعة فاحفظ هذا التوجيه المحقق
بالقبول عند العلماء الفحول والفاضل القرايغي لعدم تنبيههم هذه الدقيقة
الانقطة خطأ المصنف في القول بمكسور أسه ووقع في قلم النسخ والصواب
مكسور كير هدى في الهدى قال الفاضل البيضاوي والكلمة البوعود العما
في تفسير قوله تعالى هدا الصراط مستقيم أن الأصل أن تقدي باللام أو الالف
بمعامل اختار في قوله تعالى ولخار موسى قومه ومرادهم أن في هذا أو الصلا
ولا حاجة إليه لأن صاحب القاموس نص على جواز تعدية بلا حرف لغة قال
الهداية الرشار والذلة وهذا الله الطريق قوله واليه والعجبان العلامة
الزنجشري مع أنه قال في الأصل هذا السبيل والسبيل والمسبيل قال في هذا
من كشاف عموم بمعاملة اختار وعلا زانها الأصل الأول ومعناها وحل
وقد يفرق بينهما ما قال المولى شروبالعموم والمخصوص بأن ما بالحرف يستعمل فيما
إذا لم يكن في ذلك فوصل بالهداية إليه وما بدونه فيهما كما في الحق فإن إذا ثبت

الهداية

واثبت به وبين لا يكون فيه فوصل وقد نص عليه جار الله العلامة في أسكن البقرة
قلت فوجه إشارته إلى ما يكى بالحرف في الآية للجيلة كونه مقولا على سنة المؤمنين
سما بعد قوله سبحانه حكايته عنهم إياك نعبد وإياك نستعين فإنه يخصص ^{العبادة}
المبينة عن غاية التذلل كما يحكي والاستعانة برب العزة جلّت عظمتها طريق حق
أما يريد علمه إلا أن ياددوا الشك عليه ويأولوا الاتصال المطلوب ولا
يكون إلا فعل الله فلا يند إلا إليه والثاني الدلالة إلى ما يوصل إلى المطلوب
في ندانة إلى القرآن مخو بهدي للتي هي أقوم ونارة إلى النبي عليه السلام
مخواتك لانه يندى إلى صراط مستقيم وقد نص عليه العلامة التفاز في ولا يخفى
أنه يرد على هذا المناد ما ليس في غيره تعالى قوله تعالى وما هدىم السبيل
الرشاد ويكفي أن بما بين فرق هو باللام لغة وما ليس كذلك لغة فيمكن
أن يكون السند إلى غيره تعالى على الطريقة الحذف والإيضاح ولا ريب أن المراد من
الإيضاح إلى المطلوب في الأول الإيضاح بلا واسطة فانه لو عم إلى ما بواسطة لتراف
بالأول لأن الثاني أيضا موصول إلى ما يوصل إلى المطلوب البتة فيكون موصلا
بواسطة فوجه إشارته لكون الوصول إلى نفس الحق أولى من الوصول بواسطة
وقيل إن هدى بمعنى العلم ورده البعض بأنه تعالى وصف القرآن بأنه هدى وأنه
ليس نفس الهدى والعجبان ما رده يرد على المشهور وتأويله بالجمل على المبالغة
معروف وينبغي في المناجاة وهي الكاملة على سبيل قال في جامع اللغة الجوهري

يناجي

انهم يقولون انهم لا يسمعون في سائرته وتاجيته مثله في لم يفرق بين النجوى
لم يصب ويختص في الاربعاء قال في جامع اللغة ارجيت الامر اخرته به من
يلبس ويرجل مرج وقوم مرجية واذا نسبت اليه قلت مرج والرجاء الامل
ممدود وقد رجاء به بوجاء ايضا ورجاء ورجاء ورجاء ورجاء
كله بمعنى وقد يكون الرجاء بمعنى الخوف قال الله تعالى لا ترجون الله وقاراي
لا تخافون عظمة الله وما الا فلان رجيه ما رجوا رجيت المناقبة وناجها
والرجاء بالقصر حاجة البر وحافتها وكل حاجة رجوها رجوا والجمع
ارجاء فاذا قالوا رجى الرجوان اذ وانه طرح في الهالك والارجوان بالضم
صبغ احمر شربة الحمره وقبل هو موراب عوان وهو شجر له نوار احمر حسن
ما يكون وكل لون يشبهه فهو ارجوان وقطيفة حمراء ارجوان انتهى قال
الفاصل الامدى الاربعاء ضد البس يقال رجاء ورجاء ورجاء ورجاء
ترجيه كترجيه والرجاء بالمد هو الطمع فيما يملك حصوله ويراد في الامل بفرق
بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف يستعمل الاول والابحار والنفي كقوله تعالى رجوا
من الله ما لا يرجون والثاني في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون لله وقار اوسيه
وبين التمنى بانه في محله في التمنى في محله مستحيل وقال بعضهم في المختصر
الرجاء بمعنى الخوف والنفي لقوله تعالى رجوا اليوم والاخر وقال ابن الجوزي
الرجاء الطمع فيما يملك حصوله بخلاف التمنى ويتعارضان والتوقع اقوى

اقوى في الطمع ويستعمل في التوقع فيه والمطموع فيه وينسرى اي يعتز به
يستدعى من الله دعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه بدور عوت
الله وعليه قال شيخ الاسلام زكريا الانصاري في تلخيصه في الازمنة في الحكم
الادعية الدعاء لغة التوحيد كقوله تعالى وان الله لما قام عبد الله يدعوه والله فاقه
لما في قوله تعالى وادعوا له كما في قوله تعالى وادعوا له كما في قوله تعالى يدعوك
فيستجيبون بحمد الله وسؤاله كما في قوله تعالى ادعوني استجب لكم واصطلاح اظهرها
العبد بالافتقار الى الله والبرائة من حوله وهو الذي يقول بعضهم هو مناد
الذئب لما يريد العبد من حاجته او دفع مضرة وهو الاصل عند نقل
الى الله نفي سمعت دعاء كنبوتك سمعت صوتا ويرعوى اي يكف برعوى
يرعون ترعوى ترعوى يرعون ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى
ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى ترعوى
ارعوى يرعوى ولم يدغم للثقل والهم انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة كالحق
من الاعلال كما يشهد به كثير من اصولهم فلما اعلت اوقات اجتماع المشايخ والملائكة
في المضارع من يرعوى مضموم الواو وهو من قولهم يعلبوا الواو والاول القابل
قبله الثاني بالوقوفها خمسة مع عدم انضمام ما قبلها ثم قبلت اليها الفاعل
وانفتاح ما قبلها وانما يقال في فعل جملة الذكور والواحدة المخاطبة ترعوى
وترعوى ولم يحذف هذا الواو كما في ترعون وترعوى لانه قد حذف لامه

لام الفعل اذا اصل بر عويون و عوون فلو حذف هذه الواو ايضا
لكان الحجا فبالكلمة واليبدأ بالثلاثي المحرر ولم يقبل هذه الواو بامع عدم
وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها لتلايلزم الثقل المهر وبعنه وقيل
لتلايلزم اجتماع الاعلايين اعني حرفين في كلمة واحدة بنوع وهو مرفوض
وفيه نظر لانه يتقضى بنحو يعفون وتقيس ونحو ابقا والاصل اوقايا وما شبهه
ذلك مما قبله حذف فيه حرفان فافهم فاء امتناع القلب والاعلايين وان
كشتر فيما بينهم لكنه كلام من غير روية اللهم الا ان يختصص على ما قيل المراد
باجتماع الاعلايين بقارنهما بان لا يكون بينهما فاصلوح لا يلزم الا بتفاضل
بما ذكره وقال الفاضل مولانا نادره نقلا عن الامام ابن الحاجب الاعلايين تغير حرف
العلية للتخفيف ويجعل بالقلب الحذف والاكاء اي لا يخلو عن احدهما اجتماع
الاعلايين ليس بممكن مطلقا لجواز الجمع بين الاكاء والابدال كيقال
وبين الاكاء والحذف كقول وبين الابدالين كيدعي فان الالف في مبدلة من
الياء وهي الواو وبين الابدال والحذف كقلن وبين الحذفين مثل قد حذف الفاء
واللام وانما لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين والحذف
وابدال وحذف بعد ان يكون احدهما في موضع والاخر في موضع اخر على سبيل
التعاقب كما في ماء اصله موه قلب الواو والفاء ثم قلبت الهاء هاء كذا في شرح
وفيه ان حذف الياء في قلب الاعلايين بل ليس بالامر وان قلب الهاء هاء ليس

ليس باعلايين وروي قال التفاز انه وهو فاعول مثل اعشوش يقال
اعرو ربت الفرس اي كتبت عربا والاصل اعرو و قلبت الواو ياء انتهى
وقال الامام ابن المحار في الغريب قال عري فلان من المال والادب وغيرها فهو
عار وخلافه هو خال وعطل فهو عطل وصفر فهو صفر واصفى فهو صصف
انتهى اقول كلمة بمعنى قال الفاضل الدوازي انه واوى وقال اللقاني والظاهر
انه من العريان فهو ياء وتقدير الفاضل التفاز انه واويا بعيد وجهه
انه ما خوذ من العرو اي الحاله الصحيح انا عرو منه اي حال اقول فيما قالوه
نظرفانه يستعمل واويا كما يستعمل ياءا على اصرح به ابن القطيع وابن طريق
والقسط حيث قالوا على الوجه المذكور يقال عري بالكسر عرية وعروية
صار عربا ناول في القرآن ان لا تجوع فيها ولا تعري وقال الشاعر كالفية اذا
اكتسى ولم يكن صعلوكا انا تمولا وقال آخر عريت من النبل فكان غضا كما
يعري من الورق القضي وقال الازهرى قال اللبث عري الرجل عرونة شديدة
وعربا فهو عريان وامثلة عربانه ورجل عار وامثلة عارية اذا عرفت فقد
ظهر لك انما فيما قال الفاضل الشريفة انه من الاعراء وهو ركب الفرس و
غيره عربا ناول واوى وتقول في بفعل بالفتح برضيا برضون ترضى ترضيا
برضين بلي دون الالف لان الاصل الياء والالف منقلبة عنه وهما ليست
متحركة فلا تقبل برضيا ترضون ترضين ترضيا ترضين ارضي

ترمي وهكذا في كل ما كان قبل الهمزة مفتوح
 نحو يقطع قال للفاضل الدواني المظهر وهو التبعة ومذايدين في
 المشي فالاصل يقطو وقعت الواو مكسرة ولم يكن ما قبلها مضموما فثبت ياء
 قلبت الياء الفاوه صدر من قلبها بكسر الطاء مثل نرجيا فقلب الياء الفاو الفه
 كسرة لرفضهم الواو المنقطرة الضموم ما قبلها انتهى وقال في المختصر التبعة
 مد البدين في المشي قبل اصل التبعة قلبت الياء الطاءات ياءا فافوا النقص
 في التقصير ومنه قولهم ثم ذهب الى اهله يقطع اقول لا بد هنا ان يكون اصل
 يقطع هنا يقطو بالواو وكان ذهب اليه الدواني ونقلناه عنه انفا ولا يكون
 المثال طابقا للمثل وبعض النسخ جيل شرح التفتازاني نقل الوجه الثاني ولكن
 ما بين الماد لعل غافل عنه وذكره بصيغة التمرين كشيء العليل كما لا يخفى
 على من له عقل سليم وطبع مستقيم وينص الى اصل يتصابون في الصب وهو الجبل
 ونهذه السخية صبيلا لا يصبوا الى كل شيء اي يميلوا كما صار اخرنا فاعا
 فافا الفاضل الدواني من الله في الصبوة وهو خوف ليس على ما ينبغي وينقله
 من الفتنوة بفتح الفاف وضم السين وهو الذي يلبس اصل يتقلب يقولان
 فقل وتقلب وتقلب في الفتنوة قلبها ولفظ واحدة الموث في الخطا
 كللفظ الجمع اي جميع الواحدة في الخطاب في باب يرمي يرمي لانك تقول فيها
 ترمي وترمي على هيئة واحدة ولكم التقدير مختلف لاذلام الواحدة

الواحدة محذوف فادون الجمع ولان الياء ضمير والنون اعراب في الواحدة و
 الياء لام والنون ضمير في الجمع فيكون وزنه نحو الواحدة ترمي تقول بكسر
 العين ومن ترمي تقول بالفتح محذوف اللام منها ووزن الجمع ترمي
 بفتحة ومن ترمي تقول بالفتح بابتداء اللام فيها وما فرغ من بيان الماضي
 والمضارع في المعقل اللام شرع في بيان الامر منه فقال والامر منها اي من هذه
 الثلاثة المذكورة وهي تغزو وترمي وتخشع وفي بعض النسخ ومنه اي من
 المضارع المعقل اللام اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا
 ارموا ارموا ارموا ارموا ارموا ارموا ارموا ارموا ارموا ارموا ارموا ارموا
 ادخلت عليه اي على نحو اغزوا ورموا وادخل الامر في القصر على الاول
 او على الثاني تفصيل نون التوكيد خفيفة كانت النون او ثقيلة اعيدت
 اللام المحذوفة فقلت اغزوا باعادة الواو ورموا باعادة الياء ورموا
 باعادة الالف وادخلها الى الاصل وهو الياء ضرورة لتحركها باعادة الياء
 او الواو وذلك لان هذه الحروف في منزلة الحركات في الصحيح وانت تعيد الحركات
 ثم فكذا هنا تعيد اللام ولانها في فعل جماعة الذكور والواحدة المخطئة
 امام ارض فكذا هنا تعيد اللام ولانها في جماعة الذكور ارض حركتها
 الواو للمخاطبين والياء الضمير واما من اغزوا ورموا فلان سبب الحذف ياف
 اعني السبب الثاني لولا عيد اللام ولغة طي على حكمي عنهم الفراء حذف الياء الذي

هو لام الفعل في الواحد المذكور بعد الكسرة الفتح نحو والله ليرمى واولا
 يازيد والخيش ويازيد اخش كذلك حقق الفاضل التفتازاني ووافقه
 بيان المصاح والمضارع والامر المعتل اللام شرع في بيان اهم الفاعل منه فقال
 لهم الفاعل نهما اي هذه الافعال المذكورة غازيان اصل غازون
 قلبت الواو يا لتطرفها والك ما قبلها ولم يعتد بالالف والنون لانهما
 يدلان على اصل الكلمة غازون الاصل غازون بالواو وبن احداهما لام
 والاخر والغير قلبت الواو الاولى لما ذكرنا فصار غازبون ثم استقلت ^{الفحة}
 على الياء فنقلت ما قبلها بعكس حركة ما قبلها ثم حذف الياء لان التقاء ^{كنتين}
 فصار غازون غازية اصلها غازوة قلبت الواو يا لتطرفها وانكسرت ^{قلبها}
 ولا اعتبار لنا بالتأنيث لزيادة غازية غازيان في القلب غازيات
 اصلها غازون وقلب الواو يا لما ذكرناه غوازا اصل غوازان وقلب الواو
 يا لما ذكرناه فصار غوازي قلكت الياء ثم حذف للتخفيف لانهم يحذفون
 الياء للتخفيف في المفرد الذي هو اخف من الجمع نحو الليل ان لم ير اصل الليل
 اذا يسرى في الجمع الذي هو اقرب من المفرد بطريق الاولى فصار غوازي فيه
 خلاف فقال بعض النحويين بانه غير منصرف نظر الاصل لان المحذوف حكم
 الثابت وعند البعض منصرف بعد الحذف لانه هذه الصيغة انما تمنع الصرف
 اذا كان بعد الف التكثير فان وهما ليس كذلك فيكون منصرفا واعتراض

واعترض على الاول بانه لو كان غير منصرف لم يدخل التنوين واجيب بان التنوين
 للمعوض امام الحرف او من الحركة والمنع من غير المنصرف تنوين التثنية لا غير ذكره
 الفاضل الجلي تفصيل المقام وتوضيح المرام ما قاله الفاضل الغزي وهو اما
 النجاة فقال بعضهم ان التنوين للمصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف
 لقوة سببه وهو الاشتغال الظاهر المحسوس في الكلمة وضعف سبب منع الصرف
 انه هو مشابه غير ظاهرة بين الهم والفعل كما هو مبين في حلة قال فسقط
 الهم بعد الاعلال غير وزن اقصى المجموع فصار منصرفا كلفظ سلام وكلام
 وفي نظر لان الياء في حكم الثابتة والالوجب التنوين في اعلى ونحوه
 كما لا يخفى على المتأمل ولا يمنع كسر الراء في نحو حارسه جوار ونفصيل المقام
 ان كل ما حذف الاعلال موجب فهو بمنزلة الباء كعم وشج والاك ان كان معدوما
 وفي غير صرف نحو جندل وذلزل مقصور جنادل وذللال وقال البرد
 رحمه الله تعالى التنوين غير حركة الياء ومنع الصرف مقدم فالاصل غوازي
 ثم غوازي محذوف الحركة ثم غوازي بتعويض التنوين منها ليخف الثقل
 محذوف الياء الساكنين وفيه ايضا نظر لاختصاصه بمن يقول امر مرتبوا
 بالفتح لانه اذا قدره الرفع غير منصرف وجب ان يقدر في الجر كذلك ففتح
 الياء بمنع التنوينات وقال الخليل وسيبويه التنوين عوض عن الياء
 بعضهم بان منع الصرف مقدم والاصل غوازي ثم غوازي محذوف

الحركة للشقل ثم غوان بجذو الياء المكسورة فاقبلها في غير المتصرف الثقيل
بسبب الغيبة قالوا انما عوض التنوين الياء لا قطع طمع الياء الساكنة
في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت ويرد عليه ما ورد على مذهب
المبرد انه يستلزم ايضا ان يقول جاء الفوازي ومربب الفوازي لان
الكلمة لا تخف بالالف واللام ونقل الفرعية بانها معها وفي السير في
بان الاصل غوازي بالتنوين والاعلال مقدم اي كما سبق فحذف الياء
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال على صيغة منتهى الجموع تقدير اخذ
تنوين بالرفع ثم خافوا رجوع الياء المحذوفة في هذا البناء المستقل
لزال الساكنين ف عوض التنوين منها قال النجاشي الائمة وهذا التفسير
لحق فذكر السيد ركن الدين وغيره ان الاصل غوازي بالتنوين استقلت
الفزة فحذفت ثم حذف الياء اكتفاء بالكسرة لانهم لما كانوا يحذفونها ^{المفردة}
كالثاء والتقدم مع خفة اكتفاء بالكسرة كان حذفها في الجمع اولئح
جئ بالتنوين وهو مملوء بعضهم وكذلك اي حكم بناسم الفاعل
من غير يغزو وكيفية اعلال حكم بناسم الفاعل من يرمى ورضي برضى
تقول من يرمى رام وتقول من يرضي راض واصل غان غاز وكنا
فقلت الواو باء تنظيرها وانكسار ما قبلها وذلك فيلسوف من كذا قلت
الواو يا في المبنى للمفعول من نحو غزي نظيرها وانكسار ما قبلها وذلك

وكذلك راض راض وجعل راض واصل راض فحذفت الياء من الجميع
ساكناء الياء والتنوين فحذفت الياء الساكنين قال الفاضل الجلي فان
قبل حذف الياء والتنوين قلنا اذا اردت المحذوفين محروفا في الحروف
المباعدة فحذف الياء اولى بالمحذوف محروفا في الحروف المباعدة لما زيد في المعنى وهو
ههنا الدلالة على امكانية الكلمة في الهمزة فحذفها محل بالرفع ولان الكسرة
تدل على حذف الياء وليس كذلك على حذف التنوين وايضا التنوين والتنوين
حرف صحيح والياء حرف فخر في العدة اولى بالمحذوف فاقبل لم يحرك احد هاتين
ان الخلاصة في التقاء الساكنين يحصل بالتحريك قلنا لا يجوز تحريك الياء لانه
لو حرك لوجب الرفع لان الحاجة حالة الرفع ولو كسر لم نوالا اربع كسرات
لا تحريك التنوين لانه لو حرك لوجب التحريك بالكسرة لان الكسرة اذا حركت حركت الكسرة
ولان الكسرة في خواص التنوين اذا اراد تحريكها فيلزم نوالا اربع كسرات ثم قالوا
عارية بقلب الواو يسمع عدم نظيرها لان الموت فرع المذكر لكون الموت
غالبا عاريا به منه خصوصا على مذهب يقول من رجل ورجلة وعلام وعلامه
ونحو ذلك فلما قبلت في الموت لم يكن الفرع عاريا ورة الاصل في التنزيل عيشه
راضية فلما قلت قد خالفت الاصل لان فيه الياء ليست بمنظرة قلب الواو ومنظرة
والتطارية اي عارضة فلا عبرة لها والواو البع مع عدم انضمام ما قبلها
بقال طر اعي القوم بالهمزة اذا طلع عليهم من بلد اخر فطارية بالتحفيف

استغالا فاجتمع ص

طارته بالهزئة فانه قلت لم لا يجوز ان يكون التامعبرة كما اعتبرت في فلسفة
ومحدودة وهو ما خلف الرشح حتى لم يقبلوا الواو يا والضمه كسرة كما في ^{التمط}
ولم يكن الواو والمنطرفة قلت لاصل فيهما هو التامع الذي على الواحدة لكونهما
مفردين والحذف في البعيد الجنب بخلاف ما في الاصل في عدم التامع
الطارية فافهم فانه قلت لهم يقبلون الواو والكسرة ما قبلها يا طر فافهم
غيره في قلبه في غايه لذلك قلت ان قلب غير المنطرفة بسبب جمل على الفعل كما
في المصادر كصياح وصم او على المفرد كما في المجموع كديار ودار فحذف كسرها
لان قلبه القلب في خطأ المصنف به فقد اخطأ ولما فرغ المصنف من بيان
اسم الفاعل من الناقص شرح في بيان المفعول منه فقال وتقول في المفعول
من الواو مغز قال الدوا اصل مغز واد غمت الواو في الواو فانه قيل لم يقبل
الواو يا مع انها رابعة وما قبلها ليس مضموم قلنا لان المدة لا اعتداد بها فكا
ما قبلها مضموم طان الواو الساكنة بمنزلة الضمة طان الغرض هو التخفيف
وذا لا يحصل بالادغام ايضا وما قوله وقد علمت عرسه ملكة انت انا الليث
معدبا على عاد بحيث لم يقبل معدبا فاشاذ فصيح ووجهه كراهة اجتماع
الواو يا مع ان الباء اخف من الواو الى هنا كلامه قال مولانا بهشتي في قوله
مع انها رابعة نظر لانها ما وقعت دابو بل وقعت خامسة يدل عليه قوله
وما قبلها ليس مضموم وقولنا المدة لا اعتداد بها فكا ما قبلها مضموم

اقول هذا وهم ناشى عن عدم التأمل بالسؤال والجواب قال الفاضل التقي زاني
ومنهم من يقول الواو ايضا مغز ومغزى ومغزى بقلب الواو يا يا
كراهة اجتماع الواو يا وعلى قول الشاعر المذكور والقبيل الواو وكذا
الباء ايضا فصيح وان كان مخالفا للقبيل تشبها بغيره وجئ في مرضي
امر آخر وهو اجراء مجرى فعلة الاصل اعني رضى فانه اصله رضوانته لانه
من الرضا وبكسر الراء ومضاهي الرضا والمضاهة مثل كذا في المحضر والوجه الوجه
ما قاله امام النجاشي بسبب من ان الواو في الواو وان كان الباء ايضا كسرا
ان كان مقفرا وان كان جمعا فالوجه الباء مخوفة في جمع عاة لان المقفلة خفيفة فليجمع
تقبل والباء خفيف والواو ثقيل فاعطى الثقيل الخفيف والخفيف الثقيل للثقل
ولهم المفعول من الباء مرة تقبل الواو يا وكما قبل الباء لم الباء وانما قلت
الواو يا لان الواو والباء اذا اجتمعا اي تعاقبا على اي وجه كانتا والاولى
منهما اي من الواو والباء كانتا سواء كانت واواو يا فقلت الواو يا ودعت
الباء في الباء فانه قيل كما يشترط ان يكون السابق ساكنا قلنا لان هذا القلب
لادغام هو شرابط فانه قيل لطلب وفيه الادغام مع ان بينهما ما يبعد قلنا
سلمانك لانها ما يجريان مجرى المثلين لما بينهما من المد وسعة الخرج فكم هو
اجتماعهما فلم يزلوا واو يا ثم ادغموا الوجود المقتضى لتحصيل الخفة فانه
قيل اخفست الواو بالقلب واد غمت وتلخرت قلنا لان الباء اخف من

الواو والقلب في الاخفاء في الفتح من غير ثقله الواو وصفه الباء
قلت لان الواو تحتاج عند التلفظ الى تحريك العضوين وهما شفتاها بخلاف
الياء فانها تحتاج الى تحريك عضو واحد وهو اللسان قال التفنار في
كلام المستفيظ لان ترك شرا بطلا بدمها وهي ان يجب ان يكون في الواو
اذا كانت لا تكون بدلا ليجزى نحو سويس وسويس وان تكون في كلمة او ما
هو في حكمها كسلي والاصل لم يجرى ليجزى عما اذا كانتا في كلمتين فكلين نحو يفر
يوما ويقض وطرا في بعض النسخ اذا اجتمعا في كلمة وهو الصواب وان
لا تكونا في صفة افعال التفصيل نحو ايوام يوم ولا في الاعمال نحو حيوة و
ان لا يكون الياء اذا كانت اولي بدلا من حرف اخر في نحو ديوان والاصل ديوان
فان الواو لا تقبل في مثل هذه الصور يا وايضا يجب ان لا يكون الياء للتصغير
اذ لم يكن الواو طرفا حتى لا ينقص نحو يهود وجديد فانه ليجب القلب بل
يجوز لا يقال ان قوله اذا اجتمعا الاخرى مرملة وهي النجبة ان يصدق كنية
لان نقول قواعد العلوم يجب ان يكون عاوجه يصدق كنية واما قولهم هذا
مر مضموع في شاذ والقبيل مضموع لانه من الياء انتهى قلت نعم لكن قد عرفت ذلك
الشرائط من اصل الفن فكأنه من هذه القاعدة عيان في كلامه ومنه الياء
وان خفي على التفنار انما الى شرائط الا في ذكر الواو الياء المعطلة لان اللط
اذا اطلق يصرف الى الكمال والكمال هنا الاصل دون المقلوب واما الى الثاني

الثاني في ذكر الاجتماع المطلق لانه يفهم منه الاجتماع في كل واحدة او ما في حكمها
واما الى الثالث الاخيرة في ذكر المثال من الامثلة الكبرى التي ليست فيها اعلام ولا افعال
التفصيل هذا هو التحقيق الذي سمح به خاطر العبد الضعيف بفضل الملك
اللطيف ونقول في فصول الواو وعدو هو علم فاعلم في العداوة والعدا
بضم العين والعدا بالفتح والمد وهو مخا وز الحدة في الظلم وانما ادخلوا الثاني
في قولهم هذه عدوة الله تشبهها بصديقه لان الشئ قد يبتغي على ضد من يقال
القوم اعداء وعدو وعدا بضمها بمعنى قال تغلب العدي الاعدا الذين
تقاتلهم والعدو الاعدا الذين لانقالمهم ذكره في شرح ديعما المستنوم
لم يفرق بينهما فلم يصب كذا قيل اقول المخطئ محطه قال الصلاح الصنف
في شرح لامه الجمع العدى كسر العين الاعدا وهو جميع لانظيره قال ابو السكت
لم يات فعل في النعوت للحرف واحد يقال هو لا يقوم عدو وشدا كانت
في قوم عدى ليست منهم فكل ما علق من حيث وطيب ويقال قوم عدى
بالضم والكسر ^{الضم والكسر} ويوي ومن الياء في الفاضل التفنار في الاصل
بغوى لاجتماع الواو والياء سبقت احدهما بالكون قلبت الواو يا وادغمت
في الياء وكسرت ما قبلها فقبل في في التنزيل وما كانت امك بغيرا ولم اك بغيرا
اي فاجرة قال ابن جني هو فغير ولو كان فعول القيل بغو كما قيل فلان نهز عن
الامر كذا ذكره صاحب الكتاب في هذا عجيب من مثل الامام ابن جني واظن انه

سهر ومنه لانه لو كان فعلا لوجب ان يقال بغية لانه فعلا بمعنى فاعل لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث اللهم الا ان يقال شبه بما هو بمعنى مفعول كما في قولنا ان رحمته الله
قريب من المحسنين وهو تكلف ولا في قوله ولو كان فعلا لوجب ان يقال بغية مستقيم ^{خفاء}
لانه ياء وامامه يوشن في القيسين في قول كون فعلا بمعنى فاعل اكثر من فعل بمعنى
فاعل على انه يرد على قوله لوجب ان يقال بغية لانه لم لا يجوز ان يكون هذا من الاوصاف
التي تقبل على النساء كالحائض والطامث فلا يجزى فيه الثاني كما صرح به الكواشي
في البصرة نقله عن ابن المنار في فتح الحاكم عليه السلام لا يخلو ان يكون محلا
للفعل وكولم في ذلك التشبيه قاعدة مشهورة وفي الكتب الموقوفة عليها من
موردة فاعل بالتواضع والتسلف لا بالحكم والتكلف وجوز ان يفعله
الشذوذ صحيح لانه لم يدع القيل بالادلة ولا بالبرهان وما كان الفرق بين كونه
فعلا وبين كونه فعلا على الخفاء كسر على السهول لانه لو كان فعلا على الجلال لان
فعلا لانه لا يدغم على الواو ولا على القيل ولا على الشذوذ في خلاف فعول التثنية فانه
يدغم على الواو وان كان على الشذوذ في ان البحر غير المثال ليس الامر ذاب اهل المقال
ولا اجل الاحتمال المذكور لم يربط صاحب الكتاب ذلك المزبور وبالاعون
والنوفيق وبسببه اعنت التحقيق لما حققنا المقام ووضحنا المرام بالتحقيق
المذكور والتوضيح المزبور رجعت حكاية مولانا نادر فوجدت فيها ^{تفصيلا}
يلزم ذكره وهو جواز القاض كونه فعلا حيث قال او فعلا بمعنى فاعل ولم

ولم يلحقه التأليب لانه وللشك بطريق ورد القطب كونه للمبالغة وان معنى
الابدي لا يقتل من النفي مطلقا واجيب بان من يدغم في المقيد وقيد وقال الطيبي
في محي السنة كل ما كان معدولا في وجهه ووزنه كان مصروفا في اخوانه كقوله نبع
ما كانت امك بغيا سقطت الهامزة ما كانت مصروفا في باغية وقال صاحب ^{الكشف}
ولم يقل بغية رعاية للفواصل ولكن ان نقول لم يقل بغية لانه مصدر او بوزنة
كما قال الفاضل في قوله خلت صولجيا ووضه لانه مصدر او بوزنة كما قال الولي
قوله نبع من يحيى العظام وهي رميم لم يقل ريمية لانه اراد المصدر كما في قوله ان
رحمة الله قريبة المحسنين وقال صاحب الكتاب في تفسير سورة هو في قوله
نبع وما قوم لوط منكم بعيد ويجوز ان يسوي في بعيد وقريب وكثير بين المذكور
والمؤنث لحدودها عازنة المصادر التي هي الصريح والنسب الى هناك كما
واعلم ان اكثر ان يلزم التأليف بمعنى فعل فيحتاجون الى ما نقلناه من الشاو ^{بلا}
والقيل منه محالة لانه لا يلزمها التأفلا حاجته على قولهم الى التأويل ذكره
الفاضل السيد عبد الله في شرح لبالب ومولانا احمد الفزويني في شرح
الانموذج في شرح الاسلام عز الدين بن عبد السلام راحة القلوب اذا عرفت هذا
فقد ظهر لك جوابا لاجرا لا اعتراضا للتفاز في غير ما ذكرناه فاحفظه من الرق
الاقدام وقد ضل في تحقيقه اكثر الاقوام ونقوله فعلا في الواو في نسخة قال
السيد ركن الدين صاحب يوم صبا يصبا اي مال عازنة فعلا وهو الغلام

اجتمع الواد والياء والسابقة منها ساكنة قلبت الواو يا واد غنة في الياء
وانما هي الصحيح صيا لميله للمعالي لا بعينه وقال الفاضل الامجد والكامل المحدث
مولانا احمد ابن امام المهدي شيخ الاسلام مولانا ابو سعود رحمه الله الملك ^{الودود}
فتح العلامة في رتبة العلماء العظام قال الامام عبد الرحمن الاصفهاني الفلام
رجل صغير الجارية امرأة صغيرة وقال صاحب القاموس الفلام الطائر النشائي
او الصبي الى ان يشب وقال العلامة الراغب الفلام الطائر الشارب وبنيته
ما نقله الامام ابو الحسن الجرجاني في غايه المتحفظ عن البعض انه ما دام الولد في
بطن امه فهو حليب واذا ولد لم يسم حليبيا واذا فطم لم يسم غلاما الى سبع سنين
ويؤيد الثاني ما نقله عليه المطرزي في المعرف من انه الطائر الشارب في ما
ذهب اليه الراغب والمطرزي وما نقله الاجزاء في مجمل الفلام فيما حكى ان عدي
ابن ابي ابي شريح جازي بينهما ما جرى وقال هذه مرة نزوحها فولدت
لغلاما على السقاء وامامنا احد قولي صاحب القاموس على راي الماصفها في
فلا حاجة اليه ومما اطلقه فقد قصر واما العبد فقال العلامة الراغب على ضرب
احدها العبد بحكم الشرع وهو النسي الذي يبيع ويبتاعه نحو العبد
بالعبد وثانيها العبد بالاجار وذلك ليس الى الله بخوان كل من التسميت
الى الرحمن عبدا فيها قال ظهير بن مراد صاحب الصحيح من ان العبد الرق العبد ^{بالبيع}
الاول والمراد صاحب القاموس في قوله ان مطابقا لثالث العبد بالمعنى الثاني فلا مخالفة

182
فلا مخالفة بين كلاميهما نعم فيه تقصير من حيث عدم التفصيل وما ذهب
نرادفهما الا بعض من المتأخرين ومن الباطل شري اصل شري بالياء بن اقل
يا فصيل والثانية لام الكلمة ادغمت الاولى في الثانية فصارت يا يقال شريت
الشيء اذا بعته واذا اشتريته وهو من الاضداد وفي التنزيل وشرو بثمان
بخرى يا عود ذكره الصفي هندی في شرحه المختصر قاله شرحه الكبير شري
كثير الشراء وقال الفاضل التفاز اني الفرش شري هو الذي يشري في يسره
يلج وقال الفاضل جلال الدين الذوا وهو من شري الفرش الذي في المنجرح
علم فتيه ما قاله الصفي هندی وبين مائة الف فضلا عن الف ظاهرة لا بد
التعليق والثلاثة المنبذ فيه نقب واو يالان كل واو قال الفاضل السوطي
في الاتفاق كل اسم موضوع للاختراق افراد المنكر المضاف هو اليه نحو كل نفس
ذاتة الموت والمعرفة للمجموع نحو وكلهم آتية يوم القيمة فربا كل الطعام
كان خلا واجزاء المفرد المعرفة نحو يطعم الله على كل قلب منكم باضافة قلب
الى متكبر على كل اجزائه وقراءة النون لعموم افراد القلوب وتروى باعتبار
ما قبلها وما بعدها على ثلثة اوجه احدها ان تكون نون التكرار او معرفة ^{فندل}
على كماله ويجب اضافتها الى اسم ظاهر عاقل لفظا ومعنى نحو ولا تبطلها كل البطل
اي بطل كل البطل اي تاما فلا تبطلوا كل الميل ثانيا ان يكون نون كيد المعرفة
ففائدتها العموم ويجب اضافتها الى ضمير راجع للمؤكد نحو فسجد للملائكة كلهم

اجمعوا واجاز الفراء والزحرفي قطعها ح في الاضافة لفظا وخرج عليه
 قرأ بعضهم انكلا فيهما نالهما ان لا تكون تابعة بل نالته للعوامل فتقع مضافة
 الى الظاهر وغيره مضاف نحو كل نفس على كسب دهيته وكما جرت له الامثال حيث
 اضيف الى منكر وجب في ضميرها مراعاة معناها نحو وكل شيء فعلوه وكل انسان
 الزمناه كل نفس ذاتقة الموت كل نفس على كسب دهيته وعلى كل ضامير ياتين
 الى اولى معرفة فان مراعاة لفظها في الافراد والتذكير ومراعاة معناها وقد
 اجتمع في قوله ان كل من في السموات والارض الا الى الرحمن عبد القادر ^{احصا}
 وعدهم عدا وكلهم آتية يوم القيمة او قطعت كذلك نحو كل يعمل على شاكلته
 فكل اخذنا بذنبه وكل اتوه واخرين وكل كانوا ظالمين وحيث وقع خبر
 النفي بان تقدمت عليها اداة والفعل النفي بوجه كل الى الشئ خاصة ونفي
 بمفهومي انبثا الفعل لبعض الافراد وان وقع النفي في خبرها فهو موجه الى
 كل فرد هكذا ذكره البيانون وقد اشكل على هذا القاعدة قوله تعالى والذات
 كل مختار فخورا ويقضي انبثا في كل موضعين واجيب بان دلالة
 المفهوم انما يقول عليها عند عدم العارض وهو هنا موجودا دل الدليل
 على تحريم الاختيار والفخر مطلقا وقال مولانا ردة في مجتبه الابدال عند
 قول التفات له وكل مني تبدل من عدة حروف ولفظ الكل للتكثير دون الالاطة
 وكما لا التعميم صرح به الفاضل المعروف بالبهلولان في شرح المفتاح والشيخ في

مما يعرف فيه
 يعرف فيه ان كل شجر نار الا الاضياء
 من السور

فيه في اول القصر وشار اليه ايضا في قول السكاكي والتغليبي مجرى فكل فن
 وصرح به ابن كمال في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان لفظا كل قد
 نلوا للتكثير والمبالغة لا للتعريف كما في هذه الآية وفي كلية المفتاح في
 اول الفون الثاني ان لفظه كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتعريف فلان
 في شجر العناب وصرح قطب الدين في كلية الكتاب في آخر سورة العنبر ان
 ان لفظه كل كثير اما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل واحد ويعلم
 كل شيء وصرح في شرح المشرق في حديث من سبح الله في دبر كل صلاة ان ^{لفظة}
 كل قد يراد بها التعميم لكل الافراد ولا المجموع اذا وقعت دابة قال
 بعض الافاضل في كلية عاشر التفات في قوله فصاعدا اصل وان كان
 مع الفا والقاف الحقيقة داخل في العامل المضمرة في قولهم اخذت بديهم
 فصاعدا اي فيذهب الشئ صاعدا اي نائدا والتقدير ههنا فيذهب وفيه
 الواو صاعدا فلا وجه لما في شرح الفراء في كمال يشار الى من ان الفلايب
 المقام لان المراد شريك ما فوق الاثنين بالاشنين في الحكم المذكور واداء الواو
 وهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حاله مذكرا ومثونا ثم ان مثل هذه
 الحلالا تكون مقدرة بالفاء كذلك تكون مصدرة بنم كقولهم قرأت كل
 يوم جزاء القرآن فصاعدا وثم زائدة اي ذهبت القراءة زائدة ان كانت
 كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو قم قائما اي فصعد ^{الثن}

يعرف فيه ان كل شجر نار الا الاضياء

ساعدا وصعودا ولم يكن ما قبلها أي ما قبل الواو مضموم ما قبل الواو
 ماضيا كان أو مضارع معلوما كان أو مجهولا لأن الواو ثقيل والكلمة المنزلة
 أيضا ثقيل فلم يقلب جمع الثقلاء الواو وانقلبت الياء فقلت برليندخ
 بر ولم يقلب الالف ولو كان خفيفا لكانت الالف بالعدم وقوعها قبل الضمير لرفع المحرك
 لأن الالف لمبدل مقدّم بحركة وما قبلها لا تقدّر بها قال النفاذ في قوله رابع
 لا يجوز أن يزعموا غرض وقوله فصاعد اليد خلفه نحو اعتدى واسترته وقوله
 ولم يكن ما قبلها مضموم آخر أن يزعموا غرض وقال مولانا دد وفيه ثم قبلوا
 بالتمطع من الواو لرفضهم الواو المنطرفة المضموم ما قبلها الآن يقال ما ذكر
 في الفعل فتقوله الواو الرابعة أعط يعطى أصله أعطو يعطون ولا مولانا
 أنه من العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع ما فيه من الثلاثة للجر وهذا انكار لما ثبت
 قال في جامع اللغة يقال عطوت الشيء لم يلبس بعد أي تناولته في الخامسة ^{اعتد}
 يعتدي والاصل اعتد ويعتد وقال في جامع اللغة عداه يعوده عدوا جاز
 والتعدى مجاوزة الشيء لا غير يقال عداه تعدية فتعدى أي تجاوزوا
 مالي فلان معدى أي تجاوزوا لغيره ولا قصودونه وعدة عما ترى
 اصر في بكر عنده والعدوان الظلم المراج وقد عدا علي في بلد سما وعدوا
 عداء أيضا بالفتح واللدوا اعتدى عليه وتعدى عليه كما بمعنى والاعتداء ^{العدا}
 هو الخروج عن الوضع الشرعي والسنة المأثورة وقيل هو ان يسأل المأثورة

فائدة مولانا حسد الدين
 منه
 فيه رد عليه منسجه

لا حاجة اليه وان بطمع الى ما لا يبلغه عملا وحالا متجاوزا عن جد الادب
 والاصل فيه ان يتجاوز عن موافق الافتقار الى طب الانبساط او يميل
 شئ الى حد الافراط والتعريض في خاصة نقض غيره اذا عدل او عليه
 والمعتدى في الصدقة يعطيه لغير مستحقها وفي السداد المسترته يستر
 والاصل استر شويستريوم الرثوة بكسر الراء وضمتها يقال استرته في
 حكمه طلب الرثوة عليه وارشاه اعطاء الرثوة والمرثه هو المعطى والمرثه
 هو الاخذ والرثه هو الواسطة وتقول مع الضمير اعطيت واعتديت
 واسترثيت وكذلك أي مثل اعطيت واعتديت واسترثيت فغيرنا
 وتراجينا بقلب الواو ياء للجمع لما ذكرناه وانما قال كذلك إشارة الى ان
 نصارى فيها كقصار يفك المذكوريات ولنا بتوهم اختصار القلب بالواو
 الثلاثة المذكور قبل مجرى في البوابة أيضا لأن القلب ليس بمراد مجرى في
 جميع المزبكات فتقول مع الضمير شمل الواحد والمثنى والمجموع من الخطا
 والغيبة والتكلم لكن لما ذكر احكام الواحد الغائب كتنو بر عالم يتصل به ضمير
 وذكر هذا الضابط في المعنى اللام لا ينقص بنحو نحو خوروا عشوشب
 وارعوى ونحوها فان لم يقلب الواو فيه بالعدم وقوعه لاما ومثليها
 هو قيل لامة محرك لئلا ينقص بنحو عدو فان لم يقلب الواو فيه بالان
 ما قبلها مضموم للالتفات الساكن لا يكون حاجزا خصوصا اذا كانت حدة

فائدة علي بن الناج منسجه

وصاحب المستصحب لعدم تنبهه لهذه الدقيقة الانتبه خطا المصنف
 حيث قال فيما قال انظر الان القلب المذكور على الوجه المذكور انما هو في لام المفرد
 وقال الشارح الصفه بندي تغليب الواو في الفعل المضارع المعقل اللام
 المزبد في غير يكتفعل تفاعل نحو يعطى ويعتدى وليست في اصل يعطو
 يعتدو وليست في قلب الواو فيها بالنظر فيها وانكسار ما قبلها وانما قلنا
 غير بل التفعّل والتفاعل احتراز عن مضارع المتفعل والتفاعل نحو سترى
 ويتغازى اصلا ما يترجى ويزان وقلب الواو والفاعل كما وانفتح ما
 قبلها فان الواو فيها لم تغلب بل تغلب الف كما ترى انتهى اقول فيه نظر لان
 الواو اذا وقعت رابعا ضاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما تغلب يا سواء كانت
 في ماض او مضارع معلوما كما او مجهولا على ما خرج به العلامة الدواني في كشف
 الاكامل عن الازكار وعلمنا ان الالف المصنفة اذا لم يكن لذلك ما انقلب واو
 بغزو في مجهول الى الياء فيقال يغزى والعجبان الصفه بندي اقترع على ان
 ان الواو تغلب يا في المضارع لما ذكرناه حيث قال قول لان كل واو اذا وقعت
 رابعة الى آخره تغلب قلب الواو يا في المضارع في الامثلة المذكورة لهذا
 الاناقضا وانكارا كما لا يخفى على المتأمل المصنف المجتنب عن التعسف
 ويلزم عما قال عدم مطابقة المثال للمثل ولما عرفت القاعدة المشهورة
 من ان الواو تغلب الف اذا تحركت والنسخ ما قبلها ما قاله الفاضل احمد الفرو نبي

في رد على الشارح
 العبد المذنب

في رد على صاحب المستصحب

في رد على احمد الفرو

الفرو نبي وهو قلبت واو يعطو ويعتد وليست في النظر فيها وانكسار
 ما قبلها وحملنا على طريقة البكبة القلب لان لم يكن ما قبلها مكسورا انتهى
 فكلام عجيب وقوله غير بقاء اعلال انما هي بالاصالة كما مر فليس هذا الاوها
 من الاوها كما لا يخفى على ذوي الاقهار ثم اعلم ان قولنا تغزى وترجى هما المنكلم
 مع الغير الاول من بل التفعّل والتفاعل بل التفاعل فاقاله السكتة من ان التمثيل
 في الماتر بمشالي من بل التفاعل هو م الكما يتخالف في الفائدة بل الصواب ان
 يكون لكل بل في التفعّل والتفاعل مثالا كما تبين عليه شرح الهادي والنتهي اقترأ
 على المصنف كذا قال ابن الناج اقول ويكفي ان يقال انه وجد على النسخ الموجودة
 عنده من بل التفاعل كما وجدناه في بعضها فاعترض على المصنف والافتراء عليه
 لا يبرح من شأنه الفاضل السكتة رحمه الله امراء اعرف في ذمة ولم يتعد طوره
 ولما فرغ من الاقام الثالثة شرع في القسم الرابع من العتلات وقال النوع الرابع
 من الانواع السبعة المعقل العيب واللام وهو ما يكون عين والمعر حرف علة
 وقدمه لكثرة ابتعانه بالنسبة الى ما يليه ويقال للليف المقرون بالتفاوت
 حرف العلة فيه بالآخرى ولا قران كل واحد منهما بالآخر غير فصل بجر فصح
 بخلاف ما يحجى بعده قال بعض الافاضل وقد يقال هو ما خوزم اللقب بفتح
 الخلف تسمى به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من تعلم ليف اذا كان مملوفا
 من جنس والقيمة يقيض ان يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون

قوله اقترأ في خبر السكتة او هو ما وقع
 في قوله السكتة منسكبة
 في رد على ابن الناج واجابة
 للفاضل السكتة منسكبة

وتقوله ففعل مكسور العين مما عينه واو الام يار وروى ربا ايضا
بكسر الراء وفتحها اصل روبا ولم يقبل العين من روى الفاوان لم يلزم اجتماع الاء للين
لئلا يلزم في المضارع ان يقال يربى كخاف يامضومة وهم رفضوا ذلك ولان
فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم يقبل في مفتوح العين فلم يبق
في المكسور فقوى يقوى وروى يربى مثل رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
الا انه يجوز فتح الراء في مصدره وعلاله مثل علل شيا فقول التفار ان في
جميع احكامه بل مخالفه نظر وعليك ان لا يعزل العين اصلا ولم يلزم اسم الفاعل
من روى مثله من شوى شوا اليه بقوله فهو ريان اصل روبا وان اجتمع الواو والياء
والسابقة منه كما كانت فقلت الواو ياء وادعيت الياء في الالف ريان تقول
لامرأة واحدة امرأة ربا اصل روبا فاعل ريان مثل عطشا وعطشة اي
ربان صفة مشبهة موصولة للذكر عاون فعلان وربان صفة مشبهة موصولة
للمؤنث عاون فعلان عاون عاون عاون عاون عاون عاون عاون عاون عاون عاون
للمذكر والمؤنث يقال عطشا ايضا وروى حديث بكرته التي شربت بول عليه السلام
وساؤه الفاضل عاون في الشفاء ذلك حيث قال قلت وانا عطشا فشربت وانا
الاعلم وحكى صاحب العين مرارة عطشا ذكره التقریب ومثله كونه في لغة بني
سند وهو سهل الاء واذا عرفت هذا فقد ظهر لك عدم اصابتهم في قولهم
لا يقال عطشا لمؤنث الواحدة قل في جميع اللغة الربا صد العطشا هي

هي ربا ومن قبل للمبتلى شحها ولما لان العطشا اذا شرب الماء بمنى جوفه وامرأة
ربا وروى من الماء بالكسر وروى كرمه وروا ايضا بكسر الراء وفتحها وارفعوا وروى
كله بحرف ر واذا من الماء شربا روبا وروى بيت على اهل واهل ريتهم بالماء وروى
القوم ان سبقت لهم الماء من ابر منكم اي من ابر من ترعون الماء وروى يوم التوبة
لانهم كانوا يرتعون فيه الماء لبعده وماروا بالفتح اي عذب وروى كرمه
وهو الذي للولد وروى وعين ربة كثيرة الماء والروى سبحانه عظمة القطر
شديد الوقع بيت هنا فائدة مهمة يجب حفظها وهي ما قاله الامام ابن الحارث
في القرطبي ان العطش والعلة والقليل والصدى والظماء والاوام والاوارو
الهمل والهيام والجواد يجمع تقول رجل عطشا وصدى وصدى وصدى وصدى
وناهل وهائم واروى كاعطى يعنى اذا نقل روى الحب الى افعال صار اعلاله كما
علا لاعطى بعد قلبه واعطى ياء ولم يعمل بالنقل والقلب للزوم التثنية
الالف المنقلبة عن الواو المنقلبة عن الياء فلا بد من حذف احد هما فاذا حذف ياء
الياء ليس وتوالى الاء الياء وهي غير جائز في تقوله فعل مكسور العين
مما اخره فيه بان حصى على اصله وروى مستجمع جميع اللغة وغيره من النونين
في الياء في قال ان اصل جمع قلب الواو بالظفرها وانكسار ما قبلها فقد
لحق الخطا فاحس كرمه بلا اعلال العين لما تقدم وجاز عدم الاندفاع
نظر الى ان قيل ما بدغم في اللغة ان يدغم في المضارع لما يلزم ما تقدم من محي

من ينجي مضموم الياء وهو مرفوض ويجوز حتى بالادغام في لغة بعضهم نظرا
الى اجتماع المشايخ قال في جامع اللغة الادغام اكثر ويجوز في لغة الفصحى على الأصل
والكسر ينقل حركة الياء اليه وهو نظير ما تقدم تقديره في كسر مستوفى قلت
فيقال ههنا من ادغم ينقل حركة الياء الى ما قبلها كالحاء في حذف الكسرة من غير نقل
ابن الفتح هذا او جملة القول في ادغام ما عنيته ظاهريا انا انه اما ان يكون
الثانية كثة او متحركة فانه كانت ساكنة لم يجز الادغام نحو حيث وان كانت متحركة
فان ما قبلها مفتوحا قلبت الفتح نحو اجيا وان كان غير مفتوح وحركتها اعربا
فلا ادغام ايضا نحو رابت محبسا لان عرض الحركة كعرض التسكين في نحو
يحييك كلاهما مانع من الادغام او بنا والياء من طرفه فالفك والادغام نحو
حيي قال في الافصح والماظها في عبي اكثر في كلامهم فنامل ذكره الفاضل
الغري قال الفاضل الدواني حتى بالادغام لا اجتماع المشايخ في الصحيح الادغام
اكثر لان الحركة لازمة فاذا لم تكن الحركة لازمة لم يدغم كقوله تعالى اليس ذلك
بقادر على ان يحيي الموتى واما جواز فنه اعان كل ما يدغم في الماضي في
المضارع ولا يجوز الادغام في المضارع لما يلزم من ينجي مضموم الياء وهو مرفوض
كما عرفت وقد يكسر الحاء في لغة ينقل حركة الياء اليه كالمشهور في نحو
في مضارع حتى يحيي محبسا بلا ادغام لتلا يلزم الياء المضمومة كما مر وقلب
اللام الفالحة كها ووافنا ما قبلها ونقول جوة في المصدر اصله

حيثه على وزن فعلة بسكون العين نقلت حركة الياء الثانية الى الاولى و
قلب الياء الثانية الفالحة كها في الاصل وافتتاح ما قبلها الاذ فصاحبا
قال التفاز في وتكتب بصورة الواو على لغة من يحيل الالف الواو وكذلك
الصلوة والزكوة والربوا كذا ذكره صاحب الكشاف في الحق ان يقال ذلك
يكتب في الصحف الواو افتداء بنقلته وفي غيره بالالف كجاء لاها وان كانت
منقلبة عن الياء كالف المنقلبة عن الياء اذا كان قبلها ياء تكتب بصورة الف
الاخرى ويذكر في الامدي في نسخة كلامه ان الالف المنقلبة عن الياء تكتب
بصورة الياء اذا لم يكن قبلها ياء وتكتب بصورة الالف اذا كان قبلها ياء الاخرى
ويذكر في نسخة ما ذكره جاز في الاخر وفي غيره تكتب بصورة الالف
سواء كانت منقلبة عن الواو والياء نحو قولهم اقول منشق هذا المعنى
عدم التقيد بالسياق والبيان ان مل حوالا مل بظهر لك حقيقة الحال
بعون الله الملك المتعال فان قلت لم يدغم احدى اليائين في حيثه في
الاخرى قلت لانه لو ادغم لقل جبه فيليب بالصفة المشبهة للموت حيث جينا
حيثا فمحي في النعت قال التفاز في ولم يقل حاي لما ذكره في روى من ان
المعنى على الشبوت ولم يقل حيي بلا ادغام جملة على الفعل لان اسم الفاعل فرع
الفعل في الاعلال دون الادغام وعلى تقدير حمل على ما هو الاكثر
اعني الادغام اقول فيحيي حيث في فعلين منحي بالادغام وحيبا

فيه حيي بلا ادغام فهما حيان في تشبيه حتى وحيوا في فعل جماعة المذكور
 من حيي بالادغام قال الشاعر عتوا بانهم حكما عتية يعضن للجمامة بشديد
 عتوا اي عتروا فافهم احيا في جمع حتى ويجوز في جميع فعل جماعة المذكور
 حيوا على وزن فعول بالتخفيف اي يحذف احدى اليائين كرضوا الالتقاء
 الساكنين بعد نقل ضمة الياء الى ما قبلها قال الشاعر وكنا حسينا هم فواك
 كهم حسوا بعد ما نوافه الدهر اعصر تخفيف احدى اليائين في حيوا
 هذا اذ لم ينصل الضماير المتحركة اما واما عند اتصالها فلا بد من الادغام
 ولا للتخفيف واما عند الحذف الثاني فيجوز الادغام كما في البيت الاول
 ويجوز عدم تجيئة الامر في حيي يحذف الالف الى اللوقوف كارض
 من رضى في جميع التصاريف حتى في الحماق النون الثقيلة والتخفيف تقول
 احيا حيوا احيا بالياء الساكنة بعد الياء المفتوحة احيا احيا
 والنون الثقيلة احيا احيا احيا في حيون يحذف اللام وضم الواو على
 افعول احيا احيا بكسر الياء الثانية على وزن افعول احيا احيا
 بالتخفيف احيا احيا احيا وتقول في افعال حيي بقلب الثانية
 الفا فلما انقلب الياء القام بوقم في الادغام وكذا في حيا وحيي وللن
 جاز الادغام في المفعول لا في المفعول الا في الالف والهمزة كانه لم يكن كثر حتى
 لكونه ما قبل المثليين هذا الفا حيي يحذف حركة الياء الثانية في حال الرفع

الرفع دون النصب لثقل الفتح ولم يدغم الياء حلا على الاصل قال الله تعالى
 اليس كذلك بقادر على ان يحيي الموتى ولانه لو ادغم لفتح الفتح على الياء وهذا
 احيا بقلب الياء همزة كاعطى يعطى اعطاء وفي فاعل حيا حيي محابة
 كناحي بعينه وفي استعمل الحيي يحيي احيا في الامر كاستعمل بعينه
 ومنه طي من العرب يقول يحيي يحيي يحذف العين بعد حركة
 الى الفا واعلا اللام بمقتضى القياس والمحافظة لجلال الله في السورة في الاشياء
 والنظائر يحيي يائين في لغة الحجاز وما يميم فيقول يحيي ياء واحدة
 في التسهيل فيحذفون احدى اليائين قال ابو حنيفة اما التي هي لام الكلمة و
 اما التي هي عين الكلمة اما حذف اللام الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما حذف
 يوحى كمال يحذف وما قبل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكت
 الياء واما حذف عين الكلمة فقبل نقل حركة الياء التي هي عين الياء فالتو
 ساكنة الياء التي هي عين الياء التي لام فحذفت الاولى والفتحة الساكنين
 فعمل التقدير الاول يكون وزن الكلمة ينفع وعلى الناز وزنه لم يستقل وذلك
 اي الحذف لكثرة الاستعمال لا لعل الكاف والواو الا واصل لا ادري في حذف
 الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة فيما لا ادري والنسبية لا ادري في الحذف
 لكثرة الاستعمال لا في حذف اللام فليكن هذا الاخر الكلام في شرح المفعول
 واللام مبني في المرام على وجه ليس فيه عا وبالله العون في كلامه وعلى

قال الاخفش في نسخة ما واحدة في لغة بني تميم
 والاصح في نسخة ما واحدة في لغة بني تميم
 فحذف الياء في لغة بني تميم
 فحذف الياء في لغة بني تميم

كل سلام والنوع الخامس من الانواع السبعة المعتل الفاء واللام وهو
الذي فاءه ولامه حرفا علة ويقال له اللفيف للمعرفة في التقاء حرفي
العدة واخرهما وكل واحد منهما اما واو وهو مشتق اما بيا كيد اي
انعمت واما واو بيا كوفيت واما عكسها فيشتق ايضا في اثنا عشر اربعة فيكون
باعتبار الفاء الناقصة كان مضارع فعل بالكسر فتقول في كوني
بمحذوف الواو التي هي الفاعل للضارع لوقوعها بين ياء وكسرة كما يحذف
من بعد ولم يقل كبعد مخالفة حكم لام ولم يقل كيرى لانه يخالف حذف
الفاو اما حكم اللام منه فحكمه من يرمى بفتح هاء فائدة مهملة وهي ما قاله الفاعل
الدوام انه تقول في افعل من وقي بفتح الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة
او بفتح الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة
على لفظ الافعال هو ان التام نفس الكلمة فجعلوه انتهى بفتح
التأنيها مخففة ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم للحقونة به فقالوا
بفتح الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة
على المخففة استغنوا عن الالف بحركة الحرف الثانية في المستقبل وهو تنوين
كذا في الصحيح وانما حذفوا الواو من الفاء في قوله بفتح الهمزة فيبقى الهمزة
على بفتح الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة فيبقى الهمزة
فالعدل الى التخفيف بالجدول والقياس وتقول في الامر قبان

بارجل عاوز ع فيصير على حرف واحد لان الفاء محذوفة وقد حذف حرف الفاء
ولام الفعل فلم يبق غير العين ويلزم من اي الامر منه لحق الفاء الوقف نحو
فه لتلا يلزم الابتداء بالساكن ان لم تكن الحرف الواحد للوقف والوقف على
المتحرك ان لم يكن وكلاهما يمنع تحقيق المقام وتوضيح المرام ما قاله شارح المحل
لابي القاسم الزجاجي من ان كل فعل معتل اللام والفاء اذا ادعى الاعتلال لانهما
فانه ولامه في حرف واحد فانك لا تريد فيه الخطأ ها وسبب ذلك ان الخطأ
مسي على الوقف والعرب اذا وقفت على محذوف فاءه ولامه من الافعال وبقي على
حرف واحد لم يقف عليه الا بالهمزة مثله وشبهه وسبب الخافهم الهاء بقاء الوقف
شيانا احدهما انه لا بد من حرف يسد به وحرف تقف عليه لا ابتداء لا يكون
الا المتحرك والوقوف لا يكون الا على ساكن وحرف واحد لا يمكن ان يكون متحركا
ساكن في حال واحدة والاخران هما لما انتكروا الفعل بحذف فاءه ولامه الزيادة
الهاء الوقف لتكون عوضا من المحذوف علم ان حرف العطف اذا دخل عطف
وشر ومثاله ما فاذ في كتب مذهبين احدهما ان تكتب بالها كما يفعل به
قبل دخول حرف العطف والاخر ان ينظر الى حرف العطف فان كان على حرف
واحد كفا لعطف واو كتبت بغيرها وان كان حرف العطف على ازيد من حرف
واحد نحو كتبت بالها وهذا المذهب الاخير هو الذي اخذ به ابو القاسم الزجاجي
وسبب ذلك عند من اخذ به هذا المذهب ان حرف العطف ان كان على حرف واحد

حكمت له العرب بحكم الجزء مما دخلت عليه الشدة اتصاله به فلا صار كل جزء
من الفعل يجمع الى ادخالها لكون عوضا من المحذوف لان حرف العطف قد
صار كالعوض من ذلك المحذوف اذا كان حرف العطف على ان يدر حرف واحد
لم يشد اتصاله بما دخل عليه فلم يصر بذلك الجزء مما دخل عليه فاحتج في المحذوف
الى الحاقها لكون عوضا من المحذوف مما يدل على ان حرف العطف اذا كان
على ان يدر حرف واحد لم يجعل كل جزء مما دخل عليه كجزء من الفعل بل يدر وما
دخلت عليه القسم فيصح الكلام ولا يجمع ذلك فيما هو حرف العطف على
حرف واحد الا ترى انهم يقولون قلم زيد ثم والله عمر ويخفف ان يقال قلم
زيد والله عمر وقال الصحيح عن المذهبين الاول دليل انهم لا يفترون
على مدخل عليه حرف العطف كواء كاحرف العطف على واحد او على اكثر والخط
مبين على اقل الوقف فتقول في التاكيد بالنون قال في جامع اللغة وكذا الشئ
توكيد او اكدمبع والواو افصح والاو ان يقول في التوكيد قين باعادة
اللام المحذوفة لان حذفه لكونه في حكم المحذوم فاذا وكذا الحكم في ان
قن في فعل جماعة المذكور يحذف الواو لا تنفك عن ضم القاف للدلالة على
المحذوف قن في فعل الواحد يحذف الياء لا تنفك الساكنين وكسر القاف
للدلالة على المحذوف قبان قينان وبالحقيقة قين قن قن ونقول في باب
علم يعلم وحى الغرس على اصل اذا وجد حافه وجمع بوجه كرضى يرضى

يرضى فجميع الاحكام الآفة قلب الواو ياء ولما كان امره مخالفة ما ذكره فقار
ايح كارض بقلب الواو ياء لكونها وانكسار ما قبلها ايجيا ايجوا ايجيا
ايجين وبالثقل ايجين ايجيان ايجون ايجين ايجيان ايجيان
وبالحقيقة ايجين الى اخره فاعرفه بالفكر الناقب الفاتر واستغن
بالمك الفاد والنوع الساكن من الانواع السبعة المعقل الفاء والعين وهو
ما يكون فاقه وعينه حرف علة ويقال لللفيف المفروق التفتاق حرف
علة في قدم على المعقل التام باعتبار كثر وجود الحرف الصحيح هنادي
ذاك مقتضى القسمة الفعلية ان يكون هذا النوع اربعة اقسام ما يكون فاقه
وعينه واوان وما يكون فاقه وعينه ياء ان وما يكون فاقه وعينه ياء
وعك كنه لم يجمع ما يكون الفاء والعين واوين لكونه في غاية الثقل اذا عطف
بالواو يجمع ثلاث واو او تشبه بباح الكلب في ثلثة اقسام اشار اليها
بقوله كين عا وزن فعل في اسم مكافاة الفاضل التفتاق ان قال في الرموز
بين محركة عين او واو قلا مولانا دده بين بلاوين لانه غير منصرف للعلمية
والثاني المعنوي اقول في ذلك النظر يظهر له عدم المخالفة بين كلامهم
وان كانت موجودة بحسب الظاهر ويوم في سلم زما وجمعة ايام والاصل
ايوم فادغم لاجتماع الواو والياء سبق احدهما على الاخرى بالسكون
وربما عبروا عن الشدة باليوم فقالوا ايوم ايوم بتشقا فاق فعل منه كما

قالوا ليلة ليلتنا اتفاق فعلنا منها وقد قلب في مقدم الميم وبوخرا الواو
 بالنظر فيها فيقال يمي ذكره الجلال الدواني في الخالص قال بعض اللغويين وهو
 المدة طلوع الشمس الى غروبها في ايام طلوع الفجر الثاني الى غروبها في اخرها والوقت
 لقته ليلتنا كان ونهارا طويلا كما وقصير ذكره في تفسير الكوشة وقال الامام
 عبد العزيز البخاري في شرح الكشف الكبير للامام البردوي اعلم ان لفظ
 اليوم بطول وعما يفاض النهار بطريق الحقيقة اتفاقا وعما يطلق الوقت
 بطريق الحقيقة عند البعض فيصير مشتركا وبطريق المجاز عند الأكثر وهو
 الصحيح لان حمل الكلام على المجاز والحق على الاشتراك لان المجاز في الكلام
 اكثر من على الاغلب لانه لا يؤدي الى اربابهم المراد لان اللفظان خلافا قرينة
 فالحقيقة معينة وان لم يحمل عنهما والذي يدل على القرينة وهو المجاز
 متعين بخلاف الاشتراك فانه يؤدي الى الاختلاف في الكلام بعد ايهام المراد
 قال بعض الافاضل وقد يعبر عن الشدة في الاستدلال في المجاز ذكره في ايام العزة
 كذا في وقايعها وفي الحديث لا يحضره الا جحر يونس بالاس اراد وقعة
 احد بقيت هنا فائدة مهمة وهي الفرق بين اليوم والنهار قال الفاضل
 الامجد مولانا احمد بن الكامل الهمامي شيخ الاسلام مولانا ابو سعود رحمهما
 الملك الورود في كتاب التيسير في فتح العلام في تحفة العلماء العظام في الصحاح
 النهار ضد الليل واليوم مورف وقال صاحب القاموس النهار ضياء ما بين

مبحث يوم

بين طلوع الفجر الى غروب او طلوع الشمس الى غروبها وقال الراغب هو الوقت
 الذي ينشأ فيه الضوء وهو في الشرح ما بين طلوع الفجر الى غروبها وفي الاصل
 بين طلوع الشمس الى غروبها وقد يعبر عن مدة في الزمان وادع عليه بن هشام
 في شرح بانه ثمان مائة وثمانين ايام الا ان يكون السمت المدة الفلكية
 يوم حنين ويوم بدو الثاني ان يكون السمت المدة نحو وتلك الايام
 نداولها بين الناس الآية ولا يخفى ما فيه فان العلامة البيضاء بين
 لمعنى اخرى في تفسير قول لا يرجون ايام الله وهو ان يكون الايام بمعنى الايام
 فيمكن ان يكون في يوم حنين ويوم بدو بمعنى الوقعة ايضا في وقعة
 حنين ووقعة بدو بل اضافتهما الى البدو وحنين او الى من اضافته مدة
 فقال السمتا ان يكم ان يكون اليوم فيها بمعنى مدة من الزمان وبإضافة
 اليهما يتعين كون مدتهما الفلكية الواقعة فيهما وان العلامة المزبور حمل
 اليوم في قولنا وتلك الايام نداولها بين الناس الآية على معنى اوقات النصر
 والغلبة لا على التزام نداولها وعلم مما ذكرنا اليوم في قولنا ليجتمعكم اليوم
 القيمة وفي امثالنا بمعنى الوقعة عاما صرح به البيضاوي او بمعنى مدة من
 الزمان عاما بل وقد عرفت على نص من قبل الزمخشري في المسلك ان اليوم قد
 يكون بمعنى الشدة والعرب يقولون ايام ذواتهم اي ذواتهم وذواتهم وعد المعنى النشأ
 من المجاز فذلك ظهر كذا اليوم في مثل الآية المذكورة جدير بالتمثيل

انه اعبر بالالف من الما قسم على التسعة وان لم تعبر لا تزيد على الثمانية
فكالحكمة بالتسعة لاجل نظره الى ضرب الثلثة في الثلثة ولم يحس في الكلام من
هذا النوع الامثالان وذلك لاداء وبل لاجل الحرفين وهما وه ويه بغير افعال
الهاء في السلف وانما الهاء على تقدير الوقف كما هو قاعدة الوقف في اللغة
وقال اللذان في المختصر والتفتاز في شرح هذا الكتاب وهما ووي
المسمى بالواو والياء وبيان الحروف مسمياتها فان اسم الله المزة وب
مسمى للبا وج مسمى للجيم الى الآخر ما روي عن الخليل انه لم يسم ال اصنافا كيف
بل الجيم من جعفر فالوا جيم قال انما نقطه باللام ولم تطلقوا لم يوا عينه والجوا
جه لانه اعلم ان تركيب اليا م يات بالانفاق ويجعلون لامه مزة تخفيف
انتهى قول وفيه نظر لان كون تركيب اليا م يات ليس متفق عليه يختلف فيه
كما صرح به الفاضل الصفر هندی حيث قال واصل بابي قلب اليا المتوسطة
الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها باللام الفعل والتغير بها النسب لاجل المعول
والتفسير كذا القياس هو سائر ما يجوز لانه لو قلبت الفاق فاليا المتوسطة
ايضا مستحكة وما قبلها مفتوح فلا بد من قلبها الفايضا فيؤدي الى اجتماع
العين ونوال الاعمالين بخلاف لو قلبت اليا المتوسطة الفاق لانه لا يلزم
نوال الاعمالين واجتماع الالفين وذهب بعضهم الى ان الفاليا منقلبة
عن الواو واصل يا يوي قلبت الواو الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها ولم

ولم يقلب الياء التي هي لام الفعل الفال لانه لو قلبت ياءها فالوا وفي مستحكة ومن
قبلها مفتوح فلا بد من قلبها الفاي لانه يلزم اجتماع الالفين ونوال الاعمال
ببخلاف ما قبلت الواو الفال لانه يلزم اجتماع الالفين ونوال الاعمال
والحق ان الفاليا منقلبة عن اليا لان الواو بدليل قولهم بيت اليا اي
كنيتها واعلم ان الفالوا ومنقلبة عن الواو على ما قاله الاخفش وعنه الباء
على ما قاله ابو علي الفارسي وغيره والاول اقرب لان الواو اكثر من اليا في
فالحمل عليه وليد عليه ايضا فطعا قولهم في التصغير يوي بقلب فانه همزة
لكونها اول واو يس مصدري اذ لو كان عينه بالقيس في التصغير ويته
قال الجليل في العري جروها واقتالا الواو والفالوا ومنقلبة عن الواو
او اصل الواو وور قلبت المتوسطة الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها
يلزم نوال الواو في كلمة واحدة والقيس قلبت الواو التي هي لام الفعل
لانها تحل العوارض والتغير القياس من يجوز للمع في اليا م ارادنا
التفصيل فليراجع شرح الجليل **فصل في بيان الهموز** في الهموز في القصر
على الوجه الاول قصور وكذا على الثاني وهو لم يفعول من الهمزة قال
البيضاوي الهمز الكسر الهمز والهمز الطعن كالمهمزة فشاعة الكسر
اعراض الكسر والطعن فيهم انتهى فقد ظهر من ذلك ضعف ما قاله الشافعي
الديناني في شرح المقصود من انه الهموز لم يفعول من الهمزة وهو

ليس

ح

الميم حيث اطلق الميم ولم يفصل بينهما والميمون عندهم ما يكونا
 حروفه الاصلية همزة سواء بقيت بحالها كال او قلبت الى واو
 كس وانواع العقلية بسبعة ك انواع الفعل ك لما ثقل تعدد هاء بتي الميمون
 الفتاوى العيس واللام حكم اللفظ الميمون الخالف في التضعيف وحروف العلة
 في تصارييف فعل حكم تصارييف الفعل الصحيح الخالي الميمون والتضعيف
 وحروف العلة لان الميمون حروف صحيح بدليل قبولها بالحركات الثلاث بخلاف
 حروف العلة كما مر قبلا الميمون بالخالي التضعيف وحروف العلة
 اخذ من اطلاق اللفظ لان المطلق يفهم منه الكمال وكذا اللفظ الميمون
 في الخلق عنها وقصد الى اخرج المضاعف الميمون والمثال الميمون
 الاجوف الميمون ونحو ذلك لان الحكماء لم يثبتوا فيما يجي قال التفاز انه
 والاولى ان يقال حكم الميمون في التصارييف حكم مماثلته في غير الميمون
 مضاعف وانما المثال الى غير ذلك وانما كان هذا اولى لان عبارة
 الماتن تدل على ان حكم الميمون حكم الصحيح في النقص واحتمال الحركات لا حكم
 المضاعف والمثال والاجوف في عبارة التفاز لا تشمل الجميع فلم يوافق
 والاولى كنهها اي الميمون قد تخفف بالحذف والقلب والافاء بالواو
 بالياء وبين وبين وهو جعلها بين همزة وبين حرفين جزئيين
 اذا وقعت الميمون غير اولى غير اولى الكلام يدنا به لان الميمون في اول

في اول الكلمة قد تخفف اذا اتصلت بكلمة اخرى متوحجا احدهم على ما ذكره ان
 شاء الله تعالى بخلاف اول الكلام فانها لا تخفف فيها لانها لو خففت لم جعلت
 بين بين اذ هو الاصل فيه وهو قريب الساكن فيمنع الابتداء به وحمل
 القلب الحذف عليه اذ في الابتداء بالساكن يحتاج الى الجمل الميمون
 تكون الابتداء به في شدة مطلوب عندهم واما حذف الميمون في حذف كل
 وم فلا تخذف جازع غير القيس كما يجي ان شاء الله تعالى وقيل حذفها لازم عند
 فقد الاحتياج اليها وانما تخفف الميمون لانها حرف شدة على الساكن الخروجه
 من اقصى الخلق فخففت دفعا لشدة ما قبلها بالقلب هو الابدال ومبجعهما
 بين بين وهو جعل الميمون وبين حرفين كنهها ويقال له التسهيل ايضا و
 اما ما حذف فلم هذا التغيير جعل الميمون في غير الميمون والتفصيل ان الميمون
 لا يخلو ان يكون واحدة او اثنين فانه كانت واحدة فلم ساكنة او متحركة فان
 كانت ساكنة فتبدل بحرف آخر فحركة ما قبلها على ما يجي ان شاء الله تعالى سواء
 كانت الميمون الساكنة مع المتحركة الذي قبلها في كلمة واحدة كما في كروبيرو
 لوم او في كلمتين كما في قوله تعالى المهدى والذئب يسري يقولون رزلى
 ان لا يمكن جعلها بين بين كونها اول الحذف لانه لا يبقى ما يبدل عليها وان كانت
 متحركة فلما ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا فانه كان ساكنا فتلك الميمون
 المتحركة اما ان تكون منطرفة وقف عليها او لا يكون كذلك فان لم يكن كذلك

فهما الهمزة المحركة التي لم يقبلها ولا يكون متطرفة ووقف عليها فتقول
 فتقول الكس الذي قبل الهمزة اما ان يكون في الكلمة التي فيها الهمزة او في غيرها
 فانه كان في تلك الكلمة فذلك الساكن اما صحيح او حرف علة فانه كان حرف علة
 ان يكون واوا او ياء او الفاء فانه كان واوا او ياء او فاء اما ان يكون زائدين واصلين
 فانه كان زائدين فاما ان تكونا غير اللحاظ واللاحاق فانه كانا غير اللاحاق
 قلب الهمزة والي ذلك الحرف او غير ذلك الحرف في تلك الهمزة المنقلبة ^{خطية}
 بالتشديد في خطية بالمد ومقرونة بالتشديد في مقرونة بالمد
 تعين لا بدال لانه لا يمكن بين بين لان ما قبل الهمزة ساكن وبين بين قريب
 من الساكن فيلزم التقاء الساكنين والحذف فيقبل حركتها الى ما قبلها لكن همهم
 حركتها حرف الاصل في الحركة مع الاستغناء عن حركتها بالقلب الذي هو اول من
 وان كان الساكن الذي قبل الهمزة الفاء او دوت تخفيفها فانه كانت مفتوحة
 جعلتها بينها وبين الالف مخوفا او ان كانت مضمومة جعلتها بينها وبين
 الواو مخوفا او ان كانت مكسورة جعلتها بينها وبين الياء مخوفا
 وذلك لامتناع الحذف ونقل الحركة لان الالف لا تقبل الحركة وامتناع القلب
 والادغام لان الالف لا يدغم ولا يدغم فيها وان كان ذلك الساكن حرفا صحيحا
 او واوا او ياء اصلين او زائدين لللاحاق نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
 وحذفت الهمزة مخوفا في سبعة وثلاثين حرفا وجعل في جيل فانه قلت

فانه قلت لم يجوز تحميل الحركة على حرف العلة قلت لظرف الحركة واما مخوفا
 وكما بنقل حركة الهمزة الى الساكن الصحيح قبلها ثم قلب الهمزة الفاقشا
 عند كسويه ومطلد عند الكشاف والفرع هذا اذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة
 وان لم يكن فنقل حركة الهمزة الى الساكن وحذف سواها الساكن حرف علة
 او صحيحا ابو توب في ابو توب واستغنى مرة في استغنى امره ومن بوبك في بوبك
 ومنه حمزة في الحمز ويجوز ان يثبت الهمزة به لظرف حركة ما بعده فيقال الحمز
 بانه ثبته في الوصل واذا جئ في اوله لم يجز ان يقال من الحمز يفتح النون لانه اللام
 كانت كن فلو لم يحرك النون التي ساكنة فيقال فلم يجز في الياء لا التقاء الساكنين
 ويجوز سكون النون على الاقل فيقال من الحمز وان يثبت الياء فيقال من الحمز اعتداء
 لحركة اللام وعلى هذا الاقل ورد قراءة ابي عمرو نافع عاد لول في عاد الاولى
 لان الفيل لانه اذا نقلنا حركة الهمزة وحذفت الهمزة ان يقال عاد لول
 لان الشوب ساكنة واللام التعريف ساكنة في الحكم فيجب الشوب لا التقاء
 الساكنين وان كانت الهمزة متطرفة بوقف عليها فلا يخلو اما ان يكون
 قبلها الف او لا فانه لم يكن قبلها الف ليعمل الالف بما يقتضيه التخفيف لو كانت
 موصلة ثم توقف كما مر مفتحة الوقف في مثل سكون او روم او اشمام
 سواء كان قبلها حرف صحيح او حرف علة فيوقف على هذا الخب بالسكون
 والروم والاشمام لانه اذا خفف الخب صار الياء مضمومة واذا وقف على الحرف

ان الهمزة في خط السبع
 في النون والواو والياء
 في الوقف في خط السبع
 في الروم في خط السبع

المضموم جاز فيه الكسرة والروم والاشمام وكذا برى ومقرولاهما متبعا
 بعد التخفيف على يا او مشددين مضمومين في مثل جاز ذلك الثلثة
 هذا اذا لم يكن قبل الهمزة المنطرفة المتحركة الموقوفة عليها الفاء كان قبلها
 الفاكفاء فقد عرفت ان تخفيفها حال الوصل انما هو جعلها بين يين
 فاما ان تحافظ على ذلك في حال الوقف والافاء لم تحافظ ووقفت
 بالسكون تعين ان يكون تخفيفها بابدالها الفاء اذا تبصروا هناك نقل
 حركة الهمزة الى ما قبلها حتى يكون تخفيفها بالنقل والحذف اذا فرض
 انه وقف بالسكون ولا يمكن جعلها بين يين لسكونها او كون ما قبلها فتعين
 ان يكون تخفيفها بقلبها الفاء واذا قبلتها الفاء يجمع الفاء الالف الى كاف
 قبل الهمزة والالف المنقلبة عن الهمزة فيجوز حلقهم مجزأ فاحدهما
 للساكين ويجوز القاوهما لامكا للجمع بينهما بنطويل الذوان ارت
 المحافظة على بين يين الذي كان في حال الوصل تعين الوقف بالروم لتعذر
 بين يين مع الاشمام واذا وقفت بالروم تعين ان يكون تخفيفها
 بجعلها بين يين كما كان تخفيفها حال الوصل كذلك وان كان قبلها متحرك
 فاقسامها تسعة لان الهمزة انما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى
 التقاء وما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضموم فاذا ضربت الثلثة في
 الثلثة بغير تسعة وامثلها سال ومائة وموجب وسم وستين بكونه كمثل

قسم من قولنا في قلبها ساكنة

كمثل وزوف وستين ورون ورؤوس والقياس فيها ان يجعل بين يين ياء
 فيه تخفيفا للهمزة مع يقينه من انارها ليكون دليل على ان اصل الكلمة الهمزة
 لكن في الحالين منها لا يمكن جعلها بين يين وذلك اذا كانت الهمزة مفتوحة
 وما قبلها مضموم نحو يوجل او مكسور نحو مائة لانهم لو جعلوها بين يين
 بقرينة الالف قبلها المضمومة او المكسرة وهو متكرر فابداؤها بحركة
 ما قبلها وهو الواو في موجب والياء في مائة وان كانت الهمزة اثنتين فاما
 ان تكون في كلمة واحدة او في كلمتين فانه كانت في كلمة واحدة فالثانية اما ان
 تكون ساكنة او متحركة فانه كانت ساكنة وجب قلبها حرقا من جنس حركتها
 ما قبلها على ما يجب في الملقن وان كانت متحركة فاما ان تكون الهمزة التي قبلها
 ساكنة او متحركة فانه كانت ساكنة فلما ان تكون الهمزة الثانية في موضع اللام
 والافاء لم يكن في موضع اللام كالتي ثبتت الهمزة الثانية لانه لا يمكن تخفيفها با
 لابدال فربما بين يين ما اذا كانت في موضع اللام ولا بين يين لئلا يلزم
 التقاء الساكنين وان كان في موضع اللام قلبت بانحوا قرأ في قرأ من قرأ
 وخصر التغيير باللام لانه اولى به العين وبالفعل لانه اكثر من الواو
 واخفوا وان كانت متحركة وجب قلب الهمزة الثانية يا ان انكسرت الهمزة
 التي قبلها او تكسرت الثانية نحو جافا اصل جاء به من يين او لانه منقلبة
 عن عين الكلمة والثانية لام الفعل فقلب الثانية بالانكسار ما قبلها

جاء في ثم اعلال غار خلا فالخيل فانه يعمل فيه بالقلب كسجي ومخو
ايمة فانه اصلا ائمة اجتمعا الهمزة او الهمزة للجمع والثانية فالكلمة فا
لقياس ان يقلب كما في آمن لكن لما وقع بعدها المثالان ادعوا ثم قلبوا الهمزة
الثانية بالانكسارها وانما لم يجعلوا الثانية في المثالين بين بين لان
في ذلك ملاحظة الهمزة فيان من اجتماع الهمزتين ومعانقل في القراءة
جعل الثانية في ائمة بين بين فهو شاذ وان كان فيهما وان لم تكن الهمزة الثانية
ولا التي قبلها مكسورة وجب قلب الثانية واواغوا واو جمع آدم واصل
آدم بالهمزة بين بعد الفاء فقلبوا الثانية واواكا ويدم اصلا ايدم فقلبوا
الثانية واوا واما المحذوف في اكرم فهو على خلاف القياس وان كانتا كلمتين
فلا يخلو اما ان يكون الثانية مفتوحة وما قبلها مفتوح او مضموم او
مكسور او مجزوم مخوجا احدهم تلقا احدهم بدلا احدهم بدلا واحدا ويكون
مكسورة وما قبلها احدهم تلك الاربعة مخوجا بل من تلقا ابل بدلا ابل
لم يدر ابل او تكون مضمومة وما قبلها احدهم تلك الاربعة جوا اولئك من تلقا
اولئك يدر اولئك لم يدر اولئك فيجوز ابقا الهمزتين على حالهما
غير تغيير لان اجتماعهما عارض ويجوز تخفيفهما لا يلزم من الشغل اجتماعهما
ويجوز تخفيف احدهما فاختر ابو عمر ووتخفيف الاولى لان الاستغناء
من اجتماعهما فاعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لك قد ايناها بدلوا

من اول المثالين في مخو ديار وديوان حرف اللين وكان ذلك للتخفيف
فكان الهمزة بين واختار الخليل تخفيف الثانية لان الشغل انما يحصل عند
الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الاستغناء اذا عرفت ذلك فلبين
كيفية التخفيف فيهما وفي احدهما فتقول اذا اجتمعا وارتب تخفيفهما
جميعا فوجها احدهما ان تخفيف الاولى على ما يقتضيه قبل التخفيف
لو انفردت ثم تخفيف الثانية على ما يقتضيه قبل تخفيفها للاجتماع
والثاني ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحد منهما لو
انفردت ولو ارد تخفيف احدهما لم يخل اما ان تكون متفقين والافان لم
تكونا متفقين والافان لم تكونا متفقين خفت اية ما شئت على حسب ما
تقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت وجا في مخو شي الى الواو ايضا
في الهمزة الثانية مع جواز التخفيف وان كانتا متفقين فانه كاي الاو
اخر كلمة جاز حذف احدهما كوسيل الاخرى على القياس المتقدم وجاز
ان تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة فتقلب في جاحدا
الفاو في تلقا ابلهم يا وفي يدر اولئك واوا وان لم يكن الاو آخر الكلمة جاز
ان تخففا اية ما شئت على حسب ما يقتضيه قبل التخفيف في كل واحدة منهما لو
انفردت وجاز في مثل افحام الالف بين الهمزتين قال في الرمة قياسية
الو شابين جلاجل وبين التفاف انت ام ام سلم بن زيادة الالف بين الهمزتين

في انت قال ابن درويش زاد والالف بينهما ما اجتمعا ما قال ابو ر
 اثبت تلك الالف في الخط كراهة اجتماع ثلث الفات اعلم ان انواع المهموز ثلثة
 بالعقل والاستقراء ما حدها هموز الفاء نحو خذ والثانية هموز العين نحو
 سأل والثالثة هموز اللام نحو فراء فمهموز الفاء ينجي من جميع ثلاث
 المحركة لا من حد حسب لكنه ترك مثالا لحد علم بحواج الطبيب افاح باج ابح
 اعتمادا على ذكر اربعة من حذ ضربا هذا مثل في التصريف ومهموز العين
 من حركات نحو راي سري ومهموز اللام نحو نسيس ومهموز السين نحو
 باؤم لم يترك ذكر الخبر بل عدم التغير فيه ما ومهموز اللام من حذ ضرب
 نحو هتايها ومهموز الفاء نحو ساي اشتراي ومهموز اللام نحو صد اي
 وسخ ومهموز السين نحو جزاي صكر شجاعا واليحي في المضاعف الالف
 نحو من حذ ضرب نحو ان يان وفي المثال الالف هموز العين واللام لا الهمة
 لا تقع موقع حرف العلة نحو وان نبت اي دفنها في القبحية ووجاء
 روق في الاجوف الالف هموز اللام وفي الناقص الالف هموز الفاء والعين وفي
 اللغيف المقرون الالف هموز الفاء وفي المفروق الالف هموز العين وعلى هذا
 المربوم الثلاثة والرباعي مجزءا كان او مزيدا كشرح في الامثلة فتقول
 انت امل يا ممل على اصلها اي رجاو وقال في القاموس امل كجل و
 بنحس كشر الرجاو جمعا مال ممل املا واما رجاو ما اطول املية لكسر

بعض في معنى الامر ووزنه وبابه

املا واما ممل وتامل تثبت في الامر والنظر قال مولانا ردة في صدر صائفة
 على شرح التفاز في الرجاو بالمد هو الطمع فيما يملك حصوله ويراد في الامر
 بفرق بينه وبين الرجاو في الخوف يستعمل الاطلة في الايجاب والنفي كقوله
 بع ورجون من الله ما لا يرجون والثانية في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون
 لله وفاراد بينه وبين التمني بانه في محله فحسب في التمني في الملك المستحيل وقال بعضهم
 لا يختص الرجاو في الخوف بالنفي لقوله بع وارجوا اليوم الاخر وقال ابا
 الحرزي الطمع فيما يملك حصوله بخلاف التمني وينعارض التوقع اقوى
 اقوى في الطمع وتعمل في التوقع في المضارع فيه عكس كتحريم في سائر
 التصاريف والامر امل والاصل امل به من قبل الاولى للوصل والثانية
 فاما الفعل فقلت الثانية واو لمكونها او كون ما قبلها همزة مضمومة وذلك
 لان المهمزتين اذا التقيا حال كونهما في كلمة واحدة انما قال اذا التقيا لان
 الهمزة الساكنة التي قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبها بحرف من جنس حركة
 ما قبلها بل يجوز نحو زلس ويوس ودم قال الجليلي انما قال في كلمة واحدة
 لو كانت في كلمتين لا يجب نحو جأ احدكم بربوع فيه الامر ان في هذا الكلام
 نظر لان الهمزة اذا ساكنة يكون الفاء فلا يقع قوله ان الهمزة الثانية في
 مثل آمن قلبت الفاح انما يقع لقلب الفاء وقال بعض الشراح انما قال
 ثابتهما ساكنة احترار ان يكون ثابتهما متحركة نحو قوله بع صفرا فوقع

في ردة المصنف في حاشية
 الشرح

لونها وفيه نظر ايضا اذ ليس فيها ايضا اجتماع الهمزتين قال التفنان في
قوله ثانياً لما كانت جملة حالية وجاز خلقها في الواو لكونها عقيب
حال غير جملة كقول الله تعالى انما لما برزك بتجبل وتعظيم وقال
الحطبي محتمل ان يكون الحال الاولى وهو قوله في كلمة جملة ظرفية مقدرة
بالفعل على ما هو الاصل وترك الواو لان الظرف اذا كان عاملاً في ضمير
الحال يكون بغير واو التثنية لا تخراطة في ذلك المفرد ترك الواو لكونها
عقيب حال غير جملة بل لكونها في قبيل قوله القي قال مولانا دره النخاعة
في الجملة الاسمية الواقعة حكماً حال اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في
الاسمية مطلقاً وبعضهم اذا كانت في تأويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك
المفرد بلاملاحظة لتفصيل اجزائها نحو قوله القي في اي مشافها و
بعضكم لبعض عدو اي متعاديون وبعضهم اذا كان ضمير في الحال في صيغة
الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بين حال مفردة كالمثال
المذكور في شرح التفنان في وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبي
عن التشبيه وكان وبعضهم اوجب في نحو جاز ونحو سيع قال التفنان في
ولما قل وثانيهما ساكنة لانها لو التفتا في الكلمة ولم تكن الثانية ساكنة
فلا احكام اخرى لا يتقرب هذا الكتاب وفيه نظراً لا ينقص نحو ثمة اصلها
الهمزة كاحرة فان لم تقلب الثانية الفاء لم تكن بل نقلت حركتها اليها وقلت

وقلت يا فقبل الهمزة وبك الجواب بانه شاذ انتهى في الكواشي زعم بعضهم
ان النخاعة لا يجيزون اجتماع الهمزتين في ائمة للشقل وفيه نظر الصحة نقلها عن
الشيخ عليه السلام بل تنويره فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب كمنعته على الاصل
وهو اقبس وان نقل وزعم ايضا ان من قرأهم من يمين محققين يلزمه ان
يقرا آدم همزتين محققين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يعقل
الامان نقل وزعم الزمخشري ان تصريح باليس بقراءة ومن صرح بالياء هو الحسن
محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤون بهمزة بعد هاء مكسورة خفيفة
ولان الزجاج قال في ائمة عند النخاعة لغة واحدة بهمزة وباء والقراء يقرؤون
بهمزة وباء وهمزتين واعترض عليه الطبري ان معنى قوله وليس بقراءة ان اجدا
من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التفسير وقال التفنان
في شرح الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النخاعة واختاره في مفصله
وقال ابو شامة رأى النخاعة ابدال الهمزة بلاء في ائمة نقص عليه ابو علي في المحجة ثم قال
لم يوافق الزمخشري النخاعة واختاره مذهب القراء في الكشاف وفي المفصل فهو
حكاية قول النخاعة كذا حقق الفاضل البهشتي في كتابه على شرح التفنان في
قال الفاضل الجاربردي قول الزمخشري قد صحح التسهيل اعتراضه على قوله
النحوين انه وجب قبل الثانية يا ان انكسر ما قبلها وانكسر فانه قد صحح في القراء
وجعل الهمزة الثانية بل في نحو ثمة وقد ضح تخفيف الهمزة ايضا في قوله

اولى من قول النحاة من ان ما نقله القراء الى الهم ناكلون عنه ثبت عصية
 من الغلط وهم اعد من النجاة فالمصير في قولهم اولى ويكفي ان يجاب عنه بان مراد
 النجاة من قولهم قلب الهمة الثانية باملنهم ان القياس يقتضي ذلك ومخالفة
 شاذ يحفظ والقياس عليه وهذا لا ينافي في خلافة في القراءة السبعة بخلاف
 ان يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للتعامل ومثل ذلك مقبول واقع في
 الفصح من الكلام فان النجاة قالوا الشيخ على ثلثة اقسام شاذ عن القياس
 وشاذ عن الاستعمال بخلاف جميعا فالاول مقبول والثاني مردود ومثال
 الاول كالقود والصيد وكقوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان اي غلب فان القياس
 قلب حرف العلة في هذه الصور الفاء والاستعمال بخلاف ومثال الثالث قول الشاعر
 واما وعال كما او اقربا والاستعمال كهي لان الكاف مختص بالظاهر وام او عال كالم
 هضبة ومثال الثالث قول الشاعر يخرج اليربوع من نافقائه ومن حجره بالشيعة
 التي تصعب اي يخرج الفيا اليربوع الذي يتقصب بالشيعة من نافقائه وهي
 احدى حجره الشيعة بنت يقال له بالفارسية درمنه وقوله يتقصب اي يبدل
 في قاصعته وهي احدى حجره ايضا فادخل اللام في الفعل وهذا خلاف القياس
 والاستعمال وجب قبلها اي قلب الهمة الثانية الساكنة بحركة ما قبلها اي بحس
 حركة الهمة الثالثة قبلها كراهة اجتماع الهمزتين مع غير النطق فان كانت حركة
 ما قبلها فتحة قلبت بحرفها الفتح وهو الالف كما من اصله من قلبت الثانية

الثانية الفا وان كانت ضمة قلبت بحرف الضمة وهو الواو ونحو او من مجرول آمن
 اصله ومنهم من ينون وان كانت كسرة قلبت بحرف الكسرة وهي الياء نحو ايمان هذا
 امر والاصل او ما قال الشيخ اكل الدين في شرح الوصية الايمان في اللفظة عبارة
 عن التصديق مطلقا قال الله خبرني اخوة يوسف علي السلام وما انت بمؤمن
 لنا اي بمصدق لنا وعند الكلين هو تصديق محمد علي السلام فيما جاء به عند
 الله تعالى فان تصديق ما يوجب التصديق كالايمان بالله تعالى وملائكته وكتبه
 ورسوله واليوم الآخر وغير ذلك مما يجب الايمان به التفصيل في صدق الرسول
 فيما جاء به عند الله تعالى فهو مؤمن بدينه وبين الله تعالى والاقرار شرط اجرا احكام
 الاسلام عليه هذا هو المروي عن ابي حنيفة واليه ذهب الشيخ ابو منصور المازني
 وابو الحسن الأشعري والفاضل ابو بكر الباقلاني وابو الحسن الأشعري في ظاهر كلام
 الامام ابي حنيفة في كتاب الوصية بدلالة ان الايمان عبارة عن مجموع الخبرين
 الاقرار والتصديق ثم قال فاعرف ان الايمان عبارة عن التصديق في جعله
 عبارة عن مجرد الاقرار بالكرامة او اعتراف بشرط المعرفة والتصديق بعد
 الله بن عبد القطاة اوع المعرفة وحدها كجهم بن صفوان من المعنونة فقد
 حرف الهمزة المفهوم اللغوي بلا ضرورة ولو جاز ذلك بجاذ في كل اسم لغوي
 وفيه بطلان اللغوي ورفع الوصول الى الدلائل الجمعية ايضا فان الدلائل تدل
 على ذلك اما ان الاقرار ليس وحده بما يفيد عليه قولن في حق المنافقين

والله يشهد ان المنافقين كاذبون اثبت لهم الكذب والشك في قيام الاقرار
بهم وقولهم الامن اكبر وقلبتهم بين بالايمان فانه يدل على ان موضع الايمان
القلب لا اللسان وكذلك قولهم ولما يدخل الايمان في قلوبكم وقولهم اولئك كتب
في قلوبهم الايمان وكانوا كرامين اما قالوا انك لما راوا من اجراء احكامهم
على الذين شهدوا بالاث والاكلام في انما الكلام في اعتبارهم في حق اعتبار الآخرة
وهم في احكام الآخرة كفار لقوله تعالى استغفر لهم ولا تغفر لهم ان استغفر لهم سبعين
مرة فلن يغفر الله لهم وقوله تعالى ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار وقد قال
الله تعالى فحقهم من الذين قالوا بافولهم ولم يؤمن قلوبهم ولم يكن بالقلب
ايما لم يكن لهذا القول فائدة كما يقول الآخرون يؤمنون بك ورجلك واما انه
ليس المعرفة وحدها بايانا فدل على قولهم الذين اتيناهم الكتاب يعرفون كما
يعرفون اتيناهم فاهل الكتاب كانوا يعرفون النبي نبعته ومبعثه ولم يعرفوا
يميزون بينه وبين غيره بالوصف للعين الشخص كاليعرفون اتيناهم لا يشبه
عليهم اتيناهم من بين الصبيان ابن عباس رضي الله عنهما لما قدم رسول الله
الله عليه وسلم المدينة قال عمر بن الخطاب لعبد الله بن سلام قد اترأى الله عز وجل
على نبيه عليه السلام الذين اتيناهم الكتاب يعرفون كما يعرفون اتيناهم فكيف
يا عبد الله هذه المعرفة فقال عبد الله بن سلام باعمر لقد عرفت فيكم حين
رأيت كما اعرأى ابني اذا رايت مع الصبي البليغ وان كنت معرفة بمحمد عليه السلام

السلام من بابني فقال عمر رضي الله عنه وكيف ذلك يا ابن سلام قال لا اني اخذ
رسول الله حقا وبقينا وانا لا نشهد بذلك على ابني لاني لا ادري ما حدث النساء
فاعل والدته قد ماتت فقيل عمر لم يرد وقال وفقك الله يا ابن سلام فقد صدقت
او اصبحت ومع ذلك ما كانوا مؤمنين حيث لم يصدقوا وقال الله عز وجل وجحدوا
بها واستغفروا انفسهم قال فلما جاءهم ما عرفوا كفروا فنفته الله على الكافرين
واعلم ان تحقيق قولنا الاقرار بشرط اجراء الاحكام هو ان الله تعالى خلق الانس
ضعيفا لا يتقبل بامر معاشه محتاجا الى تعاضد وتعارض وتعاون وتعاون
لا يتيسر الاستغناء عن نفسه في المقاصد والحاجات الصعبة بطريق كاشاكت او امثلة
او كتابة والفاظ علما للمقاصد الباطنة وكان الالفاظ سهل لانها صوت
مقطعة هي كيفيات سموعة حادثة من اخراج النفس الضرورية المحتملة آلة
النفس وتكلف اختباري يحدث عند الحاجة وتنعقد عند عدمها وافيد
لانها يعبر بها عند الموجود والمعدوم والمعقول والغائب وسر كل مثال
فانعم الله تعالى على العباد ولطف بهم باحداث الموضوعات اللغوية بوضع
الالفاظ بازاء المتأاؤ وفهمهم عليها وباحداث قدرتهم عليها في الاختلاف
الرأين ليتوصلوا بها الى التحصيل مقاصدهم وكما خفيقة الايمان وهو التصديق
القلبي امر اياطنا لا يطلع عليه وقد رتب الله تعالى للعباد عليها مصالح كالآثار
والنويج والابتداء بالتسليم ووده وحق الدماء والاموال وغير ذلك

فجعل الاقرار ليل علم ما في الباطن ليعلم به ويترتب عليه المصلح المتعلق به
جوده فاذا قلبت الثانية بتجسس حركة ما قبلها فانه كانت الهمزة الاولى في الهمزة
تلي المنقلبة ثانياً ما واوا او باهزة وصل يعود الهمزة الثانية الى نصير
او ترجع الهمزة المنقلبة الى واوا او باهزة مالة فمما لم يرد الهمزة ليعود او ما
من فاعله تأمل حتى التامل فلا تترك في القاصرين عند الوصل اي وصل تلك
الكلمة بكلمة ما قبلها يعني عند سقوط همزة الوصل في الدخ لانه يرتفع حينئذ
النفا الهمزة تلي فلا تبقى على القلب فتعود المنقلبة اعلم ان المردب الهمزة
الثانية الواو والياء اطلق عليهما الهمزة لكونهما في الاصل همزة و
لصيرورتها همزة لان قولنا الاولى يقضي الثانية فقال في مقابلة هذا اذا
انفتح ما قبلها اي ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل كقولنا تع الى
الهدى اننا اعلم ان قول المصنف تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح
ما قبلها لا يتلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر غايته ان يبين عود
الثانية وعند الفتح وترك الصور بين الباقيتين لاختلافهما فلا يكون قوله
اذا انفتح ما قبلها قيداً احترازياً اذا عرفت هذا ظهر لك فيما قاله الفاضل
التفاز انما هو قوله اذا انفتح ما قبلها فنظر بل هو عدم محض لان الهمزة
الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل وانما انفتح ما قبلها وانضم وانكسر
لنزال العلة اعني اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح قوله تع الى الهدى اتنا

اتنا الاصل يتنايباً فلم يقط همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ونال
ما انضم ما قبلها قوله تع ومنهضة يقول اندل ولا اصل ايدياً فلما سقطت
الهمزة الاولى عادت الهمزة الثانية ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تع فليؤ
الذين ياتين والاصل اوتم بالواو فعند سقوط الهمزة الاولى عادت
الثانية وكذا في المنقلبة واوتقوله او مل يارب مل وباقطاً اميل
باعدة الهمزة ولم يبق مما تكون الاولى همزة وصل قلبت الثانية الفالات
همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة انتهى وفيه نظر
لان فتح همزة الوصل ليس الا في اللام التعريفية وايم ولغظة مواضع جمع
كثرة تناول ما في فوق العشرة بلا قرينة وما دونه الى الثالثة بقرينة فلا
يطلق على ما دونها وحذفوا الهمزة في حذف كل ومر على غير ذلك يعني ان
القبيل يقتضي ان يكون الامر من اخذ وناحل مر او خذوا وكل واو مر كل
من تأمل اكثرهم لما اشتقوا الامر حذف الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال
ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها الزوال لا بد ان يكون وهذا حذف
غير قبلي وفي نظم هذه الثلاثة في ذلك واحد صالح لان هذا الحذف
واجب في الاستعمال المشهور في حذف كل بخلاف مر لانها اكثر استعمالاً
حقائق التفاز في الجار يردى واما الامر من تأمل فلم يبلغ مبلغاً في
الكثرة ولا قصر في القلة فجعلوا الحكام متوسطين فجوزوا فيه او مروروا

في الابتداء يكون مرادهم يستفنون في هرة الوصل فليرى من الاشتغال انما
قلنا في استعمال المشهور لان بسببه قد نقص على ان العرب يتم وتقول او كلوكي
الفارسي وابو الفتح او خدا وكل قال الا ان ذلك في غاية الشذوذ استعمالا
وقد حكي امر على الاصل عند الوصل كقولهم وامر اهك بالصلوة اصل
او مر حذفت هرة الوصل واعيدت الثانية ففيل وامر قال التفتازاني وهذا
افصح من مر لولا التقليل بحذف هرة الوصل وجاء في الحديث فمر برأس التفتازاني
ومر بالستر ومر برأس الكلب انتهى ولغظة رأس الكلب في مر برأس الكلب
زيادة على الحديث ولعلها غلظت في التلخيص او من التفتازاني في صفر سنة حين
صنف الشرح عا هذا المثل قال مولانا نادر في صدر كتابه عا هذا الشرح التفتازاني
وكان الشارح يوم تاليفه هذا الشرح ابي سنة عشر سنة وفي تلك السنة
ولد الشريف الجرجاني ذكر الخطيب ابن قاسم في كتابه روضته ومنه صنفنا
المطول شرح التلخيص في المعاني قد صنفه حين كان في الطلبة ولذا ذكره
الاقصري في شرح ايضاح المتأب ب قوله قال بعض الطلبة حيث نقل العريضة
في المطول والمختصر الذي اختصره منه بعد كنين وشرح المفاتيح في المعاني
والارشاد وشرح الكافية في الفصوص وشرح التلخيص في المنطق وشرح العقائد
والمقاصد وشرح حرفة الكلام وشرح البزري والنيويج وكتاب مختصر
ابن الحاجب في الاصول وشرح غاية الفصول في فقه مذهب الشافعي و

وشرح الفرائض للامام السجاني وشرح الجامع الكبير للاخلاق
في فقه الحنفية وشرح الكشاف واخر تصنيفه اعلم انك قد عرفت ان لفظة
رأس في مر برأس الكلب ثابتة على الحديث فلا احتياج الى التاويل الذي
قاله مولانا نادر وهو معنى برأس الكلب يقتل الكلب العقور كما يقال اعتق
كذا وكذا راسا او تملك ويقال امر حى من مادام راسك سالما وذاكر الرسل
لمشاكله رأس التمثال والمراد القتل بغير برأسه لكونه سهلا وان راسه
المهموز الفا وهما يهني من المهموز اللام كضرب بغير اي حكم صحيح الفاء
واللام في جميع منصرفاته الفعلية واللامية يقال اذ الرجل قوي قاله جمل
اللفظة اذ الرجل قوي في فتره بعاون فلم يصب في الصحيح اذ رت فلانا اي
عاونه والعامية تقول اذ رت رانتهى وهو يشير الى ان الذي يعملها وانما
هو اذ بالمد لا اذ لان معناه قوي كما عرفت اعلم انه قد وقع في بعض النسخ
اذا رت برأسه مله ثم راجعته يا رت مثله الراء اوزا النقبض وجمع و
وثبتها وادروا ووز الحجة لادب بحجها وزحفت اليه وثبتت في مكانها
والليلة برز كذا في الفاموس وعليه شيء الجلال الدواني في المختصر حيث
قال اذ رت برب ضرب يقال اذ السلام الى المدينة بارزاي لفضيم اليها وجمع
بعضه الى بعض غيرها ومنه قوله عليه السلام ان السلام لينا والمدينة كاتار
الحجة الى حبرها انتهى وشمى عليه الصفر هندی ايضا حيث معنى اذ النقبض

والضمير النحل ومنه ان رت الحجة الى حجرها اذا رجعت اليه كما استحق صحتها
اعلم ان بين كلام صاحب القاموس وكلام الدواني مخالفة وكذا بين كلامها
وكلام الصفي بندي مخالفة والوجه الوجه ما قاله صاحب القاموس فانه يقد
على الدواني وامثاله اللغة وهو الطعام صار هينا وباطنه هين وهن
ايضا بالكسر هنا الطعام من يلبضرب وقطع وهنا ايضا بالكسر وهن
الطعام بالكسر هنا به وكلامه به بلا تعجب وهن وهن والهينة ضد النومة
وهنا به كذا هينة بالمذكور في مختار الصحاح وقد نقلت الهنرة هنا
الفاكا في قوله راحته بسلة البقال عشية فارعى فزاره لاهناك المربع و
من جوز هذا يقبل صانع عليه صرح به جار الله العلامة في تفسير سورة طه و
الامر في نازرا بر اصلا ان رقلت الثانية بالكا في ايما خصه بالذكر لانه
من قبل ليس في هني ومن غفل عن هذه النكتة اللطيفة قالوا السلبان
يقول ابرزوا هني وصم اديا دني من موز الفاو كرم بكرم اي حكم
الصحيح الفاعل الموز في جميع تصرفاته الفعلية والاسمية ادب بالضم
ادبوا ديبا وادبوا ديبا وادبوا ديبا وادبوا ديبا وادبوا ديبا وادبوا ديبا
من يلبضرب ودعاهم الى طعامه والادب التواضع والادب بهم الى طعامه
مثل ادب وليم الطعام المادبة بالضم والفحش ومنه الادب لانه بادب
الناس الى المحاطب مداهم يبعوهم اليها وتركيبه بدل على الجمع والدعاء

والدعا كذا في جامع اللغة قال عماد الدين الكاشي الكريم كيفية نفسانية
تقتضي ايصال النفع الى الغير بالمال والغير بالعفو وقال السيد عبد الله
الكريم نقيض اللوم وهو جامع للنقصا المضية فانه اذا كان بيد النفس
وهو شجاعة وان كان بالمال فهو وجود وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو
عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وهو ايتار الغير بالخير بالبر والعفو
يكون ذلك مكد للنفوس الزكية بملاحظة لطفه حسنة عقلا وخرعا وقد
ها بعد في الكيفية التفت الخلق والامر ادب والاصول ادب فابت
الهمزة الثانية واوا ولذا ذكره كسالي الكنع يمنع اي مثل فتح يفتح
ولم يقل كفتح يفتح رعاية للسلب بل هو كمال ومنع والامر كمال كمنع بلا
تغيير قلت فاذا لم يكن فيه تغيير فلم ذكره قلت ليعرف عليه قوله ويجوز في مثال
سالي سأل ان نقول سالي بقلب الهمزة الثانية الفا للتخفيف لكنه على الشدة
لان الف ليس في مثل جعلها بين بين على ما عرفت ومنه قوله حسن رضوانه
عنه سالت هذيل كولا لله فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب
في مضارعه بالالف المنقلبة عن الهمزة كما يشير اليه عبارة المتن لم يكن في اخذ
الامر منه تكلفا وهو نقل الهمزة الثانية الى السين ثم قلبها الفاء ثم حذف
الف المنقلبة الى كنين قال الدواني في المختار قوله في التكلف سهل
بانه يقال انه مأخوذ من نسا الامر سالا وحذفنا الف بعد حذف حرف

المضارعة لا تنقل الساكنين بل التكلف في كلامه كما لا يخفى على من دق النظر
 قال الدوازي نقول في مضارعة سال يسأل بحذف الهمزة للتخفيف ونقل
 حركتها إلى ما قبلها على القياس كما في مسلة سلة في أمره بنقل حركة الهمزة
 الثانية إلى ما قبلها ثم حذفها والاستغناء عن همزة الوصل كما ذكره الجوهري
 والجاربردي ولكنه مخالف لما قلناه المصنف الوجه الوجه ما قاله الجوهري
 والجاربردي لأن فيهما فلا المصنف تكلفا يستأه أنفاً أقول قد عرفت
 أن التكلف في كلامه فيلحق أن يقال في حقه فالخطأ في مقالتنا بل حاله
 حاله قال ابن مالك ليس كذلك في قراءة من قرأ سال سأل بعد أن يخففا
 من سال وإنما هو مثل هل سأل معتل العين مراد في سال مرهون العين
 لأنهم يقولون سأل سأل نحو هيت سأل سأل وقال أبو البقاء سأل
 مثل خاض يخاف ومصدره السأولة وهو واو في ذكره الجاربردي قال
 الفرغ في كتابته على شرح الجواز في حكم وجه آخر وهو سأل يسأل بمعنى
 جرى وأصله يسأل فقلبناه إلى الفاكاء وقال ابن عيسى في شرح الملوك قول
 نع فيما قرأه ابن علف ونافع سأل سأل أنه السيل لأنه السؤال والسائل
 وادخ جهنهم على ما ورد في التفسير الفاضل التفاضل في فاء قلت فيهم
 همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السبب لكونها عارضة كما قال الون في
 الأمر من تجار وشرا وأجازوا فثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفوها

وحذفوا همزاتهم بقوا همزة الوصل فقالوا الجروا في عدم الاعتداد بالحركة
 العارضة قلت لا بأس أكثر استعمالاً في احتوائه التخفيف بحيث يمكن اختلاف ذلك
 أو قلت من شئت فقل بالالف فحذف حرف المضارعة ولكن الآخر ثم حذف
 الالف المتساكنين فبقى س وليس كذلك الجروا في أن التخفيف إنما هو
 في الأمر وفي المضارع انتهى أقول فيه لأن عدم حذف الهمزة في الجروا في شاذ
 لا يقاس عليه في القياس فحذف الهمزة بالاستغناء عنها بحركة الحركة إلى بعدها
 وأما ثانياً فإذ قوله ما لعدم الاعتداد بالحركة العارضة فحقاً لما ذكره في كتب
 القوم كما لا يخفى على المتتبع فصدور مثل هذا الوهم منهم ما يجيب عن غيرنا
 وغيره من العقلاء علم أنه يرد اعتراض آخر على الدوازي وهو لا يخفى على من يرجع
 السبب أنامل حق التأمل وفقد الدوازي وأبى يجمع يؤبى هموز الفاعل
 العين الواو وسأ يقض سربو هموز الملام وهو مثل العين الواو
 كما يصون أي حكم الأجوف الواو قال مولانا دده أعلم أن سأل لازم متعد
 يقال يؤبى فسي مثل سربة فسرو يقال هو رجل سوء بلا إضافة ورجل سوء بآفة
 كإضافة حمار سوء ورجل حذق في إفادة البالغة حيث أريد أن الصدق حاله
 فصلاً بـ سوباً إليه كانه أصل له ولا يقال رجل سوباً بالضم في الكتاب كما لا كره
 والكره والضعف والضعف سأل الآن المفتوح غلب في أن يضاف إليه ما يراوده
 من كل شيء وتوب بالضم مجرى مجرى الشر الذي هو يقتضى الخير وقيل بالفتح صد

وبالضم الباء والمكروه والنعار والمهلك وقيل بالضم هم مصدر وقال اللؤلؤ
 الفاضل أبو السعد الكامل السوي في الأصل مصدر ساكن وسواء إذا
 حزنه يطلق على جميع المعاني سواء كانت من أعمال الجوارح أو أفعال القلوب ^{كثرت}
 كلها في أمهات أصنافها والفحشاء أفعي أنواعها وأعظمها مساء وقال في
 القاموس ساكن وسواء وسواء وسواء وسواء وسواء وسواء وسواء
 وسائية ففعل بها يكره ونساء هو وساء الله منه والجرم وكل آفة والنار
 ومنه ثم كذا عاقبة الذين بها والسوء في قرأه ورجل وسوء السوء الفتح
 ولا ضافة والسوء من الحسن والنار وساء فسد واليه الحسن لمؤنة الفرج و
 الفاحشة والخلة القيمة كالسوء المسينة الخطيئة وساء كسجافج و
 النعت كسواء وكواء وكواء عليه من سوية كسواء عليه قال ساءت وبسوءة
 بالضم هي كسواء كخرافة علم الشيء وبكسر اللين ينزل قبل الددة يكون في أطراف
 الأخلاق وبسائها حليتها وبسائها كسوء اللين من غير جلب الأمور اختلفت
 وقالان تخفى أقرب انكاره وحكم جائحي عز الجوف البلاء اللهم هو اللام كال
 يكيل أي حكم الجوف البلاء في الغبر المهوز اللام فاصل جاء وكال جني في
 كيل قلبية الباء فيهما الفالخر كهما وانفتاح ما قبلهما فصار جاء وكال أصل
 بجي بجي ويكيل يكيل نقلت حركة الباء إلى ما قبلها فصار بجي ويكيل بقا
 كال الزند وهو العود الذي يفتح به النار إذا لم يؤز نال من تحرقها واللام

لم يغير الهمزة في أمرها وكان الاعلال في الهم الفاعل منهما مخالفا لاعلال الصائين
 وكان ترك الهمزة ما ذكر الهم الفاعل منهما وقال فيهما وساء وجاء الأصل وساء
 وجاء بتقديم الواو واليت على الهمزة بالاتفاق لكونه ما في الأجوف اللهم هو اللام
 فعاكس بويه وأصحا قبلت الواو واليت الهمزة كما في صان وبيع فقيل ساء وجاء
 بهمزة ثم قبلت الهمزة الثانية بالنظر فيهما وانكسار ما قبلها ثم علل الاعلال
 ورام وقال الخليل أصلهما وساء وجاء في قلبت العين في موضع اللام واللام في موضع
 العين فصار وساء وجاء بتقديم الهمزة عليهما ثم علل الاعلال ورام فيكون
 وزنه فاع عن كسبويه وقال عند الخليل ورجع أبو علي الفارسي قول الخليل بقلته
 التغير في قول كسبويه من علل اليت ليسا وهما قلب العين همزة وقلب اللام باو
 القاف في غيب في كلامهم كثير مع عدم الاحتياج اليكناك وناه بناء الأصل ناهي
 بناء وآيسر الأصل ينس ونحو ذلك وهو منافق احتج به الاجتماع ^{للس} الاعلال
 إذا كانا على القيل والي في الاعلال واحد على خلاف القيل حتى قال ابن الحارث في قول كسبويه
 أقبل لأن القلب خلاف الأصل وقول الخليل لا يقوم عليه دليل فوجب المصير إلى قول
 كسبويه ونقول قول كسبويه بوجه آخر وهو أن الأصل في الهم الفاعل أن يقول بالعلل
 فعل كسبويه وإن قصر الفتحة قبل الواو واليت الهمزة لكنه في الحقيقة قبل الواو واليت
 الفاعل في فعله ثم همزة لقرينة جها في الالف ولكه اعترى كسبويه بحسنه حيث قال
 فكل القولين حسن يعني قوله وقول الخليل وحكم له المخرج أي داوي يلوم من

الناقص الواو في الميموز الفاكه عابد عواي حكم الناقص الواو في الميموز
 الفا اصلها هو قبل الواو الف التكرار وانفتاح ما قبلها واصلها هو ياء
 لم تنقل الضمة على الواو وحذفت فصار ياء و حكم اتي ياتي من الناقص البائي
 الميموز الفا كرمي يرمي حكم الناقص الياء الغير الميموز الفا والامر من ايت
 اصلها ت قبلت الثانية ياء كايما ولذا ذكره ومنه حكم في العربيه بحذف الهاء
 الثانية ثم يستغنى من همة الوصل وتقولت يارجل كوف في الوقفة كقته ^{تتبعها}
 بحذف كاهم وحكم واي ياء من اللفيف المفروق الميموز العين كوفي يواي
 حكم اللفيف المفروق الغير الميموز العين في جميع تصرفاته فاموس اللغة وا
 ياء وليا وعد ضمن قالواي العدم والناس والوهم والظن يتحرك الميموز
 السج الخديعة الدوب والمخار الحش و ه و اة والوثة الددة والقدر
 والقصة الكولعا كالواية والجوالق الضخم والناقة الضخم البطن والمرانة
 الحافظة لبيها واتاني واتوي القدر كسود والتوالي الاجتماع قوله امر
 من تاني حذفت منه حرف المضارعة وحذف الياء ليجزم فصار على حرف واحد
 قال مطا نادره واوي ياء في ايا واويا على فعول واوا على فعلا بالكسر كذا
 اي انضم اليه واوي له اي رجمة وتحقيق جمع اليه بقية ذكره الطبيب والماء
 كل مكنا ياوي اليه ليل او نهارا وقال اصلها القاموس واوية منزل اليه ايتا
 واويا واوية وثاوية وثاوية وثاوية وثاوية وثاوية وثاوية وثاوية وثاوية وثاوية

انزلته بنفسي الماوي والمماوي والمماوة المكا وثاوية الطير وثاوية تجتمع
 وطير اوي متاوية واوي له اوية واوية وماوية رق كايون اقول بين كلام الفضل
 الطيبي وصاحب القاموس مخالفا لظاهره فلا بد من التوجيه نحو شي شيا فالف
 التفتازاني واصلها اويا والفايدة في ذكره ليس فيه امر زائد وكافا لونه انه
 قال حكمه في التصاري فحكم شوي وشوي والمصدر ليس من التصاري فلم يعلم
 انه مصدر ايضا كصده في الاعلا الفاشا اليه والامر من تاوي اليوكا شون
 نشوي والاصل و قبلت الثانية ياء ولهذا ذكره ولا يخفى عليك ان الثاني ايت
 وايزروا يور بخود لك تميزه عند سقوط همة الوصل في الدج لما تقدم
 نحو قوله تع فاوا وحول جماعة الذكور نقول ابوا يوبا ابوا والاصل و
 بهمزةين فلما انفصل به الفا سقطت همة الوصل وعادته همة المنقلبة فصار
 فاوا و امر على هذا وقاي اي بعد بناء كسر ياء بالتدبر في هذه الابحاث
 ومقابلته بما تقدم في المعتكلا وما مر من الاعلا عند التوكيد وغيره لا تظهرها
 يخفى عليك ان اتقنت ما تقدم والافلا عارة مع تاديه بالاملا لا يفيدك
 وهكذا اقول يري اي قبل يري ان يكون كساي وبرعي لانه من ياء بهما لك العرب
 قال في مختار الصحيح العرب جسد من الناس والنسبة اليه عربي وهم اهل الامصار و
 الاعراب منهم كان البادية خاصة والنسبة اليه عربي والاعراب ليس جميعا العرب
 بل هو قسم من العرب العاربة الخاص منهم اكرم لفظه قليل الابل و رماقا

فوقفت وقوفاً في الصناعة قطع الكلمة ما بعدها أي على تقدير أن
 يكون بعدها شيء وانما قلنا المراد هذا لأنه قد توقف الواقف فلا يكون
 بعد ذلك شيء وقال بعضهم الوقف قطع الكلمة عن الحركة وأورد عليه أنه
 ليس بواضح لأنه قد لا يكون متحركاً وجوابه قريب تمام في التعريف الأول
 لكن يرد على التعريف الثاني أنه ليس بجامع ولا مانع أمانه ليس بجامع فانه
 لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها لم يستحق وقفاً ولهذا يقال وقف ^{خطا}
 في ترك حركته وهو خارج عن هذا التعريف ولما غير مانع فانه لو كان آخر
 الكلمة ووصل ما بعدها فانه غير ممكنة توزن لوقفه ولا يسمى هذا وقفاً
 مع أن الحد يشمله بقيت هنا فائدة مهمة وهي ما قاله الامام المظفر في
 المصنف وهو كل كلمة اذا وقفت عليها لم تكن آخرها إلا ما كان متوقفاً
 فانك تبدل من تنوين الفاعلة النصب نحو رايت زيداً فتقول له يا
 زيدا ربي ربي ربي والراء مفتوحة في الجميع اذا داعى الى العدول
 عنه بالنكيد الا فصح وبالتوكيد لما مر ربي باجاء اللام المحذوفة كما
 في اغزى ريان روي بضم الواو دون المحذوف كما في اغزى لانه لا تختم هنا
 تدل عليه لان ما قبله مفتوح ربي بكسر الهمزة دون المحذوف لذلك يدان
 ريان وبالحقيقة ربي روي من روي في الهم الفاعل اصل راي
 على وزن فاعل استقلت الضمة على الباء محذوفة ثم حذفت الباء بالتقاء

فيه روي المصنف

الاتقاء الساكنين رايتان في شية راوت في جملة اصل رايتون استقلت الضمة
 على الباء فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت اجتماع الكسرة ووزنه فاعل وكراع
 راعيان راعون ورأيت رايتان رايت كراعية رايتان رايتك وذلك
 مر في اصله مروي اجتمعت الواو والياء والفتحة من مكسرة فقلت الواو ياء
 وادغمت في الثانية ثم ابدلت الضمة كسرة للمناسبة وبناء بابتداء فعل منه اي مروي
 مخالفا لخواصه ايضا يعني كما كبرى مخالفا لخواصه نحو بناء في التزام حذف
 الهمزة من دون الاخوات كذلك بناء بالالف والفتحة مطلقاً سواء كان ما قبلها او مضافاً
 او امر او غير ذلك مخالفا لخواصه نحو بناء في التزام حذف منه دون الاخوات
 وذلك كسرة الاستعمال فتقول راي في الماضي برك في المضارع والاصل اراي
 برأي كما عطي يعطى فنقلت حركة الهمزة فيه الى التاء ثم حذفت الهمزة ^{للتخفيف}
 فصارت اري ثم عمل اعلال الناقص اراء وراية وراء اصلها اراي
 كما كرام حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفاً فصارت اربا فقلت
 الباء همزة لتطرفها بعد الزائدة صار اراء ان عوضت العيون بالياء والالف
 وان عوضت قبل قلب الهمزة فلا تعذب الهمزة لعدم تطرفها للقاء فيكون مصدر
 مستعمل على ثلاثة اوجه همزة وتاء بعد الف ضياء وتاء او همزة فهو مرة الهمزة الفاعل
 اصل مروي حذفت الهمزة كما ذكرناه واعمل اعلال ارام فقلت مروي وزن
 مفرعان اصل مريان اصل مريان مرون اصل مريون على وزن مفعولون

الهمة يا صار مثل التي يجوز قلب البابا وادغام التاء الساكنة وقد سرفقال
 نقول اننا لا نختار ما يتاكد في غير ادغام الا نعدوا تاء بالادغام لان البناء
 هنا عارضة غير مكررة وتختذف في اكثر المواضع اعني عند حذف التاء في الوصل والدرج
 وقوله قال الله في ابتداء خطا فاما المتخذ فيلزم ان يتخذ بمعنى اخذ فلذلك ادغم
 ولا الوجوب يقال يتخذ انتهى كلامه هذا مع اختلاف ما ذكر في الصحيح وجامع اللغة
 ومختار الصحاح من ان الالتخاذ واقتحام الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمة التاء
 يا وقلب الياء تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافعال توهوا ان التاء اصلية فنوا
 منه فعلا يفعل فقالوا اتخذ يتخذ فاعرفت هذا فقد ظهر لك ما فيما قلنا
 الدوز وهو فان قلت قد قال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا بالادغام قلت
 ليس ذلك من اخذ حتى يرد علينا بل افعل من اتخذ يتخذ بمعنى اخذ ياخذونه
 قراءة من قرأ اتخذ بالتخفيف فالتاء في اخذ اصل كما في تبع ولم هذا يقال
 في اتخذ مثلا علم بخلاف التاء في اتبع في ما بيننا فان كان تاء اوله اصلا
 ذهبت به الى الافتعال يجمع تاء من اولها ساكنة فادغم ففعل اتخذ والكان
 الواجب ان يقال يتخذ بالياء هذا اخر الكلام في المهموز فلنشعر في الفصل
 الذي نختم به الفصل وهو فصل في بيان الهم الزمان والمكان ويجوز
 عدم تقدير البيان ان الظرفية والمضروفية بين الالف والميم مجازية فيجوز
 ان يكون كل منهما ماضيا فالآخر كما عرفت في قصر الواجب لا وقد قصر كذلك

فيه روع التفات في منسك

فيه روع الدوز

منه
ايها كلام الفاضل الدواني

في التوبة الخ

فيه روع على ما

وكذلك على التاء اعلم ان جمعها في فصل واحد لزيادة التاكيد بينهما معنى
 فان كلامهما ماضيا ففعل وكثر كصيفتهما وهولهما وضع لزمنا او مكنا
 باعتبار وقوع الفعل في مطلقا غير تقييد بعينه شخص او بزمانا قال الفاضل
 الجار يرد على شرح الشافية فاذا قلت مخرج فعناه موضع المخرج المطلق
 اوزنا المخرج المطلق ومنه لم يعملوا لهم الزمان والمكان مفعولا ولا ظرف
 فلا يقولون مقتل زيد ولا يخرج اليوم لنا يخرج من الاطلاق والتقييد
 وتاؤوا قول النابغة كالحجر الرامسا زبوله عليه فيضمة الصوائع بان
 المضاف محذوف والتقدير كان موضع حجر الرامسا فالمحجر مصدر مضاف
 الى الفاعل ناصب ليدولوا والرامسا الرياح التي تثير التراب تدفق التاء
 من الرس وهو الدفن والقيصم جلد ابيض يكتب في ثمنه تيمنا زينة بالكتابة
 وامرأة صنم اليبس اي صاذقة ما همة يعمل اليبس ومعنى البيت
 الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرق الذي زينة والصوائع بالنفس
 والكتابة وانما تاؤوا هذا البيت بما ذكرنا لانهم لو لم يقدروا المضافا
 ان جعلوا المحجر مصدا او لم مكنا لسبيل الى الاول والالم يستقيم الخبر بقوله
 فضيم لان الرق لا يصح تشبيهه بالجرح ولا التاء والالم يكن نصب ليدولها
 وجه لما مر انتهى اعلم ان عدم جواز اعمالهم الزمان والمكان عند المتقدمين
 والمتأخرين من النخاة قد جوزوا اعمالهم في الطرفين غلطوا بان الظرف

الفاضل على اللفظ الفاضل
الامدي وبعده التفسير منه

فيه روع على ما

فيه روع الجار

بكيفية رابحة الفعل ذكره علماء الدين البطاني في كتيبة المطول وفيما قاله
 الجار يرى تحت بعز في اذنه تأمل فتقول بنالم الزما والمكانم يفعل
 بكسر العين على مفعول بكسر العين ليوافق حركة عين فعل الزما والمكان
 حركة عين فعل المضارع كالمجلس في السالم والبيت في غيره اصله ميت اعل
 بالنقل وم يفعل بفتح العين وضمها على مفعول بفتح العين اما في مفتوح
 العين فقلت في قوله اما في مضمومة لم يفسهم مفعلة الكلام الا مكرما ومونا
 ورجح الفتح على الكسر لخصته ذكره التنفاز في قال الغزي هذا التثنية مقيد
 بالافصح العدم انحصا المطلق فيما ذكره لانه قد جاء بهلك بضم اللام مصد
 هلك ومير بضم السين في اعطى ابن ابراهيم ومجاهد كان نقل ابن عطية
 فناظر مع ميرة على الامر في ناظر وضم السين وكسر الراء ذكر ابن القطاع انه جاء
 مالك بالهمزة وضم السلام بمعنى الرسالة وقال الشاعر بلغا التمام غما
 الكا انه قد طال حبسه وانتظار انتهى وقال الغزي في كتيبة شرح الجار يرى
 لم اجد القراءة في فناظرة على ميرة بكسر الظا وضم السين والاضافة لا اصدو
 المنقول عن عطى ابن ابراهيم انه قرأ بالضم والاضافة ثم غري انه قرأ فناظرة
 على فاعله وقد خرجها ابو الحق على انها مصد مخو بس لوقفها كاذبة و
 عنه فناظرة على الامر في ساجدة بالنظرة والصير للغيريم وغير مجاهد ايضا
 انه قرأ بالضم والاضافة لكنه قرأ فنظرة بكون الظا وهي لغة بيمية وفي

مصدر بفتح الحاء منه
 مصدر بفتح الكاف منه

وفي الايات قراءات اخرى المشهور منها فنظرة الاميرة بكسر السين و
 ضمها من غير اضافته وقال شيخ الاسلام في المناهج الكافية اما هلك بالضم
 مصد هلك ومير بالضم بمعنى النعمة وما لك بمعنى الرسالة فغير فصيح
 وانما يجعل معون مما جاء على مفعول كميسور للنزوم كثرة التغير وهو
 حذف الواو ونقل الحركة واذا جعله فعلا لا يلزم الا النقل كالمذهب
 من يذهب بالفتح والمقتل من يقتل من يشرب من يشرب بالفتح لكن
 من يعلم يعلم وان خرج على الفاضل الامدي والمقام من يقوم اجوف و
 الاصل مقوم نقلت حركة الواو اما قبلها وقلت الواو الفالحة كما
 في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فصلا مقاما قال المولى شهاب بن بزن
 سائلا للعلامة مولانا ابو حنيفة رحمه الله الملك الودود عن الفرق بين المقام
 بفتح الميم والمقام بضمها باو حيد العيص شيخ يستغفر في المقام والمقام
 فاجاب العلامة المشاري بان الاول موضع قيام الشيء اعم من ان يكون قيامه
 فيه بقاء باقاة غيره ومن ان يكون ذلك بطريق المكث فيه او بدونه والثاني
 موضع اقامة الغير اياه او موضع قيامه بغيره متدا فانه كان الفعل الناصب
 ثلاثا فمقتضى المقام هو الاول وكذا انكار باعيا ولم يقصد ان يكون المقام
 موضع قيام المضاعف اليه بقلته غيره او موضع قيام الممتد واما اذا قصد
 ذلك فمقتضاه الثاني كما اذا قيل اقيمت القسمة المقام الواو تنبيه على انها

فيه رد على الفاضل الامدي

خلف عن الباء التي هي الاصل من حرق القسم ومقامها الكمال كلها وان كانت منقطة
 بوضع الواضع لكون مقامها المنوط باصل الوضع لكونها مقامها اصليا لها
 قد ينزل منزلة موضع قيامها بانفسها وجعل مقامها المنوط لكونها بالانفس
 الطائر المختلف لاصل جاريها مجرى المقادير لظواهر الاختيار هذا اذا
 كان المقام ظرفا ما اذا كان مصدرا يميأ الفعل الناصب بآي حقيقة الميم
 ولما قولها وانتهى ما بناها حسنا في معنى ان مصدرا الرباعي قد حذف منه
 الزايد او على ان مصدرا لثلاثي مترتبة على الفعل المذكور والمعنى انتهى ما بنيت
 بنائها حسنا كما في قولها قال وعصية دهر يا ابن مروان لم يدع من المال الاستحيا
 وتختلف انتهى واجبا للفصل مولانا احمد بن السعدي عن الفرق المذكور بان قال
 هو انه اذا قيل اقيم الفلان مقام الفلان مثلا نظر الى الفلان الثلاثة ان كان المقام
 كلف نفس الامر يقال مقام بالفتح سواء قرئ الفعل اقيم او قام واذ كان المقام
 لغير الفلان الثاني في نفس الامر يقال مقام بالضم سواء قرئ الفعل اقيم او قام كالبا
 في حرق القسم لانها اصل في القسم والواو بدل منها والثاء بدل الواو فاذا
 قيل التا اقيمت مقام الواو يقال مقام بالضم لان المقام ليس الواو بل التا في نفس
 الامر لان الواو بدل من الباء واذا قيل التا اقيمت مقام الباء فهو بالفتح لان المقام
 للباء في نفس الامر لانها اصل في القسم على هذا ظهر فساد ما قيل من ان الفعل
 اذا قرئ من الثلاثة يكون مقام بالفتح واذا قرئ من المزيد يكون بضم الميم

فائدة المولى الشهير بابن السدي

غير عليه السلام

ولما كان هنا مظنة سؤال بانما نجد مما في الفعل بالفتح والضم على مفعول
 مشار الى جوابه بقوله وسند السجدة قال صاحب جامع اللغة سجدة بضم السين
 سجود الصلوة وهو وضع الجبهة على الارض والاصح مع اعظم منه وبابه بضم
 والمجدي كالجيم وفتحها معروفا من كلامه متخصا وقال مولانا دوده وهو
 سلم البيت للعبارة بسجدة او بالفتح بسبويه واما موضع السجود في المسجد بالفتح
 لا غير قال الامام المطرزي في المغرب بسجدة للصلوة والمسجدان مكة ولدينة
 شرفهما الله تعالى ونورهما والجمع المساجد ونما قول ويجعل الكافورة حشا
 فيها مواضع السجود من بدنا فلان جمع سجدة بفتح الجيم لا غير قال السرخسي في شرح
 الكافي بفتحها بجهته وانفرد بديره وركبته وقدمه علم بذكر القدوري رحمه
 الله تعالى الانف والقديمان الى هنا كلامه قيل وفي ذكرهم المسجد نظر لانهم ان ارادوا
 به البيت المنى للعبادة كما لم يرس مما نحن فيه لعدم اعتبار وقوع الفعل او محل
 السجود فهو بالفتح فقط على القياس ويجلب بالاختيار الاول كونه في الا
 الكثر في المسجد بعد وقوع الفعل فيا قبله كذا في شرح الشافعي رحمه الله
 المشرق بكسر الراء فيشرق بالضم لكثرة شروق الشمس وزمانه والمغرب بكسر
 من يغرب بالضم لكثرة غروب زمانه ولو قدم ذكر المشرق على المغرب كما في احسن
 ايضا لكثرة غروب زمانه والمطلع بكسر اللام من يطالع بالضم لكثرة طلوع الشمس
 ولو قدم على المغرب كما في احسن ايضا لكثرة غروب زمانه ولو عرف بالتأمل لا يخفى

قال الفاضل مولانا محمد شيرنجي ناره في شرح المفصود المستعمل بالقبول اعلم ان
 قولهم ان المطلق شأنه المجبنة بكسر العين بخالفها ورد في التبريد في مطلع الفجر
 على قراءة من قرأه بفتح اللام وقراءة الفتح اكثر قال البيضاوي وقراء الكسائي على
 غير ذلك والمجوز مكانه لا بل قال التفتازاني انه مجزى مفتوح العين وفيه
 نظر لقول الجوهري جردت الجوز واجزها بالضم انتهى ولقول صاحب جملع
 اللغة ومختار الصحاح وبابه نصر انتهى مع مخالفة لا قبل ابطاعا ما لا يخفى
 والمرفق مكانا الرق عند العنق والمفرق مكان الفرق ومنه مفرق الزمر كقول
 الراس انه موضع فرق الشعر المسكن مكان السكون والمنك مكان النك
 قال في جامع اللغة النك العنق والملك العبد وقد نك بك كركند
 ونك تعبد ونك من يظفر فصار تلكا ونسكة الذبيحة والجمع نك يفهمين
 ونسايك وقد نك الله نك كركند والمنك بفتح السين وكسرها يقع
 على المصدر والزمان سميت امور الحج كلها منك وكل ما يتقرب به الى الله
 منك ومنك تعلقك الملك ما هو مأخوذ من النسبكية وهي نسبكية الفضة
 المصفاة كانه صنع نفقة لك ونك الشئ عند الماء وطهره فهو منسوك
 والمنك كالباء من ينبت بالضم كما انبتا اوزمانه والمنك بفتح الفاء من سقط
 بالضم لموضع السقوط يقال هذا سقط راسه اي موضع ولدته فانه جاء في
 الكل بكسر العين وان كان القيس في كلها الفتح لان كلها من يفعل بالضم علم انه

انه وقع الاختلاف في بعضها وفي عددها فعلم الامام الاعظم العوج لوح
 المرفق والمختر والمجمع وترك المرفق وفرد لها عنده اشئ عشر ^{المصنف}
 وصحب مراح الارواح ترك المختر والمجمع وعد المرفق والمفرق منها فعددها
 عندهما احد عشر فلواني بكلمة نحو وقالوا في نحو المسجد شارة الى ما تركه
 لكان اوله كما لا يخفى في قال والمصنف ترك المرفق والمختر والمجمع فعددها
 عند عشرة فلم يصيب كما لا يخفى عدم علمه بربيع النسخ فمنشؤه عدم المرجعة
 الى النسخ واعلم انه حكى اي روى الفتح في بعضها اي فتح العبد في بعض هذه
 المذكورة على ما هو القيل وهو مسجد والمسكن والمختر والمطلع والمنك
 والمرفق والمفرق في قصره على مسجد المسكن والمطلع في قصر واجرة كلها
 قال الفراء الفتح في الجميع جائز وان لم تسمعه ولا اوزا كلها بفتح اليم وقال ابن
 المسكت في اصح المنطق الفتح جائز في الكل لكنه لم يسمع في كلها بل في بعضها
 هذا الذي ذكرناه انما يكون اذا كان الفعل صحيح الفاء واللام ولما غيره اي
 صحيح الفاء واللام فمن المعتل الفاء لم الزما والمكان مكسور عينه ابدا
 سواء كان مكسورا العين او مفتوحها او مضمومها كالموعد والموضع
 والموسم والموجب والميسر كسرها اما في الواو فلان الكسر مع الواو اخف
 من الفتح معها اذ موعدا بالكسر في موعدا بالفتح بشهادة الوجدان ولما
 في الباء فكذلك اذا تلفظ بكسر العين فيه سهل منه بفتحها قال شيخ الاسلام في شرح

في روى المصنف منسك

في روى عليه منسك

وجاء المثال الفتح في نحو وزن وموجب وقال البرسكت وزعم الكسائي
 انه سمع موجبا بالفتح وسمع الفراء موضعاً بالفتح قال علي ما رواه الكسائي
 فاصبح العين ركوزا على الاوشار ان برسخن في الموصل ونحو ذلك شاذ ومن
 المعتل اللام هم الزما والمكالم مفتوح عينه ابتداء سواء كان الفعل مفتوح العين
 او مضمومة ومكسورة واو ياكنا وبانيا بقلب اللام الفاك المرمى والماء
 مثل بنات البني يسمعون الحكم واحد فيما عينه ايضا حرف علة وفيما ليس كذلك
 وروى ما وى الابل وما في العين بالكسرة قال التفاز ان قال الاندلس
 ذكر الفراء ما وى الابل ذكره غيره ما في العين قال السير في اودك غلط عند
 لان اليم اصلية وفي الصحيح موق العين طرفها مما يلي الانف والخطاط طرفها
 الذي على الاذن والجمع اماق واما ق مثل ابار وانا وما في العين لغة في موق
 العين وهو فعل ليس بمفعول لان اليم من نفس الكلمة وانما زيدت في اخره الياء
 للحاق ولم يجردوا نظير لم يفتقونه بل لان فاعل بكسر اللام نادر الاختلاف في الحق
 بمفعول فلهذا جمعوه على ما في التوهم وقال البرسكت ليس من زوائد الارج
 مفعول بكسر اللام الحركات ما في العين وما وى الابل قال الفراء يجمعها والكلام
 كل مفعول بالفتح نحو ريشه مرمى ورعوزة مدعى وغزوة مغزى وظاهر هذا
 القول ان لم يتناول على ما ذكرنا وهو الحاق بمفعول غلط لان اليم اصلية على
 عرفت انتهى فايراد ما في العين من هذا القبيل منطوق وفيه ان يحمل على ما

فورد على التفاز ان وعلم هذا
 خذوه منسكبا

ما ذكرناه ابر السكت وهو ايضا غلط لولم يؤول على ما عرفت ذكره مولانا
 دود والفاضل الحلبي قال الفاضل التفاز ان وفي هنا نقل لانهم يقولون
 معتل الفا بكسر الهمزة ومعتل اللام بفتح الهمزة فليعلم ان معتل الفا واللام كيف
 حكمه بفتح ام يكسر ام يفتح ذلك حجة وجدت في تصانيف بعض المتأخرين
 انه مفتوح العين كالناقص نحو موق بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح
 ايسر الى ذلك وقال الفاضل البركي بعد نقل كلام التفاز ان وفهم كلام الجوهري
 ايضا وان اعتبرهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم يؤيده ولان حكم طوى
 مثل ريشه بحجة وايضا دليل الناقص يفتقن العمل عليه قالوا ثبت ضبط
 هذا المقام بحيث يصح لك المرام في تنوع ما تنوع عليك من الكلام في يشير
 اليك بنات الانام اعلم ان القيل الصد الميم واليم الزما والمكالم الثلاثة المجرد
 ومنحصر على وزنين مفعول بالكسر وهو صدر المثال الواو المحذوف فاو في
 مستقبل الزما والمكالم المثال الواو ومن يفعل بالكسر فليكن مفعول
 مفعول بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام
 فانه غير مشهور في كتب الامام فانه من مرقا الاقدام وقد صنف في كثير الاقوام
 وقال اما من الاعظم والهمم الاخم ابو حنيفة في المقصود ان اللقيف المفروق
 الفاق اصحاب المظهر المعتل الفا مفعول بفتح الميم وكسر العين ابتداء والمعتل اللام
 مفعول بفتح الميم والعين ابتداء واللقيف المفروق كالمعتل الفا واللقيف

في رتبة القلم

المفروق كالمعتل اللام وقال صاحب السمس الزما والمكامة المفروق قيل
هو كالمثال وقيل هو كالتا قص قول الوجب لوجبه جواز الوجها فتح العين وكسرها
رعاية لما ذهب اليه العبد العظام والفضلا وقد تدخل على بعضها ثانياً الثانية
والظاهر اذا دخل الثاني لم يبق لمطر بل هو مقصور على السماع بسببه ان
شأنه كالمكان المنطوق قال الجار برده الكسر في المنطوق شأنه لان ضارعه مفهوم
العين والقبيل الفتح ومنه نطقت الشيء موضع الذي يظن كونه في المعبرة
بالفتح لموضع يعبر فيه والمشرقة للموضع الذي تشرق فيه الشمس والمقبرة بالضم
لان القبيل الفتح لكونها مفعول مفهوم العين قال الفاضل الجار برده عند قوله
ابن الجوزي والمقبرة فتنا وكسر القبل كسر اما الفتح فلانه لم يرد بها موضع وقوع
الفعل ولا زمانه بل اريد بها المكان المخصوص بالفتح لكان الفعل اوزمانه واما الضم
فمضاهي لان مضارعه مفهوم العين قال القبيل الفتح لانه قيل لما يكون الضم غير قبليته
لواريد بها مكان الفعل اما لواريد بها المكان المخصوص فلا واذ التقرير لكون
المقبرة فتنا غير قبليته خارج عن الفرض قال ابن الجوزي في شرح المفصل وقد دخل
على بعضها ثانياً الثانية مع جريها على القبيل كالمزيلة والمقبرة ومع مخالفة
كالمنظنة واما ما جاء على مفعلة بالضم فليها غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة
قارورة وسرها وذكر في شرح الهادي ان ما جاء على مفعلة يراى بانها مفعولة
لذلك وتختله فانما قالوا المقبرة بالفتح ارادوا مكان الفعل انهم اودوا

البقرة التي من شامها ان يقبر فيها الى متخذة لذلك قول هذا الفاعل قاله
صاحب القاموس في الغر المثلثة حيث قال المقبر مثلثة الباء مفتوح الميم مكافيه
القبور وهي مدات الاموات وكذا المشرقة الموضع الذي تشرق فيه الشمس
لذلك فتخوذ كالم يذهب به مذهب الفاعل فجعل خروج صيغة ما هو الخارج
على الفعل ليدل على اختلاف معناه وبنا اسم الزما والمكامة لما راد على الثلثة ثانياً
من يدا فيكونا واربعتا مجردا او مزيدا فيه كاسد المفعول لانا لفظ اسم المفعول
اخف من لفظ اسم الفاعل لانا الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف لان
اسم الزما والمكامة مفعول فيهما من حيث الخفة فكان استعمال لفظ المفعول لا
ذكره الجار برده كالم دخل والمعام والمدحرج والمنطوق المستخرج والمخرج
ولما كان هنا موضع بحث بطلب اسم المكامة واليه يقول واذا كسر الشيء بالكاف
فيه مفعول بفتح الميم والعين واللام ويكون الفاعل كونهما بنية من السلا في المجرى
اي اذ كان الهم مجردا بنى الخفة وان كان مزيدا فيم يبن لكثرة حروفه بل يرد الى
المجرد انما كرهه فبنى فيقال ارض وهو مؤنثة والجمع ارضان وارضون
بفتح الراء فيه ما واربعتا في الثانية وفيه جمع على ارض وارض وارض على
غير قبيل وكل ما كان في ارض مبيعة اي كثيرة السبع ومكدة اي كثيرة اليد
ومذاينة اي كثيرة الذئب وهو يميز وبليل واصل الهنرة والهنرة ذئبة
وهي اعنى المسبعة المكدة والمذاينة من المجرى ومبطنة اي كثيرة البطيخ قال

في جامع اللغة البطيخ والبطيخ بالكسر والبطيخ اكثر عندهم البطيخ والبطيخ
 موضع البطيخ وضم الطالفة فيها ومقتضاة اي كثيرة الفتا قال في جامع اللغة
 الفتا الجار الواحد فتاء والمقتضاة والمقتضاة موضوعها لغة بطيخ
 ومقتضاة في الزيد في حديث الطائير والبطيخ والالف في فتا
 وجدت في بعض النسخ المطيخ بتقديم الطاء الباقا الفتا لانه وهو هو
 لكن توجيهها ان تكون في الطيخ لغة في البطيخ قلنا في ديوان الادب الطيخ لغة
 في البطيخ وهو لغة اهل الحجاز في حديث عتبة رضي الله عنها وان رسول الله
 عليه السلام كان يأكل الطيخ بالقلب وقال الفرزدق في نسخة من سند الحميد حدثنا
 سيف بن عيسى بن عيسى بن هشام بن عروة عن ابي عبد الله عتبة كان يني عليه السلام
 بين البطيخ والقلب في اصل الخبر قدم بتقديم التاء وهو الذي رواه الحاق
 بن ابي ابيد كعبد بن عبد الرحمن ومحمد بن منصور وعبد بن الفضل بن
 عيسى وكلها عند المستغفر في آخرها فعند ابي نعيم كلاهما في الطيخ رواه
 ابو داود في نسخة من حديث ابي اسامة عن هشام بن عروة كان يأكل الطيخ بالقلب
 ومثله في الاطعمة للدارمي من رواية سهل بن سعيد وفي صحيح ابن حبان ما نقله
 اخبرنا محمد بن عبد الرحمن الشامي قال اخبرنا احمد بن حنبل قال اخبرنا وهب
 بن جبر قال اخبرنا ابي قال سمعت حميد بن الحارث عن ابي مالك ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يأكل الطيخ بالقلب الشك في احمد انتهى وانما غير الثلاث
 في البطيخ

سواك ربا عيا مجرا كعلب من دابة كعضفوا وضم كلبا كجمر وعرفوا
 فلا يبنى من ذلك الفعل بل يقال كلب الثعلب والعصفور ذلك وما ياسب
 هذا الموضع اسم الالة فنقول انما اسم الالة وهو اي الالة باعتبار ما يعالج
 ما يعالج به اي المسمى ذلك اسم الفاعل المفعول لوصول الاثر من الفاعل اليه
 اي المفعول مثلا السخن يعالج به النجار النخب لوصول الاثر من النخب الى
 الفتا لانه قوله وهو راجع الى الالة وان كان مؤثلا لانه ما يعالج الا اخر عاب
 وهو مذكور في خبر ان يقال الالة هي ما وهو ما وللجوز ان يكون راجعا الى اسم
 الالة لان التعريف ما يصدق على الالة لانه اسمها الالة تقدير مضاف محذوف
 اي اسم الالة اسم ما يعالج وهو ليس بصحيح ايضا لانه يدخل القيد وانه مثاله
 وليس باسم التبة الاصطلاح وقد علم من تعريف الالة انها انما يكون للافعال
 العلاجية ولا تكون للافعال اللازمة ان لا مفعول لها فيجب جوابا
 اي انما اسم الالة فيجب على مثال مفعول ومفعول ومفعول كلب كلب كلب
 بينه وبين المصدر والمكان مثال الاول محلب في بعض شروح الشافعية انه
 بالحال المسمى للمحلب فيه كالمحلب في الكلب استغابة والمحلب ان اطلاق اسم الالة عليه
 وصحة بعضهم بلجيم العجوة وهو منجول الحسن له سمي بذلك لانه منجول النبات
 اي يقطع ومثال التلة مكسحة اي مفعول وهي اسم لما يكتب النسخ وغيره و
 مثال الثالث مفتاح على مفعول اسم لما يفتح به ومضفاة هي ايضا مثال

باعتبار ما يعالج به
 اي المسمى ذلك اسم الفاعل
 المفعول لوصول الاثر من الفاعل اليه
 اي المفعول مثلا السخن يعالج به النجار النخب
 لوصول الاثر من النخب الى الفتا لانه قوله
 وهو راجع الى الالة وان كان مؤثلا لانه ما يعالج
 الا اخر عاب وهو مذكور في خبر ان يقال الالة هي ما
 وهو ما وللجوز ان يكون راجعا الى اسم الالة لان
 التعريف ما يصدق على الالة لانه اسمها الالة
 تقدير مضاف محذوف اي اسم الالة اسم ما يعالج
 وهو ليس بصحيح ايضا لانه يدخل القيد وانه مثاله
 وليس باسم التبة الاصطلاح وقد علم من تعريف الالة
 انها انما يكون للافعال العلاجية ولا تكون للافعال
 اللازمة ان لا مفعول لها فيجب جوابا اي انما اسم الالة
 فيجب على مثال مفعول ومفعول ومفعول كلب كلب كلب
 بينه وبين المصدر والمكان مثال الاول محلب في بعض
 شروح الشافعية انه بالحال المسمى للمحلب فيه كالمحلب في
 الكلب استغابة والمحلب ان اطلاق اسم الالة عليه وصحة
 بعضهم بلجيم العجوة وهو منجول الحسن له سمي بذلك
 لانه منجول النبات اي يقطع ومثال التلة مكسحة اي مفعول
 وهي اسم لما يكتب النسخ وغيره ومثال الثالث مفتاح على
 مفعول اسم لما يفتح به ومضفاة هي ايضا مثال

مكسحة لان اصلها مصفوفة قلبت الواو الفالخر كرها وانفتاح ما قبلها
 ذكرها لتلايتهم خروجهما حيث لم يكن عا وزن مكسحة ظاهرة وقالوا
 مرقاة بكسر الميم على هذا على انها اسم الة كالصفة لانه اسم لما بر في به اي يصعد
 وهو اسم اصلها مرفية قلبت الباء الفالخر كرها وانفتاح ما قبلها قال الفاضل
 التفازلة ولما ذكرنا لان فيها بفتح واو تاء جاءت بفتح الميم وهو يصيغ
 الميم الالة ومعناها واحد ومن فتح الميم وقال المرقاة اذ كان المكان اي مكان الرؤ
 ذونا لانه قال البركيست قالوا مطهرة ومطهرة ومرفاة ومرفاة ومفاة
 ومفافة كسر بفتحها الالة يعمل بها ومن فتحها قال هو وضع يعمل فيه فعمل بها
 بفتح الميم وتحقيق هذا الكلام المرقاة والمفاة والمظاهرة لها اعتبار ان
 احدها انها اي محال وموضع لوقوع الفعل منه مكسحة فان السليم مكان الرؤ
 منه حيث انها الرقية فيه وقال الفاضل اللقاة قوله انها مكسحة ظاهرة مطهرة
 لان المظاهرة ان كان المراد بها اثناء ينظرون به فصح ولذا كان الملة انا فيه ماء
 ينظرون بالاعتراض ومن فلا يصح كونه اسم الة فلامكان التفازلة والاخر انها
 الالة لان اسم الة الرقية في نظر الالة ففتح الميم ومن نظر الالة كسر هاء المكسوة
 والمفتوح انما يقال لان شي واحد لك النظر مختلف فافهم وقال صاحب المفتاح
 وعند ان مفعلا هو الاصل مكسوة منقوصة لغرض مكسحة وبغير عوض
 مكسبة لكثرة استعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهد ان الاصل مفعول

في تحقيق اسم الميم الالة
 في تحقيق مكان مكسحة
 الميم

مصدر الفعل على الفاعل مكسحة
 الالة المكسوة والرمي الرمي
 الالة المكسوة لوقوع الفعل متعده
 الالة انما الالة مصدر الفعل
 عن الفاعل مكسبة

مفعول وما عاده متفرع منه بزيادة وفلا الفزة قيل الاصل في اسم الالة ان
 يكون على مفعول وانما مفعول ومفعولة منقوصة منه كذا الاول بلا عوض والتثنية
 بعوض والدليل على ذلك تركهم الالة في الخط بتعالها لكونه في تقدير
 مختصا انتهى وفيه نظر لان الحذف خلاف الاصل والدليل المذكور مع قصور
 هم لاحتمال التنازع الصحيح الى اشتراك الصيغتين في المعنى كما صح نحو اجبتوا
 حملا على تفاعلوا ويؤيده وجوب الالة في نحو مرقاة ومصفاة فافهم
 قال التفازلة ولما قال ان يصيغ الالة هذه المذكورة وقد جاءت التثنية الالة
 مضمومة والعين فثارت اليها بقوله وشذ مدح لانا الذي جعل فيه
 الدهن انتهى لا ولي اذ يقال لوعا الدهن لانا الدهن وعاء الدهن اعلم ان
 دخول الفاء في جواب لما غير جائزا قليلا فلو قال ثارت اليها كما سواها او اولى
 ومسقط للذي جعل فيه السقوط وهو بالفتح دواء يصيب النفس وسحق
 لما ينخل به وهو واحد ما جاء في الادوات على مفعول والفتح في الالة في كذا
 مختار الصحاح ومدق ما يدق به قوله مختار الصحاح المدق والمدقة
 ما يدق به وكذا اللحق بضمين وهو ما جاء في الادوات على مفعول بالفتح
 بالضم ومكحلة لانا الذي جعل للكحل ومخرضة للذي جعل للشان كما
 كونه مضمومة الميم والعين والقياس كسر الميم وفتح العين قال التفازلة
 وفيه نظر لانها ليست من اسم الالة ينحصر عنه بل هي لها مصنوعة للآلات

فيه رغبة منك

فيه رغبة التفازلة منك

فيه رغبة عليه

مخصوصة فلا وجه للشذوذ وقال سيبويه لم يذهبوا بها اذ الذي يبحث
 عنه شق وهذه الاسماء جوامد مذهب الفعل ولكنها اسماء هذه الالة
 الا المنخل والمدقوق فانهما اسماء الالة فيصح ان يقال انهما من الشواذ وقال
 الحلبي وهذه مثل الكلمات التي عاونت المفعول ليس الى ادب المفعول وهي الربع
 كذا المغفور والمغفور وكلاهما بالعين المعجمة وهي مثل الصمغ يقع على الشجر
 في صلاوة والثالثة المفردة وهي ايضا بالعين المعجمة وهو نوع من الكماة
 والرابعة المعلقة بالعين المهملة وهي مثل العلق وهو ما يعلق به الشئ قال
 ابو عبيد الله انظر لهذه الاربعة وجامد مدق ومدقة بكسر الميم وفتح العين
 كما نقلناه في مختلف الصحاح على القياس وجاء المحرصة عليه ايضا في الصحاح المحرصة
 بكسر الميم وفتح الراء يشرح الهاوي انه مشهور في كلام المصنف كلام اعلم ان
 هذه الكلمات لو كسر على الاصل جان نقلا الفاضل اليه عن ابن درسيه
 هذا تنبيه على كيفية بناء المرة يجوز فيه الوجوه المذكورة في التنبيه صد
 الكتاب ان ثبت ضبط هذا المقام فاستمع لما نتلو عليك من الكلام اعلم
 ان الفعل الذي يراد بنا المرة منه ما ان يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثة
 فلما ان يكون مجردا او مزيدا فيه اما المجردة فاما ان يكون في مصدره التا ولا
 فالمرة من مصدر الثلاثة المجردة الذي لانا فيه عاونت فعلة بالفتح اي بفتح
 الفاء وكوة العين تقول ضربته ضربته في السالم وقت قومته في غير ذلك

فيه رد على المصنف وعلى
 الشراح لا يتابعهم

اي ضربا واحدا وقياما واحدا او ثانيا بني على فعلة لانا الاصل فيه مصادر الا
 قولنا ثلاثيا فعل بفتح الفاء وكوة العين فيبني منها على الفتح التي
 هي اصل وانما زيدت التاء اخر ليدل على المرة الواحدة وانما خصل الآخر
 بزيادة التاء لانه محل الزيادة والنقصا وتذكر تلك ايتية ايتية ولقبة
 لقاة لانها من الثلاثة التي لاء في مصدرها مصدرهما ايتا ولفا والقيا
 ايتية ولقبة والمرة مما اي من المصدر الذي لاء في الثلاثة رباعيا او ثانيا
 مزيدا فيسحق على المصدرية للسند لزيادة الهاء اي التا في التا في التا
 عليها هاء اخر المصدر كالاعطاة والانطلاق والاخر ايتية والتدخين
 المرفق بينه وبين المرة اعلم ان اذنا كذا المفعول مصدران احدهما المفعول في التا
 من الآخر والمرة تبني الاثر تقول كذبتك ذبة ولا تقول كذابة هذا الحكم
 في الثلاثة المجردة والمزيدية والرباعي كلها الالة المصدر واحد وهو ما في
 الثانية منهما اي من الثلاثة والرباعي فالوصف بالواحدة وجب في المرة
 من هذين النوعين على مصدرهما مع وصفها بالواحدة للفرق بينهما
 نحو رحمة رحمة واحدة ورحمة رحمة واحدة فلا يجلب تأخر في
 اخر مصدرها الثلاثة جميع التا في كلمة واحدة قال صاحب جامع اللغة
 رحمة رحمة ومرحمة وهي الوقفة والنقطة وقد تحم عليه وترجموا
 تعاطفوا ورحم بعضهم بعضا والرحمة من الرحمة يقال رحمة خير

من رجوت اي الذرهب خير من ان تحم والقعد ببالك اي بكسر الفاء النوع
من الفعل ويحيى النوع من المصدر الثلاثة الذي لا تأنيه على فاعل بكسر الفاء
كما قال الصريون الفعل للموضع والفعل للالة والفعل للمرة والفعل
للحالة نقول هو حسن الطيبة والجلالة اي حسب النوع من العلم والجلالة
قال المؤلف الفاضل والمصنف الكامل في شرح الهادي المراد من النوع الحالة
التي عليها الفاعل عند الفعل لقول هو حسن الركبة اذ ان كان ركوبه حسنا يعني
ان ذلك عادة في الركوب هو حسن الطعمة والجلبة يعني ان ذلك لما كان موجودا
منه صار حالة له مثل القعدة للحالة وقت الاعتذار والقعدة للحالة التي قد
عليها والميمنة للحالة التي ما عليها قال الجار برى هذا في الثلاثة المجزئية والذي
للا تأنيه واما غيره فالنوع من كلمة بلا فرقة في اللفظ والفارق القريب الحاجة
نقول حسنة واحدة للمرة ولطيفة او نحوها للنوع وكذا درجة واحدة و
درجة لطيفة او نحوها وانطلاق واحدة للمرة حسنة او قبيحة للنوع
وكذا البوابة هذا الخ ما كتبناه على تصرف الزنجار واكثر ما ذكرناه في التواريخ
والتعليقات والتحقيقات والاعتراضات ما منشاؤه خاطر ومطلعه
باطني من التحال كان حال غير في الخبر كالمعانية وقد وقع الفراغ من ترتيب
في يوم الثلث في وقت بعد الظهر في شهر شوال الشريف سنة الفدائنة
واربعين من الهجرة النبوية عليه افضل الصلوات واكمل التحيات

فوز الفعل بالـ التي عليها الفاعل عند صدور الفعل من
فعلية من في المولدة من بين الفعل
مبني على العاين
كبير الفاعل العاين
فتح الفاعل العاين
التي عليها الفاعل

ثم من مضى فاعلم ان قوله
الفعلة دخله ذلك ان قوله
وفهم كونه من عادته من قوله
فعلة لا من الجملة
وهو من الجملة

وامن بالله تعالى ان يجعلني ومن ياتفت الكتاب من ربه المصطفين
 الاخبار ولا يجعلنا من الذين بعدون في الاشرار ويوفوني مكانا
 عليا ويجعل لي بيتا زكيا ويوفني ذاعا عليين مع النبيين
 والصديقين والشهداء والصالحين بالنبي واله اجمعين
 امين يا رب العالمين وارجو من الله العزيز العلام ان يعطيني
 رواجبا بين الامام كن برقم على الماء وثوسر على
 الهواء انه قريب مجيب وما
 نوفي الا بالله توكلت
 واليه انيب

حیدرہ یاز سو شترہ انک کر اما کاتبین • یکم دعا بیدار کارم نصیح بیدار صاحبین •
 جوق شکر اللہ کہ فلدی فتح باب • چون مراد مجہ باز لدی بو کتاب •
 یونہ یاز دم یاد کار اولق ایچون • اوقیانہ اخوان دعا فلقو ایچون •
 الحظ باقیہ والعرافانی • والعبد عاصی • والرب غافی •
 تم الامر واحد و نصف عاماد اللہ دعا جعل بفضلک نفعہ عاماه •
 الحمد لله علانوفیق الاتمام بو الصلوہ والسلام علی نبیہ سید الانامہ •
 سوره الفقیہ الحقیہ المعرفہ العجیزہ والتقصیر مزید محمد بن مصطفیٰ
 الراجی عفوریہ الحمد حمد شہر جمازی الاخر وقت الظہر یوم
 چهار شہیدہ شہور سنہ اثنی وخمیس ومائۃ والفس من ہجری ۱۰۸۰

فانه قيل المنسوب والمنسوب اليه فقولك رجل بغدادى فيقول المنسوب ببغدادى
 والمنسوب اليه هو ببغدادى والرجل المنسوب والمنسوب اليه هو موصوف بالمشو
 الذى هو ببغدادى شرح شافيه واعلم ان ضمير المؤنث يرجع الى المذكر باعتبار
 النفس وضمير المذكر يرجع الى المؤنث باعتبار الشخص لان الشخص مذكور والنفس مؤنث ^{شرح}
 شيئا فثبتا منصوب على المصدرية اى اطلاقا من درجته كشرى لا محالة
 مصدر مبني على التحويل حال الكذا اى يحول اليه مرجعا منصوب ليعمل
 مضراى لقيه مرجعا كونه مشارف وخبر لا محذوف اى لا محالة ^{موجود} ^{خبر}
 الفرق بين ظ والظا وهوانه اذا ذكر الظ بالالف واللام يكون معناه
 هكذا الظ لك لانه احتمال الخى واذا ذكر بغير الف واللام يكون معناه
 كذلك لا احتمال لغيره عبد الرحيم



2000-000

